

د. جميل علوش

العصر السلبي

دراسة في نظرية النحو العربي

عصر
السلبي




الدكتور جميل علوش

الإعراب والبناء

دراسة في نظرية النحو العربي

م
المؤسسة الجامعة لدراسات النشر والتوزيع

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى
1417 هـ - 1997 م


المنشورات العلمية والنشر
بيروت - الحمراء - شارع جميل - بنتا سلام
هاتف : 002294-002497-002428
ص. ب : 113/6311 - بيروت - لبنان
تلكس : 20400-21445 U.E.M.A.L.D

المقدمة

لقد استأثر الاعراب بشطر كبير من جهودي منذ كنت صغيراً، بل استولى على كل ما أختزن في جواني من هموم وما أحبل من اهتمامات. فلم يكن شيء يشغلني كما شغلني النحو والاعراب. وأستطيع أن أورد ذلك إلى عاملين:

الأول - تأثري بوالدي - رحمه الله - الذي كان يحب الشعر ويقرأ ويستظهره ويعيره كل عناية واهتمام، على الرغم من أنه لم يكن قد بلغ درجة عالية في العلم. وقد اكتسبت منه هذا الحب، فصرت أتتبع دواوين الشعر وأنسقط أخبار الشعر والشعراء، وأحفظ ما يتيسر الحصول عليه من الشعر، سواء ما تنشره الصحف المحلية، أو ما تختاره المقررات المدرسية على مختلف درجاتها وأنواعها.

الثاني - تأثري باللغوي الشاعر جميل الفاخوري - رحمه الله - كان هذا يعلمنا العربية في الصفوف الابتدائية العليا (الخامس والسادس والسابع)، فكان يقدق علينا من علمه الغزير في النحو والاعراب ما أصبح عدة لنا في مقبل الأيام. كان الفاخوري رجلاً مستقل الشخصية بحيث كان يختلف في ما يرى ويختار، لا عن معشر المدرسين فحسب، بل عن معشر المؤلفين في اللغة والنحو. وقد كتبت عن مخالفاته هذه مقالات وأبحاثاً نشرتها في مجلة البيان الكويتية، ومنها ما نشرته في الصحف الأردنية. لقد كان الفاخوري جريئاً المدونة البازجية التي عرفت بمذهبها المتميز الذي يقوم على التحقيق والتدقيق. وحسبي أن أذكر بهذا الصدد أنني سمعته ينشد الشعر أكثر من خمس سنوات، فلم أسمع يلعن مرة واحدة. هذا علاوة على فصاحة منقطعة النظير لم أعرفها عند غيره ممن عاشرتهم وتعاملت معهم هذه السنوات الطوال.

وكما كنت أتتبع دواوين الشعر ومجموعاته ومختاراته، صرّحت أتتبع كتب

النحو ومصادره على مختلف أنواعها، حديثة وقديمة، مدرسية وغير مدرسية، موجزة ومفصلة، وقد بلغ من محبتي لكتب اللغة والنحو اني عند رحلتي الأولى إلى الكويت في أواخر عام 1958، كنت أتأبط كتاباً مهماً من هذه الكتب التي لها شأن ووزن بين كتب التراث، هو مجلد كبير يتضمن الجزء الأول والثاني من خزانة الأدب للبغدادى، بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد.

وأوغلت في طلب النحو واللغة، حتى اكتسبت ملكة كالتي تحدث عنها ابن خلدون في مقدمته. ولهذه الملكة وجهان: أولهما قدرة صاحبها على رواية الكلام الفصيح وتذوق ذلك الكلام والنسج على منواله. وثانيهما تمكن صاحب هذه الملكة من فهم قوانين النحو ونقد تلك القوانين والتمييز بين صحيحها وفاسدها. وبهذه الملكة النحوية. صرت لا أقرأ كتاباً في النحو إلا وقعت فيه على نماذج مختلفة من أنواع الخطأ واللعن ومجانبة المنطق والبعد عن المعقولة، مما مكنتني من التصدي لعدد من كتب النحو ومراجعته والتنبيه على كثير مما تتضمن من الخطأ والوهم. واذكر من تلك المراجع كتاب «المرجع في العربية صرفها ونحوها» للشيخ علي رضا. فقد علفت على ذلك الكتاب بأجزائه الثلاثة ونشرت تعليقي في مجلة المعرفة السورية (الاعداد 35، 36، 37) واذكر كذلك كتاب «مذكرات في قواعد اللغة العربية» للاستاذ سعيد الأفغاني وقد كتبت عنه تعليقا نشرته في العدد (54) من مجلة المعرفة المشار اليها، ولم أكن قد حصلت على شهادة الاجازة في العربية بعد.

كنت أسير في هذه الطريق التي تنسم بالاستقلال والاتكاء على العقل والمنطق. وكان من حولي ممن لهم صلة باللغة والنحو يسرون في اتجاهين متعارضين متناقضين هما:

الأول. اتجاه تقليدي رجعي يعد كل ما كتبه النحاة القدامى صحيحاً لا ينفذ الباطل اليه من بين يديه ولا من خلفه. واصحاب هذا الاتجاه يستسهلون القبول بكل ما يقع ما بين أيديهم من مصادر هذا التراث الكبير، فلا يلجأون إلى مساءلة ولا يُشغلونَ بنمحيص، ولا يُعْتَوْنَ أنفسهم بنقد. فكل ما يصل إلى أيديهم فهو معقول مقبول. وقد يجد هؤلاء في المسألة الواحدة أربعة آراء أو

خمسة أو أكثر، فلا يكون من عملهم إلا أن يُسجلوا هذه الآراء وينسبوها إلى أصحابها. وكفى الله المؤمنين القتال.

الثاني - اتجاه عنيف متطرف يريد أن يلغي العربية ويهلم نحوها، ويستعيض عن ذلك كله بما يتلقفه أصحاب هذا الاتجاه من نظريات لغوية غريبة، يطلع بها علينا هذا أو ذاك من أصحاب تلك النظريات. ويجاهر أصحاب هذا الاتجاه بضرورة الاستغناء عن النحو والتخلي عن قواعده وأصوله، والاكتفاء بما يتيسر لهم الحصول عليه من خلال الألمان بما يطلق عليه الغربيون اسم اللغويات (Linguistics). والذي يقرأ ما يسمونه فقه اللغة في جامعاتنا يجده لا يتعدى ترجمات مضطربة لنصوص انكليزية أو فرنسية كتبها أصحابها في هذه اللغويات التي يصفونها بأنها حديثة. وأول ما نصطدم به في مواجهة تلك النصوص ما يطلق عليه هؤلاء اسم «المستويات» في دراسة اللغة. والعرب لا تعرف المستويات بل تعرف الموضوعات أو المطالب أو المقاصد أو جوانب الموضوع. غير أن الجامعات العربية لا يطيب لها بال ولا يهدأ لها خاطر إلا إذا أقحمت المستويات في موضوع اللغويات، وجعلتها في مقدمة فصولها وعلى رأس دروسها. ولا يقف الخطر عند هذا الحد، بل هو يتجاوز إلى كل المصطلحات والموضوعات ووجهات النظر. وكما قال الشاعر:

وأزرق الفجر يأتي قبل أبيضه وأول الثيب قطر ثم يشهيمز

إن وجه الخطأ في ما يراه أصحاب الاتجاه الأول أنهم يجعلون النحو من العلوم الثقلية، مع أنه من العلوم العقلية، لأنه يقوم على النقد والمحاكمة، ولا يقوم على النقل المجرد الذي لا يُسمح للناقل فيه بمحاسبة أو مناقشة. أما وجه الخطأ في ما يراه أصحاب الاتجاه الثاني فهو تصميم على هدم النحو والتخلص منه والاستعاضة عنه بما ينقلونه عن الغرب من دراسات لغوية يترجمونها إلى العربية ترجمة وكيفة، أو يدرسونها بلفتها دراسة سريعة متعجلة.

وأراني في هذا الخصم المتضارب المتلاطم أدعو إلى مذهب نحوي جديد يقوم على الأسس التالية:

1 - الانطلاق من محبة العربية واحترامها والعناية بها ومحاولة رفعها إلى مقامات عالية.

- 2 - دراسة العربية بفصاحة منقطعة النظر، إذ إن الدراسة بالعامية أو بلغة ضعيفة، ستكون قليلة الفائدة.
- 3 - العناية بدقة المصطلح وثباته ووضوحه، مع الحرص على توحيد وتحديد.
- 4 - الابتعاد عن التقدير ما أمكن، وحصر ذلك في مواضع محددة عليها الحاجة، وتقوم على العقل.
- 5 - مناقشة الكثير مما يتداوله النحاة من العبارات المكررة والقواعد القلقة والتخریجات الضعيفة.
- 6 - الاستغناء عن الكثير مما يقوم على الشذوذ والندرة ومخالفة أساليب العربية.
- 7 - بناء القاعدة على الأكثر والأشيع، لا على العبارة الواحدة، ولا على المثل الشارد كما فعل الكوفيون.
- 8 - تعليم النحو من خلال النصوص الشعرية والنثرية الراقية، لا من خلال الأمثلة التي يصفها مؤلفو هذه الكتب المدرسية مما تبدو عليه الصنعة ويظهر التكلف.

إن كل من ينعم النظر في كتب النحو القديمة والحديثة يجد من الوهم والخطأ والمحال ما يفت في عضد أهل اللغة ومحبيها ويملاً نفوسهم حزناً وحيرة. وإلا فكيف يكون حكم التمييز النصب، ثم نراهم يتحدثون عن تمييز مجرور في مثل: ثلاثة كتب؟ ويقررون أن حكم المستثنى النصب؛ ثم نجدهم يتحدثون عن مستثنى منصوب ومرفوع ومجرور. ونراهم يقررون أن الحركات تقدر على الألفاظ التي تنتهي بأحد أحرف العلة (الألف والواو والياء)، ثم نجدهم يقررون هذه الحركات في الألفاظ الصحيحة الأخرى، مثل الألفاظ المحكية والأسماء المجرورة بحرف الجر الزائد. وكذلك نراهم يقررون أن بدل الجزء من كل يشترط فيه أن يتصل بضمير يعود على المبدل منه كقولنا: تهشم التمثال رأسه. ثم نراهم يشنون هذه الحقيقة وينقلون عنها فيزعمون أن الاسم الواقع بعداً «إلا» في الجملة التامة المنفية هو بدل من المستثنى منه وذلك في نحو قولنا: ما حضر

القومُ إِلَّا رَجُلٌ. إذ إنَّ «رجل» بعض من القوم. ويعرِّبه النحاة بدلاً منه. وينسون أن يدل الجزء من كل أو البعض من كل بحاجة إلى ضمير يعود إلى المبدل منه فأين هذا الضمير؟

إن النحو العربي الذي يزعم أهله بأنه نضج واحترق يفتقر بفحص بمثل هذه الأمثلة التي تحمل في داخلها كثيراً من التناقض والتعارض. ومع ذلك لا نجد من ينبه إلى هذه المآخذ ومن يجرؤ على كشف ما يتخللها من أنواع الخطأ والوهم. ولعل هذا ما حملنا على محاولة الكتابة في موضوع الأعراب الذي يمثل الجانب العملي التطبيقي من النحو في أحد معانيه ومدلولاته، كما يمثل في أحد معانيه الأخرى القسيم للبناء. والأعراب والبناء من المصطلحات الأساسية في علم النحو. ولذلك رأينا أن ندير هذا الكتاب عليها وأن نطلق عليه اسم «الأعراب والبناء».

ولقد حاولنا أن نأتي في هذا الكتاب على كل ما يتعلق بالأعراب والبناء، فتطرقنا للموضوع من الزاوية التاريخية، ثم من الزاوية الموضوعية، ثم من الزاوية الشكلية اللفظية. وخصصنا كل زاوية منها باباً، وقسمنا كل باب إلى خمسة فصول على الترتيب التالي:

الباب الأول - الأعراب نشأته وتطوره

الفصل الأول - الأعراب في جذوره اللغوية.

الفصل الثاني - الأعراب في جذوره التاريخية.

الفصل الثالث - الأعراب وأهميته في الكلام العربي.

الفصل الرابع - الأعراب والسليقة اللغوية.

الفصل الخامس - الأعراب وعلم النحو.

الباب الثاني - الأعراب بين اللفظ والمعنى والمحل

الفصل الأول - الصناعة النحوية بين تقدير الأعراب وتفسير المعنى.

الفصل الثاني - الفاعل بين اللفظ والمعنى.

الفصل الثالث - المُنَادَى المفرد بين اللفظ والمحل.

الفصل الرابع - الاعراب المحلي بين الفعل والجملة.

الفصل الخامس - الاستثناء حكمه النصب .

الباب الثالث - علامات الاعراب والبناء

الفصل الأول - الاعراب علاماته وأقسامه .

الفصل الثاني - البناء علاماته وألقابه .

الفصل الثالث - البناء العارض وخلافات النحاة حوله .

الفصل الرابع - بين ألقاب الاعراب وألقاب البناء .

الفصل الخامس - الفعل الماضي وحركات بنائه .

لقد بحثت في هذه الفصول المتعاقبة جوانب متعددة من النظرية النحوية . وبينت ما تعانيه هذه النظرية في بعض جوانبها من خلل وانحراف . وجعلت حرية الفكر دأبي وديني في كل ما أقدمت عليه من نقد وتحليل . فلم تذهلني شهرة عالم مهما بلغت عن نسيان حقي في نقده ومحاسبته وتبيان مواضع سهوه وزله ، فلست بمن يأخذ الرأي نقلاً وسماعاً . كما لست أطمئن إلى رأي لم يند لي وجه الصواب فيه .

أما مصادري التي اعتمدت عليها في صياغة هذا الكتاب فهي كثيرة ، ومعظمها من أمهات كتب النحو ومصادره الكبرى . على أن منها ما يمت إلى العصر الحديث بصلة ، إذ لم يكن من الممكن تقديم فكرة صحيحة دقيقة عن الاعراب والبناء دون الرجوع إلى مؤلفات علماء العصر التي لها صلة بالموضوع ، وبخاصة أن جانباً كبيراً مما تطرقنا إليه يتعلق بموقف المعاصرين من الاعراب . والمعاصرون منهم المخلص للعربية ومنهم المتجني عليها المستعين عليها بسيوف أسياده وأربابه . فلم يكن والحالة هذه بد من الاطلاع على ما تيسر لنا الوصول إليه من مؤلفات اللغويين الاصلية والمترجمة .

هنا ما أردت أن أتبه اليه في مقدمة هذا الكتاب الذي أرجو أن يحقق ما علقته عليه من أهداف ، فيقف إلى جانب العربية في معركتها الضارية التي

تخوضها مع أعدائها الناعقين بموتها كما قال حافظ إبراهيم :

أيطربُكم من جانب الغرب (ناعق)	ينادي بوادي في ربيع خياني؟
ولو تزجرون الطير يوماً علمتمو	بما تحبته من عشرة وشتات
سقى الله في بطن الجزيرة أعظماً	يعزُّ عليها أن تلين قناتي

د. جميل علوش

عمان 1995 / 6 / 20

الباب الأول

الاعراب : نشأته وتطوره

الفصل الأول : الاعراب في جذوره اللغوية

الفصل الثاني - الاعراب في جذوره التاريخية

الفصل الثالث - الاعراب وأهميته في الكلام العربي

الفصل الرابع - الاعراب والسليقة اللغوية .

الفصل الخامس - الاعراب وعلم النحو

الفصل الأول

الإعراب في جنوره اللغوية

لإعراب ظاهرة بارزة من ظواهر اللغة العربية، بل هو إحدى خصائصها
تفريدة المتميزة. وهو مقترن بالعربية اقتراناً لا مجال فيه لافصال ولا بيسونة
وأكثر من ذلك أنه لا سبيل للحديث عن العربية دون الحديث عن الإعراب.
فالإعراب هو عنوان العربية بل هو روحها وجوهرها. ومن غير الممكن أن
يتصدى أحد لدراسة العربية بعيداً عن الإعراب ودلالاته وأحكامه وعلاماته.

ولما للإعراب من أهمية في دراسة العربية، وضعت له التعريفات،
وأدبرت حوله الدراسات، وكثرت فيه وفي معانيه الاجتهادات، وتضاربت
لآراء والتحليلات وعلى الرغم من ذلك كله، يلتمس الباحث في هذا
موضوع قصوراً عن الاحاطة بجوانبه، وتقصيراً في الإلمام بجميع صفاته
وخصائصه، إذ لا يحسن أن في ما يورده هؤلاء من تعريف الإعراب، ما يروي
اللهمة ويشفي العليل.

ولعل السبب في ذلك تعدد معاني الإعراب ومدلولاته، ذلك لأن جذور
لإعراب تضرب في اللغة والتاريخ والنحو، بل هي تمتد إلى نظريات علم
اللغة الحديث. فتجد لها فيها مواقع أصيلة ومكامن عميقة ولذلك يجد
الباحث شيئاً من الصعوبة والعس في تتبع معاني الإعراب ودلالاته، ولإلمام
بوظائفه ومهامه.

ومع أن البحث عن معاني الإعراب واجب في كل تلك الميادين، يبدو
لنا أن الناحية اللغوية هي التي تستحق الأولوية في العمل، إذ ليس من المستطاع
موصول إلى المعاني التي يختزنها مصطلح الإعراب، دون الرجوع إلى

المصوّر اللغويّة التي نمتّ بصلّة إلى هذا المصطلح، سواء منها ما كان يعبّر بصلته إلى المعاجم، أو القرآن الكريم، أو الحديث السوي الشريف، أو ما نابعه من رواة من كلام العرب على مختلف طبقاتهم. إن هذا المصطلح سرّده في المصادر المشار إليها تردداً سنطرح به أن نحلّو ما يكتنّيه من عموم وما يحيط به من بعموم ولذلك لا بد أن نتعمق في مصادره التي أشرنا إليها على النهج التالي

أولاً - المعاجم. لما كان «لسان العرب» هو أضخم المعاجم العربية وأكثرها سعة وشمولاً، رأينا أن نجتزئ به عن غيره لنظر ماذا يتضمّن من هذه المعاني التي يحملها الإعراب، والتي ما فتئنا نبحث عنها حتى وقتنا هذا. قال ابن منظور: الإعراب والتعريب معاً واحد وهو الإبانة. يقال: أعزّب عنه لسانه وعزّب أي أبان وأفصح، وأعزّب عن الرجل يئّن عنه. وقال ابن سمي: إعراب إعراباً لتبسيبه وإيضاحه. وقال: وأعزّب تخنّته أي أفصح بها ولم يتق أحدًا. وقال: والإعراب الذي هو السحو، إنما هو الإبانة عن المعاني بالالفاظ. وأعزّب كلامه إذا لم يلحن في الإعراب. ويقال: عزّبث له لكلام تعريباً، وأعزّبث له إعراباً إذا بيّنه له حتى لا يكون فيه حصرمة⁽¹⁾ (أي خلط).

ولا شك أن المعنى مشتق من العرب والعروبة. فقد كان العرب يفترون إلى من يحتلّطون بهم من الأقوام، فيجدون أنفسهم أكثر قدرة على التعبير وتجليّة المعاني، فاستخلصوا من ذلك أن كلامهم هو العصب دون غيره، مما حملهم على أن يقرّبوا به الفصاحة والإبانة، وأن ينسبوا لغيرهم لعجمة والرطوبة. ومما يدلّنا على أن الإعراب مأخوذ من كلمة العرب والعروبة أن ابن منظور يشير إلى ذلك فيقول: والعرب العاربة هم الحُلصّ منهم، وأخذ لفظة فأكد به، كقولك ليل لائل، تقول: عرب عاربة وعرباء أي صرحاء. ويقول: وعزّب الرجل يعزّب غزباً وغروباً وغروية وغرابة وغروبية كقُصّخ، وغرب إذا أفصح بعد لُكنة في لسانه. ورجل عريب مُعرب. ويقول: وأعرب الأعمى، وعزّب لسانه بالصم غروية أي صار عريساً، وتعزّب واستعرب أفصح⁽²⁾ (والأعتم الأعجم الذي لا يفصح).

ونفهم مما عرضه ابن منظور أن الإعراب هو مصدر مشتق من العرب

(1) لسان العرب: مادة (عرب).

(2) من المصدر والمكان.

والعربية والعروبة وما دام العربي يعتقد أنه قادر على الإفصاح عن نفسه فيأسأ إلى الأعجم والعجمي اللذين يعجزان عن ذلك ينظر العربي على الأقل، فلا بأس أن يشتق العربي من ذلك لفظاً ويستخرج معنى، فيستدع الإعراب وسررب والعروبة والعربية، وكلها ألفاظ تصيد الإفصاح والإنانة ولا بأس كدبت أن يرى العربي يفرق بين الإعراب والفصاحة ونسب كليهما إلى نفسه معسفاً مسروراً.

ثانياً - القرآن الكريم: لم يبعد القرآن الكريم عن هذا الجو الذي حاولت رسمه بما استخرجناه من تفسيرات أنتها ابن منظور لمعنى الإعراب وأصوبه ومشتقاته. فهو يكثر من الإشارة إلى هذا المصطلح في معرض المحر والاعتزاز. ومن ذلك الآيات التالية:

- 1 - ﴿لسان الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين⁽¹⁾﴾.
- 2 - مرل به الروح الأمين، على قلبك لتكون من المنذرين، بلسان عربي مبين⁽²⁾.
- 3 - إنا أنزلناه قرآناً عربياً، لعلكم تعقلون⁽³⁾.
- 4 - وكذلك أنزلناه حكماً عربياً⁽⁴⁾.
- 5 - وكذلك أنزلناه قرآناً عربياً⁽⁵⁾.
- 6 - وكذلك أوحينا إليك قرآناً عربياً⁽⁶⁾.
- 7 - إن جعلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون⁽⁷⁾.
- 8 - وهذا كتاب مصدق لساناً عربياً لينذر الذين ظلموا⁽⁸⁾.

وإذا أنعمنا النظر في هذه الآيات الكريمة، وجدنا تمسكاً شديداً بوصف لقرآن الكريم بأنه عربي ووصف آياته بأنها عربية. ولا بد أن يكون هذا بوصف مشتقاً عن دوافع محددة، ولا يمكن أن يجيء عسراً أو عشناً وعلى برعم من أسا لا نستطيع أن نحدد هذه الدوافع تحديداً قاطعاً مانعاً كما يقول

(1) سورة الحبل: 103	(5) سورة طه: 113
(2) سورة الشعراء: 195	(6) سورة الشورى: 7
(3) سورة يوسف: 2	(7) سورة الزحرف: 3
(4) سورة الرعد: 37	(8) سورة الاحقاف: 12

المصاطفة، نستطيع الإشارة إلى ما يلي:

- 1 - أن القرآن الكريم هو الكتاب الديني الأول الذي يزل باللغة العربية
- 2 - أن الرسول ﷺ عربي النحار، فلا بأس - وقد نزل القرآن بلسانه - أن يعنجر بالعرب والعروبة، وأن يجد في ذلك سعة تدعو إلى الامتداد والتعبد

3 - إن حصوع العرب للفرس من جانب، والروم من جانب آخر، مدة طويلة من الزمن، جعلهم شديدي التمرد على هذين العنصرين، كثيري كراهية لهما. وأكثر ما كان يحملهم على هذه الكراهية، أن هؤلاء الأتباع من الفرس والروم كانوا يفرضون على العرب ما ليس من طبيعتهم سواء على المستوى السياسي أو المستوى الأدبي. فالفرس كما نعلم لم يكونوا موحدتين، بل كان معظمهم من أتباع ماني ومردك. وأما الروم فكانوا نصارى، ولكنهم كانوا قد أدخلوا في النصرانية كثيراً من طغوس الوثنية وشعائرها. وأكثر من ذلك أنهم كانوا ينشرون دينهم باللغة اللاتينية ويمرضون على رعاياهم أن يحافظوهم بها. وقد نجم في نفوس العرب عن ذلك نفور شديد تجلى في مظهرين:

أ - ثورات سياسية واجهوا بها الرومان فأقصوا عليهم مصححهم.

ب - فرق دينية مسيحية كانت تتمسك بأهداب العرب والعروبة.

ومن هذه الفرق النسطورية واليعقوبية والملكية. وكانت هذه الفرق الدينية والمسيحية التي بشأ الدين الإسلامي في ححرها، تنعصب بعرب والعربية. كانت هذه الفرق تقاوم الروم كرهاً بكرة. ولذلك كانت تسعى بوسائل مختلفة لطردهم من هذه البلاد التي كانت تعتقد أن لها أهلاً وصحاً وأن الروم دخلاء فيها. وهكذا استعلت هذه الفرق ظهور الدين الإسلامي، فتعاوت مع المسلمين، ورحبت بهم وأعانهم على طرد الروم من سوريا وأطراف الجزيرة العربية.

وأيضا بسبب إلى هذه الفرق اهتماماً بالعرب والعربية من قبل الادعاء أو السخمين، فقد ذكر ياقوت الرومي في «معجم البلدان» في معرض حديثه عن دير مصري ما نصه: «وبه كان محسراً الأراحم الذي بشر بالنسب بختة وفصه

مشهورة وحكي عن المازني أنه قال: دخلت دير بصري، فرأيت في رهبانه فصاحة. وهم عرب منتصرة من بني الصادر، وهم أفصح من رأيت. فقلت: «ي لا أرى فيكم شاعراً مع فصاحتكم! فقالوا: والله ما فيه أحد ينطق بالشعر. لا أمة لنا كبيرة السن»⁽¹⁾ الخ...

ومما بدعو إلى العجب أن يكون رهبان هذا الدير بملكون صفتين من الصفات التي شدد عليها الدين الاسلامي والقرآن الكريم، وهما الفصاحة والاعتدال عن الشمر وأكثر من ذلك أهمية، أن يكون رهبان هذا الدير من العرب المنتصرة. وإذا كان هؤلاء قد جعلوا من فصاحة اللسان منهجاً لهم وشعاراً لرهباتينهم، فهذا يعني أنهم كانوا قد جعلوا للعرب والعروية موقفاً في نفوسهم.

وقد يقال أن ياقوت يتحدث عن أحداث ووقائع حصلت في القرن لثالث الهجري فقد توفي المازني (أبو عثمان بكر بن محمد بن بقة) على ما يذكر ابن الأنباري سنة 247 هـ⁽²⁾ وهو ما يوافق 861 م، أي بعد خروج الرومان بنحو قرنين، فما علاقة هذا بذاك؟ والجواب على ذلك أن هذه الديورة التي يتحدث عنها ياقوت الرومي هي ديورة قديمة كانت موجودة في عهد الرومان. هذا علاوة على أن منتصرة العرب كانت عميقة الجذور في تلك البلاد. ومما يدل على ذلك أن ياقوت يؤكد أن دير بصري هذا الذي جرى الحديث عنه، كان مقراً لبحيرا الراهب. وبحيرا هذا كان في زمن ظهور الاسلام وغروب شمس الرومان. فلا بد أنه كان له نقاليد عريقة متوارثة، منها لحرص على التزام الفصاحة، وتجنب قول الشعر، وهما الصفات اللتان شدد عليهما الرسول ﷺ.

ونستخلص مما سبق أن القرآن الكريم حينما يشيد بالعرب والعروية، وحينما يصف آياته بأنها عربية، لا بد أنه كان ينطلق من نوعتين الأولى: نزعة قومية خلقتها أوضاع الظلم والاضطهاد التي كان يعرضها لرومان والعرب في ذلك الحين. الثانية: مرعة تعبيرية لعوية خلقتها اعتزاز العرب بحسن نطقهم قياساً إلى ما كانوا يتوسمون في الأحاجم من رطانة وسوء تعبير.

(1) ياقوت الرومي: معجم البلدان 2/ 500. (2) ابن الأنباري: غرر الأكله ص 145.

وقد يعترض علينا من ينكر أن تنسب إلى القرآن أو الدين الاسلامي أية نزعة قومية اعتداداً بقوله ﷺ: لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى والصحيح أن هذه المساواة التي يشير الحديث النبوي إليها تتعلق بقضية المعاملة الخاصة بالحقوق والواجبات. وهذا لا يمنع أن يعتر الرسول بأصله ونسبه كما سثبت بعد قليل.

ثالثاً - الحديث النبوي: لا ريب أننا سنكون أكثر قدرة على وصف لرعة العربية في الرسول ﷺ منا على وصف هذه النزعة في القرآن الكريم. ذلك لأن الرسول إنسان من الناس، نستطيع أن ننسب إليه من الصفات والمزاجات ما يتعلل به الناس جميعاً من فخر بالأصل واعتزاز بالنسب. وعلى الرغم من أن الكلام القرآني أنزل كله عن طريق الرسول ﷺ، إلا أنه كلام مسوب إلى الله، فمن الصعب بمكان بعيد أن ننسب إليه صفة التفريق بين الناس أو تفضيل قوم على قوم، على الرغم من أن القرآن الكريم جاء للناس كافة، وأنه حاطبهم بما كان يجري في نفوسهم. وما دنا نتحدث عن الإعراب ومعانيه ودلالاته في أول نشأته وبدء ظهوره، فلا بدع أن نبحت عما قاله الرسول ﷺ، ونطق به بهذا الصدد. لقد نسب إليه ﷺ طائفة من الأحاديث التي تتعلق بهذا الموضوع، ومنها التالية:

- 1 - أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه⁽¹⁾.
- 2 - جودوا القرآن وزينوه بأحسن الأصوات، وأعربوه فإنه عربي، والله يحب أن يعرب⁽²⁾.
- 3 - من قرأ القرآن بإعراب فله أجر شهيد⁽³⁾.
- 4 - أعربوا الكلام كي تعربوا القرآن⁽⁴⁾.
- 5 - رحم الله أمراً أصلح من لسانه⁽⁵⁾.

(1) أبو بكر بن الأنباري - الوقف والابتداء 15 / 1 (4) المنلوي - فحسن المدير في شرح الجامع الصغير 1 / 558.

(2) نفس المصدر 1 / 16. (5) الرجائي: الايضاح في علل النحو ص 96.

(3) صمعي الصالح: دراسات في فقه اللغة ص 131.

فالرسول ﷺ كما نرى شديد الحرص على إعراب القرآن، وهو يكثر من الدعوة إلى إعرابه. فهل كان القوم يعرفون الإعراب في زمن الرسول؟ وإذا لم يكن الجواب بالإيجاب فما الذي كان يقصده؟ مما يكاد يقطع به العلماء أن الإعراب الذي يقصد به ضبط أواخر الألفاظ بالحركات المناسبة لم يكن معروفاً في زمن الرسول ﷺ. فلا بد إذن أن يكون الرسول قد قصد شيئاً آخر. إنه كان يقصد بلا شك بالإعراب، الإقصاص والإبانة وهو المعنى الذي تنص عليه كتب اللغة كما أسلفنا. وقد أكد المناوي ذلك حسماً فسر الحديث الأخير من جملة الأحاديث النبوية التي أدرجناها بقوله: أي تعلموا إعرابه قبل والمرد هنا ما يقابل اللحن وكفي تعربوا القرآن كي تطفوا به سليماً من غير لحن⁽¹⁾

رابعاً. أقوال العرب. بعد ما عرضناه من إشادة معاجم اللغة والقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف بالإعراب وأهميته، وضرورة مراعاته ولتمسك به، لا بأس أن نعرض لمادج مما قاله عدد من رجال العرب البارزين على مستوى العلمي والسياسي بهذا الصدد على النحو التالي:

- 1 - قال الرركشي: "تستحب قراءة (أي القرآن) بالصحيح والإعراب"⁽²⁾.
- 2 - قال مالك بن أنس: الإعراب حلي الكلام، فلا تمنعوا السنتكم حليها"⁽³⁾.
- 3 - قال أبو بكر وقيل عمر: لفص إعراب القرآن أحب إليا من حفظ بعض حروفه"⁽⁴⁾.
- 4 - قال أبو العباس المبرد: كان بعض السلف يقول: عليكم بالعربية، فإنها المروءة الطاهرة، وهي كلام الله عز وجل وأنبيائه وملائكته"⁽⁵⁾.
- 5 - قال أحمد بن فارس: فأما الإعراب فه تميز المعاني ويوقف على أعراض المتكلمين"⁽⁶⁾.

فهذه النصوص التي تحدث على الإعراب وترفع من شأنه، تدل على أن

(1) المناوي في المذير 1 / 558 (4) أبو بكر بن الأباري الوقف والاعتناء
(2) الرركشي: البرهان في علوم القرآن 1 / 20
(3) الفاعندي صمع الأعشى 1 / 168 (6) أحمد بن فارس، الصحاح من 309
(4) أبو بكر بن الأباري الوقف والاعتناء 20 / 1
(5) الرركشي: البرهان في علوم القرآن 1 / 467
(6) أحمد بن فارس، الصحاح من 309

العربية كانت تشهد نهضة عظيمة، تمثل القرآن الكريم أبرز شواهدا، على الرغم من أن العناية بالعربية والإعراب كانت موحودة في العوم منذ الجاهلية، سواء على مستوى الشعر أو مستوى الخطابة. وحديث المعلقات ليس بعد عما، فكلها من الفصيح المختار. وكذلك حديث الخطابة والخطباء مثل أكثر بن صفى وسحبان وأبل وقس بن ساعدة الإيادي. فقد كان هؤلاء جميعاً مصروبا المثل في الفصاحة فلما ظهر الدين الاسلامي رعت الفصاحة وازدهرت، إذ إنها كانت من آلات الرياسة وأدوات التوجاهة والفصل. فم يكن يتيسر للمعبي والأكثر رياسة ولا رعاة. ولهذا حرص الجميع على الإشادة بالفصاحة والندعوة إلى صونها ورعايتها تحت إسم آخر هو الإعراب الذي يشق من حب العرب والعربية.

الإعراب والفصاحة

تشير مختلف الشواهد اللغوية والقرآنية والسوية وغيرها مما عرصه وركزا عليه، إلى أن الإعراب لم يكن يعني أكثر من الإفصاح والإبانة ومن هه يستفيع أن تتلمس علاقة خاصة بين هذه النصوص كلها وعلم الفصاحة سدي شأ فيما بعد، على الرغم من أن الذين يتحدثون في هذا الموضوع لا يشعرون شرحاً وتعميلاً، بل لا يريدون على أن يقولوا: إن الإعراب هو الإفصاح والإبانة، مع أن الإفصاح هو قصة كبيرة من قصايا اللغة، نقي من اهتمام العلماء ما جعلهم يجهشونه في علم جديد أصيل هو علم الفصاحة وقبل أن نتحدث عن هذا العلم يحذرنا أن سوق نصوصاً مما أشار به العلماء إلى عناية العرب بالفصاحة واهتمامهم بها حتى التقديس. فكانوا يحترمون الفصيح ويقدمونه ويجيرونه كما كانوا يردون المعبي ويحتفرون الألكن. ولا بأس في أن نورد نصوصاً من كتب العربية تظهر مدى احترام العرب للفصاحة والفصحاء

... قال نوسر بن حبيب محاطاً شبل من عبوة الصعي عليك نصي من معد
من عدنان كان أفصح من رؤيه⁽¹⁾

(1) "الاصحاح في مرثب المحربين" ص 45

2 - قال أبو الطيب اللعوي في عيسى بن عمر الشفهي كان أفصح الناس ،
وكان صاحب معبر في كلامه⁽¹⁾ .

3 - يذكر أبو الطيب اللعوي جماعة من ثقات الأعراب وعلمائهم مثل أبي
مهدبة وأبي طرفة وأبي اليزيد وأبي حيرة واسمه أباد بن لقيط - وأبي
ماتث عمرو بن كركره صاحب النوادر من بني عمير ، وأبي الدقش
لأعرابي . فنقول كان أفصح الناس ، وليس الذين ذكرنا دورهم⁽²⁾

4 - قال أبو الطيب اللعوي في وصف يحيى بن يعمر وكان أعلم الناس
وأفصحهم⁽³⁾ .

5 - قال أبو سعيد السيرافي . كان أبو الأسود الدؤلي أفصح الناس قال قتادة
بن دعامة الدوسي ، قال أبو الأسود الدؤلي إني لأجد للحسن عمرأ كهمر
نحيم . وأنعمز قبح الرائحة⁽⁴⁾ .

6 - قال أبو سعيد السيرافي : وحدثني مسعود بن عمر قال . حدثني أبو عمر
لحوي صالح بن إسحاق الحرمي قال ما رأيت فقيهاً قط أفصح من عبد
لوارث ، وكان حماد بن سلمة أفصح منه⁽⁵⁾

فولاً أنه كان للمصاحفة عند العرب قيمة ما بعدها قيمة ، ما سمعنا علماء
اللسان يذكرهم هؤلاء الذين أوردنا أسماءهم بالإنشاد والتقدير وأنصاحه كانت
عند العرب من القيم التي ترسم درجات الناس ، وتحدد منازلهم ، وتثبت
رعايتهم . وبهذه القيمة استطاعت قريش أن تتزعم العرب وتنال ثقتهم وتكسب
حترمهم وتقديرهم . قال أبو بكر الصديق في ذلك قريش هم أوسط العرب
في العرب داراً ، وأحسنهم جواراً ، وأعربهم ألسنة⁽⁶⁾ ، وقال قتادة كانت
قريش تجي أي تختار أفضل لغات العرب ، حتى صار أفضل لغاتها (أي
لغة العرب) نحبها ، فزول القرآن بها⁽⁷⁾

ولولاً أن قريش كانت تحدث نزعاً المصاحفة لما كان في وسعها أن توارن

(1) من المصدر ص 43

(2) من المصدر ص 70 - 71

(3) من المصدر ص 50

(4) من المصدر ص 36

(5) من المصدر ص 59

(6) من المصدر ص 60 (عرب)

(7) من المصدر والمكان

بين اللغات، ولا أن تختار أفضلها، ولا أن نحرص على أن نحمل لغتها خير لغات العرب. وفي هذا الجو العصيح الذي خلفه قريش، برز العران الكريم الذي كان سماً في شوء الحو وبهضة العربية.

ويعود إلى موضوع العصاحة، وما كان لها عند العرب من قمة عالية، ومنزلة رفيعة، فنشدد على اهتمام العرب بهذه السمة البارزة فيهم، وعديم منسوبها والمرددين في حلتها. والذي يعم النظر في معجمات اللغة يتبين، أن العرب كانوا يعيرون العصاحة من الاهتمام والعناية أكثر مما كانوا يعيرون السلاح، بل أكثر مما كانوا يعيرون الإبل التي كانت أحب المقننات إليهم. وحسب أن نطرح في كتاب هذه اللغة للثعالبي لراه يورد حول العصاحة ما يلي. إذا كان الرجل حاد اللسان قادراً على الكلام، فهو ذرب اللسان وفتيق اللسان. وإذا كان جيد اللسان فهو لسن، فإذا كان يصنع لسانه حيث أراد فهو ذليق. فإذا كان فصيحاً بَيِّن اللهجة فهو حَذَاقِي. وإذا كان مع حدة لسانه بليغاً فهو مسلاق. فإذا كان لا تعترض لسانه عقدة، ولا يتعيب بيانه عجمة فهو مصقع. فإذا كان لسان القوم والمنكلم عنهم فهو مدره⁽¹⁾. فهذا الحديث عن العصاحة وتفصيلاتها لا يمكن أن يكون لولا أن العرب أغروا بالعصاحة، وتحصصوا فيها وتنبشوا سماتها وعرفوا درحاتها، وميروا أنواعها، كما يميرون أنواع الأقمشة وأصناف الثياب ولا يكون ذلك إلا بالخبرة الطويلة والممارسة الدائمة.

ليس هنا فقط، فقد أدركوا أنهم لا يمكن أن يعطوا العصاحة حقه من الوصف، إذا لم يظفروا إلى ما يقابلها من عجمة ورطانة، وقد توسعوا في ذلك توسعاً يستحق من تلك الحرة الطويلة والمماناة الدائمة اللتين أشرنا إليهما سابقاً. وحسبنا أن نورد بهذا الصدد نصيب يدلان على ما أردنا التنبه إليه من إدراك العرب لأهمية العصاحة، ونمورهم من العجمة والرطانة. يقول الثعالبي في النص الأول: الرُتَةُ حُبْسَةٌ في لسان الرجل وغجَلَةٌ في كلامه. اللَكَةُ والحِكَةُ عقدة في اللسان وعجمة في الكلام. التَهْنَةُ والتهنئة حكاية النواء اللسان عند الكلام. التمتع والتعته أيضاً حكاية صوت العي والألكس. التمتع أن نصير

(1) الثعالبي هذه اللغة من 106

الراء لآماً في كلامه⁽¹⁾.

ويقول ابن منظور في الص الثاني رطى العجمى رطى رطناً تكلم
بعبه. والرطانة والرطانة (بمعنى الراء وكسرها) والمراطنة. التكلم بالعجمه
وقد رطى تقول رأيت أعجميين بتراطان. وهو كلام لا يفهمه العرب. فن
لشاعر. كما تراطن في حافات الروم.

قال طرفة بن العبد

مثر فرطهم عطاطاً جثماً أصواتهم كتراطى العرس
وفي حديث أبي هريرة قال. أتت امرأة فارسية فرطت له! قال الرطنة
والتراطن كلام لا يفهمه الجمهور، وإنما هو مواضع بين انيس أو جماعة.
والعرب تحسن بها غالباً كلام العجم⁽²⁾.

ومما بلغت النظر في هذا الص، أن الشاعر الأول أشار إلى تراطن الروم
كما أشير الثاني إلى تراطى العرس. ولم يخرج حديث أبي هريرة عن ذلك
ولا بدع، فقد كان أكثر احتكاك العرب بالروم والعرس. وكانت كل مشكلات
عرب متأنية هي تعاملهم مع الروم والعرس. فلقد كانوا يحاولون التعايش مع
الروم والعرس، فلا يستطيعون، كما لا يستطيع عامة الناس في أيامنا أن
يتعاملوا مع اليهود أو مع الانكليز الذين قدر علينا أن نتعامل معهم، كما قدر
على أسلافنا أن يتعاملوا مع الروم والفرس

التعريف بالفصاحة!

بعد هذه الجولة الطويلة في البحث عن معاني الإعراب ودلالاته،
واستيقنا أنه لم يكن يعني أكثر من الفصاحة واجادة اللفظ وطلاقة اللسان
وبرعة البيان، لا بد أن يدر لنا سؤال مهم ووجيه، ألا وهو ما هذه الفصاحة
وما يقصد بها؟

ولا شك أن تعريف الفصاحة تعريفاً واسعاً شاملاً حديث يطول. فلا
نأمن أن نحترق من ذلك كله بما كتبه الخطيب القزويني في الموضوع ومصرف

(1) نفس المصدر والمكان.

(2) نسان العرب: مادة (رطى)

فليل قال أما فصاحة المفرد، فهي حلوصه من تناثر الحروف والبعده
ومخالفة القياس اللغوي فالشاعر، منه ما تكون الكلمة بسبب متاعه في التثنية
على اللسان وعسر السطو بها، كما روي أن إعراساً مثل عن بافته، فقال
تركها ترعى الهنحج. ومنه ما هو دون ذلك كلفظ (مستشزر) هو قول مرن
القيس

عدائره مستشيرات إلى العلى تصل العفاص في مثنى ومرسل
والعراية أن تكون الكلمة وحشية، لا يظهر معانها، فيحتاج في معرفته
بأن ينظر عنها في كتب اللغة المسوطة، كما روي عن عيسى بن عمر
سحري أنه سقط عن حمار، فاجتمع الناس، فقال مائكم نكاكاته عني
نكاكؤكم على دي حنة؟ افرنقوا عني أو يحرخ لها وجه بعيد، كما في قول
العجاج

ومقلة وحاجباً فزججاً وفاحماً ومربناً مزرحاً
فإنه لم يعرف ما أراد بقول (مسرّجاً) حتى اختلف في تحريكه بين أن
يكون مأخوذاً من السراج أو من السيوف السريجية ومخالفة القياس كما في
قول الشاعر.

الحمد لله العلى الأجل الواحد المرء القديم الأربي
فإن القياس هو (الأجل) بالإدغام لا (الأجل) بالفتح.

وأما فصاحة الكلام فهي حلوصه من ضعف التأليف وتناثر الكلمات
وتعقيد. فالصمت كما في قولنا. صرّب علامه ريداً. فإن رجوع الصم إلى
المفعول المتأخر لفظاً (ريداً) ممتنع عند انجهمور. لنلا يلزم رجوعه إلى ما هو
متأخر لفظاً ورتبة والتناثر أن تكون الكلمات بسبب متاعه في شغل عسى
لسان وعسر السطو كقول الشاعر

وفسر حرب ممكناً ففسر وحسين فسر فسر حرب فسر

والصمد أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد به كقول الشاعر
وما مثله في الناس إلا مملكا أيرأمة حي سوء لم
وقال فصاحه الكلام هي حلوصه مما ذكر، ومن كثره التكرار ما

الإضافات. فمن التكرار قول العتيبي.

وتسعدني في عمرة بعد عمرة مسوخ لها منها عليها شواهد

ويمكن التكرار في قوله (لها منها عليها).

وأما تتابع الإضافات فكقول الشاعر:

حمامة جرعا حومة الجبل اسجعي وأنت برأى من سعاد ومسح⁽¹⁾

لقد أطلنا في الاستشهاد، على الرغم من حرصنا على الإيجاز الشديد ومع ذلك فلم يكن من الممكن أن نصل إلى ما قصدنا إليه دون سط الموضوع بجلاء ووضوح إن الذي حملنا على التطرق لذكر المفصاحة هو ما ورد في تعريف الإعراب، من أنه لم يكن يعني في النصوص التي حشدناها أكثر من الإفصاح والإبابة والإفصاح والإبابة قد جسدتهما العرب في ما أطلقوا عليه فيما بعد علم المفصاحة وقد حاولنا تقديم صورة مقتضبة قدر الامكان للمفصاحة ودلالاتها. فهل تراءنا استطعنا أن نضع يدا على الرباط الحمي الذي يصل بين الموضوعين؟

أجل إن ذلك واضح فكل المطاعر التي اشترط الخطيب القروي في كلامها في المفرد والمركب، هي من شروط الإعراب الذي اعتبر به العرب وتشدوا بذكره وأول هذه المضاعف تناثر الحروف في الكلام، فلا شك أن تناثر الحروف هذا لا يساعد قارئه أو الناصق به على الإعراب أي الإفصاح والإبابة، وكذلك العربة وكذلك مخالفة القياس. هذا في المفرد. أما في المركب فقد عدوا من مضاعف المفصاحة ضعف التأليف وتناثر الحروف والتعقيد، وأنحسوا بهذه المضاعف التكرار وتتابع الأصوات ولا يكاد يداري حد في أن وجود المضاعف في الكلام المفرد والمركب لا يوهله لأن يكون معروفا بالمعنى الذي كان يقصده القدماء من الإعراب.

وأود أن أتوقف عند مخالفة القياس في المفرد وضعف التأليف في المركب ولقد مثلوا على مخالفة القياس بقول الشاعر (الاحل) بعد الإدعاء بصحيح (الاحل) بالإدعاء وهذا خطأ عن حقه أن نسب إلى غيره

⁽¹⁾ خطيب قروي الإفصاح في علوم البلاغة ص 72 وما بعدها

وكذلك ضعف التأليف في قولهم: ضرب غلامه زيداً إذ عاد الضمير في (علامه) إلى متأخر لفظاً ورتبة كما قال الشاعر:

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبرٍ وحسن فعلٍ كما تجوري سيمارُ
فقد عاد الضمير في (نوه) إلى متأخر لفظاً ورتبة. ولا شك أن هذا خطأ نحوي، والخطأ النحوي يمتد بصلته إلى الإعراب. أما قول الأعرابي حينما سئل عن عمه: تركها ترعى الهمخج، فهو يعارض مع حسن النطق وبراؤه البيان. وكذلك قول الشاعر:

وقرَّ حربٍ بمكانٍ قفرٍ وليس قرب قبرٍ حربٍ قبرُ
فكل هذا من مطاعن الكلام العصيب والدليل على ذلك أن الالشع والتمتام لا يسميان فصيحين لقصان أليهما عن إقامة الحروف. وقيل ريد لأعجم (موصف هذا الشاعر بالعجمة) لقصان آلة نطقه عن إقامة الحروف، فكان يعبر عن الجمار بالهمار^(١)

وستخلص من ذلك كله، أن العرب في أول أمرها لم تكن تعرق بين الإعراب والفصاحة، وكانت تعدهما شيئاً واحداً. وما زال بين المصطلحين مسائل مشتركة، مثل محالفة القياس وضعف التأليف فهما من مسائل النحو والإعراب، ومن مسائل الفصاحة في الوقت نفسه. غير أن الأيام باعدت بين المصطلحين. فقد ضاق مصطلح الإعراب في حين من الأحيان حتى انحصر في الحركات التي تحلّى بها أواخر الألفاظ. وقد ظهر ذلك حينما تولى أبو الأسود الدؤلي وضع حركات خاصة على أواخر الألفاظ القرآنية، حرصاً على صسط معانيها. ثم اتسع قليلاً ليشمل كثيراً من مسائل النحو، بل هو قد بصق على النحو بكل تفصيلاته كما سنوضح في فصل تال إن شاء الله

الفصل الثاني

الإعراب في جذوره التاريخية

إن الدلالة التي تؤدبها كلمة الإعراب، ليست ثابتة ولا محددة، فهي تضيق وتتسع حسب الظروف والأحوال التي مرت بها هذه الكلمة وكما قد أثبتنا في الفصل الماضي أن كلمة الإعراب في الجاهلية ومقدمات العصر الإسلامي، كانت تؤدي ما تؤديه كلمة العصاحة في أيامها هذه من المحافظة على جودة النطق وظهور محارج الكلام والحلو من عيوب المصنوع وعثرات اللسان. وقد صاقت هذه الدلالة فيما بعد حتى أصبحت محصورة في لحركات الثلاث المعروفة، ألا وهي الصمة والفتحة والكسرة وقد تعدت هذه الحركات أربعاً، فيلحقون بها السكون، على الرغم من أنه ليس حركة، فهو في الحقيقة حذف للحركة كما سماه ابن هشام⁽¹⁾ وعبره من النحاة⁽²⁾ مما سنفصل القول فيه في فصل قادم. والذي يجعل السكون نوعاً من الحركة، على الرغم من أنه في الحقيقة يقيض لها، أنه يشترك معها في أنه أمانة على عمل العامل ومميز له

لقد انحصر مصطلح الإعراب في الحركات الثلاث أو الأربع إذا أُلحق السكون بها فبعد أن كان العرب يقصدون بالإعراب فصاحة المصنوع وجملة بصوت وجملة العبارة، أصبحوا يقصدون به الالتزام بالحركات التي تفرصها عوامل النقصية على أواخر الألفاظ وبعد أن كان الإعراب ذا مدلول لغوي عام، أصبح ذا مدلول محوري خاص لا يتجاوز الحركات التي تلحق بأواخر

(1) ابن هشام تصور الذهب في 36، (2) علي بن حبيب كشف المشكل 1/

الألفاظ كما أسلفنا وبهذا المدلول الصيق يصلى أبو الأسود المدلولي لمهمة وضع علامات خاصة على أواخر الألفاظ المرآتية، رعه منه في المحافظة على معانيه الحقيقية، وخشعة من الفهم الحاطى الذي يمكن أن ينأتى عن الإحلال بعض حركاته

ونحن لا ننكر أن دلالة الأعراب عادت فانسحت في مقل الأيام، إذ أصبحت تدل على ما تدل عليه كلمة النحو. وصار الأعراب هو النحو والنحو هو الإعراب^(١) بيد أننا نتمسك في هذا الفصل، بالمعنى الصيق الذي شرب إليه، والذي قامت كل محاولات بناء صرح النحو عليه وهذا المعنى لا يتعدى آخر الكلمة، وما يعنورها من حركات تدل على معان نحوية.

إن للإعراب بهذا المعنى تاريخين

أحدهما قريب واضح، يتلخص في محاولة أبي الأسود المدلولي وضع علامات خاصة بحركات أواخر الألفاظ ووضع بعض أبواب النحو.

والآخر بعيد غامض، يحتد إلى عهد صحيح، كان للعربية فيه صلة أوثق بأخواتها الساميات.

ولا نجد مفعلاً من البدء بالتاريخ الأول، لما له من أهمية، لا في تاريخ النحو فقط، بل في تاريخ الفكر العربي عامة، وتاريخ علوم القرآن، وتاريخ الحرف العربي وما أدخل عليه من إصلاحات متوالية.

ولسنا نريد أن نكدرى كلاماً على كلام، فنورد كل ما قيل عن قصة ابتداء أبي الأسود المدلولي لحركات الإعراب ففي ذلك حديث يطول، لأن النحاة والمورحين يريدون من عندهم أشياء في الرواية، وأشياء في تحصيل والتعليل وكل منهم يشت القصص أولاً ثم يرددها ما يتوصل إليه من نقاءات في حقيقة ما حدث. ولا يكاد يتفق إحداه في حقيقة ما حدث وروايت تتوالى كأنها من مسيح الحرافات والأساطير.

ونسأ أريد أن أتبع كل ما كتب في ظروف نشأة النحو، ولا أن أسد كل ما ذكره النحاة بهذا الشأن فقد رأيت أن أمتنع عن ذلك كله ما يخص

(١) أنر العاصم الرجحي الاصح من 91

١. لا سرد الدؤلي منه، متعولاً عن كتيب للامام السيوطي، عنوانه «سب و صبح
عنه العربية»^(١) أورد فيه السيوطي كل ما يتعلق بهذه القصة من روايات وأخبار
مسبوبة إلى أصحابها وروايتها. وسأختار من هذا الكتاب أكثر النصوص جدرة
بالعلم وأوثقها اتصالاً بأبي الأسود الدؤلي محدثه من سلاسل سندها رعية في
الاحكام وهذه هي النصوص.

قدم أعرابي في زمان عمر، فقال: من يفرثني مما أتزل الله علي محمد
ﷺ فأقرأه رجل سورة براءة. فقال: إن الله بريء من المشركين
ورسوله، بالجر، فقال الأعرابي: أو قد برئ الله من رسوله؟ إن يكن الله
قد برئ من رسوله، فأنا أبرأ منه. فبلغ عمر مقالة الأعرابي، فدعاه،
فقال: يا أعرابي، أبرأ من رسول الله ﷺ؟ قال: يا أمير المؤمنين، إني
قدمت المدينة. ولا علم لي بالقرآن. فسألت من يفرثني؟ فأقرأني هد
(سورة براءة) فقال: إن الله برئ من المشركين ورسوله. فقلت: أوقد
برئ الله من رسوله؟ إن يكن الله قد برئ من رسوله، فأنا أبرأ منه، فقال
عمر: ليس هكذا يا أعرابي، قال: فكيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال: إن
الله بريء من المشركين ورسوله (يرفع رسوله) فقال الأعرابي: وأنا والله
أبرأ مما برئ الله ورسوله منه. فأمر عمر بن الخطاب ألا يقرئ القرآن إلا
عالم باللغة، وأمر أبا الأسود، فوضع الحرف^(٢)

2. قال أبو الأسود: دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (رضي الله
عنه)، فرايته مظرفاً متفكراً، فقلت: فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟ قال: إني
سمعت بيئدكم هذا لحياناً. فأردت أن أصع كتاباً في أصول العربية
فقلت: إن فعلت هذا أحييتنا، ونفيت عنا هذه اللغة. ثم أتيت بعد ثلاث.
فالتقي إلي صحبة فيها: بسم الله الرحمن الرحيم. الكلام كنه اسمه،
وفعل، وحرف. فالاسم: ما أبأ عن التسمي، والفعل: ما أبأ عن حركة
تسمي، والحرف: ما أبأ عن معنى، ليس باسم ولا فعل. ثم قال لي
تسمعه، ورد فيه ما وقع لك. واعلم يا أبا الأسود أن الأسماء ثلاثة

١. جاز الفهر السيوطي سب و صبح علم العربية، تخيير مريدان شعله، دار البحوث، دمشق

١٩٨٨ -

٢. في النص من 30 31

ظاهر، ومضمر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر. وإنما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر. قال أبو الأسود: فجمعت منه أشياء، وعرضتها عليه، فكان من ذلك حروف التنصب، فذكرت منها إن، وأن، وليت، ولعل، وكأن، ولم أذكر لكن فقال لي: لم تركتها؟ فقلت: لم أحسبها منها فقال: بل هي منها، فزدها فيها⁽¹⁾.

3 قال أبو بكر بن الأبياري: سمع أبو الأسود الدؤلي، رضى الله عنه، أن الله بريء من المشركين ورسوله، بالجر، فقال: لا يطمئن نفسي، إلا أن أصح شيئاً يصلح به لحن هذا أو كلاماً هذا معناه⁽²⁾.

4 قال أبو بكر بن الأبياري: كتب معاوية إلى زياد يطلب عبيد الله، فمما قدم عليه كلمه، فوجده يلحن، فرده إلى زياد، ركب إليه كتاباً يرومه فيه، ويقول: أمثل عبيد الله بضيع؟ فبعث زياد إلى أبي الأسود، فقال: يا أبا الأسود، إن هذه الحمراء (كناية عن الأعاجم) قد كثرت، وأفسدت من أنس العرب، فلو وضعت شيئاً يصلح به الناس كلامهم، ويعربون به كتاب الله! فأبى ذلك أبو الأسود، فوجه زياد رجلاً وقال له: انعد في طريق أبي الأسود، فإذا مر بك فاقراً شيئاً من القرآن، وتعبد اللحن فيه. فععل ذلك فلما مر به أبو الأسود، رفع الرجل صوته، فقرأ: إن الله بريء من المشركين ورسوله، بالجر. فاستعظم ذلك أبو الأسود، وقال: عر وجه الله أن يبرأ من رسوله! ثم رجع من فوره إلى زياد فقال: يا هـ، قد أحسنتك إلى ما سألت، ورأيت أن أبدأ بإعراب القرآن. فابعث إلي ثلاثين رجلاً، فاحضرهم زياد، فاختار منهم أبو الأسود عشرة، ثم سم يزل يختارهم، حتى اختار منهم رجلاً من عبد القيس، فقال: خذ المصحف، رصمها بخالف لون المداد، فإذا فتحت شعني فاغظ واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتها فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، فإذا كسرتها فاجعل النقطة من أسفل الحرف، فإن اتعت شيئاً من هذه الحركات عمة فانقط بقطتين. فابتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره. ثم وضع المختصر المنسوب إليه بعد ذلك⁽³⁾.

(1) من المصدر من 34 - 35.

(3) من المصدر من 38 - 39.

(2) من المصدر من 36.

5 - قال أبو المرحج الاصبهاني: إن أبا الأسود الدؤلي (رضي الله عنه) دخل إلى ابنته بالبصرة فقال له: يا أبت ما أشد الحر؟ (رفعت أشد) فظننها تسأله وتسفهم منه: أي زمان الحر أشد؟ فقال لها: شهر ناجر يريد شهر صفر. الجاهلية كانت تسمي شهور السنة بهذه الأسماء [فقال]: يا أبت، إنما أخبرتك، ولم أسألك. فأنى [أمير المؤمنين] علي بن أبي طالب، كرم الله وجهه، فقال: يا أمير المؤمنين، ذهب لغة العرب لما حاطب اعجم وأوشك إن تطاول عليها زمان أن تصحجل فقال له: وما ذلك؟ فأخبره خبر ابنته وأمره، فاشترى صحفاً بدينهم، وأملأ عليها الكلام كله لا يحرج عن اسم وفعل، وحرف جاء لمعنى، ثم رسم أصول النحو كلها فنقلها النحويون وفرعوها⁽¹⁾.

6 - قال أبو المرحج الاصبهاني: أمر زياد أبا الأسود الدؤلي، رحمه الله، أن ينقط المصاحف، فنقطها، ورسم من النحو رسوماً، ثم جاء بعده ميمون الأقرن، فزاد عليه في حدود العربية، ثم زاد فيها بعده عسمة بن معدان المهري، ثم جاء عبد الله بن إسحاق الحضرمي، وأبو عمرو بن العلاء، فزادوا فيه، ثم جاء الخليل بن أحمد الأردني، فحسب الطريق⁽²⁾.

7 - قال أبو المرحج: قيل لأبي الأسود الدؤلي: من أين لك هذا العلم؟ يعنون النحو، قال: أخذت حدوده عن علي بن أبي طالب، كرم الله وجهه⁽³⁾.

8 - قال أبو المرحج: أول من وضع العربية هو أبو الأسود الدؤلي. جاء إلى رباد بالبصرة، فقال له: أصلح الله الأمير، إني أرى العرب، قد خالطت هذه الأعاجم، وتعمرت ألسنتهم، أفأذن لي أن أضع لهم علماً يقيمون به كلامهم؟ قال لا قال. ثم جاء رباداً رجلاً، فقال: مات أبانا وحلف سون، فقال رباد: مات أبانا وحلف سون! ردوا إلي أبا الأسود الدؤلي، فرددوا إليه فقال: ضع للناس ما نهيتك عنه. فوضع لهم النحو⁽⁴⁾.

9 - قال السيرافي: إن السبب في ذلك (يقصد وضع العربية) أنه مر بأبي الأسود سعد المارسي وهو يقود فرسه، فقال له: مالك لا تترك؟ فقال

(1) من المصدر من 42 - 43

(3) من المصدر من 48

(2) من المصدر من 44 - 45

(4) من المصدر من 50 - 51

إن فرسي ضالع، فضحك به بعض من حضره، فقال أبو الأسود هؤلاء
الموالي قد رغبوا في الاسلام، ودخلوا فيه، فصاروا لنا إخواناً، فلو
علمناهم الكلام، فوضع باب الفاعل، والمفعول به، ولم يزد عليه⁽¹⁾.

10 - قال محمد بن سلام الجمحي . وكان أول من أسس العربية، وفتح بابها،
وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي، وإنما فعل ذلك حرص
اصطرب كلام العرب⁽²⁾.

هذه الروايات المتقابلة أحياناً المدابرة أحياناً أخرى، لا تقدم لنا فكرة
دقيقة عن نشأة النحو للأسباب التالية:

أولاً - تذكر هذه النصوص أن أبا الأسود تلقى التوجيهات لوضع علم
نحو تارة من عمر بن الخطاب (ت 23 هـ) وطوراً من علي بن أبي طالب (ت
40 هـ) وطوراً آخر من زياد بن أبيه (ت 53 هـ)، على ما بين هؤلاء من تفاوت
في زمن تولي الحكم وضمن الوفاة، بين أن يكون ذلك قد حصل في عهد
الحكماء الراشدين أو في زمن الحكم الأموي. وهذا التفاوت في الزمن لا
يتناسب مع ما كانت تقتضيه قضية نشأة النحو وصيانة القرآن الكريم من إلحاح
وتعجيل. (أنظر النصوص رقم 1، 2، 4).

ثانياً - تضطرب هذه النصوص في تحديد زمن وقوع الخطأ في قراءة قوله
تعالى إن الله بريء من المشركين ورسوله، وتعيين المتضرر بسماع هذا
الخطأ فهي نسب الخطأ إلى أعرابي مجهول في مصر، وتقرر أن المتأدي بهد
لخطأ هو عمر بن الخطاب كما تنسب الخطأ في مصر آخر إلى رجل
مجهول، وتقرر أن المتضرر بذلك هو أبو الأسود الدؤلي. وفي مصر ثالث
تجعل هذه القصة من تدبير زياد بن أبيه، وتجعل المحض رجلاً يحتاره زياد،
كما تجعل المتضرر هو أبا الأسود وهذا الشاخص في رواية قصة معينة تحمل
القصة بعينها موضع شك وانتقاد. (أنظر النصوص رقم 1، 3، 4).

ثالثاً - على الرغم من أن النصوص تنسب المدايرة بإشياء هذا العلم إلى
عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وزياد بن أبيه، فهي تجعل هذه القضية

(1) عن المصدر ص 53 - 54.

(2) عن المصدر ص 56 - 57.

موضع تنافس بين علي وأبي الأسود الدؤلي، وتجعل لكل منهما دوراً متميزاً فيها. وربما كان للترعة الشيعية أثر في كل ذلك، إذ كلا الرجلين كان شيعياً (أنظر النصوص 2، 5، 7).

رابعاً - نرغم الرواية أن أبا الأسود ذكر لعلي من حروف النصب إد، وأد، وليب، ولعل، وكان، فقال له علي: لم تركت لكن؟ فقال أبو الأسود سم أحسبها منها فقال علي. هي منها فردها فيها. وهذا أمر عريب فهل يعرف أن يكون أبو الأسود الدؤلي لا يعرف أن (لكن) هي من الأحرف المشبهة بالأفعال؟ وكيف يصدى لمهمة إنشاء النحو وصبط ألفاظ القرآن الكريم من لا يعرف حمل (لكن) ونوعها في الكلام؟ (أنظر النص رقم 2)

خامساً - البحر الذي نقله السيرافي عن العارضي سعد، والذي وصف فرسه فيه بأنها ضالع بدل ظالع، أي أنه يعمز في مشبه، يبدو مصوغاً متكلفاً. ذلك لأن هذا الخطأ في عدم التفريق بين صالغ وظالع، هو خطأ صرفي لا نحوي، ولا علاقة له بحركات أواخر الألفاظ. فكيف يوحى لأبي الأسود بوضع باب الفاعل والمفعول به وهما من أبواب النحو؟ (أنظر النص رقم 9).

سادساً - نسب هذه النصوص إلى أبي الأسود أنه أخذ حدود النحو عن علي بن أبي طالب ولا شك أن حبراً كهذا يجرد أبا الأسود من علمه وعبقريته. فإد كان أبو الأسود لم يفعل شيئاً أكثر من أن يستمير من علم علي بن أبي طالب، فأي دور يمكن أن يكون له في مشاة النحو؟ وكيف يمكن له أن يضبط أواخر ألفاظ القرآن الكريم وعلمه مفتبس من غيره. (أنظر النص رقم 7).

سابعاً - تذكر النصوص أن أبا الأسود الدؤلي طلب من زياد بن أبيه أن يبعث إليه بثلاثين رجلاً، ليختار منهم في النهاية رجلاً من عند القيس وأنه تذكر النصوص معايير أبي الأسود في هذا الاختيار، كما لم تذكر مسوغات اختيار الرجل العبقسي. وكان مما ياسب المقام أن يذكر ذلك كله. فهل امتحن أبو الأسود هؤلاء جميعاً في القراءة أو هي الفصاحة وسلامة المنطق أو في الدكاء وحسن الفهم؟ إن ذلك كله عامض، وهو يلقي بطلانه على طبعه عمل أبي الأسود في وضع حركات الإعراب (أنظر النص رقم 4).

ثامناً - تروي النصوص أن علياً أمر أبا الأسود بأن يشتري صحفاً بدرهم، حسماً قص عليه خطأ انتته. فهل كانت الصحف تناع في الأسواق؟ وهل كان

الورق قد عرف بعد؟ وإذا كان الورق قد عرف وانتشر، فهل كانت الكتابة منتشرة إلى هذا الحد؟ كل هذا يجعل القصة موضع شك. (أنظر النص رقم 5)

هذه الاعتراضات كلها تلقي بظلال من الشك على قصة نشأة النحو كما يوردها المؤرخون وعلى الرغم من ذلك، لا نجد مناصاً من قبول ما روره حول وضع علامات الاعراب. إن وضع تلك العلامات هو خلاصة بحث الروايات وجوهرها. ولقد كان لوضع العلامات أثر بارز في تاريخ النحو العربي، بل في تاريخ علوم القرآن، بل في تاريخ الحرف العربي كما أسلف والسؤال هو: ما الذي فعله أبو الأسود؟

إننا نستطيع أن نستخلص من النصوص السابقة فقرة واحدة تصور جوهر القضية وتمثل حقيقتها وهي التالية [لقد طلب (أبو الأسود) منه (لرجل العنسي) أن يأخذ المصحف ويستعمل صعباً يخالف لون المداد ويضع نقطة فوق الحرف إذا فتح شفته، ونقطة إلى جانب الحرف إذا ضمها، ونقطة من أسفل الحرف إذا كسرهما، وأن يضع بدل النقطة التي إذا اتبع شيئاً من هذه الحركات غنة] (أنظر النص رقم 4)

إن الفقرة السابقة هي أبرز ما حملته النصوص السابقة من حقائق وما تضمنت من أحداث ولا شك أن أبا الأسود الدؤلي فتح بهذا العمل فتحاً جديداً في علم النحو، إذ إن وضع حركات الاعراب هو خطوة بعيدة على طريق نشأة علم النحو، سيبنى لها أثرها على مدى الزمان، على الرغم من أن هذه الحركات التي صورت على شكل نقاط لم تنق على حالها، فقد أسلفنا تحليل بن أحمد المراهيدي في عهد الرشيد بحركات علوية وسعلية للدلالة على لفتح والكسر، والنواو للدلالة على الرفع، وغيرها من حركات التشكيل المعروفة⁽¹⁾

ولهذه الحركات حديث يطول، كان من الممكن الاسترسال فيه، لولا أن لذلك علاقة بالحظ العربي وفن الكتابة ورسم المصحف بصيغة خاصة ونحن إنما نتحدث عن الاعراب وما يمت إليه بصفة. فإذا بقي من هذه الحركات ما يمت بصفة إلى الاعراب فسنأوله في فصل قادم إن شاء الله

(1) عبد العزيز الصويحي الحرف العربي من 71

التاريخ البعيد

أما التاريخ البعيد فهو يدور حول أصل هذه الحركات ونشأتها وتطورها على مدى التاريخ إن الذي صنعه أبو الأسود الدؤلي هو أنه وضع لهذه الحركات صوراً وعلامات ولكن هذه الحركات كانت موجودة قبل أبي الأسود وكان العرب ينطقونها ويعطونها حقها من التحقيق في الكلام، مدليل أن ما وصلنا من شعر جاهلي تشكل هذه الحركات جزءاً أساسياً من أوزانهم وقوافيهم، وهو لا يصلح لأن يسمى شعراً دون هذه الحركات وهذا رد على من يزعمون أن هذه الحركات هي من اختراعات اللغويين والنحاة كما سبب فيما بعد

وإذا كان الأعراب سمة من سمات العربية وخصيصة من خصائصها، أتكون هذه السمة أصيلة فيها أم مورثة؟ وإذا كانت مورثة فأين اللغات كانت هي المورثة؟ ومتى كان هذا التورث؟ إن الخوض في مثل هذه المسائل ولقضايا يشبه أن يكون بحثاً في نشأة اللغات ومن المعروف أن البحث في نشأة اللغات من الخفيات التي لا يعلج في ملاحظتها العلم، ولا تنجح في معالجتها النظريات وهي مشكلة مستعصية فقد نظر اليونان إلى اللغة على أنها هبة مباشرة من الله تعالى⁽¹⁾ وعالية أولئك الذين كتبوا عن أصل الكلام منذ مائة عام يهيمون في نيه من الصلال، لأنهم لم ينهوا إلى حقيقة أن مسألة أصل الكلام ليست من مسائل علم اللغة⁽²⁾

وعلى الرغم من ذلك كله، افترض اللغويون الذين بحثوا في أصل العربية ودرسوا طواهرها مروضاً معينة هي نشأة هذه اللغة، وفي اكتسابها هذه لخصيص التي تتميز بها، وعلى رأسها الأعراب يشير بروكلمان Brokلمان في هذه الحاضرة هي العربية فيقول: ولغة الشعر العربي هذه تميزت بميزة عظمى من الصور النحوية. وقد بلغت من حيث دقة التمييز من علامات الأعراب والمحو دروة التطور في اللغات السامية⁽³⁾

والسؤال هو: من أين جاءت هذه الظاهرة؟ يعود اللغويون للاحاطة على

(1) مؤلفه اللغة من 6.

(2) مدرس اللغة من 29.

(3) محمد حصر ' لغة الله من 178

هذا السؤال إلى اللغات السامية التي تعد العربية واحدة منها. فيجدون الأعراب في الأكديّة والحيتية والأوحياريتية والبطية والعبرية⁽¹⁾. ويذكرون في مفصل ذلك الحقائق التالية.

أولاً - يذكر الشيخ أحمد رضا أن اللغة التي انتشرت في المملكة البابلية قبل زمن حمورابي بعشرين قرناً أو أكثر، كانت ذات حركات للأعراب، وأنها نصت أكثر من ألهي عام وهي ذات حياة في سجلات الحكومة ودواوينها وعلى ألسنة العلوية من القوم⁽²⁾. وقد أنشأت هذه الحركات تطوراً حتى ستحالت حركتين فقط. إحداهما الضمة في حالة الرفع، والأخرى الفتح في حالتي النصب والجور. وانتهت بها مراحل التطور إلى الحركة الواحدة في الكسرة المعالة⁽³⁾.

ثانياً - يذكر المستشرق الألماني إيكو Ekou أن الببط كانوا يستعملون اصممة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب والكسرة في حالة الجور، ولا يعقبون هذه الحركات بالنون⁽⁴⁾. وكذلك فعل نولدكه Noldke⁽⁵⁾. وأكد ليتمان E.Littmann أن النبطية كانت تختلف فيها أواخر الكلمات بحسب مواقعها الاعرابية⁽⁶⁾.

ثالثاً - يرى الدكتور إبراهيم السامرائي أن للأعراب أثراً في اللغة العبرية بسبب الباحثون في حالة المفعول به، وفي ضمير التبعة على أن هذا الأثر ضئيل جداً. فقد أوشكت تحلولة لغة المعهد القديم من الأعراب. غير أن علامة لنصب في العبرية القديمة هي الفتحة الطويلة التي مشأ عنها حرف الهاء. والهاء المنطرفة في هذه اللغة تشبه الألف اللينة. ومن أجل ذلك تعامل معاملة أحرف المد. وتظهر هذه في آخر الاسم المنصوب بتزع الخافض⁽⁷⁾.

رابعاً - في الحيتية ينصب المفعول به وبظائره بالفتحة، ويحرك المصروف

-
- (1) عبد القادر حامد هلال - علم اللغة بين القديم والحديث ص 248 وما بعدها (5) عبد القادر حامد هلال - علم اللغة ص 249
- (2) أحمد رضا - مولد اللغة ص 78
- (3) عيسى الصالح - دراسات في لغة اللغة ص 126 (6) من المصنف والمكان
- (7) إبراهيم السامرائي - التطور اللغوي ص 47 (4) إبراهيم السامرائي - المصور اللغوي

دلفحة كذلك. وهي حالة عربية لا توجد في غيرها من اللغات⁽¹⁾.

خامساً - وتظهر بقايا الاعراب كذلك في الأوجاريته، وهي تشع نظاماً
أحدياً لا تظهر فيه الحركات إلا مع الهمزة. فإذا وقعت أحراً ظهرت في صورة
لصمة حال الرفع، وفي صورة الفتحة حال النصب، وفي صورة الكسرة حال
الجر⁽²⁾. وقد استخلص عبد الحق فاضل من هذه الهمزة الأوجارية نظريته
حديثه في نشأة الحركات العربية فقال: "والذي نعتقده أن حركات الاعراب
ليست إلا رواسب تطورية من الهمزة في مختلف حالاتها الباقية: آ، أو، أي.
وهو يرى أن هذه الهمزة في الأصل كانت صميراً. ثم يقول: لقد تعددت
وطائف الهمزة، فأصافوها إلى الأفعال في أولها وفي آخرها، حتى لقد أصبحت
إلى الفعل الواحد في بعض الحالات في أوله وفي آخره معاً مثل: أنظر - أنظر
+ أ، ومثل ذهبي = إي + ذهب + إي. بل لقد أصافوها إلى نفسها كما رأيت
قل في (أيا) للنداء = آ + أ وفي إياي = إي + 1 + ا⁽³⁾.

ويطيل عبد الحق فاضل في شرح هذه النظرية، ويحرج في تفصيله إلى
ما يشبه الوهم والتخيل ولعله كان مدفوعاً في ابتداء هذه النظرية بما يعتقده
علماء اللغات من أن أصل هذه الحركات كلمات اختصرت على تمادي الزمن،
وبقيت الحركات دلالة عليها⁽⁴⁾ ولكن لا شيء يثبت ذلك. فهي نظرية من
النظريات التي تتعلق بأصل الكلام ولقد سهنا إلى أن الخوص هي هذا
الموضوع لا يؤدي إلى شيء

ومهما يكن فلفظ صح لنا مما سبق أن بسطناه أن الاعراب أصيل في
لعربية، ما دام معروفاً في أحوالها الساميات، وأن العربية اكتسبت هذه الصمة
التي هي الاعراب من عصور موغلة في القدم، بل هي عُرفت واشتهرت
ودرت على الألسنة، وكثر تداولها وهي مفترمة بالاعراب ملتصقة به. ولم
تكن العربية مد عرفت مجردة من الاعراب متصلة عنه فلفظ هوؤلاء
سدين يعممون أن الإعراب من عمل اللغويين والنحاة، فهو ظاهرة أصيلة
في العربية، ولا يمكن أن يستطيع فرد أو مجموعه أفراد أن يبدعو

(1) عبد العار حامد هلال، علم اللغة من 249 (3) عبد الحق فاضل معاصر لغوية من 286

(2) نفس المصدر والمكان (4) أحمد رضا مولد اللغة من 143

ظاهرة مثل هذه الظاهرة التي لها أصولها وفواتيها، ولها أساليبها ومسوعاتها في الكلام العربي

وكيف ترؤز المروؤون عن هذا الاعراب، بل كيف يظرون اليه بعين سريّة ولاسحقاف والاستغراب، وقد جعل العلماء اللغات المعربة في درجه متقدمة على غيرها من اللغات، يقول جورجى ريدان بهذا الشأن ما ملخصه :

[مر على اللغة من انتقالها من الدور التقليدي إلى النطقى دهور منصودة لا يعرف مقدارها، تدرجت فيها اللغة درجات متفاوتة لا يسعنا استيعا شرحها في هذا المقام، فنمر عليها مرور المسرع خوف التطويل . وهي التالية .

1 - أول درجة تحطوها اللغة من التعليد البسيط إلى النطقى، إنما هي تحول حكاية الصوت من الدلالة على ما يحاكيه مباشرة إلى ما يقرب منه أو يماثله من الدلالة على المعاني البسيطة.

2 - ثم ترتقي اللغة درجة أخرى فيتولد فيها المميز بين الاسم والفعل مع خلوها من حرف الجر والعطف وسائر الأدوات وصيغ الاشتقاق

3 - ثم ترتقي اللغة درجة أخرى، فتتولد فيها بعض الأدوات والحروف، وتولدها إنما يكون بتنوع الماظها بالحث على مرور الأيام.

4 - ثم ترتقي اللغة درجة أخرى، فتتولد فيها مميزات الجنس والعدد والاشتقاق.

5 - ثم ترتقي درجة أخرى، فتتم فيها كل هذه المميزات مع خلوها من حالات الاعراب.

6 - ثم ترتقي اللغة درجة أخرى، وهي أرقى ما وصلت اليه اللغات حتى الآن فتتولد فيها مميزات الاعراب، وهي حال اللغة العربية المصحى واللغات اليونانية واللاتينية والألمانية⁽¹⁾.

وإذا كانت هذه هي منزلة اللغات المعربة وعلى رأسها العربية، فلماذا المداة بالويل والثبور وعظائم الأمور؟ وما مسوغ ذلك كله؟ لا شك أن كل ما لا يجده العربون في لغاتهم بعلموه وجه نقص في لغتنا. من ذلك الورد

(1) جورجى ريدان الفلسفة اللغوية ص 145 - 146.

واعداية والسجع والمحسنات اللفظية والاعراب، فما نبرح نقرأ كلاماً بهد
الخصوص ينمى فيه أصحابه عليها هذه الخصائص التي تفخر بها ونعتز، في
حين بعدها هؤلاء أوجه نقص وتقصير ولا عراية في ذلك، ألم يقل الشاعر

قد يغمظ الدليل خصلة مجد هو خيال مسها وفصل مداع

ومد القديم حاول العلماء تفسير ظاهرة الاعراب بما هي أهل له، واب
ك، لم نعر فيما خلفه لنا العلماء بهذا الصدد على شيء يستحق الذكر، إذ لم
يقف لنا المؤرخون بهذا الصدد إلا تفسيرين وحيدين يشبه بعضهما بعضاً

الأول . للحليل بن أحمد يقول فيه : إن الفتحة والكسرة والصمة زوائد،
وهن يلحقن الحرف، ليوصل إلى التكلم به، والناء هو الساكن الذي لا ريبة
فيه⁽¹⁾

الثاني . لقطرب محمد بن المستنير يقول فيه : وإنما أعربت العرب
كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصده
بالسكون أيضاً لكان يلزمه الاسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند
الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للاسكان
ليعتدل الكلام. ألا تراهم بسوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين
وساكين، ولم يجمعوا بين ساكيس في حشو الكلمة ولا في حشو البيت، ولا
بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكيس يبطئون، وفي كثرة
الحروف المتحركة يتمجلون، ونذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة
عقب الاسكان⁽²⁾.

هذان النظريتان في تفسير ظاهرة الاعراب في العربية هما في الحقيقة
نظرية واحدة ومعاد هذه النظرية أن الأصول الفعلية والاسمية في العربية،
حالتها حال أحوائها الساميات، كانت ساكنة الأواخر على الإطلاق كما برعه
جورجي زيدان⁽³⁾. فلما أدرجت في نص، وكان من الممكن أن يلقي سكوب
سكون ما بعدها إذا كان متصلاً بهمرة الوصل، وجب تحريك أواخرها لأنه لا
يحتج ساكن في العربية. لأن معظم الكلام يكون متصلاً بهمرة وصل،

(1) سيويه الكتاب 2/ 315 طبعه (بولاق) (3) جورج زيدان، الفقه اللغوي ص 156

(2) الرجائي: الايضاح ص 70 - 71

عممت هذه الطاهره على الألفاظ جميعها فتشأ الاعراب.

بقى السؤال الذي يستتبع ذلك وهو . إذا كان هذا التحريك ضرورياً أو اضطرارياً، فهل يعني ذلك أن العرب كانت تنطق بالحركة التي تيسر لها في آخر الكلمة؟ وهل الأمر كان فوضي إلى هذا الحد؟ لقد رد الحويون نظرية قطرب من هذه الناحية. قالوا: فهلا لزموا (يقصد العرب) حركة واحدة لأنها محرثة لهم (أي مغنية عن غيرها)، إذ كان الغرض إنما هو حركة نعتفب سكوناً؟ فقال (أي قطرب): لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم، فأرادوا الاتساع في الحركات، وألا يحفظوا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة⁽¹⁾

ولا شك أن جواب قطرب غير مقنع، لأنه إذا كانت الحركة فعلاً اضطرارياً يلجأ إليه الناطق لتجنب التقاء الساكنين، فهذا يعني أنه لا فرق بين الضمة والفتحة والكسرة، إذ كلها حركات يتم بها تجنب محظور هو التقاء الساكنين. وأما قول قطرب بأنهم أباحوا لأنفسهم استعمال الحركات الثلاث رغبة في التوسع وخشية النصيب على النفس، فهو كلام غير مقبول، إذ إنه يجعل الأمر فوضي، من شاء رفع ومن شاء نصب ومن شاء جر. وهذا مستحيل

ومع اعتقادنا بجواز أن يكون البديل تحريك أواخر الألفاظ الساكنة لضرورة الوصل، فإن ما لا نستطيع أن نقبله أن يكون ذلك البديل ضرباً من الفوضى يستعمل فيه من شاء أية حركة يشاء. والصحيح أن هذه الضرورة أملت على من يهمهم الأمر وضع مجموعة من القواعد والقوانين التي يستطيع الناطق بموجبها أن يختار الحركة المناسبة عند اللزوم. ولا بد أن يكون هذا قد حصل في عهد قديم جداً لأن العربية عرفت بالاعراب من عصور موعلة في قدم كما سبق أن ذكرنا. وقد تصمتت كتب اللغة إشارات إلى أن شيئاً من هذا القبيل قد حصل. من ذلك ما ذكره أحمد بن فارس من أن أناساً زعموا أن الذين يسمون العلامعة قد كان لهم اعراب ومؤلفات نحو⁽²⁾. وقد يازعنا أناس منهم ابن فارس في وجود مثل هذا الاعراب والنحو، بيد أن الدلائل الكثيرة ترجح وجود شيء من ذلك كما ستشت في فصل قادم

(1) الرجائي: الإصحاح من 71.

(2) أحمد بن فارس، الصحاح من 76.

وقد أخذ هذه النظرية عن الخليل وقطرب لعوي معاصر، ففخ فيها وراى عليها وأبرزها كأنها من مخترعاته ومن بنات أفكاره. هذا اللغوي هو الدكتور ابراهيم أنيس، الذي زعم أن الاعراب قصة مختلفة مخترعه قال في ذلك: ما أروعها قصة! لقد استمدت خيوطها من طواهر لغوية متاثرة بين قبائل الحبرية لعربية، ثم حيكت وتم نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الأول الهجري أو أوائل الثاني، على يد قوم من صناع الكلام نشؤوا وعاشوا معظم حياتهم في البئة العراقية. ثم لم يكف يكتفي بتهي القرن الهجري حتى أصبح الاعراب حصناً منيعاً، امتنع حتى على الكتاب والخطباء والشعراء من فصحاء العربية وشنق قنجامه إلا على قوم سموا فيما بعد بالنحاة⁽¹⁾.

وقد أخطأ ابراهيم أنيس التقدير وأساء التفسير، فإذا كان مما يمكن قبوله أن يزعم الخليل أو قطرب أن الحركات قد جيء بها اضطراراً لتجيب التقاء لساكنين، ثم وضعت لها بعد القواعد والقوانين، وأن يكون ذلك قد تم في عصور موزلة في القدم، فإن مما لا يقبله العقل أن يزعم زاعم أن هذا كله حصل في القرن الأول الهجري. ذلك لأن ما بين أيدينا من نصوص شعرية جاهلية متسقة مع قواعد العربية في أرقى مستوياتها، مع بعض الاستثناءات، يجعل هذا الزعم نوعاً من الوهم وصرباً من التحميم، فليس في وسع فرد أو مجموعة أفراد أن يخترعوا ظاهرة لغوية بارزة كظاهرة الاعراب، وأن يعمموها على الناس، وأن يجعلوا العرب يلتزمونها ويراعون أصولها وقوانينها في معظم الحالات. ونقول في معظم الحالات، لأننا لسنا مع الذين يزعمون أن العرب أو الاعراب لم يكونوا يحطثون، بزعم أنهم كانوا يطلقون في كلامهم من سليقة لعوية صادية. فالسليقة اللغوية ليست خاصة بالعرب أولاً وهي لا تعصم صاحبها من الخطأ ثانياً فكل الناس يصرون فيما ينطقون به عن سليقة من نوع ما. وعلى الرغم من ذلك يحصل الخطأ بسبب احتكاك أصحاب هذه السليقة بغيرهم ممن لا يملكونها فلو تزوج رجل فصيح من قيس أو أسد امرأة فارسية أو رومية، فلا بد أن تشوب سليقة أولادها الشوائب. وقد كان العرب كثيراً ما يفعلون ذلك، فكيف نقبل زعم الزاعمين بأنهم لم يكونوا

(1) ابراهيم أنيس. أموار اللغة ص 125.

بلحنون بقوة السليقة؟ ولو كانت السليقة تعصم أصحابها من الخطأ لما كان ثمة حاجة بالناس إلى علم أو تعليم . ومهما يكن فتود قبل الانتهاء من هذا الفصل إهداء ملاحظتين .

إحدهما - إننا ستناول ما لم نتناوله في هذا الفصل من النظريات اللغوية الحديثة الخاصة بالاعراب في فصل مستقل مسعقه عن أهمية الاعراب في الكلام .

الأخرى - أننا مسحص السليقة اللغوية وعلاقنها بالاعراب مفصل آخر حتى لا تفوتنا شاردة أو واردة في الموضوع

نرجو أن نستوفي في ذيك الفصلين كل ما يحص تاريخ الاعراب من دقائق وتفصيلات وكل ما لم نستطع أن نرقبه حقه في هذا الفصل فإلى لبقاء في الفصل القادم

الفصل الثالث

الاعراب وأهميته في الكلام العربي

مدد شأ علم النحو، ومنذ اتحد النحو حركات الاعراب علامات لموقع الكلمات في الجملة، ظهر اتجاه واضح فيما يكتنه السحاة للاشادة بهد الاعراب، ولفت النظر إليه، والحديث عن أهميته ونصوير دوره في صبغة الجملة العربية. وليس في نهج السحاة هذا أية غرامة أو استعراب، ذلك لأن كل من يكتسب علم أو يزلف فيه، يحاول أن يبين قيمته، وأن يرفع من قدر المقلبين عليه والمقتاركن فيه. والذي يعم النظر في كتب النحو وتاريخه يجد خصوصاً كثيرة من هذا القبيل. وحسبنا أن يورد هذا النص الشعري للتحليل من أحمد في الموضوع. قال^(١):

لا يكون السريُّ مثل الدني لا ولا ذو الدكاء مثل العبي
قيمة المراء كل ما يحسن المراء قضاء من الإمام علي
أي شيء من اللباس على دي السرو أبهى من اللسان السهي؟
يسظم الحجة الشنية في السلك من القوول مثل عقد الهدى
وترى اللحن بالحسب أخى الهيئة مثل الضدا على المشرقي
فاطلب النحو للمحتاج وللشعر مقيماً والمستند المروي
والخطيب البليغ عند حوار القول يزهى بمثله في الندي
وارفض القول من طغام جفوا عنه فعادوه نصبة للنبي

(١) الربيعي طبقات النحويين واللغويين ص 50

وصفوة القول في هذه المقطوعة الشعرية أن صاحبها يولن فيها بين الشريف والذليل من الناس، على أساس أن الشريف سحاب يعرف بها ولذليل كدنت سمات يعرف بها. وهو يولن كذلك بين الذكي والألكن، وقد حانه الشعر فلم يكن دقيقاً في الموازنة بين هذين لأن الذكي يقابله السليد ولا يقابله الألكن ويظهر من سياق الكلام أنه كان يتوي الموازنة بين الفصيح وغير الفصيح ولكن الورن والقافية خذلا. ثم يشير الخليل بن أحمد إلى ما أثر عن علي بن أبي طالب من أنه قال: قيمة كل امرئ ما يحسنه، فيستحسنه وتزيد به. ثم يقول إنه لا ثوب ليهي على الإنسان من اللسان الفصيح. وما حذله لتعير أيضاً فقال: اللسان اليهي يدل اللسان الفصيح الذي يصح به الكلام ويذكر من صفات اللسان الفصيح أنه ينظم الكلام المنثور فيصفي عليه من الجمال ما يتسم به العقد في صدر العروس. ثم ينتقل الخليل من فصاحة إلى اللحن، فيبين أن اللحن يجلب لصاحبه ذي الحس الرفيع، الجميل الظلعة، من القبح ما يجلبه الصدا للحماس المشرفي. وكذلك ترى الخليل يحضر على تعلم النحو لما له من فائدة في المعلومة، وفي نظم الشعر، وفي رواية الحديث النبوي، وكذلك في المحظمة التي يحتر بها صاحبها في الثاني. وينتهي الخليل مقطوعته الشعرية، بنحوه عن ترك النحو، كما جعل بعض طغاة التنس الذين يهجرون النحو كراهية للرسول، على أساس أن التعامل بالنحو وإيلائه العناية اللازمة، مما يسر النبي ويطلع صدره.

ويبدو في المقطوعة السابقة ما يصير المحليل بن أحمد من أهمية لدراسة النحو، ويشدد على ما يكتسبه دارس النحو من فصاحة تكسبه هبة في المجلس، ورهواً في السادي، كما تسمحه قدرة على الحوار والمحظمة ونظم الشعر، ونجته الوقوع في اللحن ومخالفة القياس اللعوي، الذين ينزلان بقدر الشريف ويفقدانه الهيبة والهيبة. ومما ورد بهذا الصدد قول ابن قتيبة: إن الأديب إذا أتى من السلاعة بأعلى رتبة ولحن في كلامه، دهن محاسن ما أتى به، وانهدمت طيقة كلامه، وألغى جميع ما حسه ووقف عندما جهله⁽¹⁾. ومما يذكر بهذا السيل قول الرسول ﷺ: رحم الله

(1) القفندي صح الأعنى 1/ 168

أمراً أصحح من لسانه⁽¹⁾. ومنه ما قاله صاحب الريحان والريحان: واللحن قبح في كراء اللسان وسرافهم، كما أن الإعراب جمال لهم، فلك أن البحر يُعبرُ المعنى ويقليه عن المراد إلى ضده، حتى يفهم السامع خلاف المقصود⁽²⁾. وقال مالك بن أنس: الإعراب حلي الكلام فلا تمنعوا ألسنتكم حليها⁽³⁾.

وما دام الإعراب، وهو مقترن بالتفصاح اختراعاً لا يتغصم، كما أوضحنا في فصل سابق، بهذه الأهمية، وما دام الذين يراعونه ويلتزمون به هذه الصولة من السمو ورفعة القدر عند العرب، فلا يفتح أن نجد مؤرخي النحو والمؤلفين فيه، يحاولون إبراز أسباب هذه العناية بالنحو والإعراب. فمن هؤلاء ابن فارس الذي يشيد بالنحو في كتابه *الصحاح* في غير تحفظ ولا حرج. ومما يقوله في ذلك: من العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب، الإعراب الذي هو الفرق بين المعاني المتكاثرة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من متعوت، ولا نقي من استفهام، ولا مصدر من مصدر ولا نعت من توكيد⁽⁴⁾.

ويقول في موضع آخر: فلما الإعراب فيه تميز المعاني ويوقف على أعراس المتكلمين، وذلك أنه قللاً لو قال ما أحسن زيد، غير معرب، أو ضرب زيد عمرو غير معرب، لم يوقف على مراده. فإذا قال ما أحسن زيداً، أو ما أحسن زيد، أو ما أحسن زيداً، أباد بالإعراب عن المعنى الذي أراده. وللحرب في ذلك ما ليس لعبرها، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني⁽⁵⁾.

وقد الزجاجي في المعنى نفسه. إذا الأسماء لما كانت نعتورها المعنى، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبج عن هذه المعاني، فقالوا: ضرب زيد عمراً، فدلوا برفع زيد على أن

(1) الزجاجي: الإصحاح ص 96. (2) الضعيفي: صبح الأعشى 1/ 168. (3) أحمد بن فارس الصحاح ص 76. (4) نفس المصدر ص 309. (5) نفس المصدر ص 309.

العمل له، وينصب عمرو على أن الفعل واقع به. وقالوا ضرب زيد، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد، على أن الفعل ما لم يسم فاعله، وأن المفعول قد مات مائة، وقالوا: هذا غلام زيد، فدلوا بحض زيد على إضافة العلام إليه، وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها لتسموا في كلامهم، ويقدموا الفاعل، إن أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني⁽¹⁾.

وقال ابن قتيبة في المعنى نفسه: وللعرب الاعراب الذي جعله الله وشيئاً لكلامها، وحلية لنظامها، وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول لا يفرق بينهما، إذا تساوت حالهما في إمكان أن يكون الفعل لكل واحد منهما، إلا بالاعراب ولو أن قائلأ قال هذا قتل أخى (بالتسوية) وقال آخر: هذا قاتل أخى (بالإضافة)، لدل بالتسوية على أنه لم يقتله، وبخلاف التسوية على أنه قتله⁽²⁾.

وبصيف الشيخ أحمد رضا إلى ذلك كله قوله: وكذلك إذا قلت علم زيد خالد الكتاب، لا تعلم أيهما المعلم وأيهما المتعلم فإذا رجعت وبصيت، علمت أن المرفوع هو المعلم، وأن المنصوب هو المتعلم، تقدم أو تأخر لا فرق وبقي للتقديم والتأخير فائدة خاصة من البيان، كما شرحه علماء الفصاحة والبلاغة. وإذا طرحت الحركات جابياً، وجعلت الدلالة على الفاعل تقدمه، وعلى المفعول تأخره، بأن يكون الفاعل واجب التقديم مطلقاً، كما إذا كانا مقصورين، لا تظهر عليهما علامات الاعراب، فانتك البكات البيانية من اسماني التي يعدها تقديم ما حقه التأخير، أو العكس وهي إفادات تأتيك من ترتيب الجملة دون زيادة في لفظها وهذا من خصائص العربية فيما أحسب⁽³⁾.

ونفهم من هذا كله أن الاعراب ضروري لفهم الكلام العربي. فمن لا يستطيع أن يعرف الفاعل من المفعول، ولا المضاف من المضاف إليه، ولا اسم كان من خبرها دون تحليلتها بحركات الاعراب. يبد أن الأمثلة سي

(3) نفس المصدر ص 137

(1) المرجع السابق، الإيضاح ص 69 - 70

(2) أحمد رضا - مولد اللغة ص 135

سوقها النحاة لا تكفي لتأكيد الظاهرة. أقصد أن المثال الذي يضربونه على ضرورة وجود الاعراب. وهو: ما أحسن زيد في النقي، وما أحسن زيداً في التعجب، وما أحسن زيد في الاستفهام. هذا المثال لا يكفي لتأكيد ظاهرة عريقة في اللغة العربية. وقد يقال: إنه ليس المثال الوحيد. فنقول: إن الأمثلة نفي بسوقها النحاة لا تتجاوز العشرة عدداً فهل عشرة أمثلة تكفي لتأكيد وجود ظاهرة "ألا يكون احتجاج المبادئ باسقاط الاعراب بأنهم يمهمون الكلام العربي، حتى لو لم يكن معرباً، مؤهلاً لأن يكون مقبولاً أو لا؟ يجد له ما يسوغه"¹

قد يكون هذا الاحتجاج صحيحاً لو كان المهم هو الدلالة الوحيدة على رحوب وجود الاعراب، إذ إن للكلام درجات يرقى بعضها إلى القمة ويسعد بعضها إلى القاع. ويكون التفاوت في الإجابة والابداع لا في المهم والتفهيم وحدهما، بل في قيم مختلفة تتوفر في الكلام فتجعل له قيمة، وتحلو منه فيفقد تدك القيمة. وتنبت هذه القيم من لمسات فنية لها صلة بالفصاحة أو بالورن وثقافية أو بالايقاع أو الرقة أو المذوبة أو الصحامة أو الجرالة أو غير ذلك من عناصر الجملة ومكونات الأسلوب التي تتجاوز نطاق الفهم والتفهيم، وقد أشد الجاحظ إلى ذلك بقوله: فمن رعم أن الملاعة أن يكون السامع يفهم من القائل، جعل المصاححة واللكنة والحطأ والصواب والاغلاق والالابة والملحون والمعرب، كله سواء وكله بياباً فنحن قد نفهم بجمجمة المرس كثيراً من حاجاته ونفهم بضغاء السثور كثيراً من إرادته"²

وانطلاقاً من هذا المفهوم، يرى الدكتور أحمد حاطوم في دراسة مهمة له عن ظاهرة الاعراب، أنه ليس من شرط الاعراب أن يكون اعراباً دلاليّاً أي من أجل إيصال المعنى فقد يكون اعراباً تركيبياً أو شكلياً أو حماليّاً، ويفرر في نهاية أن الاعراب الجمالي يسميه، إذا قورن بالاعرابات المذكورة، بأنه "وسعها مدى، وأنه في الكلام الذي يكون فيه الكلام الأدبي، ولا سيما ما كان منه شعراً موزوناً، إنما يشكل عنصراً صوتياً لفظياً متشماً"³. ومضيف

(2) أحمد حاطوم كتاب الاعراب ص 304

(1) الجاحظ البيان والتبيين 1/ 162

الآثار أن تكامل إلا به . هو بهذه الوظيفة، يتقدم على كل واحد من الاعراب الثلاثة التي قارناه بها⁽¹⁾ . ويقصد الدكتور حاطوم بذلك أنه قد يكون المعنى مفهوماً دون الاعراب فعلاً، غير أن الكلام لا يحمل من القيم الجمالية الموسيقية والصوتية ما يحمله إذا كان معرباً . ولذلك كان من غير الممكن الاستغناء عن الاعراب في النصوص الأدبية الراقية الشعرية والنثرية، لأنها بهذا الاعراب تكون توفل في ثياب من الفن الموسيقي والبلاغي، لا يستطيع أن يوطئ فيها الكلام المجرد من الاعراب، مهما كان المكثروذ.

ثم إن الإعراب جزء أساسي من اللغة العربية . وليس من الممكن الاستغناء عنه كما أن ليس من الممكن الاستغناء عن حروف العلة *Vowels* في اللغة الانكليزية أو الفرنسية . فليس من الممكن الاستغناء عن حركات الاعراب في العربية، لأنها جزء منها، حتى لو لم يتم إثباتها في الكلام . ويبدو أحياناً أن تحريك أواخر الألفاظ خيار لا مئاض من اللجوء إليه، إذ إنه ليس من الممكن الانتقال من الساكن إلى الساكن فيما تحته كلمة مبتدئة بهمزة الوصل من دونة . وهكذا يبدو أن الاعراب بوظائفه المختلفة جزء أساسي من بناء الكلام، وليس من الممكن الاستغناء عنه.

ويبدو مما سلف أن للاعراب، هذا أهمية في تحديد معاني الكلام، أهمية لفظية نطقية، إذ هو الوسيلة الوحيدة لدفع التقاء الساكنين اللذين لا تجوز قواعدهم العربية التقاليد، على الرغم من أنه بعض تلك الحركات لا تعد حركات إعرابية . وكذلك هو يوفر من القيم الانطباعية الموسيقية ما يتيح للمنشد أن ينشد، وللمعني أن يعطي . هذا علاوة على أن الاعراب هو عنصر الخطيب والشاعر حين يزعمونه من الجمهور وتحريكه أشجونه، إذ انهما عندئذ بحاجة إلى كثير من فصاحة النساك ونعاعة البيات، ولا يمكن أن تتحقق هاتك السمات إلا بمراعاة قواعد الاعراب وقوانينه.

وبوسعنا أن نلاحظ أوجه الأهمية التي يحتمها الاعراب على الهمج لتلوي

أهمية سابقة في تحديد معاني الكلام وتبيان فاعله من مفعوله

(1) نفس المصدر ص 305

أهمية لفظية تطبيقية في دفع النقاء الساكنين اللذين لا تجيز قواعد العربية
التيانغما.

أهمية إيقاعية موسيقية تتيح للمشد أن يشد وللمعني أن يفتي.

أهمية عروضية تختص بتضيلات البحور والأوزان، إذ ليس من الممكن
استعمال أجزاء التضيلات دون الحركات الاعرابية.

أهمية صوتية تمكن الخطيب والشاعر من هز الجمهور وتحريك
أشعابه، إذ أنهما يحتسبان حاجة إلى كثير من فصاحة اللسان وفصاحة البيان.
ولا يمكن أن تتحقق هاتان إلا بمراعاة الأعراب وتعلق حركاته. وقد تضمن
الحماجي على هذه الفصلة بين الفصاحة والأعراب، حين عد إعراب الكلام
شرطاً على فصاحته⁽¹⁾.

دعوات لاستعمال الأعراب

وعلى الرغم من هذه الفوائد التي يحققها الأعراب، وتوجه الأهمية التي
تتسم بها هذه تنبيري عظيمة من المستشرقين، والعرب الذين تربوا في أحضانهم
لمهجة الأعراب والدعوة إلى إلعانهم، والرغم بأنه «مخلوق مصطنع» لم يولد
مع العربية، ولم يرافقها في بدء ظهورها، وإنما ابتدعه نفر من النحاة في أواخر
القرن الأول الهجري، وجمعه من علوهر لغوية متاثرة كما يقول الدكتور
إبراهيم أنس، إلى غير ذلك من الأدلة التي توضح عنها رائحة العصبية
وتجلى فيها ملامح الريبة.

ولموقف هؤلاء من الأعراب مستلكان مختلفان كلاهما يؤيد الآخر ويشد
أزره، أحدهما يثبت الشهات حول بدء ظهور الأعراب فيزعم أنه مختلف
مصطنع. الآخر يطلب بالمعاقبة وتجريد العربية عنه، والاستعانة عنه بتسكين
وأخر الألفاظ.

وقد ذكرنا في فصل سابق نظرية الدكتور إبراهيم أنس التي استخلصها
مما كان معتقده فطرب في مشوء حركات الأعراب. ولم يكن أنس نسيج
وحد في هذا الموضوع، فلقد كان يتكئ على ما يترجمه أو ما ترجم له من

(1) الحماجي، مر الفصاحة ص 109.

كتابات اللغويين الغربيين، وعلى رأسهم أوتو جيمبرسن. فلقد نقل معظم كتبه «دلالة الألفاظ» و«الأصوات اللغوية» عنه، دون أن يشير إلى ذلك. فلا بدع، وهو المنحرج على أساطين المستشرقين، أن يحطّب في حبالهم ويستلهم نظرياتهم

ومن هؤلاء المستشرقين كارل فولرز Karl Vollers الذي كان يرى أن
مصران الكريم نزل أول الأمر بلهجة مكة المجردة من ظاهرة الاعراب، ثم
مجه العلماء على ما ارتصوه من قواعد ومقاييس، حتى أصبح يقرأ بهذا اليبان
العذب الصافي، وعدا في المصاحفة مضرب الأمثال⁽¹⁾ ويجري في هذا
لمضمار مستشرق آخر هو باول كاله Paule Kahle الذي برع في أن يصح
القرآن نزل حالياً من الصبغ بالشكل، ولما كان محتاجاً إلى القراءة والترتيل،
رأى أولو الأمر أن تطبق عليه قوانين لغة الاعراب التي كان العرب يعدونها
نموذجاً للطق الصحيح وهكذا ذهب النحاة إلى البادية، واستخلصوا قواعد
لغة البادية، وطقوها على لغة القرآن⁽²⁾.

وقد انطلق هؤلاء وأمثالهم من التشكيك في طبيعة الاعراب، وما زعموه
من ريع نشأته للدعوة إلى إسقاط المصحح، والاستغناء عن قواعد
وقوانينها، وراحوا يدعون إلى الاستعانة بها بالعامية. فقد جهر بهذه الدعوة
في مصر الدكتور سبيتا Dr. W. Spitta مدير دار الكتب المصرية، حين نشر
هذا كتاباً بالألمانية سماه «قواعد العربية العامية في مصر»⁽³⁾ وكذلك أضاف
الدكتور فولرز الألماني Dr. Vollers كتاباً بعنوان «في اللهجة العامية في
مصر»، ترحم إلى الانكليزية فيما بعد بعنوان «اللهجة العربية المصرية
الحديثة»⁽⁴⁾. وسار وليم ولكوكس William Wilcocks في الركاب، فألقى
محاضرة نشرها في مجلة الأزهر سنة 1898، نعى على المصريين فيها
استعمالهم للمصحح، وحثهم على استعمال العامية، ودعاهم أن يتحدوا بقراءة
في ذلك من الانكليز الذين تحلوا عن اللاتينية إلى اللغة الشائعة يومئذ⁽⁵⁾ وبعد

(1) صبحي الصالح دراسات في لغة الله (3) محمد الكسائي: الصراح بين القديم
والجديد 2 / 758 - 759 ص 124.

(2) رمضان عبد التواب فصول في لغة الله (4) من المصدر 2 / 761

ص 378 (5) من المصدر والمكان.

هدوء لم يطل، انرى للدعوة إلى العامية أحد قصائد محكمة الاستئناف في مصر واسمه J. Willmore وألف كتاباً في هذا الموضوع سماه «العربية المحكمة في مصر»، ضرب فيه على نعمة من سيفه من المستشرقين الأحاب في مصر⁽¹⁾

ومن السدبهي أن كل دعوة إلى العامية هي دعوة لاسقاط الاعراب واستبعاد الفصحى وتوقع كل شعب على لهجته العامية التي لا بد أن تمر له عن بقية فروع الشعب العربي، وتنزل بمستوى ثقافته وحضارته إلى الحضيض وإذا كانت الدعوة قد لقيت هذا المصير السيء الذي كان ينتظرها، فإن رمة المترصين والمتأمرين لم تهدأ ولم تياس، بل عبرت خططها وبلدت أهدافها، وعصت النصر عن الدعوة إلى العامية، مدة من الزمن مكتفية بالدعوة إلى إسقاط الاعراب والعاء الحركات.

وكان على رأس هؤلاء المستشرقين الفرنسي ماسينيون Massignon تحدث عن ذلك سعيد الأفغاني فقال: «هبط المستشرق المعروف المسيو ماسينيون دمشق في أوائل سنوات الاحلال، فاتصل به - بطبيعة الحال - زملاؤه من أعضاء المجمع الذين بينه وبينهم معرفة، فألقى إليهم في جملة ما ألقى، أن إهمال الاعراب ييسر تعليم اللغة العربية على الأجانب، ويكون في لو فت نفسه تجديداً يليق بمؤسسة كالمجمع فناقشه بعض وسكت بعض، إلا أن أحداً لم يمر هذه المقالة اهتماماً⁽²⁾».

ويستطرد الأفغاني: هذا في ظاهر الأمر. أما في واقع الحال فإن كلام ماسينيون عرف طريقه إلى التنفيذ، فقد تولى أحد رؤساء مجلة المجمع العلمي نشر ما بشر به ماسينيون، من حلال مقالات أخذ يوالي نشرها في المحلة، كن عنوان إحداها (أقرب الطرق إلى نشر الفصحى) ردد فيها ما كان رده الأجانب على أسماع أجدادنا من تفصيل العامية، وراح يرغم أنها اختزال للفصحى، وعدول إلى ما هو الأنسب، وانتهى إلى أنه لا يصح الشاؤم بالعامية إلى حد إيمانها⁽³⁾.

(1) نفس المصدر 2/ 762 (3) نفس المصدر من 193.

(2) سعيد الأفغاني حاصر اللغة العربية ص 192.

والآخر ما يرويه الأفغاني بشأن هذا المتطوع لتفخيز أهداف المستشرقين في العربية (لعله قصد به رئيس المجمع محمد كرد علي) استغلاله لحدث سوي يهي فيه عليه الصلاة والسلام عن التشديق والتعقر فيقول: ومادا عساه يكون أسلوب التكلف والتشديق المنهي عنه سوى الذي يعط به المنكلم صوته ويحرك شفاهه بحركات الاعراب⁽³⁾.

وكيف تلوم المنشرقين إذا كان أحد رؤساء المجمع العلمي، لا يعف عن جعل المطلق بحركات الاعراب ضرباً من التشديق والتعقر اللذين نهى عنهما الرسول ﷺ في قوله: إِنَّ مِنْ أَبْغَضِكُمْ إِلَيَّ وَأَبْعَدَكُمْ مِنِّي يَوْمَ الْقِيَامَةِ الثَّرَثَرُونَ وَالتَّشْدِقُونَ⁽⁴⁾. إنها من سحرية الافذار. ولا تعجب بعد ذلك أن نرى أنيس فريحة يتولى مهمة الدعوة لالغاء الاعراب، فيروح يطبع المقالات والأبحاث في تحقيق هذا الهدف بحماسة تلفت للنظر، وإصرار يدعو إلى الريبة. وقد نظرت في بعض كتب هذا الرجل، فوجدت أن لا شيء يثقله إلا حركات الاعراب. فمما يقوله في ذلك: إن كتب الصرف والنحو، القديمة منها والحديثة، تترك في نفس الولد انطباعاً أن مادة الفوسى كلمة، وكلمات وحركات: ضمة وفتحة وكسرة ورفع ونصب وجهر⁽⁵⁾. ويقول في موضع آخر: إن قصر النحو على أواخر الكلم من جهة الاعراب واليتاء خطأ فاضح، فإن علامات الاعراب، وإن تكن ظاهرة من ظواهر اللغة، لا تؤثر في المعنى. قد يكون لنشوتها عوامل أخرى تتعلق بترتيب الكلام في الجملة⁽⁶⁾.

إن أنيس فريحة يشن على الاعراب حرباً شعواء لا هوادة فيها، فهو ما يغشأ يقاتله ويطارده ويهاجمه ويدعو إلى إسقاطه. ويزعم أن دراسات كثيرة أجريت حول الاعراب، وأن هذه الدراسات توصلت إلى قراء متباينة فيه، منها أنه زخرف كلامي، ومنها أنه جزء من موسيقى اللغة، ومنها أنه كلام جماعة متميزة اجتماعياً وأدبياً، والقصد منه التقدير والتحويل، ومنها أنه بدأ كنوع من وصل الكلام، لأن الكلام عجزى صوتي مستمر، ومنها أنه حصل بشيء الشعر

(1) أنيس المصدر من 194.

(3) أنيس فريحة نظريات في اللغة من 169

(2) البيهقي: رياض الصالحين من 273

(4) أنيس المصدر من 181.

والشر الفني الذي يحتاج إلى تقديم وتأخير وأصول العناء⁽¹⁾.

وليس في هذه الصفات التي تنسب إلى الاعراب ما يخجل منه العربي. وقد سبق أن ذكرنا شيئاً من هذه الصفات والمهجات في بدء هذا المصل، وكلها وحيه ذو قيمة. وليس من الصلح في شيء الادعاء بأن الاعراب ليس ضرورياً لتحديد المعنى. فالمعنى وحده ليس هو المطلوب الوحيد في إنشاء الكلام، لأن الإنسان يستطيع التعبير عن مراده حتى لو كان أحرم. ثم إن القيم التي ينكسر الاعراب بتحقيقها من إيقاع موسيقي وتأثير وتهويل والمساعدة في الانشاد والغناء، كل ذلك وغيره ليس مما يحط من قيمة الاعراب، ولا مما يرري بالداعين إلى مراعاته والمحافظة عليه، فحتى الزخرف الكلامي ليس مما يستحق منه أو يعرض عن استعماله، وأكثر أنواع الشعر والشر الفني لا تخلو من الزخرف الكلامي.

ليست هذه هي القضية، ولا هذا هو الدافع الحقيقي وراء الدعوة إلى إلغاء الاعراب، بل هي حملة يشها الغربيون والمتشبعون بثقافتهم والمتأثرون بمواقفهم السياسية، على كل ما لا يجدونه في لغتهم، مما يجدونه في لغتنا وثقافتنا. فلقد لجوا في الدعوة إلى إلغاء القافية والوزن والسجع والمحسنات اللفظية والاعراب، لا لسبب إلا لأن لغاتهم تحلو من أمثال هذه الخصائص الجمالية التي تمتاز بها لغتنا. فلقد أصبحنا لا نقرأ في كتبنا الأدبية، وبخاصة ما تعلق منها بالمناهج التدريبية، إلا مهاجمة القافية والازراء بالسجع والسخرية من المحسنات البدعية، والتقليل من قيمة الاعراب، حتى أصبحت هذه الدعوات يقيناً لا يتزعزع في نفوس الاجيال الجديدة. وحتى أصبح الشعر الكلاسيكي عربياً في بيناتنا الثقافية، وأصبح الشاعر الذي يلتزم الوزن والقافية والفصيلة الطويلة، أكثر غربة من السائر في الصحراء، وأقل قيمة من الطقيلي على مرائد الأغنياء.

إن أمر الاعراب ليس أكثر غربة من أمر هجاء الكلمة الانكليزية أو الفرنسية. ومن يزعمون أن تسكين نواخر الألفاظ يحل المشكل واحسن. فلك لأنني من خلال اطلاعي على دراسة الطلبة للغة الانكليزية، وجعلت أنه هؤلاء

(1) من المصدر ص 133 (أنظر الحقة رقم 1).

ليسوا أكثر قدرة على إتقان الانكليزية منهم على إتقان العربية ومعظم طُلّت في الصفوف العليا، لا يستطيعون كتابة جملة انكليزية واحدة دون خطأ، بل لا يستطيعون نطق كلمة واحدة نطقاً صحيحاً. فلماذا لا يحق لنا أن نطالب منسهيّل هجاء اللغة الانكليزية الذي بعد مشكلة بالنسبة لدارسيها؟ الصحيح أن المشكلة ليست مشكلة الطلاب العرب، بل هي مشكلة الأجنبيّ الذين يحاولون أن يدرسوا العربية الفصحى فيحدون صعوبة في ذلك وقد عر الدكتور سينا Dr. W Spitta عن ذلك حين شكّا من صعوبة دراسة اللغة العربية منذ أكثر من مائة عام⁽¹⁾. وهذا يعني أن كل ما يؤس في الأجانب وحها من الصعوبة، يعدونه غير جذير بالبقاء، ويطالبون بإرائته ويعتبه والمرجع في ذلك هم دون غيرهم من هباد الله.

وصفوة القول أن الاعراب هو إحدى خصائص العربية، وهو جزء أساسي منها ومن تكوينها، بل هو ذو فوائد جمّة على المستوى الدلالي والايقاعي والفصاحي والتأثيري، وليس من الممكن الاستعناء به والاكتماء بتسكين أواخر اللفاظ، ذلك لأن هذا التسكين غير ممكن في مواضع كثيرة، وبخاصة ما كان متبعاً بهمة الوصل وادكر في معرض الحديث عن تسكين أواخر اللفاظ الذي ينادي به بعض من لم تستحكم ألسنتهم ولم تضع قرائحهم، أن أحد الزملاء الدكائرة ألقى محاضرة في مكان ما في وقت ليس بعيد، عن الفصائد التي نظمت من وحي الانتماسة الفلسطينية أو من وحي الثورة الفلسطينية بصورة عامة. وكان مما قرأه في تلك المحاضرة أبيات لي مطلعها

كيف يحلو للشاعر الانشاد؟ وللبال به حرة وسهاد

وقد قرأ الرجل أبياتي بشكين أواخرها، لأنه كان معدماً في السحر والفصاحة والمروص، وعلى الرغم من أن الأبيات التي قرأها هي أبياتي، أحسنت صيقاً شديداً، وصعرت الأبيات في عيبي، وقلت قيمتها في نفسي، ولم أصدق أنها تمت إليّ بصلة. كل ذلك لأن صاحبا قرأها مسكة الأواخر خوف الوقوع في اللحن.

(1) محمد الكناي. الصراع بين القديم والحديث 2/ 759.

ولا نستخلص من ذلك كله إلا أن المصاداة تتسكبن أواخر الألفاظ في العربية، لا يمكن أن تصدر إلا عن أحد اثنين. جاهل أو حافد أو عن جاهل حافد. وقد خطر لي أن هؤلاء المتأدين بالحاء الإعراب أو إسقاطه كمن يشكو علة في عيه أو أنفه أو أذنه ولا يجد له الطيب دواء يصفه له للتخلص من ألمه إلا سر العصو الذي تكمن فيه العلة. أحل إن الدواء هو معالجة العلة لا سر العصو المعتل إن الإعراب سمة أصلية في العربية، ومهما كانت دواعيه وأسببه فهو ظاهرة متمكنة الجذور الآن وليس من السهل بل ليس من الحرم ولرجاحة محاولة إزالتها والمضاء عليها. وقد اعتاد الناس سماعه واستعمله وفهم معاني الكلام من خلاله. وبناء على ذلك، تبدو المصاداة بإسقاطه صعباً من تحريد العربية من أبرر حصائصها، ومؤامرة على التراث العربي والثقافة العربية. وليس في هذه الدعوة ما يفيد أحداً، اللهم إلا الأجانب والمستشرقين. حمى الله العربية والإعراب.

الفصل الرابع

الاعراب والسليقة اللغوية

يحسن المتتبع لشاة النحو بأخبارها وتفصيلات أحداثها، أن ثمة صراعاً بين أهل الاعراب وأهل السليقة، وأن بين الفريقين حرقاً أخذ يكبر ويتسع، كلما اشتد خطر اللحن، وازدادت مسوغات العناية بالاعراب. فقد أصبح كل فريق منهما يضيق ذرعاً بالفريق الآخر، فيوجه له التهم والانتقادات، ويقول من أهمية ما يقوم به. وكما أخذ أهل السليقة يسحرون من أهل الاعراب، ويتندررون بقواعدهم وقوانينهم، أخذ أهل الاعراب يبيون أخطاء أهل السليقة، ويتصيدون عثراتهم، ومواقع اللحن في أشعارهم وما يصدر عنهم من كلام وأول ما تنقله لنا المصادر في ذلك، ما أخذه عبد الله بن أبي إسحاق الحصري على الفرزدق. فقد ذكر المؤرخون أن عبد الله هذا سمع قول الفرزدق في مدح يزيد بن عبد الملك

مستقبل شمال الشام تغربنا محاصب كديف القطن مشور
على عماثما يلقى وأرخلنا على زواحف ترخي مخب رير

وأحد عليه جز (رير) وقال. أسأت، إنما هي (رير) بالرفع. وكذبت قياس النحو في هذا الموضع فلما ألحوا على الفرزدق، أصلحها بأن قد على زواحف ترجبها محاسير⁽¹⁾. وسمع الحصري الفرزدق ينشد:

وعص رماني با ابن مروان لم يدغ من الساس إلا مسحناً أو مجلف

فقال له: على أي شيء ترفع أو مجلف؟ فقال: على ما يسوؤك

(1) ابن سلام: صلب محول لشعره 1/ 17.

ويسوذك. علينا أن نقول وعليكم أن تعربوا⁽¹⁾ وقد ضاق الفرزدق بانتقادات
الحصري فقال⁽²⁾. بهجوه:

ولو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا

ويعبر الفرزدق بهذا البيت غريمة الحصري بنسبه غير الأصل. فقد كان
مولى لآل الحصري وكان آل الحصري موالى لبني عبد شمس⁽³⁾. ولذلك
كله، كان لا يستحق الهجاء فهو في رأيه أدل من أن يهجي، وكأنه يقول له:
من أين لك العربية والأعراب وأنت عجمي ابن عجمي؟ ولم يجرح الحصري
بدلت فقد وجد في هذا البيت خطأ أيضاً فقال للفرزدق: وقد لحننت أيضاً في
قولك مولى مواليا، وكان ينبغي أن تقول: مولى موال⁽⁴⁾.

وانتقادات النحاة هذه للشعراء، جعلتهم يغضبون لأمسهم، ويدفعون
عن شعرهم وعن سلبقتهم، ويوجهون إلى النحر وأصحابه أقسى ما يستطيعون
من سخرية وتندر. قال أحدهم في ذلك:

ولست بنحوي بلوك لسانه ولكن سليقي يقول فيعبر

فصاحب هذا البيت يمتز بأه من أهل السليقة، وأنه ليس من أهل
الأعراب الذين يلوكون ألسنتهم بالكلام حرجاً عما تقتضيه السليقة الحية في
ذلك.

ومما يورده المؤرخون بهذا الشأن قصيدة عمار الكبي التي هاجم بها
النحاة هجوماً شديداً. قال عمار الكبي⁽⁵⁾:

مذا نقيبا من المستعربين ومن	قياس نحوهم هذا الذي ابتدئوا؟
ب قلت قافية مكرأ يكون بها	بيت خلاف الذي قاسوه أو فرعوا
قالوا لحننت وهذا ليس منثما	وداك حفص وهذا ليس يرتفع
وحرضوا بين عبد الله من حُنى	وبين ريد فطال الصرب والوجع
كم من قوم قد احتالوا لمصطفهم	وبين قوم على إعرابهم طمعوا

(1) ابن الأباري: مرحة الأثناء من 26 - وانظر كتاب مسويه 3 / 313 (الحاشية)

(2) نصر المصنوع والمكان (4) ابن سلام: طبقات محول الشعراء 1 / 18

(3) ابن سلام: طبقات محول الشعراء 1 / 18 - (5) ابن حي: الخصائص 1 / 240 - 241

ما كان قولي مشروحاً لكم فخذوا ما تعرفون وما لم تعرفوا فادعوا
لأن أَرْضِي أَرْضَ لا نَسْتَبْ بِهَا نَارُ المَجُوسِ ولا تَبْنِي بِهَا السِّجْ

يصف عمار الكلبي في هذه الأبيات النحاة بأنهم مستعمرون. قال
الليث المستعمرة هم الذين دخلوا فيهم (أي في العرب) يَغْدُ فاستعربوا، وقال
الأزهري. المستعمرة عندي قوم من العجم دخلوا في العرب فتكلموا بلسانهم
وحكوا هجاءاتهم، ولبسوا بصرحاء فيهم⁽¹⁾ وهو محقق في ذلك لأن أهرار النحاة
الذين سلفهم الله على رقاب الشعراء، كانوا من العجم وعلى رأسهم عبد الله
بن أبي إسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر وسيبويه

ثم يبدي الشاعر صيفه بقياس نحوهم الذي احترقوه، إذ أن السحو
وأقيسته شيء جديد، لا بالنسبة لعمار الكلبي، بل لأكثر العرب في ذلك
الحين فقد كان حديث النحو وأقيسته وقوانينه شيئاً غريباً على الناس في ذلك
الحين ولم يكن شيئاً مألوفاً

ويشكو الشاعر من أنه إذا قال قصيدة جديدة، وجد هؤلاء النحاة لذين
يعيرهم بمجنتهم في هذه المقطوعة، ما يخالف قواعدهم وقوانينهم. ومما
يشكو منه الشاعر أن النحاة يتهمون به بأنه لحن، وإن من شعره ما هو مرفوع
وحقه النصب وما هو منصوب وحقه الجرح، وما هو مجرور وحقه غير ذلك.

ويسحر الشاعر مما دأب عليه النحاة من الاتيان بالامثلة التي يكون فيها
عبد الله فاعلاً وربيد معمولاً به ولعل الوزن قد عرض عليه ذكر عبد الله بدل
عمرو، لأن النحاة لا يدكرون في أمثلتهم عبد الله بل عمراً فهم يقولون
صرت زيداً عمراً وقد أصبح هذا المثال موضع سحرية الكثيرين. فمما أوردته
الاحرار في ذلك أن أعرابياً وقف على حلقة أبي زيد الانصاري، فظن أبو زيد
أنه قد جاء يسأل عن مسألة في النحو فقال أبو زيد يا أعرابي س. فقال
على البديهة⁽²⁾

لست للنحو حشككم لا ولا فميه أرعيت
أنا مالي ولا مري أئذ الدهر يصيرت

(1) ابن منظور، لسان العرب (مادة عرب) (2) ابن الأثير، نزهة الألياء ص 164

حسب ريداً لثأته أينما شاء يذهب

وتعبد هذه العصاة والأبيات التي تضمنتها أن أمثلة السحاة التي كانوا يكثرون فيها من ذكر الصرب في التمثيل على الفاعل والمفعول بقولهم: ضرب يذ عمراً، هذه الأمثلة كانت تحرر على أصحابها التندر والسخرية

ومرفق الشاعر في الست الخامن بين قوم قد احتالوا لمطعمهم أي لرموزهم في تلامهم، وأحرين طمعوا على الاعراب، فليسوا بحاجة إلى قواعد ثم يوجه كلامه إلى السحاة فيقول: لست مصطراً لأن أشرح لكم مقاصدي في ما أبظم من شعر، وما عليكم إلا أن تأخذوا ما تعرفون منه وتدعوا ما لا تعرفون فلا تشغلونا بكثرة أسئلتكم واستفساراتكم. وهذا يشبه ما فر نعرزدق: علينا أن نقول وعليكم أن تعربوا.

أما البيت الأخير فمعناه عامض إلى حد ما ولكن المفهوم منه، أنه يشير إلى أن السحاة يتكلمون بكلام غير مفهوم مثل المجوس الذين تطلق منهم في صلاتهم أصوات حفية لا يفهمها أحد، أطلق عليها العرب اسم الرزمة وقد سر صاحب «لسان العرب» الرزمة بأنها كلام المجوس أو صوت حفي لا يكاد يفهم. وقد يقصد بالرزمة صوت النار⁽¹⁾، ذلك لأن المجوس يعبدون النار، ولئلا رزمة من نوع معين، ويقصد الشاعر بذلك كله أن يشبه السحاة وهم يتحدثون عن أقيسة السحر وقواعده بالمجوس الذين تسمع لهم في صلواتهم رزمة وهممة. وهذه نهاية السخرية.

ويأخذ الصراع بين أهل الاعراب وأهل السليقة سلاً أخرى غير التي كان يعرفها الناس. فقد اتسع النحس وكثر مرتكبوها بتفادم الأيام، وأصبحت الحاجة إلى أهل الاعراب أشد وألزم. على أن أهل الاعراب أصبحوا أكثر تعرضاً لانتقاد من حولهم، فكلما تشددوا في محاسبة الناس على لحن كثرت مرافقة الناس لهم ومحاسبتهم على أخطائهم.

وكان من أشد الناس تمسكاً بالاعراب عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر فقد كان هذان بطعان على العرب⁽²⁾، على الرغم من أنهما

(1) ابن منظور: لسان العرب (مادة رزم) - الميراثي: أخبار الجويين ص 45.

(2) ابن الأثيري، سرهنة الألباء ص 27.

أعجميان. فقد كانا من الموالي. وكان عيسى بن عمر لا بدع الأعراب لشيء كما نقل أبو حاتم عن الأصمعي⁽¹⁾ أما عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، فلم يحل من لحن، على الرغم من أنه كان يعتز بعربيته ويقول: ما ألحن في شيء. فقد نسب إليه نكر بن حبيب لحنين⁽²⁾.

الأول - قال الحضرمي ليكر. خذ علي كلمة. فقال: هذه (أي عدت عليك هذه)

(فقد نطق التاء المربوطة في الوقف محققة، وحذفها أن نطق هاء ساكنة).

الثاني - قرئت سورة من الحضرمي فقال: أحسي. فقال بكر: أخطأت إنما هو إختني.

ونحن هنا أمام احتمالين:

الأول - أنه سبه إلى اللحن أو نسب اللحن إليه، ظلماً وعدواناً، لأن الأقران لا يخلون من حسد. والعظماء معرضون للنقد دائماً.

الثاني - أن الحاة كانوا يترخصون في أحاديثهم اليومية

ومما يدل على ذلك ما حدث به قطرب قال: دخل المرء على هارون الرشيد، فتكلم بكلام حسن لحن فيه مرات. قال جهمر بن يحيى: أنه لحن يا أمير المؤمنين. فقال الرشيد للفرأ: أتلحن؟ قال: يا أمير المؤمنين، إن طباع أهل الدوا أعراب، وطباع أهل الحصر لحن، فإذا تحفظت لم ألحن، وإذا رجعت إلى الطبع لحن، فاستحسن الرشيد قوله⁽³⁾، وهذا يعني أن السحاة كانوا يجعلون لكل مقام مقالاً، فإذا كان المقام مقام أعراب أعربوا، وإذا كان مقام ترخص وعدم تكلف لحوا، على الرغم من أن عيسى بن عمر وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي كانا لا يلحنان الشئ. وقد نقل عنهما أنهما بدلت فقد نقل أبو حاتم عن الأصمعي كما سبق أن ذكرنا أن عيسى بن عمر لم يكن يقرأ الأعراب لشيء⁽⁴⁾. وكذلك نقل عن الحضرمي أنه كان يقول: ما ألحن

(1) أبو بكر قريشي - طباع السحويين (3) عن المصدر ص 131.

والعويين ص 41 (4) عن المصدر ص 41

(2) عن المصدر ص 46

في شيء⁽¹⁾. ولعل الناس معرون دائماً بتبع العلماء كيداً وحسداً. فقد ذكر أن الدكتور ركي مبارك كان يتتبع خطابات الدكتور طه حسين، فيعد عليه أخطاءه ويحاسبه عليها، ويعلن في اليوم التالي في صحيفته - طه حسين يرتكب ثلاثة أخطاء أو أربعة أخطاء وهكذا، لأن طه حسين كان معروفاً بعصاحته في احصائه وقدرته على الارتجال. ولو كان طه حسين ممن لا يحافظون على شروط العصاحه لما سأله أحد.

مهما يكن فقد أصبحت العصاحه شيئاً من ذكريات الماضي، لا يُعْرَجُ عليه إلا في عمل في من قصيدة أو كتاب أو خطاب أو رسالة. فقد سب النحس إلى سيبويه⁽²⁾ وإلى حماد⁽³⁾ وإلى الحجاج بن يوسف⁽⁴⁾ وغيرهم ولم تحتض طاهرة النحس هذه بالعصر الاسلامي، كما يزعم الراعمون. بل بدأ شيء منها في الجاهلية، فقد سب النحس إلى النابغة⁽⁵⁾، وكذلك إلى عدي بن ريد اعنادي⁽⁶⁾ وأبي دؤاد الايادي⁽⁷⁾ قيل لأن ألفاظهما ليست بنجدية⁽⁸⁾، وعبيد بن لارض الذي اتهمه ابن سلام بأن شعره مضطرب ذاهب⁽⁹⁾، وكذلك دريد بن الصمة⁽¹⁰⁾ وحسان بن ثابت وغيرهم⁽¹¹⁾.

السليقة بين الحقائق والأوهام

ويبدو مما سبق أنه لا يكاد يجري الحديث عن الاغراب دون التطرق للسليقة المعوية التي كان يحتر بها العربي في جاهليته واسلامه، والتي كانت على ما يرغم اللغويون تعصم صاحبها من الخطأ والنحس. وقد كثر الحديث عن هذه السليقة حتى أصبح ضرباً من اللجاج والمصاراة، بحيث لا نستطيع أن نسب إلى أحد توهم فيه اللغويون هذه السليقة شيئاً من خطأ أو نحس.

وبجعل المؤرخون ظهور الدين الاسلامي فاصلاً بين عهدي عهد اتسم

-
- | | |
|--|---|
| (1) نفس المصدر ص 46. | (7) ابن كنية، الشعر والشعراء ص 162. |
| (2) أبو سعيد السيرافي - أخبار النحويين ص 59. | (8) نفس المصدر والمكان. |
| (3) ابن سلام، طبقات فحول الشعراء ص 1/49. | (9) ابن سلام، طبقات فحول الشعراء ص 178. |
| (4) نفس المصدر 1/13. | (10) المزماني: الموشح ص 23. |
| (5) المزماني: الموشح ص 49 وما بعدها. | (11) نفس المصدر والمكان. |
| (6) نفس المصدر ص 92. | |

بصفاء السليقة وقلة الاختلاط بالأعاجم وفصاحة العربية، أطلق عليه فيما بعد اسم الجاهلية، وعهد انسم بالاحتكاك بالأعاجم وفساد السليقة والسعد عن الفصاحة هو عهد صدر الاسلام. يؤكد المؤرخون هذه الحقيقة تأكيداً لا يترك مجالاً لوهم أو سيلاً لشك أو متقداً لتعصب وقد تلفف الناس هذه القضاات التي سجلها المؤرخون، وكأنها جزء من الوحي المنزل، وانها لا يمكن أن تكون موضع انتقاد أو مجال مؤاخذه

وقد أكثر مؤرخو النحو من إيراد القصص التي تدور حول فساد السليقة وتطرق اللحن إلى الألسنة وليس من السهل بل ليس من الضروري إيراد كل هذه القصص والروايات. فلا شك أن خلاصة هذه القصص أن أولي الأمر حافوا على القرآن الكريم، مما كان يحقق به من لحن كان يكثر ويتسع بسعة الاحتكاك بالأعاجم والتعامل معهم. وعلى الرغم من أن المؤرخين يشيرون إلى أن مخاوف أولي الأمر من اتساع اللحن هي التي حملتهم على ابتكار وسيلة يسمعون بها هذا الاتساع، فإن الأكثر تعبيراً عن الحقيقة أن نقول: إن المحافظة على كتاب الله، كانت هي الغاية والهدف، وأن اللحن لم يكن يعني أولي الأمر كثيراً، لو كان لا يتصل بالقرآن الكريم ولا يمت إليه بصلة. فلو الناس كانوا يلحسون قبل الاسلام وبعده. ولا يستطيع أحد أن يزعم أن عرب الجاهلية كانوا في كل منازلهم ومواقع سكنهم يتكلمون بفصاحة لا تشوبها شائبة ولا يتقص منها لحن. وقد نجد من يكار بهذا الشأن، فيزعم أن العرب في الجاهلية كانوا أهل سليقة، وأن اللحن لم يكن يتطرق إلى ألسنتهم لا في ليل ولا في نهار ولا في حل ولا ترحال، وأنهم كانوا جميعاً يطقون لفصحى في أرقى مستوياتها في جميع قراهم ومضاربهم، وجميع طبقاتهم من سادة وعبد وعقلاء ومجابين وأصحاء ومرضى دون أن يشرب اللحن إلى لسان واحد منهم.

هذا الكلام صرب من الوهم الذي يتناقله المؤرخون، وينقله معشر لمدربين والطلبة، دون أن يعلموا أنه مجرد وهم، ليس له سند من حقيقة أو دعامة من علم. ولقد تبه له طائفة من العلماء المعاصرين، وحاولوا إبعاده وإزالته من عقول الناس، معتمدين في ذلك على شواهد العمل والمنطق وسورد ساذج مما كتبه عدد من العلماء المعاصرين في ذلك:

1 قد نجس البهيني: ولست أشك في أنه كاتب هناك لهجات عامية في شبه الجزيرة العربية، كانت تستخدم في الحديث وفي شؤون الحياة العادية غير اللهجة الأدبية العامة. وقال: ولذلك نفوا كثيراً جداً من الشعر الصحيح، لأنه لم يتوفر فيه من الفصاحة، ولم يتهياً له من صفات الجرأة والمؤة ما تهاً لما اتخذوه مقياساً، يعرضون عليه الأشعار الباقية⁽¹⁾

2 قد الدكتور ابراهيم السامرائي: فالعرب في أطراف الجزيرة قد تهاً لهم أن يساحموا أقواماً غيرهم فلم تسلم بذلك سليفتهم. ومن أجل ذلك حرص عمر على الأخذ بقراءة تعتمد على لغة قريش. وإلى مثل هذا كان يرمي عثمان من جمعه القرآن ليكون المسلمون مجتمعين على قراءة واحدة⁽²⁾. وقال: وما استطاعت لغة القرآن والحديث أن تأتي على اللهجات الدارجة المحلية، أو قل على العربية المستعملة السهلة التي تنحرف من قيد الصواب الثقيل. ومن هنا فالعربية شعبية التعبير منذ أن كانت، ذلك بأن فيها لغة فصيحة يتوخاها الكاتب في كتابته ملتزمة بصواب الأعراب، ولغة أخرى يقولها الناس ويستعملونها دون أن يلزموا أنفسهم بهذه الصواب⁽³⁾

3 - قد علي أبو المكارم. وتصور النحاة للغة على هذا النحو يمتد بصورة حتمية عن فكرة ثالثة في نفوسهم لم ينح لهم أن يناقشوها، ومن ثم لم يتيسر لهم أن يتبينوا زيفها. وهي فكرتهم الخاصة عن السليقة اللغوية فقد طنوا أنه ما دامت اللغة العربية سليقة عند العرب، فمن الطبيعي أن يكون كل الكلام لكل عربي خالص العروبة غير متأثر بعوامل أجنبية - عربياً، أي متسماً بالظواهر والخصائص التي تميز المعصحي عن غيرها. وقد بسوا فكرتهم هذه على تفسيرهم الخاطئ لمفهوم «السليقة»، هذا التفسير الذي يربطون فيه بينها وبين الدم والجس. ويردونها إليهما لا إلى لدرية والمران والمعاناة. وحسوا أنه ما دام العربي خالصاً من الاثنراك، ونحياءه العربيه بريئة من شوائب العجمة، فمن المعصم أن يكون النشاط

(1) نجس البهيني: المعلمات ميرة واريحاً (2) ابراهيم السامرائي التطور المعري ص 42

(3) من المصدر والمكان

اللغوي الذي يصدر عن هؤلاء البشر في هذه الظروف عربياً صحيحاً فصيحاً، يستوي في صحته الصبيان والأغوار والشيوخ والمحرفون والمخانيب والنساء، مع غيرهم من العناتين والشعراء ذوي القدرة على ممارسة الانتاج الفني الرفيع، إذ أن صفة السليقة مشتركة بينهم جميعاً وهي تفضي أن يكون كلامهم كله فصيحاً، سليماً من الخطأ⁽¹⁾

4 - قال أحمد عبد العصور العطار . كما أن من الخطأ أن يفهم أن الحاهسين كانوا في بحوة من الخطأ وفي عصمه من اللحن، بل كان فيهم من يلحن ويحطى، وقد جاء في الشعر الجاهلي أبيات لا تجيزها قواعد نسحو والصرف، وبعضها لا تجيزه القواعد إلا بعد تأويل مسف وعلل مصطنعة واعتذار مفتعل⁽²⁾.

5 - قال الدكتور محمد عيد إن هذا الاعتراض بنطق العربي ولغته قد جاور حد الاعتدال إلى التفديس وخطأ النظرة، فليس صحيحاً أن اللغة في دم العربي وفي طبعه، بل هي تعلم واكتساب من بيئة الفرد الخاصة ولعامة، وقال: فاعمال المنصر الاجتماعي في دراسة اللغة جعل النحاة العرب يؤمنون بالسليقة⁽³⁾.

6 - قال الدكتور ريمون طحان. ومن المشكوك فيه أن قبائل البادية جميعها كانت تتعامل بلهجة واحدة، أو تنكلم المصحى الموحدة في حياتها اليومية، وبدل أن يتناول الفدائي اللسان العربي على أنه مجموعة من اللهجات، يادوا بالسليقة وربطوها بالمنصر والجنس والعرق، كما قروها بعصري الزمان والمكان⁽⁴⁾.

7 - قال محمد الحصر حيس. وقولهم: إن العربي لا يقدر أن ينطق بعبر لغته، محمول على تكلمه وهو على حال سليقته. وأما عند تعمله نطق بالخطأ، أو بغير لغته، فذلك ميسور له من غير شهة⁽⁵⁾

(1) عني أبو المكارم، تقويم الفكر اللغوي (3) محمد عيد أصول النحاة العرب ص 121
ص 159 - 160 (4) ريمون طحان فنون النحاة ص 17-18
(2) أحمد عبد العصور العطار مقدمة (5) محمد الحصر حيس دراسات في
الصحاح ص 15 العربية ص 44

8 - ونهبي هذه الافتباسات التي تنص كلها على نهافت القول بصفاء السليفة وعصمة العربي من اللحن، بنص لابن خلدون يحسم فيه القول في الموضوع. يقول ابن خلدون: ان الملكات إذا استقرت ورسحت في محالها ظهرت كأنها طبيعة وجيلة لذلك المحل. ولذلك يطن كثير من المعقلين ممن لم يعرف شأن الملكات أن النصوص للعرب في لغتهم إعراماً وبلاغة أمر طبيعي ويقول كانت العرب تطن بالطبع. وليس كذلك، وإنما هي ملكة لسانية في نظم الكلام تمكنت ورسحت فظهرت في بادئ الرأي أنها جيلة وطبع. وهذه الملكة كما تقدم إنما تحصل بممارسة كلام العرب وتكرره على السمع والتعطن لحواص تراكيه⁽¹⁾.

فهذه النصوص كلها تثبت بما لا يقل الجدل أن أمر السليفة كان صعباً من التحيل وبوعاً من الوهم ولولا ذلك ما تأتى لابن فارس أن يقول. وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها، ورقة ألسنها، إذا أُنْتهِم الوعود من العرب تحيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم، وأصعب كلامهم، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى سلاتفهم التي طعموا عليها، فصاروا بذلك أفصح لعرب⁽²⁾ فلو كان العرب يصدرون في كلامهم عن سليفة واحدة، لكاد من الضروري أن يكونوا متساوين في الفصاحة، ولما كان ثمة لزوم لأن تحتار قريش من قبائل العرب أحسن لغاتها بل نحن نفهم من النص السابق أن قريش كادت بعملها هذا الذي وصفه ابن فارس، تنوي بناء لغة جديدة مصنوعة تؤهدها لما تسمته من سد الرعامة والحكم في الجريرة العربية، بدليل أن قريش استبعدت من هذه اللغة صفة تميم وتلثة بهراء وكسكة ربيعة وكشكشة هوارن وعجربة صة⁽³⁾.

علاوة على ذلك فإن العربية الفصحى لم تؤخذ عن عموم قبائل العرب، بل أحدثت عن قيس وتميم وأسد ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين⁽⁴⁾ وقد كان الأمر كذلك فأيه سلفية يتحدث عنها هؤلاء الذين يسون تفكيرهم

(3) السيوطي المهر / 211

(4) نفس المصدر والمكان

(1) ابن خلدون. المقدمة ص 562.

(2) ابن فارس 'الصاحبي' ص 210

اللعوي على الأساطير والخرافات وما يوحى به الغيب؟ وكيف يصح أن يكون الكلام العربي كله وبلا استثناء صحيحاً سليماً، لأنه صادر عن حكم السيفه انصافية التي لا تشوبها - يزعمهم - شائبة؟ كيف يكون ذلك وما استعدته فريش عن لسانها عن عتنة وتلثة وكسكة وكشكشة الح هو من أكثر الشوائب التي حاولت فريش أن تقرأ منها ولو كانت فريش في بحثها عن لغة خاصة بها، نعلم أن هذه الشوائب من عمل السليقة لما تخلت عنها وعدتها عيوباً، وما كان ثمة مجال لتنبه العلماء، على ما في لغات العرب من ضعيف ومسكر ومتروك ومذموم⁽¹⁾.

وأكثر من ذلك كله أن عبد الله بن أبي إسحاق الحصري وعيسى بن عمر كانا يفتحان على العرب⁽²⁾. وإن سيئويه نسب العلف إليهم⁽³⁾. فهو كان هؤلاء يعلمون - وهم بحاجة كبار - أن ثمة سليقة لعوية، وأن هذه السليقة كانت تعصم صاحبها من الخطأ، ما كانوا يتجرأون على الطعن في العرب وسنة لخطأ إليهم. فلولا أنهم كانوا يلاحظون هذا الخطأ هي السنة العرب مروراً وتكراراً، ولولا أنهم كانوا يرون مقاييسهم تنتهك وقواعدهم تستباح بين قتيل العرب ما أباحوا لأنفسهم أن يفعلوا ما فعلوا مما يدعرون إلى الاستشارة والاستعزاز لو كان غير صحيح.

لقد ابتدع الحاجة هذه السليقة التي حكموها في النحو العربي، بحيث جمعوا للاحتجاج أزمة وأمكنة من استطل بها سلم من اللوم والنثرية، ومن لم يقدر له أن يستطل بها لرمته اللعة وحل عليه البلاء. وقد لاحظ بعضهم هذا التصريق بين من تشمله هذه الأزمة والأمكنة ومن لا تشمله فقال لا يمكن أن يكون من المطلق اعتبار ما يقع فيه الجاهلي من خطأ لغة شاذة أو ضعيفة، واعتبار هذا الخطأ معه لحياناً بعد إسلامه بفترة وجيزة⁽⁴⁾. والخطيئة من هؤلاء اشعراء الذين مالتهم بركة النحاة لأهم لبوا ما أسماه النحاة شروط الاحتجاج ولذلك أخطأ مسامحة النحاة وعصوا النصر عن خطئه، بل وجمعوا يلتئمون له

(1) من المصدر 1/ 214 (3) سيويه: الكتاب 2/ 155.

(2) ابن الأنباري: سبعة الألسنة من 27، (4) محمد حصر: فقه اللغة من 166.

اليراني: أحبار الحوئين من 45.

لأعداد والمسوعات. ومما أخطأ فيه قوله:

أَطُوفُ مَا أَطُوفُ ثُمَّ أُوِي إِلَى بَيْتٍ فَعَيْدُهُ لَكَاع

قال النحاة: «لكاع» من صيغ سب الأنثى وقد اشترطوا فيها أن تكون مقسومة بالبناء، غير أن الشاعر لم يلتزم هذا الشرط فحاء بها مجردة عن البناء بعده عنه ومع ذلك بصروا على أن الخطيئة مصيب غير محطى، فيلحسون به عذراً ويبتدعون له حيلة فقد قدروا - حتى يخلصوا من هذه الورطة - في الكلام محذوفاً قالوا: تقدير الكلام: أطوف ما أطوف ثم أوي إلى بيت عييده مقول فيها يا لكاع⁽¹⁾ ما أبرد هذا التقدير وما أبعده عن الصحة والصواب! ذلك لأنه يمكن الدفاع عن أي خطأ بتقدير من هذا النوع. وإذ ذلك تصح كل الأخطاء مقبولة وكل المزالق مغفورة. فليس ثمة من الأخطاء ما لا يستطيع أن نجد له العذر ويبحث عن التسوية. إن الخطيئة من الشعراء الذين يحتج شعرهم، فكان من الواجب إذن أن يقال: إن هذا الاستعمال الذي جاء به في البيت صحيح ولا ضرورة للتقدير، أو لا فيكتفى بالإشارة إلى أن الخطيئة أخطأ وكفى. الله المزميس القتال. وإذا جاز هذا الاستعمال للخطيئة لسبب أو لآخر فهو لا يجوز لغيره ممن لم يستعملوا مظلة شروط الاحتجاج. وكيف يكون الكلام صالحاً متقدراً وغير صالح بلا تقدير؟ إنني أفتي بأن هذا لاستعمال الذي احتاره الخطيئة هو استعمال مرفوض لأنه خرج عن نطاق قاعدة السحوية الصحيحة التي تلزم هذا النوع من صيغ سب الأنثى الاقتصار بحرف البناء فإذا أحير استعماله مجرداً من حرف البناء، وحب توسيع هذا الجواز ليشمل كل الشعراء جاهليين وإسلاميين قدماء ومحدثين دون تمييز، وألا يتفع به الخطيئة وحده

هذا مثال من أمثلة. وقد حشد المرزباني في الموشح ما يصيب به العدد من لشعر الجاهلي الذي حرج به أصحابه عن مقاييس العربية وقوانين لسحو⁽²⁾ وعلى الرغم من ذلك لا يزال القوم بصرون على أن الشاعر الجاهلي لا محطى لأنه يصدر في شعره عن سليقة عربية صافية. وكان مودي أن أعرض

(1) ابن هشام: أوضح المسالك 3/ 94. (2) المرزباني: الموشح انظر ص 34 وما

بعدها

95، شرح ابن عثيمين 1/ 139 - 140

نمادح من الشعر الجاهلي بكثير فيها الخطأ، حتى أبين للملأ أن موضوع السليقة، لا يعم على العقل والمنطق، لولا أن المعجال لا ينسج.

حتى موضوع الاحتكاك بالأعاجم الذي جعله المؤرخون سبب فساد لسليقة العربية، والحافز على وضع علم النحو، هذا الموضوع لم يظهر حجة بعد الاسلام، فقد كان العرب يختلطون بالأعاجم في الحاطلة، مدليل أن كثير من الألفاظ الأعجمية، دخلت العربية قبل الاسلام، فظهرت في الشعر الجاهلي، كما ظهرت في القرآن الكريم، حتى قال أحدهم في القرآن من كل لسان⁽¹⁾ فهل من الممكن أن تكون هذه الألفاظ قد دخلت اللغة العربية دون أن يجري لهم احتكاك بالأعاجم.

وبسبب هذا الاحتكاك بالأعاجم اتخذ علماء اللغة بعض الاحتياطات عند وضع شروط الاحتجاج. فلم يأخذوا عن حصري قط، ولا عن سكان البري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لساكن الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جدام، لمجاورتهم أهل مصر والقيط، ولا من قصاعة، ولا من غسان وأباد لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرأون بالعبرانية، ولا من تغلب واليمن، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليون. ولا من بكر لمجاورتهم للقيط والفرس، ولا من عبد القيس وازد عمان، لأنهم كانوا بالبحرين محالطين للهد والفرس، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند ولحبشة، ولا من بني حبيبة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وأهل الطائف، لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز، لأن الذين نقروا اللغة صادفهم حين ابتداءوا ينقلون لغة العرب قد حالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم⁽²⁾.

هذه الاحتياطات كلها اتخذها علماء اللغة عند النقل ومع ذلك تبدو بعض اعتراضات على هذه الاحتياطات التي اتخذوها ومن هذه الاعتراضات ما يلي:

1- كان العرب يختلط بعضهم ببعض، فلم يكن من الممكن عزل الأعجمي عن الفصيح والعصيح عن الأعجمي.

(1) العائل هو اس جرير الطبري أنظر (2) السيوطي: المهر / 211 - 212

دراسات في لغة الله من 368

2 - يفيد النص أنهم لم يأخذوا عن حاضرة الحجارة، لأن أهلها حالطوا غيرهم من الأمم وحاضرة الحجاز هي مكة وما حولها. وسكان مكة هم قريش. وقد أخذ العلماء عن قريش، بل جعلوا لعتها سيده اللعاب فكيف يصح ذلك؟

3 - يفيد النص أن علماء اللغة لم يأخذوا عن عسان لمجاورتهم أهل الشام وأهل الشام نصارى يقرأون بالعبرانية، ومع ذلك فقد عاش حسان والبيعة شعرا الجاهلية البارزان بينهم مدة طويلة من الزمن. وكان هذا جديراً بأن يحمل العلماء يشيرون بأوجههم عنهما. فربما يكون هذا الاحتياط عسان ساء في فساد لفتهما، فقد نقل اللحن عن الباعة حين قال⁽¹⁾

سقط النصيف ولم ترد إسقاطه فتناولوه واتفتنا باليد
بمحظب زخص كأن بنائه عثم يكاد من اللطافة يُعقد

فقد وقع في البيت الثاني ما يطلق عليه العروضيون اسم الاقواء وهو الجمع في روي القافية بين الرفع والجر. وعلى الرغم من ذلك يبقى النافذة عصباً على النقد لأنه من أهل السلفية العربية الصافية على حد زعمهم.

4 - يحتج النص لعدم الأخذ عن عسان وإباد بأنهم نصارى يقرءون بالعبرانية. وليس صحيحاً أن النصارى يقرءون بالعبرانية. هم يقرءون بالأرامية أو السريانية أو الأرامية أو اللاتينية أو اليونانية على حسب الطائفة والاتحاد الديني. وليس في النصارى من يقرأون بالعبرانية واليهود قلة في الشام وما حولها فكان على صاحب النص أن يدقق.

5 - كان سو تعلق بجاورون أهل الشام، ولذلك نصى العلماء على تجنب لأخذ عنهم، على الرغم من أنهم أخذوا عن الأحطل الذي كان يعيش في الشام ولم يتحفظوا هي الأخذ عنه أثم يكن هذا يحالط أهل الشام ويدخل كائنهم ويسمع صلواتهم. أليس هو القائل:

إن من يدخل الكيسة يوماً يلقى فيها جأذراً وظباء

(1) ابن سلام - طقات صول الشعراء / 1 / 68

بلى لقد فعل ذلك كله والبيت السابق يدل على ما يريد أن تقول وأكثر من ذلك أن الأخطل خالف قواعد النحاة في هذا البيت حين جعل «من» الشرطية تعمل الجرم في فعلها وحوائها. ومن المعروف أن اسم الشرط يفقد عمله إذا عمل فيه عامل سابق كما في البيت. فقد عملت فيها «إن» المشبهة بالفعل ومع ذلك تأول النحاة له هذا الخطأ، وحرحوه على أساس عمل «إن» في ضمير الشأن لا في إسم الشرط كأنه قال. إنه من يدخل الكنيسة يوماً⁽¹⁾ ولكن الأخطل لم يقل ذلك فلماذا نصر على اللجوء إلى تهدير بارد كهذا؟ وإذا كان الأمر كذلك فمن المستطاع تحريك كل لحن وتأويل كل خطأ إذا كان مرتكبه من أهل الجاهلية وصدر الإسلام ممن نطق عليهم شروط الاحتجاج هذا مع العلم أن النحاة لا يصحون باللجوء إلى التقدير إلا في الحالات الضرورية فلماذا ضربوا بهذه القاعدة عرص الحائط، وجعلوا التقدير مستحسناً ومستساعاً، كل ذلك من أجل تسويغ خطأ ظاهر ولحن واضح وضوح الشمس؟

6 - ما الحكمة من تمديد عصور الاحتجاج إلى 150 هـ في الحاضرة، ما دام اتصال العرب بالأعاجم كان قبل ظهور الإسلام؟ وإذا كانت كل قصص اللحن وحكاياته، وهي أكثر من أن تعد قد حصلت وقائعها في القرن الهجري الأول، فكيف عد كل ما قبل في هذا القرن مما لا يتطرق إليه الشك ولا يعلق به اللحن؟ كيف يكون ذلك وهذا يونس بن حبيب يقول. العجب ممن يأخذ عن حماد، وكان يكذب ويلحن ويكسر⁽²⁾ وإذا كان حماد يكذب ويلحن ويكسر فأية سليفة هذه التي يتحدث عنها المؤرخون. لقد كان حماد من رواة الدرجة الأولى وقد ملأ الدنيا شعراً وأخباراً ومع ذلك كان يلحن. فأين السليفة العربية التي يتحدث عنها المؤرخون؟

7 - يقول محمد بن سلام الجمحي في معرض حديثه عن أبي الأسود الدؤلي وإنما قال ذلك حين اضطرب كلام العرب، فعلت السليقة، ولم تكن نحوية، فكان سراة الناس يلحنون، ووحوه الناس، فوضع باب

(1) ابن هشام. معي اللب 1/ 37 / 2 589. (2) ابن سلام طبعات محول الشعراء 1/ 40

الماعل والمفعول به، والمضاف، وحروف الرفع والنصب والجر والحزم⁽¹⁾. يقول ابن منظور في تفسير السليقية السلفي من الكلام ما لا يتعاهد إعرابه، وهو فصيح بليغ في السمع عثور في النحو⁽²⁾ ويقول ابن منظور: في حديث أبي الأسود، أنه وضع النحو حين اضطرب كلام العرب، وعلت السليقية أي اللغة التي يستعمل فيها المتكلم على سبيله أي سجيته وطبيعته من غير تعمد إعراب، ولا تجنب لحن⁽³⁾. وهذا يعني أن السليقة لا تعني العصمة من الخطأ، بل تعني التكلم على السجدة والتكلم على السجية لا يمنع الوقوع في اللحن.

إننا نستخلص مما سبق الأمور التالية . -

١ - إن الناس في الجاهلية لم يكونوا معصومين من الخطأ، بدليل أن سعد الخطأ فيما وصلنا من شعر جاهلي، وحسبنا أن نمثل غلى ذلك بقول زهير بن أبي سلمى:

وم الحزبُ إلا ما علمتم ودقتمو وما هو عنها بالحديث المُرجم
فالضمير «هو» في الشطر الثاني ليس له ما يرجع إليه في البيت ومن المعروف أن الضمير يجب أن يكون له مرجع متقدم وقوله:

منى تبعثوها تبعثوها دميمةً وتصري إذا صرّيتموها فتصرم
أخطأ الشاعر في قوله (تصرم) مكسر الميم في القافية. ذلك لأن «د» هنا حرف شرط غير جازم. وقد عطفت هذا الفعل على فعل مرفوع هو (تصري) فمن أين جاءتها الكسرة؟ والكسرة لا تحي في مثل هذا الموضع إلا عوضاً عن سكون. وذلك في مثل قول زهير:

ومهما تكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخشى على الناس تُعلمه
فقد جاء الفعل (تعلم) مجزوماً لأنه جواب الشرط (مهما) ثم أتت

(1) نفس المصدر 1 / 12. (3) نفس المصدر والمكان.

(2) ابن منظور: لسان العرب (مادة ملق).

سكونه بالكسر من أجل الروي، وليس جواب (إن) الشرطية، لأن نكير الكلام ومهما نكن عند امرئ من خليقة تعلم، وإن خالها نخمى. قالوا هو اعتراضية وإن وصلية لا جواب لها.

ولم يسلم امرؤ القيس من مثل ذلك حين قال.

كأن شيراً في عرائسٍ وبله كبيراً أناسٍ في سجادٍ مرمسٍ
وقد جر الشاعر كلمة (مرملي) وحذفها الرفع لأنها بعث للمظة (كبير) المرموعة لأنها حمر كأن. وأما احتجاج بعض اللعوبين بأنها مجرورة على الحوار، فهذا القول حجة مفلس. ليس في العربية شيء اسمه الجوار وكل ما ورد من ذلك فهو ضرب من الهم، إذ أنه لا يقوم على منطق لعوي معروف ويصدق به العطف على التوهم في نحو قول الشاعر. فلسا بالجيال ولا بالحديد. بنصب الحديد على توهم أن الجيال منصوبة لأنها حمر (ليس) وأنها غير مقترنة بالباء الرائدة.

وكذلك لم يسلم العظامي حين قال

وانس، من يلق خيراً فائلون له ما نشتهي، ولأم المحطى الهنر
ووجه الخطأ في ذلك أن الشاعر حرم بمن الموصولية متوهماً أنها «من الشرطية» فقال من يلق خيراً والصحيح أنها «من» الموصولية وهي بدل من الناس على نسق قوله تعالى: «و الله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً». ذلك لأن «من» في الآية في محل رفع بدل من الناس وإن كان يرى آخرون أنها في محل رفع فاعل للمصدر (حج) وما دامت «من» اسماً موصولاً فكيف تجرم الفعل (يلق)؟ وقد يقال إنها (من) الشرطية. ومن حق الشرطية أن تجرم. وهذا صحيح. بيد أن (من) الشرطية بحاجة إلى جواب. والجواب المرجود (قائلون) لا يصلح لأن يكون جواباً لأنه اسم فاعل وجواب الشرط لا يكون إلا فعلاً مضارعاً أو ماضياً وإذا كان غير ذلك وجب اقترانه بالفاء وقد جمع بعضهم الحالات التي يجب اقترانها بالفاء فيما يلي:

اسمئة طلبية وبحامس وبما ولن ومقد ومالتمفس

وليس في البيت شيء من ذلك مما يدل على أن العظامي وهو شاعر إسلامي (أقصد «إسلامي» عصراً والا فهو نصراني) قد وقع في الخطأ واللحن

كعبه من شعراء الجاهلية والاسلام

2 - إن الناس كانوا في الجاهلية يتحدثون على السليفة . ولا تعني السليفة المعصمة من الخطأ، بل تعني التحديث على السجده دون النظر إلى إعراب أو نحو . على الرغم من أن ثمة دلالات على أن النحو كان معروفاً في الجاهلية وبدايات الاسلام، على نطاق ضيق . ومن هذه الدلالات ما يلي

أ - قال أحمد بن فارس : وزعم أناس يتوقف عن قبول أخبارهم : أن الذين يسمون الفلاسفة قد كان لهم اعراب ومؤلفات نحو⁽¹⁾ . ثم يقول : فإن قال قائل . فقد تواترت الروايات بأن أبا الاسود الدؤلي أول من وضع العربية، وإن التحليل أول من تكلم في العروض، قيل له : نحن لا نذكر ذلك، بل نقول . إن هذين العلمين قد كانا قديماً، وأنت عليهما الايام، وقلا في أيدي الناس ثم جددهما هذان الامامان⁽²⁾ . ويؤكد ابن فارس هذه الفكرة فيقول وقد رعم ناس أن علوماً كانت في القرون الأوائل والرمز المتقدم وأنها درست وجددت منذ زمن قريب . وترجمت وأصلحت منقولة من لغة إلى لغة، وليس ما قالوا ببعيد، وإن كانت تلك العلوم - بحمد الله وحسن توفيقه - مرفوعة عندنا⁽³⁾ . ثم يقول أحمد بن فارس . والدليل على صحة هذا وأن القوم قد تداولوا الاعراب - أنا نستقرئ قصيدة الحطيئة التي أولها :

شافتك أطفان لليلي دون ناظرة بواكر

فنجد قوامها كلها عند الترنم والاعراب نجية مرهوعة . ولولا علم الحطيئة بذلك لا شبه أن يختلف اعرابها، لأن تساويها في حركة واحدة اتفاقاً من غير قصد، لا يكاد يكون⁽⁴⁾

ويحس ابن فارس كأن هذه البراهين لا تكفي على وجود النحو والكتابة في الجاهلية فيقول . وكان في أصحاب رسول الله ﷺ كاتبون، منهم أمير المؤمنين علي صلوات الله تعالى عليه، وعثمان وزيد وغيرهم⁽⁵⁾ . ونسقى الفكرة تساور ابن فارس، وكأن بعضهم احتج على عدم وجود

(1) أحمد بن فارس : الصحاح 76 (4) نفس المصدر ص 13.

(2) نفس المصدر ص 13 (5) نفس المصدر ص 12.

(3) نفس المصدر ص 14.

الكثانة والنحو ببعض من جهلوا ذلك فيقول: فأما من حكى عنه من الأعراب تدبى لم يعرفوا الهمز والجر والكاف والذال، فأما لم تزعم أن العرب كتب مدر، ووبرا قد عرفوا الكثانة كلها والحروف أجمعها. وما العرب في قديم لزمان إلا كتنح اليوم فما كل يعرف الكثانة والخط والقراءة⁽¹⁾ وخلاصة ما يؤوله ابن فارس أن العرب كانت تعرف الكتابة في الجاهلية ويعرف النحو مما يدل على أن الشعر الجاهلي، أو ما وصل إلينا منه، لم يكن من فعل السيف، بل كان ثمرة علوم كان يتعامل بها القوم فيعرفونها ويتقنونها.

ب. قال الدكتور زكي مبارك: ينبغي أن ننظر في شأه علوم العربية كالنحو والبلاغة والعروض. وهي في رأيي قديمة لا يصلح الحكم بأنها شأت كلها بعد الاسلام، في القرن الأول والثاني كما يظن مؤرخو الآداب العربية وهو يحتج على ذلك بكلام ينقله من كتاب الصناعات، ينسب فيه أبو هلال لعسكري إلى أكنم بن صبيح انه كان إذا كانت ملوك الجاهلية يقول لكتابه الفصلوا بين كل منقضى معنى، وصلوا إذا كان الكلام معجولاً بعصه بعض. كما ينسب إلى الحارث بن شمر العسائي انه كان يقول لكتابه المرفش: إذا نزع بك الكلام إلى الابتداء بغير ما أنت فيه، فافصل بينه وبين تبعته في الألفاظ، فبك إن قذفت ألفاظك بغير ما يحسن أن يحذف ففرت القلوب عن وعيها ومنتها الاسماع واستثقلتها الرواة. ويعلق الدكتور مبارك على هذا كله بقوله وفي أمثال هذه الكلمات (شاهد) على أن الرواة نقلوا عن الجاهليين أحكاماً في صناعة الكلام، وفي ذلك ما يصلح للاستئناس به في هذا الموضوع⁽²⁾.

3. إن شروط الاحتجاج التي وضعها اللغويون ليست قوية ولا متوازنة، فبهم جعلوا سنة 150 هـ حداً لما يقبل من الكلام في خارج الجزيرة العربية، ونهاية القرن الرابع للهجرة لما يقبل في داخلها، ولست حبيراً بحياة الأعراب وبملاقاتهم المحاربية. ولكي أشك في أن يكون منتصف القرن الثاني الهجري حداً فاصلاً بين المقبول وغير المقبول من الكلام أي مسوغ لذلك وقد عرف عرب الحجاز وأطراف الجزيرة العربية الاتصال بالأعاجم منذ الجاهلية؟ ثم كيف يكون قريش أفصح العرب، وكانت أكثر

(1) من المصدر والمكان

(2) زكي مبارك البترامي 1/ 55.

العرب اتصالاً بالأعاجم عن طريق الرحلات التجارية في الصيف والشتاء؟
فكيف تكون أوسط العرب داراً، وأحسنه حواراً، وأعزبه سنة؟ لس في
الإحاطة عن ذلك ما يقع إلا أن يكون النفوذ السياسي هو المصالح الأول
والأخير.

4 محضر اللعويون الاحتجاج بمقائل قيس وتميم وأسد وبعض الفضائل
لأخرى كما أسلفنا وعلى الرغم من ذلك تحذهم يقلبون كل اللغات
وانتهجاب والأشعار التي تتعامل بها قبائل العرب كلها في جميع مواقعها
ومباحثها، بدليل أنهم يقلبون كل شعر، ويبرون للدفاع عن كل خطأ
وتحريج كل لحن. فهذا ابن جني يقرر في الخصائص أن اللغات على
اختلافها كلها حجة⁽¹⁾ وكان هذا القول من سوء بحيث أوحى للدارسين
بأنه ليس ثمة خطأ، وأن كل ما يرد في النصوص هو من الصحيح المصحيح
الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. وابن جني في تقريره هذا
يلقي شروط الاحتجاج كلها فيقبل كل كلام وكل لهجة وكل شعر، مما
نأثى عنه ألا يوجد المقلون على دراسة العربية أي خطأ في أي كلام وعند
أية قبيلة، وهي لغة أي شاعر. وهذا نوع من حور العربية، ومن مسح
اشخصية ومن التقليد الذي لا يعبره العلم الصحيح أية قيمة. ولذلك
حينما تطرق اللعوي الجهمذ ابراهيم اليازجي لتصحيح بعض الاستعمالات
الجاهلية، شى عليه هؤلاء وأمثالهم محوماً لا موادة فيه، فأصلوه ناراً
حامية، وأعاروه حرماً عواناً مع انه كان فيما فعله على حق.

بوصورة القول أننا لا نستطيع أن نعي وجود السليقة في العربي. غير أن
وجود السليقة لا يعني أن العربي كان معصوماً عن الخطأ، ذلك لأن الخطأ
قصبة سنية فإذا حكمت بلغة قريش وجعلتها المعيار فكل لغة أو لهجة غيرها
لا بد أن تعد خطأ وإذا حكمت بلغة تغلب فكل لهجة ما عداها خطأ وهكذا.
ولأن العرب كانوا قبائل، وكانت كل قبيلة تعمر بلعنها، فمن الصعب أن تعد
كل كلامهم صحيحاً والذي حصل أن قريش استطاعت بتعودها السياسي
فرض لغتها على غيرها من اللغات، بل استطاعت أن تستخلص من مجموع

(1) السبوطي المرمز / 1 257

نعت العرب أو لهجاتها لغة موحدة هي لغة قريش التي نزل بها القرآن الكريم، وطمعت بها أصخم القصائد العربية. إنها لغتنا الفصحى التي نزل بها على العالم. فهذه اللغة لا يزعم أحد أنه يعرفها سليقة، بل هي تعجى، بالنعسة وحفظ النصوص الفصيحة. ونحن بموجب قواعد هذه اللغة نستطيع أن نحكم على استعمال ما بأنه صحيح أو خطأ. لقد استخلصت قريش أحسن ما في لهجات العرب، وصغت منها لغة أدبية خلت مما نسب إلى لهجات القبائل من عيوب أو لكتات. ويبدو أنها استطاعت صنع هذه اللغة في الجاهلية، بدليل أن المعانيات كلها نظمت بهذه اللغة، وعلقت على أستار الكعبة التي كانت تحت إشراف قريش.

هذا ما نفهمه من موضوع السليقة اللعوية، وليس من الممكن أن يكون كل كلام العرب في الجاهلية، وعلى مختلف قبائلها وطبقاتها صحيحاً لا يأتيه أبطل من بين يديه ولا من خلفه. إن هذا ادعاء لا يسلم به من كان له أدنى نسكة من عقل.

الفصل الخامس

الاعراب وعلم النحو

سبق أن بينا في الفصل الأول وما بعده المعاني اللغوية التي تفيدها لفظة الاعراب ومع ذلك فلا بد من العودة إلى بعض تلك المعاني، نوردتها بإيجاز عموراً إلى موضوع مهم هو علاقة الاعراب بالنحو والصلات التي تشد أحد المصطلحين إلى الآخر، والمعاني التي يؤدبها هذا المصطلح في النحو، إذ لم نتطرق إلى تلك المعاني في الفصول السابقة. فقد أجلفنا لها لضعها موضعها لمناسب في هذا المعمل الذي يدور حول هذا الموضوع.

ولعل من نافلة القول أن تذكر أن للاعراب في اللغة عدة معان، أهمها وأصدقها بموضوعنا الإفصاح والابانة. أما ما أورده النحاة من معان أخرى، فلا يمت إلى موضوعنا بصلة وإن صح في اللغة⁽¹⁾ فليس الاعراب السحوي مأخوذاً من «الفرب» بمعنى الفساد، ولا من المرأة «العروب» أي المنحبة إلى زوجها كما يزعم ابن الأنباري⁽²⁾.

ومن البديهي أنه لا يتم إفصاح ولا تحصيل إبانة في اللغة إلا بإحادة السطق وحسن الأداء. ولا يمكن التوصل إلى هذين إلا بمراعاة محارج الحروف والثرام قواعد الفصاحة والحرم على تحلية أواخر الكلم بالحركات لماسة. ولم يكن العربي في العصور القديمة بحاجة إلى معرفة قواعد النعة وأصولها ليطبق بالكلام الصحيح العصيح، فقد كان له من فطرته السليمة وسديقه المواتية أكبر معاون له على التمكن من إحادة الكلام العصيح، والتلدد بما فيه من علوبة وجمال، مع ضرورة الإشارة إلى أن هذه السليمة لم تكن

(1) أنظر شرح الصبان على الأشموي 1/ 47. (2) ابن الأنباري أسرار العرب من 18 - 19.

صمائه من الخطأ واللحن كما يظن بعض من تستهويهم الأوهام والحبالات .
فيصدفون أن العرب في كل مواقعهم ومشارلهم كانوا يحدثون بفصاحة
تسعصي على الخطأ واللحن ، وكأنهم إنما ينطقون بألسنة الملائكة أو يتصوبون
بالوحي الالهي الذي يصدر عن الكمال المطلق .

ابتداع علم النحو

ومهما يكن فإن هذه السليقة التي كانت تعصم العربي إلى حد ما من
لحط، أو التي كانت تعصم كثيراً من العرب من الحطأ، بدأت تدب فيها
عوامل الفساد وتحييها عناصر العجمة والرطانة بسبب احتكاك العرب بغيرهم
من الأمم والشعوب المجاورة، قبل الإسلام وبعده، من روم وفرس وهند
وسريان وأحباش الخ . فلم يكن بد والحالة هذه، من تلصص السبل للحفاه
عسى صماء العربية وحمال رويقها أمام ذلك السيل المتدفق من اللغات
واللهجات وأساليب الكلام ووسائل التعاظم المختلفة المتنوعة المشرية اليها
من تحوم الجريرة العربية المترامية الاطراف، ومن خلال العلاقات المختلفة
التي أخذت تربطها بالشعوب المجاورة، وتشدها اليهم بقيام الدولة الجديدة

وعند إحساس أولي الأمر بتعاطف هذا الخطر، وحرصاً منهم على تلامي
ما يتأني عنه من مضار، تمس اللغة العربية ممثلة في القرآن الكريم، لم يسع
هؤلاء إلا أن يهبوا للذود عن حياض اللغة وحماية كتاب الله من أن يتسرب اليه
لحن والخطأ، فكان ما كان من أمر ابتداع علم النحو على يد أبي الأسود
لدؤلي العالم الجليل، وبإيحاء من علي بن أبي طالب، على ما يذكر
المؤرخون مما تناولناه بالدراصة والتقد في فصل سابق .

الدلالات النحوية للاعراب

وبشوء علم النحو اكتسبت كلمة «الإعراب» دلالة علمية جديدة، من
أصحت من مصطلحات النحو المشهورة . وربما أطلقت على علم النحو
نفسه . فلا غرو إذن أن يسمى النحو إعراباً والاعراب نحواً سماعاً لأن الحرص
طلب علم واحد، كما يقول الزجاجي⁽¹⁾ .

(1) الزجاجي الايضاح ص 91

ولا بأس في عرض طائفة من تعريفات النحاة للاعراب رغبة في تحليل مدلوله وتبيان المقصود منه قال الزجاجي: الاعراب الحركات المسماة عن معاني اللغة⁽¹⁾. وقال ابن الحشاش: أنه تعبير يلحق آخر الكلمة المعربة بحركة أو سكون لفظاً أو تقديراً بتغيير العوامل في أولها⁽²⁾. وقال ابن الأسيدي: هو اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً⁽³⁾. وقال الأشموني: الاعراب ما حيي به لسان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف⁽⁴⁾. وقال الشيخ خالد الأزهرى: الاعراب لغة البيان واصطلاحاً تعبير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً⁽⁵⁾.

ويبدو من هذه التعريفات كلها أن الاعراب يدور حول العامل وما ينشعب عنه في آخر الكلمة من حركة أو سكون أو حذف. فهو يتعلق أولاً وأخيراً بأحوال أواخر الكلم وما يعتورها من تغيير ناتج عن عوامل سابقة. وقد اختلف النحاة بين كون الاعراب لفظياً فيدور حول العوامل، وما ينجم عنها من حركات، أو معنوياً فيدور حول المعاني التي تدل عليها تلك الحركات. والفرق بين الفريقين أن القائلين بأنه لفظي يرون أن الحركات ناجمة عن عوامل لفظية كالأفعال والحروف والأسماء المشتقة، في حين يرى القائلون بأنه معنوي أن الحركات ناجمة عن تعبير المعاني كالفاعلية والمفعولية والصفة الجع، أو أن الحركات دوال على تغير هذه المعاني⁽⁶⁾.

ومهما يكن من أمر هذا الخلاف، فالاعراب الذي نحدث عنه النحاة يدور كما ذكرنا سابقاً حول ما يلحق أواخر الكلم من حركات، وما يفترون بهذه الحركات من معان كالفاعلية والاصافة الخ. ويبدو من ذلك أن الاعراب أحص من عدم النحو، وإن النحو أعم وأشمل. فهو ينطرق إلى قضايا وموضوعات عدة لا يتطرق إليها الاعراب، إذ يستوعب أقسام الكلمة من اسم وفعل وحرف، ويشملها بتفصيل واسع وتفصيص شديد، فيعدد أنواعها ويصف خصائصها ويبين طرق استعمالها، ويقرن ذلك بشواهد من كلام العرب الفصيح.

(5) خالد الأزهرى: التصريح على التوضيح

1/ 59.

(6) إبراهيم مصطفى: إحصاء النحو ص 48.

الزجاجي: الانضاح ص 69 . 70

(1) نفس المصدر والمكان

(2) ابن الحشاش: المرتجل ص 34

(3) ابن الأسيدي: أسرار العربية ص 18.

(4) شرح الصان على الأشموني 1/ 47

وفي حين يضع لنا النحو الأصول التي تساعدنا على صياغة الكلام الصحيح، ونُسَطُ لنا القواعد التي تمكننا من الكتابة السليمة، يقف بنا الاعراب عند الملاحظة السريعة للعلاقات القائمة بين أجزاء الكلام، والوظائف التي تصطبغ بها هذه الأجزاء، والمعلني التي تؤديها تلك الوظائف من دعة ومعمولي وإضافة، والحركات التي تلحق بأواخر الكلم، نبيحة لما طرأ عليها من عوامل ومؤثرات.

كتب إعراب القرآن

على أن الحياة عضوا العصر، لسبب لا تعلمه، عن محاولة تعريف نوع آخر من الاعراب، بقي من النحاة إهتماماً من الناحية العملية، وإن لم يبق مثل هذا الإهتمام من الناحية النظرية، لأسباب لا يبدو أن لها مسوعاً مقبولاً. لا ينصرف النحاة بعمل العادة والتقليد إلى دراسة النحو الطري من جميع وجوهه، والتوقف الطويل عند المعرب والمبني وألقاب كل منهما وعلامات الاعراب أو حركاته، والمجمل التي لها محل من الاعراب، والتي ليس لها محل من، وصير ذلك من المسائل التي أشعها النحاة شرحاً وتفصيلاً، دون أن يبذلوا جهداً قليلاً للتعريف بهذا النوع من الاعراب، وإيضاح أسسه وقواعده، وبخاصة أن عدداً مهم ألف في اعراب القرآن كتباً يذكر منها ما يلي :-

- 1 - اعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج (311 هـ / 923 م)
- 2 - اعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (338 هـ / 949 م)
- 3 - اعراب القرآن لابن خالويه (370 هـ / 980 م)
- 4 - تفسير مشكل اعراب القرآن لمكي بن أبي طالب (437 هـ / 1045 م)
- 5 - إعراب القرآن للمكبري (538 هـ / 1143 م)
- 6 - اعراب القرآن لابن الأنباري (577 هـ / 1181 م)
- 7 - اعراب القرآن للسماقسي (742 هـ / 1342 م).
- 8 - إعراب القرآن للسمين الحلبي (756 هـ / 1355 م)
- 9 - اعراب القرآن لمؤلف مجهول⁽¹⁾.

(1) حاجي خليفة كشف الظنون 1/ 121

ويبدو من ذلك، أن التأليف في الأعراب كان محصوراً في القرآن الكريم، وأنه قلما ألف إعراب في غيره. ومما يؤكد ذلك أن الشيخ محمد الأمير حين يحاول إيضاح المفهوم من «كتب الأعراب» في شرحه على كتاب المغني لآب هشام يقول: يعني (أي ابن هشام) كتب إعراب القرآن⁽¹⁾. مخصص هذا النشاط بالقرآن وحده، دون أن يتجاوز إلى غيره من أمثال الكلام العربي.

على أن هذا لا يعني أنه لم تولد كتب في إعراب الشعر مثلاً، فربما كانت قد ألفت كتب من هذا القبيل والدليل على ذلك أن شارحي المعاني وغيرها من المجموع الشعرية، كانوا يتعرضون للتواحي الأعرابية بين اللحن والنحيب، وكلما استدعى الأمر ذلك. غير أن هذا النشاط كان تافهاً على ما يبدو. ومن هذه القلة كتاب فتوحه إعراب أبيات ملحة الأعراب الذي صدر سنة 1377 هـ / 1958 م عن مطبعة جامعة دمشق بتحقيق الأستاذ سعيد الأعواني منسوباً إلى أبي الحسن علي بن عيسى الرماني (384 هـ / 994 م). وكان الأستاذ الأعواني اكتشف في هذه السنة إلى الرماني خطأ أعاد نشره سنة 1394 هـ / 1974 م منسوباً إلى الشيخ أبي نصر بن أسد بن الحسن المارقي (487 هـ / 1094 م)، (صدر عن مؤسسة الرسالة في بيروت). هذا وربما أوردت بعض المصادر ككشف الظنون⁽²⁾ ومجلة معهد المخطوطات العربية⁽³⁾ أسماء عدد من كتب الأعراب هذه. بيد أن غلباً من التأمل في الموضوع، يجمعنا نعرف من تعليق كبير أهمية على هذه الأسماء، ولعل ذلك عائد إلى

سببين

الأول - أنه ليس بين أيدينا من تلك الأسماء ما يمكن التثبت منه والتحقق من مصونها

الثاني - أن السحابة كما أسلفنا لم يكونوا يعرفون كثيراً بين مصطلحي نحو والأعراب.

أما كتب إعراب القرآن فمن الملاحظ عليها أنها غير مفصولة على

(1) شرح الأمير علي بن أبي الليث 1 / 5. (2) مجلة معهد المخطوطات العربية 2 / 274.

(3) حاجي طهفة كشف الظنون 1 / 121.

الاعراب وحده، ففيها الصرف والنحو واللغة والخلاف والقراءات وغير ذلك من الموضوعات، وإن كانت تدور في مجملها على الاعراب وفصائله. والاعراب كما سبق أن ذكرنا هو أحد جوانب الدرس النحوي، فالحو على حد تعبير الدكتور مازن المبارك أوسع من الاعراب وأشمل⁽¹⁾.

ومع أن لا نملك التفسير الحاسم لمثل هذا الخلط، فإن سنصنع رده إلى أحد الأسباب التالية

- 1 - غياب المنهج الدقيق المحكم والتصور العميق المأخذ.
- 2 - الرعية في خدمة القرآن الكريم بكل الوسائل. فلم يكن في هذا الأمر، الذي اتبعوه، من وجهة نظرهم ما يضير، ما دامت النية خالصة لوجهه تعالى.
- 3 - لعلهم لم يروا بأساً في أن يجروا على نهج الجاحظ في أسلوبه الاستطرادي الذي قصد به إلى تشويق القارئ وتهوين الرحلة عليه.
- 4 - وقد يكون السبب في ذلك عدم قدرتهم على تبيين الحدود المصنة بين هذه الموضوعات التي لا يشك أحد في أنها متشابكة متداخلة.

دور ابن هشام في الموضوع

ومهما يكن من أمر فقد هاجمهم ابن هشام على خلطهم هذا بقوله في مقدمة «مغني اللبيب». وانعجب من مكى بن أبي طالب أن أورد مثل هذا في كتابه الموضوع لبيان مشكل الاعراب، مع أن هذا ليس من الاعراب في شيء⁽²⁾. ويصيب إلى ذلك قوله. وبعضهم إذا ذكر الكلمة ذكر تكبيرها وتصغيرها وتأنيثها وتذكيرها، وما ورد فيها من اللغات وما روي من القراءات وإن لم ينس على ذلك شيء من الاعراب⁽³⁾.

وملاحظة أخرى يجدر بنا أن نسه إليها ونحس بمعرض الحديث عن كتب اعراب المران، وهي أن مؤلفي هذه الكتب لم يحاولوا في مقدماتهم أن يقدموا

(1) مازن المبارك: نحو وعي لغوي ص 74 (3) نفس المصدر والمكان

(2) ابن هشام مغني اللبيب 1/ 12

معهم واصحاً لعملهم هذا الذي أطلقوا عليه اسم الاعراب. وكان حدود هذا الموضوع واضحة بيضاء، مع أن هذا الأمر على خلاف ذلك. وكان ابن هشام هذا من لفلائل الدين وصلوا لهذه المهمة فألف كتاباً صغيراً في الموضوع اسماء «الاعراب عن قواعد الاعراب»⁽¹⁾. وخصص كذلك أربعة أبواب في كتاب «معني اللب» عن كتب الاعراب وما يتعلق به⁽²⁾ على الوجه التالي

الباب الرابع وعنوانه في ذكر أحكام يكثر دورها ويقع بالمعرب
جهتها

الباب الخامس في ذكر الأوجه التي يدخل على المعرب التحلل من
جهتها

الباب السادس في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب
خلافها.

الباب السابع: في كيفية الاعراب.

يقول محقق كتاب «الاعراب عن قواعد الاعراب» بهذا الخصوص: ومن هنا فقد كانت الثغاة ابن هشام إلى وضع كتاب في (الاعراب) وحده وعبارات لمعربين تعد جديدة في مادتها ومنهجها⁽³⁾.

ثم يتحدث عن غاية المؤلف من وراء ذلك فيقول. ويسدو أن من الأسباب التي دفعته إلى وضع قواعد الاعراب هو (كدا) حرصه على أن يتقن المعرب مصطلحات الاعراب وأساليبه وعباراته إتقاناً يتعدى معه أن يصاب بشيء أو يؤخذ بخطأ⁽⁴⁾.

وعلى الرغم من ذلك كله، يبقى ابن هشام مقصراً في قضية مهمة، هي عدم محاولته تقديم تعريف لهذا الموضوع الجليل الذي أولاه اهتماماً وعناية

(1) صدر عن دار الفكر في بيروت سنة 1970 (3) ابن هشام الاعراب عن قواعد الاعراب، المقدمة ص 8.

(2) ابن هشام معني اللب، تحقيق محيي الدين عبد الحميد 2/ 451 وما بعدها (4) نفس المصدر والمكان

فائقين ألا وهو الاعراب . وكان في إمكانه القيام بذلك ، لو أراد لولا أنه ربما تصور أنه ليس بحاجة إلى تعريف . مع أنه من المتعارف عليه أنه لا بد من الاقلام على الخوض في موضوع معين من التعريف به وإظهار وجه الأهمية فيه ، وبأن الحواجز التي دفعت المؤلف للكتابة فيه ، والاهداف التي يتوقع تحقيقها منه الخ . . .

الاعراب التطبيقي والنحو

وقد توقع أن يسد الشيخ محمد الأمير شارح كتاب «المفني» هذه الثلمة ، فيعرف بهذا النوع من الاعراب تعريفاً يقر به من الافهام ، ويكشف عنه أسرار الغموض والابهام ، ولكنني لم أستطع أن أظفر منه بأكثر من عبارة قصيرة ، ولكنها كبيرة الفائدة بهذا الصدد ، فيقول في شرح كلام ابن هشام . ان (اعراب) هنا ليس مقابل البناء بل تطبيق مقدرات التركيب على القواعد⁽¹⁾ .

وهذا المعنى هو الذي نقصده في حديثنا عن الاعراب ، فمن الاعراب بمعنى اختلاف حركات أواخر الألفاظ لاختلاف العوامل المؤثرة فيها ، أو بمعنى تغير المعاني الاعرابية الذي يدل عليه تغير الحركات والذي يقف في مقابل البناء ، هذا المعنى الذي ما زال للنحاة يتمسكون به حتى الآن لا يعنينا كثيراً في بحثنا هذا . فنحن إنما نحاول أن نلفت انتباه الدارسين إلى المعنى الآخر الذي يحمله هذا المصطلح النحوي ، ألا وهو الجانب التطبيقي لموضوع النحو ، والذي قلما يشير إليه النحاة في مؤلفاتهم النحوية وكتبهم الاعرابية ، مع أنه يكاد يطمى على غيره من المعاني التي يفيدها مصطلح الاعراب في أيامنا هذه ، على طرغم من قلة من يشير إلى هذه الظاهرة في كتب النحو .

ولقد حاولت أن أرجع إلى كتاب «الرومي» لمباس حسن بهذا الشأن ، فوجدته يشير إلى هذا المعنى بمنتهى الإيجاز ، فيقول في إحدى الحواشي تحفياً على تعريفه للاعراب : وللاعراب معنى آخر مشهور بين المشتغلين بعلوم العربية هو : التطبيق العلم على القواعد النحوية المختلفة ببيان ما في الكلام من فعل أو فاعل أو متدا أو خير أو مفعول أو حال أو غير ذلك من أنواع الاسماء

(1) شرح الأمير علي الحلي 1/ 8 .

والأفعال والحروف، وموقع كل منها في حملته وساته وإعرابه أو غير ذلك⁽¹⁾ ويقول المعلم رشيد الشرتوني بهذا الصدد: إعراب المركبات هو ذكر موقع كل جزء من أجزاء الجملة في التركيب⁽²⁾. وهو تعريف لا يختلف عن تعريف عباس حسن على الرغم من أنه أكثر إيجازاً. وكلا التعريفين يفيد أن السناء جزء من الإعراب حسب هذا المفهوم الذي يبياه، لا قسم له كما يتوارد في كتب النحو، فالإعراب بهذا المفهوم أوسع وأشمل.

ومما يدعو إلى العجب أن هذا المعنى المشهور الذي يشير إليه عباس حسن وصاحبه الشرتوني لا يظفر كما قلنا باهتمام النحاة، فلا يشيرون إليه لا من قريب ولا من بعيد، في محاولتهم تعريف الإعراب، ولقد كان هذا لتجاهل لهذه الدلالة المشهورة والمتداولة لمصطلح الإعراب موضع عجب الشيخ محمد الأمير، وهو نحوي متأخر فقال: والعجب من حفاء هذا (يعني المعنى الإعرابي) على الشارح⁽³⁾. مع العلم أن النحاة الانكليز لا يفهمون من الإعراب إلا هذا المعنى الذي أشار إليه عباس حسن. فقد أورد معجم (Webster) في وصف هذا المصطلح (Parsing) قوله: الإعراب أن تحلل الجملة إلى أقسام الكلام التي تتركب منها، وأن نصف تلك الأقسام وصفاً نحوياً. ويورد تعريفاً آخر فيقول: أن تصف وصفاً نحوياً بذكر نوع الكلمة وإيضاح التعبير اللاحق بها والعلاقات النحوية. وفي تعريف ثالث يقول: هو أن تقدم وصفاً نحوياً لكلمة واحدة أو لطائفة من الكلمات⁽⁴⁾.

وهذه التعريفات الثلاثة المتواردة تقريباً، علاوة على ما ذكرناه من تعريفات أخرى لبعض المختصين في الموضوع، تجلو لنا ما نقصد إليه وما نشدد على ترسيخه في حديثنا عن هذا المصطلح الذي أوشك أن يكون عبثاً قديماً بداته من علوم العربية بجعفر بنا أن يضع له أصولاً وقواعد، أو على الأقل أن يبحث عن تلك الأصول والقواعد في ما خلفه لنا السابقون من آثار في هذا المجال.

(1) عباس حسن: الوافي 1/ 74 (المعاشبة) (3) شرح المعنى 1/ 8.

(4) Webster, College Dictionary, Springfield رقم 1.

(see verb parse).

(2) رشيد الشرتوني: ملوك العرب 4/ 414.

وانه لمن الخطأ البالغ أن نفى متوهم أن النحو هو الاعراب وان الاعراب هو النحو، وأن دراسة النحو تعني عن دراسة الاعراب، أو انها وسيلة لدراسة الاعراب والالمام بأصوله وقواعده. فعلى الرغم من أن الاعراب نشأ في حجر النحو، وانه ابنه الشرعي، يعنى من الضروري وضع الحواجر المصنة بينهما، وتبيين الحدود التي يتدنى عندها أحدهما وينتهي الآخر ففسر لنحو والاعراب عموم وخصوص كما بقول الماطقة أو هما وجهان مختلفان لعدم واحدة.

وإذا أردنا مريداً من الايضاح للعلاقة القائمة بينهما، يمكننا أن نقول أن النحو هو الجانب النظري والاعراب هو الجانب العملي أو التطبيقي بصيغة الجملة العربية والبحث في أجزائها ودقائقها. ولعل خير ما قيل في وصف هذه العلاقة قول الشيخ محمد الأمير ونسبته (يعني الاعراب) للنحو سبب العلاج لعلم الطب والافتاء للمقه⁽¹⁾

من هنا يسمى أن يبدأ في تحديد ملامح هذا العلم ووضع أصوله وقواعده، وبيان الاهداف المقصودة منه، وإيضاح دوره في خدمة دراسة العربية، وعسى أن نستطيع صوغ شيء بهذا الشأن في المستقبل

(1) شرح الأمير علي المعني 1 / 3.

الباب الثاني

الاعراب بين اللفظ والمعنى والمحل

الفصل الأول - الصناعة الحوية بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى .

الفصل الثاني - الفاعل بين اللفظ والمعنى .

الفصل الثالث - المنادى المفرد بين اللفظ والمحل .

الفصل الرابع - الاعراب المحلي بين المعل والحمل

الفصل الخامس - الاستثناء حكمه النصب .

الفصل الأول

الصناعة النحوية بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى

لا شك أن للصناعة النحوية قوانين وأصولاً خاصة بها وهي قائمة على أساسها على علاقات لفظية معينة. وعلى الرغم من أن النحوي لا بد أن ينظر إلى المعنى في وضع قواعده وأصوله فإن اعتماده على المعنى كان محدوداً، ويقدر معين، وبشكل لا يسيء إلى الصناعة النحوية، ولا يخرج عن قواعدها. ولقد تطرقت إلى هذا الموضوع في عدة مناسبات ومواقع. ولكن تلك المعالجات لم تكن كافية في إعطاء نظرة محددة إلى هذا الموضوع. وذلك إما لأنها كانت أبحاثاً ضافية، وإما لأنها كانت إشارات خاطئة. فلا الأبحاث الضافية ولا الإشارات الخاطئة بقادرة على تقديم بصورة الواضحة عن أفكاره وآرائه بهذا الصدد. ولذلك أحست أن ألم بالموضوع إلمامة شاملة تلم بشوارده وتجمع أطرافه، فتحمله بارز المعالم وصح الحدود في دهر الفارئ الراغب في الاطلاع على حدوده وأبعاده.

وسر الإشكال في هذه القضية، الاعتماد الكامل على المعنى والاعتماد من قبود الصناعة النحوية. فالمصانعة في الجري وراء المعنى، وتحكيم هذا المعنى في صياغة القواعد النحوية، كان لا بد أن يخرج إلى التحليل والفوضى، والخروج عن روح الصناعة النحوية التي تعتمد على لفظ كما أسلفنا

ومن المواضع التي يخرج فيها المعربون عن حدود المقبول في تتبع المعنى والاعتماد عليه.

موضوع الفاعل

فكثير من الدارسين لا يفرقون بين الفاعل في المعنى والفاعل في الصناعة الإعرابية، إذ إنهم يجعلون المصاف إليه فاعلاً في نحو: إفتراه ريد الدب، وقراءة خالد الدرس. فكل من «الدب» و«الدرس» هنا معول به. وهذا لا خلاف عليه. ولكنهم يتوهمون أنه لا يمكن أن يكون معول به إلا إذا كان ثمة فاعل. فيعبرون كلاً من ريد وخالد فاعلاً. ويؤمنون أن هذين اللفظين مجروران لفظاً مرفوعان محلاً. ومن المعروف أن الحديث عن اللفظ والمحل لا يكون إلا في حالة الاسم المنى والاسم المجرور بحرف لحر الرائد فضلاً عن إعراب الجمل. وفي الجملتين السابقتين جاء الفعل إسماع معرباً فكيف يجوز إذن الحديث عن اللفظ والمحل؟. أما أن يكون كل من «ريد» و«خالد» فاعلاً في المعنى فهذا ما لا قيمة له، لأن الفاعل في المعنى لا يترتب على وجوده شيء في الصناعة النحوية.

الفاعل في المعنى والصناعة النحوية

وقد أشار النحاة إلى عدة مواضع يجيء فيها اللفظ فاعلاً في المعنى دون أن يكون فاعلاً في الصناعة النحوية. فمن تلك المواضع ما يلي:

- 1 - التمييز في مثل قولهم: نغماً الكثر شجماً، وتصيب الجسم عرقاً، وتمجرت الأرض عيرياً⁽¹⁾. فالتمييز في هذه المواضع كلها فاعل في المعنى لأنه متقول عن فاعل وهو مع ذلك تمييز منصوب.
- 2 - التمييز الواقع بعد اسم التفصيل في نحو: ريداً أكرمهم أباً⁽²⁾. فتمييز هـ فاعل في المعنى لأنه في تقدير «كرم أبوه» ولكنه تمييز في الوظيفة.
- 3 - الحال في نحو: جاء ريداً راكباً. فالحال هـ فاعل في المعنى، كما ذكر أبو علي الفارسي⁽³⁾.

(1) النسخ مصطفى الملايبي: جامع الدروس العربية 3/ 111، ابن الأثير: الإيضاح 1/ 111، 174 وأسرار العربية ص 196.
(2) بدر الدين بن مالك: شرح الأنعية ص= 138، وانظر حاشية البيان 2/ 199.
(3) أبو علي الفارسي: الإيضاح المصدي، تحقيق حسي مرهود ص 203.

4. اسم الأحرف المشبهة بالفعل، وذلك في مثل قول الشاعر .

كأنه خارجاً من جنب صحبته

مفود شرب نسوة عند مُعتاد

قال صاحب حزانة الأدب في التعليق على هذا البيت إن خارجاً حار من الماعل المعنوي وهو الهاء لأن المعنى يشبه خارجاً⁽¹⁾.

5. المبتدأ إذا كان الخبر فعلاً نحو خالدٌ حصصَ وريثاً جاء فكل من «جائده» و«زيد» فاعل في المعنى وإن كان مبتدأ في الوظيفة. واعتماداً على المعنى هذا أجاز الكوفيون أن يتقدم الفاعل على المفعول أو الصفة في مثل قول الشاعر:

ما للجمال مشيهاً وثيداً

أجنحلاً بحملن أم حديداً؟

نقد جعلوا «مشيهاً» هنا فاعلاً للصفة المشبهة «وثيداً» على الرغم من تقدمه عليها⁽²⁾

6. بعد أفعل التعجب في نحو قولنا: ما أحبه إليّ ضمير العائب هنا مفعول به في المعنى وضمير المتكلم فاعل بعكس قولهم: ما أحبه إليّ ضمير الغائب هنا فاعل في المعنى وضمير المتكلم مفعول به⁽³⁾ ولكن الإعراب يختلف عن ذلك كله إلا في المثال الأول حيث جاء ضمير العائب مفعولاً به في المعنى وفي المفعول.

ونستطيع أن نعرض مواضع أخرى يكون فيها اللفظ فاعلاً في المعنى وإن كان ضميراً أو حالاً أو مجروراً بالمعرف في الصناعة النحوية وهو لا يذكر إلا لعديّة معربة يحتمل كالرعية في الإيصاح أو الموازنة أو تحديد العلاقات في الجملة.

(1) عبد العادر المقدادي خزانة الأدب /3 = الشيخ محيي الدين عبد الحميد /1 /337
185. الشيخ مصطفى العباسي: جامع الدروس
(2) ابن هشام أوضح المسالك، تحقيقه
الحرية /1 /70 - 71.

ولو توقف الأمر عند هذا الحد، لكان الأمر. ولكن دارسي النحو نورطون في مرقى أكبر من هذه وأخطر، حين يرتبون على كون اللفظ فاعلاً في المعنى تخريجات عجيبة، عندما يصفون هذا اللفظ المجرور لفظاً، لفاعل معنى أو يعطون عليه على المحل حسب زعمهم، فيقولون مثلاً سربي قدوم زيد وعمرو. بجر زيد على الإضافة وهو صحيح ورفع «عمرو» على محل زيد الذي هو فاعل في المعنى⁽¹⁾.

ولقد أنكر هذا الاستعمال بالاتباع على المحل كل من سيبويه وابن جني وابن هشام. وأكد ابن هشام أن حذاق النحاة يسمعون هذه المسألة لأسباب عرصها في معني اللبيب⁽²⁾، فلم يبق إذن مجال للقول بصحة الاتباع على المجرور بالرفع. بل إن الاتباع بالرفع على المجرور هو من قبيل العطف على الترهيم الذي لا تجيزه شروط الكلام الفصيح ولا تفله قواعد العقل والمنطق. فقد آن لدارسي النحو أن يعلموا أن الفاعل في الصيغة النحوية لا يمكن أن يوجد حتى تنعقد عملية الإسناد الذي هو علة الرفع في الفاعل. أما أن يكون فاعلاً بلا إسناد فشيء مستحيل فالإسناد هو علة الفاعلية، بدليل أن لمفعول به إذا ما أسند إليه أرتفع كما يرتفع الفاعل فيقول: كشف السر فالسر هنا مرفوع لأنه نائب فاعل، على الرغم من أنه مفعول به في المعنى. مما يدل على أن المعنى لا يقرر الوظيفة الإعرابية.

هذا في المرفوعات، أما في المصوبات فالشأن أدهى وأخطر. ونستطيع أن ندلل على ذلك في ثلاثة مواضع:

1 - التمييز

حيث يخرج فيه النحويون من المصوب إلى الجر بالإضافة ثم إلى لجر ما بحرف. ويصرون على أن اللفظ في حالة نصب، وجره بالإضافة، وجره بالحرف، تمييز؛ وذلك في نحو قوله: اشتريت رطلاً عساً واشتريت رطل عس واشتريت رطلاً من عس⁽³⁾. وهم يصرون في كتب النحو على أن «عساً»

(1) من المصدر 280 / 3.

= 71 / 1

(2) ابن هشام. معني اللبيب 2 / 475 وانظر (3) الشرح مصطفى العلامى: جامع الدروس المرجع في اللغة العربية للشيخ علي رضا = العربية 3 / 110.

بالصب و«عنب» بالإضافة و«من عنب» على الجر بالحرف، بصرون على أن عساً في حالاتها الثلاث تمييز. ومن المعروف أن التمييز يجيء منصوباً وأن ما جاء مجروراً ليس تمييزاً وإن كان تمييزاً في المعنى، فالمعنى كما قلنا لا يحدد الوطية الإعرابية.

ومن هذا القبيل، حديثهم عن تمييز «كم» الاستفهامية و«كم» الخبرية أم «كم» الاستفهامية فلا شك أن الاسم الواقع بعدها يكون منصوباً على التمييز ولكن «كم» الخبرية يكون الاسم الواقع بعدها مجروراً على الإضافة. فما علاقة التمييز بالموضوع؟ بل ما قيمة التمييز في المعنى إن كانت حاجتهم أنه لذلك أعرب تمييزاً؟

اليس مما يدعو إلى الفوضى أن يكون التمييز نارة منصوباً وطوراً مجروراً بالإضافة وطوراً آخر مجروراً بالحرف؟ وإذا كان التمييز يعد في المنصوبات، وإذا كانت كتب النحو تذكر أن التمييز حكمه الصب، فكيف نقنع الطالب بعد ذلك أن التمييز قد يجيء مجروراً بالإضافة وطوراً آخر مجروراً بالحرف؟ وإذا كان التمييز يعد في المنصوبات، وإذا كانت كتب النحو تذكر أن التمييز حكمه الصب، فكيف نقنع الطالب بعد ذلك أن التمييز قد يجيء مجروراً ولا سيما بعد الأعداد والمقادير؟ كيف يقبل الطالب أن تكون المعدودات بعد العدد المفرد مجرورة على التمييز والتمييز منصوب؟ وذلك في نحو: ثلاثة رجال وأربعة كتب وخمسة دواوين إلخ ولذلك نرى أن نقرر أن لتمييز لا يكون إلا منصوباً وأن ما وقع مجروراً بالإضافة أو بالحرف ليس له علاقة بالتمييز ولا فائدة من إعرابه تمييزاً. فالكلمة الواحدة لها إعراب واحد في موقع الواحد وتقدير واحد وقد يكون لها إعراب آخر بتقدير آخر

وعلى هذا الأساس يمتنع من الآن فصاعداً الحديث عن التمييز بعد «كم» خبرية و«كم» الاستفهامية فلكل حادث حديث بل يجيء أن نقول الاسم واقع بعد «كم» الاستفهامية يكون منصوباً على التمييز، والاسم الواقع بعد «كم» الخبرية يكون مجروراً على الإضافة.

والسؤال هو هل جر الاسم الواقع بعد «كم» الخبرية مثلاً لأنه مجرور بإضافة أم لأنه معزز؟ الجواب الصحيح هو أنه جر لأنه مضاف إليه، وإذا كان الأمر كذلك، فما قيمة الحديث عن التمييز بالسبب لاسم قد جر بالإضافة؟

إن المسوع لهذا الخلط هو عدم وضع الحدود بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب. فمادام يقيد ذكر المعنى الذي يحمله المضاف إليه بعد أن نراه مجروراً بالإضافة؟ أليس الحديث عن التعبير بعد ذكر الحر هو من إنكلام الذي لا فائدة من ذكره؟ وإذا كان من غير الجائز إطلاق التمييز على ما يجيء مجروراً بعد المقادير والعدد وكتايبه، فمادام نطلق على تلك الأسماء؟ من الواضح أن تلك الأسماء ليست بحاجة إلى وظيفة تنسبها إليها لأنها كما ذكرنا مجرورة بالإضافة أو بالحرف. فالمقصود إذن البحث عن تسمية غير وظيفية لها لأن التسمية الوظيفية التي يتطلّبها الإعراب موجودة وهي الإضافة أو الجر بالحرف. وما دام الأمر كذلك فإنه من الجدير ما أن نجد التسمية المدسّسة لهذه الأسماء المجرورة.

ولما أن استفيد من خبرة المتقدمين في هذا الموضوع فهذا ابن الأنباري في «أسرار العربية» يقول في حديثه عن «كم» الاستفهامية: ولهذا كان ما بعدها في الاستفهام منصوباً⁽¹⁾. ويقول عن «كم» الخبرية: ولهذا كان ما بعده مجروراً في الخبر⁽²⁾ فإس الأنباري لم يقل «مميزها» أو تمييزها بل قد ما بعدها. وقد سار على هذا المنهج ابن الحشّاب أيضاً فقال في حديثه عن «كم» الاستفهامية: والمذكور بعد «كم» في الاستفهام منصوب على التمييز، إن كان منكوراً⁽³⁾ وقال عن «كم» الخبرية: هذا الاسم بعدها مجرور⁽⁴⁾. فقوله اسم المذكور بعد «كم» أو الواقع بعدها أو الذي يقع بعدها أو يدكر، كل ذلك صحيح ومناسب ومقبول وهو التعبير الذي يلتزمه النحاة الحدائق الذين يقدرون مطارج الكلام ويعرفون أبعاده.

وقد رأيت بعض النحاة يستخدمون لفظ «المين» في مثل هذه الحالات وعلى الرغم من أن المبين والتبيين والمفسر والتفسير والمميز والتمييز كلها مصطلحات مستخدمة في هذا المعنى فإنه من الممكن أن تستخدم كلمة «المين» في هذا الموضوع. لأنها ليست متداولة ولا مشهورة مثل التمييز من يحصل من جراء استعمالها التباس، كما لو استعملنا التمييز فيكون «لمين»

(1) ابن الأنباري: أسرار العربية ص 215. - حيدر ص 317

(2) نفس المصدر والمكان (4) عن المصدر والمكان

(3) ابن الحشّاب: المرتجل، تحقيق علي=

لما يدل على معنى والتمييز لما يدل على وظيفة ونخلص بذلك من كل إشكال ينشأ من استخدام التمييز في المنصوب والمجرور.

هذا اقتراح؛ والاقتراح الآخر أن نستخدم لفظ المعدود والممكن بعد عدد وكتايبه، فالمعدود بعد الأعداد والممكن بعد كتيبات العدد مثل «كم» احصرية، فلا نستخدم التمييز إلا لما حكمه النصب من الألفاظ التي تبيين الأسماء المهمة.

2. المفعول لأجله

يقول بعض النحاة يجوز في المفعول لأجله إذا كان مصدراً مضافاً نصب والجر، وذلك في نحو: تصدقت ابتغاء مرضاة الله أو لابتغاء مرضاة الله⁽¹⁾ والصحيح أن هذين أسلوبان جائزان في الاستعمال العربي ولكن الخطأ يكمن في كيفية عرض هذا الجوار، إنه من الخطأ أن نقول إن المفعول لأجله يجور فيه النصب والجر إذا كان مضافاً. والخطأ الكبير والشيع هو اعتبار «بتعاء» في حالة الجر مفعولاً لأجله. إنها في حالة النصب مفعول لأجله دون شك ولكن أن تحتفظ بهذه الوظيفة في حالة الحرشيء عجيب. إن المفعول لأجله كتمييز منصوب ولا يمكن أن يكون مجروراً. فإذا جر أصبح مجروراً بالحرف؛ وصار الحديث عن المفعول لأجله ضرباً من الخلط وعدم التمييز بين الوظائف الإعرابية.

ومن هذا القبيل الخطأ الذي يقع فيه بعض الدارسين أو المدرسين في إعراب هذا البيت:

يا سي لمعروني لذكراك هرة

كما انتفض الحصفور بلله الفطر

فهم يعربون «الذكراك» مفعولاً لأجله مع أنها مجرورة باللام ومن معروف أنه يشترط أن يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحداً نقول: وقف لطالب احتراماً لأسناده، فالذي حصل منه الوفوف هو الذي حصل منه

(1) الشيع علي رضا المرجع في اللغة العربية 2/ 70

الاحترام. فهذا شرط أساسي في المفعول لأجله. أما في البيت السابق فالأمر يختلف عن هذا ففاعل «تعروني» هي «هزة» وفاعل «ذكراك» هو المكنة وإذا اختلفت الفاعلان: فاعل الفعل وفاعل المصدر لم يبق ثمة صنوع لاصحاب المفعول لأجله.

ويبدو مما سبق أن أعراب «ذكراك» مفعولاً لأجله هو ضرب من الخلط بين نمذير الإعراب وضمير المعنى. فإن «ذكراك» هنا مجرور باللام، وهو مضاف وضمير المحافظة في محل جر مضاف إليه ولا مكان للمفعول لأجله في البيت

3. الاستثناء

يقع في هذا الموضوع كثير من الخلط الذي لا يقبله عقل. فهم يجعلون المستثنى منصوباً حكماً ثم يروحون يحشدون تحت باب المستثنى المرفوع على البدلية، والمجرور بالحرف، والمرفوع على العاطية، وهكذا⁽¹⁾ وأحب أن أؤكد بهذا الصدد الحقائق التالية:

أ - أن المستثنى لا يكون إلا منصوباً.

ب - ما جاء بدلاً في الجمل التامة المنفية في نحو: ما جاءنا أحد إلا زيداً أو ريد. فريد في حالة النصب منصوب على الاستثناء ولكنه حين يرفع على البدلية لا يكون مستثنى البتة؛ بل لا تبقى له علاقة بالاستثناء، لا من حيث المعنى فقط.

ج - حين يقع الاسم بعد عدا أو حلا أو حاشا إذا جاء منصوباً اعتبر مستثنى وجار لما إدراجه في موضوع الاستثناء. أما إذا جاء مجروراً فلا حذر به وضع إشارة في الحاشية نرده فيها إلى باب المجرورات

د - أما غير وسوى فتتصيان على الاستثناء عند استثناء شروط النصب. وما ما يضافان إليه من أسماء فلا علاقة له بالاستثناء لأنه مضاف إليه في الإعراب، لأن عمل الاستثناء وقع على غير وسوى.

(1) أنظر مثلاً جامع الدروس العربية 3 / 123 وما بعدها

مكذا ينبغي أن يعالج موضوع الاستثناء، لا أن يخلط فيه المرفوع والمصوب والمجرور والبذل بأي استثناء هو الذي يكون حكمه النصب في الأصل ثم نجد هذا الحكم وقد تنازعته أحكام أخرى حتى صرنا لا نعرف هل المشتى منصوب أو مرفوع أو مجرور.

لقد أن الأوان لأن نوقف عن الحديث عن المشتى في المعنى، بل نسعى أن نتحدث عنه باعتباره وظيفة إعرابية. وهو في هذه الحالة لا يكون لا منصوباً ليس غير أما حالاته الأخرى من أتباع أو جر أو حصر فهي حالات تمت بصلة ضعيفة إلى موضوع الاستثناء كما فهمه النحويون بل إن الحصر يمت بصلة وثيقة إلى علم البلاغة.

ويبدو مما سلف أن تحكيم المعنى في تحديد الوظيفة الإعرابية عمل متصل، بل هو عمل غير علمي لأن الوظيفة الإعرابية تقوم على علاقات خاصة بين أجزاء الكلام. وهذه العلاقات قد تتفق مع المعنى وهذا هو الأصل ولكن الاتفاق مع المعنى ليس شرطاً، لأن اللفظ يبقى هو الأساس في تحديد الحالة الإعرابية وعلى هذا الأساس، ينبغي لنا أن نلتزم الدقة في معالجة هذه القضايا وأن نقنّدي بحداق المسألة كما يقول ابن هشام لا بأنفاهم ومستضعفهم، خدمة للنحو وحرصاً على عرض مسائله وقضاياها بكل وضوح وجلال.

الفصل الثاني

الفاعل بين اللفظ والمعنى

يخلط العربون والمعتنون بالصناعة النحوية بين ما يستوجه الباء
لفظي وما يوحى به المعنى في هذا الموضوع. وكثيراً ما يفقدون هذا الحيط
إلى الصياع والصلال واغراق قواعد النحو وأصوله بسيل من لأوهام
وافتراضات والتقديرية غير القائمة على أساس منطقي أو عقلي.
والموضوعات التي يسرح فيها الدارسون مع الخيال متعددة. ولكنا سنختار من
بينها موضوع «الفاعل» لما يدور حوله من أوهام وافتراضات وتقديرية لا تمت
إلى العلم والحقيقة بصلة.

وحتى نستطيع أن نوضح ما يدور في النفس حول هذا الموضوع، لا بد
أن نبدأ من تحاريف ضعاف الطلبة ومتأخريهم، وننتهي بما يرد في تصانيف
كتب النحو، وعلى ألسنة المتخصصين في هذا العلم ممن تناط بهم مهمة
تصنيف الكتب النحوية من مدرسية وغيرها.

أما ضعاف الطلبة ومتأخروهم من مختلف التخصصات فهم يزعمون
بالاستعسار عن اعراب «مات ريد» وحينما أقول لهم إن «مات» فعل ماضٍ
و«ريد» فاعل، يقولون كيف يكون ذلك وريد لا يموت بإرادته بل الله هو
الذي يمته؟ وإذاً فلا بد أن يكون «ريد» ها معولاً به.

وأجيبهم بأن الوظيفة النحوية لا تقوم على المعنى بل على علاقات
خاصة بعلوم بين الكلمات. والاستناد هو موجب الرفع في الفاعل لا معنى
بمعليه. ومن ناحية أخرى، إذا أردنا أن ندخل الله حل حلاله في الصاعه
الاعرابية بطلت وانتهت ولم يعد لها أساس تقوم عليه، لأنه إذا قلنا «طنعت

الشمس» فالله هو الذي اطلعها. وإذا قلنا: «نبت الزرع» فالله هو الذي أنبته. وإذا قلنا: «غاب القمر» فالله هو الذي غيه. وهكذا لا يبقى شيء في الدنيا لا يؤثر فيه حل حلاله من قريب أو بعيد. وهذا يعني أن نأخذ برأي السلاعيين الذين يعتبرون كل الكلام مجازاً لأن الأفعال كلها هي أفعال الله، وإنما نسبت إلى المخلوقات وتُسند إليهم على ميل المجاز وقد قال ابن الأثير في ذلك وقد ذهب قوم إلى أن الكلام كله حقيقة لا مجاز فيه. وذهب آخرون إلى أنه كله مجاز لا حقيقة فيه، وكلا هذين المذهبين فاسد عندي⁽¹⁾.

فالمقول مرد كل الأفعال في الاعراب إلى الله تعالى بحجة كونه سبب الأسباب وعلة العلل هو قصور عن مقاصد البناء اللغوي وأهدافه، وعجز عن استشفاف أسرار الصناعة الاعرابية وحماهاها. فتحة فرق كبير بين الماعل في الصناعة النحوية والماعل في المعنى والذي لا يدرك هذا الفرق فهو عاجز عن فهم كثير من المروق الأخرى التي تقوم بين معاني الألفاظ في اللغة ومعانيها في المصطلح النحوي كالحال والتمييز والسبب والاصافة وغير ذلك

وقد لمس تشومسكي هذا الفرق في معنى الماعل فقال: «لكننا نحب أن نشير أن هناك فرقاً بين الماعل مثلاً بمعنى «النحوي» وبينه بمعنى المنطقي أو «المعني»⁽²⁾.

ويبدو أن قصة إدخال الله تعالى في الاعراب قديمة جداً ولعلها كانت موضع استفسار طويل وأحد ورد بين الأساتذة وتلاميذهم. فقد أشار إليها ابن الأثير بقوله: «إنه إذا جاز أن يقال: «مات ريد» وسمي ريد فاعلاً، ولم يحدث بنفسه الموت وهو مفعول في المعنى، حاز أن يقام المفعول ههنا مقام لفاعل وإن كان مفعولاً في المعنى»⁽³⁾

وقد أكد ابن الأنباري هذا المعنى في مواضع كثيرة، فحذر من الاعتماد على المعنى في تحديد الوظيفة الاعرابية مشدداً على أحد جانب اللفظ معين لاعتبار من ذلك قوله قلنا. هذا وإن كان صحيحاً من جهة المعنى إلا أنه فاسد من جهة اللفظ، وهذه صناعة لفظية فلا بد فيها من مراعاة اللفظ⁽⁴⁾

(1) لويس شيخو اليسوعي، علم الأدب - الحديث، ص 139
(معدلات لمشاهير العرب) ص 108 (3) ابن الأثير: أسرار العربة ص 89
(2) عنه أراجحي، النحو العربي والدرس، (4) ابن الأثير: الاصناف 1/ 8.

أجل. هذه صناعة لفظية لا بد فيها من مراعاة اللفظ. أما الأوهام والافتراضات والتقليدات فلا يمكن أن يقبل بها حقائق النحاة إن قبل بها معمولهم. ومن هؤلاء الحقائق ابن جني، فقد نسب إلى هذه النقطة قبل ابن الأنباري برمس طويل، فحذر من الخلط بين تقدير الأعراب وتفسير المعنى، فمن شبهاته بهذا الشأن قوله: يقول النحويون إن الفاعل رفع والمفعول به نصب، وقد ترى الأمر بهذا ذلك، ألا نرى نقول: ضَرَبَ زيدٌ، فوقعه وإن كان مفعولاً به ونقول: إِنَّ زَيْداً قائمٌ، فتنبه وإن كان فاعلاً، ونقول: عَجَبْتُ من قيام زيدٍ، فنجره وإن كان فاعلاً⁽¹⁾.

فليس معنى الفاعلية هو عامل الرفع في الماعل، لأن نائب الماعل رُفِعَ دون أن يحمل معنى الفاعلية بل هو يحمل معنى المفعولية. وإذا لم تكن الفاعلية هي علة الرفع فلا بد أن نجد العلة الحقيقية للرفع. وهذه العلة هي الاسماد. يقول ابن جني موضحاً ذلك: ألا ترى أنه (يعني سائلاً معيّن) لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلاً في المعنى، وإن لفعل عندهم إنمالي هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأُسندت وسبت ذلك الفعل إلى الاسم، وإن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء، لسقط صداع هذا المضعوف السؤال⁽²⁾.

ومن هذا المهم العميق لما يدعو إليه ابن جني من وجوب التفريق بين فاعل في اللفظ والماعل في المعنى، يطلق الشيخ ياسين العلوي في إشارته إلى الفاعل في الصناعة⁽³⁾ والشيخ خالد الأزهرى في إشارته إلى الفاعل في الأصل⁽⁴⁾، وهما إشارتان لهما صلة بما ذكره ابن هشام في توصيحه عن الفاعل في المعنى والماعل في الصناعة عند تعديده لبعض أنواع التمييز، إذ يقول: الثالثة ما كان فاعلاً في المعنى إن كان محولاً عن الماعل صناعةً، كطَبَّ زيدٌ نفساً⁽⁵⁾. ويشرح الشيخ خالد الأزهرى هذا الكلام بقوله: إذ أصبهُ طَبَّتْ نفسٌ زيد⁽⁶⁾. وهذا يعني أن كون «نفساً» في الجملة السابقة فاعلاً في

(1) ابن جني، الخصائص 1/ 185 (4) من المصدر 1/ 400.

(2) نفس المصدر والمكان 1/ 186. (5) من المصدر 1/ 399.

(3) خالد الأزهرى، شرح التصريح 1/ 399. (6) نفس المصدر والمكان.

المعنى ليس له قيمة في الصناعة الاعرابية، فهو تمييز في الوظيفة.

ويعود ابن حني إلى الموضوع نفسه فيقول. هذا الموضع كثيراً ما يستهوي من بصعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة⁽¹⁾ ويصرب مثلاً على ذلك فيقول. وكذلك قولنا «زيد قام» ربما ظن بعضهم أن «زيداً» ها فاعل في الصنعة، كما أنه فاعل في المعنى. وكذلك تصير معنى قولنا «سربي قبم» هدا وعمود ذلك بأنه. سربي أن قام هدا وأن قعد ذلك ربما أعتقد في هدا وذلك أنهما في موضع رفع لأنهما فاعلان في المعنى⁽²⁾.

وهذا الذي حذر منه ابن حني وقع فيه كثير من النحاة القدماء والمحدثين. وحسبنا أن نذكر من هؤلاء الشيخ مصطفى العلابي، فهو يقول بهذا الشأن. وإذا أضيف المصدر إلى فاعله جره لفظاً وكان مرفوعاً حكماً (أي في محل رفع) ثم ينصب المفعول به نحو سربي فهم زهير الدؤس⁽³⁾

فقد حذر ابن حني من اعتبار «زهير» في موضع رفع على الرغم من أنه فاعل في المعنى، فجاء العلابي واعتبر «زهير» مجروراً لفظاً مرفوعاً حكماً، ثم فسّر قوله مرفوعاً حكماً بأنه في محل رفع وهذا خلط عجيب نجّل عالماً كالغلابي أن يقع فيه. فمن المعروف أن الحديث عن الاعراب اللفظي والمحلي لا يكون إلا في الألفاظ المسببة أو المحرورة بحرف الجر الزائد وكلا هذين الشرطين غير متوفر ههنا، فلا «زهير» لفظة مسببة، ولا هي مجرورة بحرف جر زائد. فما الذي سوغ للعلابي الحديث عن اللفظ والمحل إلا لجري وراء المعنى الذي يسمي بلومفيلد أن يكون له أي دور في الدراسة لنعوية؟ فقد أكد أن دراسة «المعنى» هي أصعب نقطة في علم اللغة وحول إخراجها من نطاق البحث⁽⁴⁾.

وعاية القول في موضوع عمل المصدر أن نقول أنه يعمل عمل فعله. يد أضيف إلى فاعله، نحو سربي فهم زهير الدؤس. فزهير ههنا مصاب إليه مجرور. أما أنه فاعل في المعنى فهنا ليس له قيمة، لأن الصاعقة المحو

(1) ابن حني، الخصائص 1/ 280. = العربية 3/ 280.

(2) عن المصدر والمكان 1/ 280 - 281 (4) عبيد التراجعي. النحو العربي والدرس

(3) مصطفى العلابي جامع الدروس = الحديث من 111

لا تولي أية أهمية لما كان ولما سيكون، بل إنها تنظر لما هو قائم وموجود.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل يوغل هؤلاء في الاعتماد على المعنى وتحميل العبارة منه ما لا تتحمل. فهذا الشيخ علي رضا سي عني بقاعدة السانقة قاعدة أخرى ليست أقل منها بعداً عن المنطق واستمراً في الوهم بقول والمضاف إليه المصدر إما أن يكون فاعلاً في الأصل فمحل الرفع أو يكون مفعولاً في الأصل فمحل النصب، فإذا اتبعته بوصف جررت مراعاة للفظ نحو سررت من احترام خالد المذهب امتأذه. فالمذهب صفة لخالد مراعاة للفظ. وإن شئت قلت «المذهب» بالرفع اتباعاً للمحل لأن «خالد» فاعل محلاً⁽¹⁾.

وليس الاتباع محصوراً في الوصف بل هو يشمل العطف والتوكيد والبدل. وهذا يعني أن هؤلاء يجيزون أن يقول أعجبتني اجتهداً زيد وعمرو بجر «عمرو» على اللفظ ورفعه على المحل لأن «زيد» هنا فاعل في المعنى أو في المحل حسب زعمهم

هكذا يزعمون فيجبرون ما لا يحور وما لا يقبله العقل والمنطق وقد ذكر صاحب المرجع أن سيويه وجماعة من البصريين لا يجيزون الاتباع على المحل⁽²⁾ وبالرجوع إلى كتاب سيويه نجد يقول وتفول. عجبت من صرب زيد وعمرو (بالجر فقط) إذا أشركت بينهما كما فعلت في الفاعل⁽³⁾ ويورد ابن هشام هذا التركيب صر طائفة من التراكيب الممتنعة منها قولهم. هذا ضارث زيد وعمراً، بجر زيد ونصب عمرو. وكذلك أعجبتني ضرب زيد وعمرو بجر زيد ورفع عمرو على أن «زيد» فاعل في المعنى ويقول معقلاً على تبتك المسألتين. معهما الحلق لأن الاسم المشبه للمعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون نال أو منوناً أو مضافاً⁽⁴⁾ وهو يقول في موضع آخر: أم العطف على محل المخفوض فممتنع عند من شرط وجود المحرر⁽⁵⁾

(1) علي رضا المرجع في اللغة العربية 1/ 71 (4) ابن هشام: معي اللبيب 2/ 475

(2) من المصدر والمكان. (5) من المصدر 2/ 459

(3) سيويه الكتاب 1/ 191

والمحذور هو طالب العمل. ويعني ابن هشام بذلك أن الاسم الذي أضف إليه المصدر لم يقع منصوباً أو مرفوعاً في فصيح الكلام فيعطف عليه بالنصب أو الرفع⁽¹⁾.

أما الدبب أجازوا العطف نصباً أو رفعاً فقد فعلوا ذلك على ما يذكر مسويه بتقدير فعل⁽²⁾. وكذلك فعل ابن هشام، فقد حمل رواية النصب على أنه باضممار عامل⁽³⁾ ومن المعروف أنه من الأفضل عدم اللجوء إلى التقدير إلا عند الضرورة القصوى. وقد قرر ابن الأنباري هذه الحقيقة بقوله ما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير⁽⁴⁾.

وإذا كان «زيد» في قولهم: أعجني اجتهداً ريد، مضافاً إليه في الأعراب، وإذا كان الجر فيه على اللفظ والمحل لأنه اسم معرب، فكيف يبيح بعض النحاة لضمه الحديث عن اللفظ والمحل في إعرابه وأعراب توبعه؟ لحقيقة أنه لا تفسير لذلك إلا الرعة في النكث من حشد ما يجور من وجوه الأعراب، والإيغال الشديد في الاعتماد على المعنى في تقدير الوظيفة الاعرابية، مع أن الوظيفة الاعرابية تقوم على علاقات لمظية بحته يكون دور المعنى في تحديدها ضئيلاً ومحدوداً.

وهكذا يتبدى للطر السليم أن الفاعل وظيفته إعرابية لا معنى واقعي نبحث عنه في وقائع الحياة وأحداث الكون. ولو كان النحاة ينظرون إلى المعنى فقط في تحديد الوظيفة الاعرابية لما كان لهم مسوغ في تسمية وظيفتها بحوتة كثيرة تتضمن معنى الفاعل، مثل أسماء الأفعال الناقصة وأفعال المقاربة والاحرف المشبهة بالأفعال، إذا كانت أخبارها أفعالاً في نحو الأمثلة التالية

- كان زيد يدرس،

- كاذب زيد يضحك،

- إن ريداً يدرس.

فريد في هذه الجمل الثلاث فاعل في المعنى ولكنه من حيث الوظيفة الاعرابية اسم «كان» في الأولى واسم «كاذب» في الثانية واسم «إن» في الثالثة،

(1) معنى المصدر 2/ 474.

(3) ابن هشام معنى اللب 2/ 475.

(2) مسويه الكتاب 1/ 191.

(4) ابن الأنباري، الأتصاف 1/ 249.

فأي دور يبقى للمعنى في تقرير الوظيفة الاعرابية؟

ولم تفت هذه الملاحظات الدقيقة الاستاد عباس حسن وهو النحوي الجهد فأشار إليها إشارات صائبة في مواضع متفرقة من كتابه «الوافي»⁽¹⁾ فهو حين يذكر الفاعل المعنوي يُعرِّفه في الحاشية بقوله: يراد به الفاعل اللعوي - لا السحوي - وذلك من فعل الشيء حقيقة، ولو لم تنطبق عليه الشروط السحوية للمفاعل⁽²⁾ وفي موضع آخر يحاول أن يميز بين الفاعل السحوي والمفاعل الحقيقي. فيبعد إلى هذه من خلال مثال يقدمه هو «تمزقت الورقة» فيقول معلقاً عليه: تعرب كلمة الورقة فاعلاً سحوياً وهذا الاعراب لا يوافق ولا يساير المعنى اللعوي لكلمة «فاعل» ولا يوافق الأمر الواقع، لأن الورقة في الحقيقة لم تعمل شيئاً فلم تمزق نفسها ولا دخل لها في تمزقها ولم تشترك فيه بعمل إيجابي يحدثه ولكنها تأثرت به حين أصابها⁽³⁾. وهو يستخلص مما سبق أن الفاعل ليس هو المفاعل الحقيقي وإنما هو المتأثر بالفعل. وإذا كان الأمر كذلك فأين المفاعل الحقيقي؟ يجيب صاحب «السحو الوافي» على ذلك بقوله: وليس هي الجملة ما يدل على ذلك المفاعل الحقيقي أو على شيء ينوب عنه⁽⁴⁾.

ولقد آن لهؤلاء الذين يطعون النحو اعتراضات وأرهاماً أن يعلموا أن الفاعل في السحو غير الفاعل في المعنى أو الفاعل في اللغة أو الفاعل في الحقيقة أو الفاعل في قانون العقوبات، لأن الفاعل في النحو وظيفة إعرابية لا معنى حقيقي واقعي. وهذا يعني أن المفاعل في النحو ليس هو من يفعل الفعل فقط بل هو أيضاً من يمارسه أو يعانيه أو يتأثر به أو يتصف.

فإذا فهمنا هذا حق الفهم استطعنا أن نضع حداً لكل التجاوزات التي يقع فيها دارسو النحو من خلال الخلط بين المفاعل في النحو والفاعل في الحقيقة، وكذلك بين المفاعل في الوظيفة الاعرابية والمفاعل في المعنى. إذا عرفنا ذلك استطعنا أن نتجنب مرئياً خطراً في دراسة النحو. وفوق كل شيء علم علم

(1) عباس حسن - الوافي 2 / 227 (الحاشية (2) نفس المصدر 2 / 64.

رقم (2) (3) نفس المصدر والمكان

الفصل الثالث

المنادى المفرد بين اللفظ والمحل

يقول المؤرخون وعلماء اللغة ان النحو من العلوم التي وضعت واحترقت. يعمون بذلك أنه بلغ العاية في الكمال والاتقان. فلم يعد بحاجة إلى مرهد من التحليل، والتعليل ولا إلى فضل تتبع واستقصاء ويتروك على قولهم هذا أن لا فائدة من الكتابة في النحو ولا جدوى من إيفاق الوقت في تتبع قصاياه وانعام النظر في مسائله.

وواقع الأمر يخالف ذلك فما زال في النحو قصايا بحاجة إلى دراسة ومشكلات بحاجة إلى حل. ولقد كثرت في هذه القضايا الكثير الكثير. وما زلت أقع بين الفينة والفينة على جديد في الموضوع. فكثيراً ما يواجهني من تحديات النحاة وتخريجاتهم ما يرفعه الدوق ويصيق به الصدر ولست من الذين يأخذون العلم نقلاً دون مناقشة أو محاسبة، مع حرصي الشديد على لروم جادة العقل والصواب، وعدم الاعتماد على حدود المنطق ومقاييسه. ومن هذه الموضوعات التي أحس فيها قلقاً وعدم استقرار موضوع النداء. ويبدو هذا التقلقل والتخلخل في النقاط التالية:

أولاً، قول النحاة: إن المنادى العلم أو النكرة المقصودة يكون مبنياً على ما كان يرفع به نحو: يا زيدُ ويا رجُلُ. وربما يبدو قولهم مقسماً لو إنحصر لسانه في هذه الحدود. ولكن النحاة يتجاوزون ذلك إلى القول بأن المنادى يوصف على لفظه، أي أن الصفة ترفع على التبعية. فيقولون: يا زيدُ الكريمُ وما محمدُ الشريفُ، يرفع «الكريم» و«الشريف» على التبعية اللفظية. ومن المعروف أن الاسم المبني يعرب ناسخاً حملاً على المحل لا على اللفظ. أما أن يكون مسياً متبعه صفته على اللفظ لا على المحل، فهذا من العجب

المعجبات الذي لا يكاد يصدق. إنهم يزعمون أن المنادى المسي على الصم يكون في محل نصب بفعل النداء المحذوف. فإذا كان الأمر كذلك فيجب أن يكون التابع منصوباً على المعجل. أما أن يكون التابع مرفوعاً والمتنوع منصوباً فهذا اضطراب في التقعيد ليس له مثيل. وقد حاول النحاة أن يجدوا مسوعاً لهذا التحريج، فزعموا أن كثرة ورود المنادى مبنياً على الصم أتاح لهم أن يعدوه مرفوعاً. قال ابن الخشاب في ذلك: «وإنما أجرينت أعرابها على لمطه وإن كانت صمته ضمة بناء لأنها - أعني الضمة - استعمرت في كل منادى بهذه الصفة واطردت فيه فأشبهت الرفع في المعامل فلذلك جاز الإجراء عليها ولم يجر الإجراء على غيرها من حركات البناء»⁽¹⁾ وهذا التسويغ غير مقبول البتة لأن المبني يبقى مسياً مهما كثر استعماله. ويبدو من ثم أن قول النحاة أن كثرة ورود المنادى المبني على الصم على هذه الصورة أباحت للنحاة اعتبار صمته حركة رفع هو قول لا يتسق مع قواعد المنطق السديد. وإلا فمن قال أن كثرة استعمال المبني تجعله معرباً؟

إن كثرة ملاحظتي للمنادى المبني على الصم تجعلني أقرر عن يقين أن المنادى هذا لا بد أن يكون مرفوعاً وكذلك يبدو من تشع أقوال كثيرين من النحاة وعلى رأسهم سيويه: فهو يتعامل الساء على الصم ولا يذكر إلا الرفع فيقول: والممرد رفع⁽²⁾ ويقول: فرمعو المفرد كما رمعوا قتل وتغذ وموضعهم واحد⁽³⁾ ويقول أيضاً: إن كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبداً⁽⁴⁾ وقال الرري: لطيب بهذا الشأن: إن المنادى بالنداء المفرد مرفوع، وإن المنادى بالنداء المضاف منصوب⁽⁵⁾ وأكثر من ذلك كله أن الكوفييين يعدون المنادى المنفرد مرفوعاً بخلاف البصريين الذين يعدونه مسياً على الصم. وقد أدار ابن الأنباري المسألة الخامسة والأربعين من كتابه «الانصاف في مسائل الخلاف» حول هذا الموضوع⁽⁶⁾.

- | | | |
|----------------------------------|---|---------------------------------------|
| (1) ابن الخشاب المرتجل ص 194. | = | فمن كتاب مشروء مجمع اللغة العربية |
| (2) سيويه: الكتاب 2 / 182. | | الأردني بصواد: الموسم الثقافي الأول |
| (3) نفس المصدر والمكان. | | أنظر ص 72 |
| (4) نفس المصدر والمكان. | | (6) ابن الأنباري: الانصاف 1 / 323 وما |
| (5) إحسان عباس: محاضرة بصواد | | بعدها |
| «تصنيف العلوم عند العرب»، ص 207. | | |

والذي يبدو لي من مجمل ما قرأت في هذا الموضوع أن لا شيء يجمع من كون المصادي المفرد مبنياً على الضم كما يرى البصريون إذا لم يتصل به نافع من التوابع لأنه حيثئذ يشبه صوتاً من الأصوات مسياً على الضم، لأن بصوت لا يحور نعتة ولا العطف عليه. وقد لمس ابن هشام هذه الحقيقة في إعراب قوله تعالى ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾⁽¹⁾ قال إنه يعي «فاطر» على تقدير «يا» ولم يجعله - يعني سيويه - صفة على المحل لأن عده أن اسم الله سبحانه وتعالى لما اتصل به الميم المعروضة عن حرف البدء أشبه لأصوات فلم يحز نعتة⁽²⁾

والمنادي إذا أريد له أن يكون مبنياً يشترط فيه ألا يوصف. فإذا وصف حال أمد الكلام ومن المعروف أن الكلام إذا طال أمده في البدء انتصب كما في حالة المنادي المضاف والنشبه بالمضاف والكثرة عبر المقصودة. هذا إلى أن لمصادي بمنزلة الأصوات كما أسلفنا والأصوات لا توصف وإذا كانت الأصوات لا توصف والمصادي صوت فكل ما يلحقه السحابة بالمصادي من صفات فهو من قبيل الجمل المصنوعة التي لا يزيد لها السماع أو النقل. فكيف أن إضافة المنادي تجعله منصوباً وتعد عن البناء، كذلك وصفه يجعله مرفوعاً ويجرده من البناء. فالمصادي يكون مسياً في حالة واحدة هي أن يكون مفرداً غير مضاف ولا موصوف. فإذا مطلق بالاضافة أو الوصف زال بناؤه وأصبح معرباً

فإذا أردنا أن نحسم الخلاف في موضوع المنادي المفرد وإعرابه ندرك أنه قد يكون من المقبول اعتباره مسياً على الضم، على أساس أنه ضرب من الأصوات، بشرط أن يكون مستقلاً ومجرداً من الاتباع وبخاصة الوصف أو البدلية فإذا كان اتباعه ضرورة في نحو: يا أيها الرجل، أو يا هذا الرجل، فمن الأرجح والأقرب إلى المطلق أن نعتبره مرفوعاً لا مسياً على الضم وأن يعرب باسمه على البدلية إذا كان جامداً كما في المثالين السابقين، وعلى موصف إذا كان التابع مشتقاً نحو قوله تعالى: ﴿يا أيها الملئ﴾⁽³⁾ وكذلك لا

(1) سورة الرمر - 46.

(2) ابن هشام: معني اللب 2/ 601.

(3) سورة الملئ: 1.

بد من اعبار المادى إذا كان نكرة مقصودة معرباً مرفوعاً إذا كان متنى أو جمع مذكر سالماً في نحو - يا معلمان، ويا معلمون، لسبيين :

الأول - لأنه من غير المعروف أن تكون علامات البناء حروفاً كالألف والواو اللذين هما من علامات الاعراب .

الثاني - لأن الاسم المبني لا يتصرف بل يبقى على حالة واحدة . إما ان يكون مفرداً ومثنى وجمعاً ويعنى مبنياً فهذا ما لا عهد للنحور به ونحن نعلم ان اسم الإشارة «هذا» مبني فإذا ثني أصبح معرباً بالألف رفعاً وبالياء نصباً وحرراً . وكذلك «الذي» و«التي» وهما اسمان موصولان . وعلى هذا السبق نفيس المنادى فإذا كان من المقبول أن يعتبر مبنياً في حالة الافراده فلا بد أن يرول هذا البناء في حالة تثنيه وجمعه في نحو قولنا - يا معلمان، يا معلمون .

وعلى هذا يكون المنادى مبنياً على الضم في حالة واحدة هي أن يكون مفرداً مقطوعاً عن الاضافة مجرداً عن الوصف في نحو يا محمد، ويا رجل وفي غير ذلك لا بد أن يكون معرباً مرفوعاً حتى يمكن أن يماثله التابع في عربه ، وحتى لا يتفصل تناقص بين بناء المادى على الضم ورفع تابعه على الوصف أو البدلية أو التوكيد، إذ ليس من الممكن ولا المقبول أن يتبع المنادى المبني على اللفظ، في حين أنه من المعروف ان الاسم المبني يعرب على المحل لا على اللفظ .

ومما يؤكد ذلك أن المنادى لا يمكن أن يكون وصفه مرفوعاً لو كان حرفاً مبنياً على الضم ، وإن هذا الخلط بين بناء المادى على الضم ورفع موصوفه يوقع المعرب في عدة إشكالات لا يقلها عقل ولا منطق ومن تلك الاشكالات ما يلي :

أ - في قولنا . يا أيها الرجل . نحن مضطرون لاعشار «أي» نكرة مقصودة مبنية على الضم و«الرجل» بدلاً منها . هذا التناقض بين ساء المتوع ورفع لتابع شيء عجيب لا يستطيع النحاة أن يجيبوا عليه إجابة منطقية مقبولة والسؤال هو - إذا كانت «أيها» مبنية على الضم حرفاً فلماذا جاء تابعها مرفوعاً؟ بل لماذا لم يجر في هذا التابع أن يجيء منصوباً على المحل كما في غيرها من حالات النداء التي أجاز فيها النحاة الرفع على ظاهر اللفظ والنصب على المحل في مثل - يا زيد الكريم برفع «الكريم» ونصبه؟

د - هي نداء العلم المبني مثل «سيويه» يختلط الأمر بين البناء الأصلي والبناء العارض، فنضيق السبل بالمعرب. ولا يستطيع أن يخرج من هذا الاشكال إلا بالتقدير الضعيف والتخريج المخلخل. نقول في إعراب سيويه: إنه منادى مبني على الضم الذي منع من ظهوره حركة البناء الأصلي فإذا اتبعنا سيويه بصفة جثا بها مرفوعة على ما رسم النحاة نقول. يا سيويه الكريم، برفع الكريم. وإذا كان البناء على الضم لم يظهر على «سيويه» فكيف نبيح لأنفسنا أن تتبعه بصفة مرفوعة؟ ألم يقل النحاة. إنهم رفعوا الصفة لكثرة ورود المنادى مبنياً على الضم حتى اعتبر كأنه مرفوع؟ ولكن إذا لم يجيء المنادى مبنياً على الضم في مثل «سيويه» فكيف تجيء صفته مرفوعة؟ ألا يفهم من هذا أن الأقرب إلى المنطق أن نقول. إن المنادى مرفوع وأن «سيويه» علم مبني على الكسر في محل رفع؟ وإلا فمتى جاز أن يتعاور اسماً واحداً بناءً: بناء ثابت وبناء عارض؟ ويستطيع أن نقول الكلام نفسه في مثل قولنا: يا هذا الرجل، يا هذه المرأة، يا هؤلاء الرجال، فإن أسماء الاشارة هنا مبنية في محل رفع على النداء لأن المنادى المفرد مرفوع. وأما الأسماء التالية لها فهي مرفوعة على البدلية ولا محال لها للزعم بأن أسماء الاشارة قد اختورها بناءً: بناء ثابت وبناء عارض؟

ثانياً - قول النحاة أن المادى منصوب لمظاً أو محلاً فعل النداء لمحدد. فمن السذاجة المتناهية أن مسلم بهذا القول. ذلك أن النداء إنشاء وتفسير العمل حر ثم انه من غير الجائز أن نُعمل معاني الحروف فضع مكان «هن» أستغنيهن ومكان «ما» أنفي، ومكان «إلا» استثنى الح. . وكل من له أدنى نظر يعلم أن الفرق كبير بين قولنا. يا محمد! وقولنا. أنادي محمداً

فكيف نجيز لأنفسنا أن نكتب جملة ونعرب جملة أخرى قد تحمل معها ولكنها لا تحمل دلالاتها وأبعادها؟ ثم إن عهد الموازنة بين البدء والطرف في أن كلا مهما بُنِصت إذا أُصيف وينى على الضم إذا قطعت عن الاصفه، هو إجراء يعتمد الشبه الظاهري السحب. وإلا فلا شبه بين لنداء والطرف البنة والفرق بينهما أن الأصل في الطرف النصب ولا شك أن القطع عن الاضافة حالة عارضة. وأما في النداء فليس القطع حالة عارضة بل

هو حالة مستقلة بنفسها لا تختلف عن حالة النصب، لأنه من غير الممكن تحويل المادى المضاف منادى مفرداً وبخاصة في حالة العلمية فالشبه بين الطرف المقطوع والنداء هو شبه ظاهري بحث لا يتوقف عليه أي حكم فإذا كان عامل النصب في الطرف فعلاً ظاهراً أو محطوفاً فلا يعني هذا أن من شرط المادى أن يكون منصوباً بفعل محذوف قياساً على الطرف، لا لسبب إلا لأن المنادى يسي على الضم حيناً وينصب حيناً آخر إذا أضيف تماماً مثل لظرف في حالتي إصافته وقطعه عن الإضافة. فهذا شبه ظاهري كما قلنا لا يوجب شيئاً ولا ينهي شيئاً آخر. فإذا سئل عن عامل النصب في المنادى قلنا ليس من الضروري أن يكون النصب في المنادى بعامل. ذلك أنه ليس من شرط العبارات الانفعالية أن تعرب إعراب الجمل الخبرية. فمن الملاحظ أن عبارات الانفعالية لها نعت خاص بها، ومن الخطأ أن نروح نطبق عليها مقاييس الإعراب التي تطبقها على الجمل الخبرية تمحلاً واعتباطاً⁽¹⁾. ولقد نسينا أن محاولة إخضاع العبارات الانفعالية لقواعد الإعراب هو عمل بلا جدوى، فالعبارات الانفعالية لها كياناتها المستقلة الذي يأبى الخصوع لقواعد العقل والمنطق. ولذلك كانت سبباً لحلافات كثيرة ومناقشات عميقة. فتشبيه المادى المنصوب بالطرف هو من قبيل الافتراض القائم على الظن لأن بناء المنادى على الضم إذا كان مفرداً، ومضاه إذا كان مضافاً، ليس سببه لشيء قائم بينه وبين الطرف بل السبب في ذلك أن المادى المفرد مبني على ضم شبهه بالصوت والصوت دائماً مبني. فإذا مَطَّ هذا الصوت أو مُطِّل بالوصف أو بالاضافة ذهب مسوغ كونه صوتاً فنصب.

ثالثاً - ومن المشكلات التي تواجه المعرب في النداء ما يرميه النحاة من أن المفرد يوصف كما توصف بقية الاسماء. والحقيقة أن المنادى المفرد ليس بحاجة إلى وصف، فالمقصود بالنداء هو تسمية المنادى أو طلب إقباله فمحتاجه إلى الوصف؟ والإنسان حين ينادي لا ينادي بشرط كما قال أبو العباس المبرد⁽²⁾ ولذلك كان من السخف الظاهر أن نقول - يا ريدُ الكرم! - لأن احتراماً بالمنادى وحده يفي بالغرض وكنت منذ زمن بعيد دائم التفكير في

(1) محيي الدين الصيادي التعريب وسيفه (2) البعلادي 'خزانة الأدب' 2/ 113.

موصوع صفة المنادى فلا أجد لها مسوغاً. فالمنادى المفرد ليس بحاجة إلى وصف ولكنني كنت أصطلم في كتب النحو بالأمثلة المصوعة المفترضة التي لم يرد بها نص ولم ينطق بها سماع. فأحار في هذه الأكلال المكشدة من الأمثلة التي لا نريد إلا التعقيد ولا تقود إلا إلى الحيرة، حتى عثرت على كلام للأصمعي بصح الأمور في نصائها وينفذ إلى الحقيقة من بابها، وهو قوله: لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه⁽¹⁾ وقد سعت الأدب لقرآنية التي ينادى فيها الأعلام من الأنبياء كإبراهيم وإسماعيل وإسحق وعيسى وموسى ويعقوب الخ. فلم أجد استعمالاً واحداً منها جاء فيه المنادى موصوفاً وفي مثل واحد من تلك الأمثلة ورد المنادى موصوفاً ولكن في نداء مستقل عما قبله ذلك في قوله تعالى: ﴿يوسفُ أَيُّهَا الصديقُ افتنا﴾⁽²⁾ فلم يقن كما يقول مؤلفو كتب النحو: يا يوسفُ الصديقُ بل قال يوسفُ أَيُّهَا الصديقُ هذا المثال الواحد الذي وصف فيه يوسفُ بالصديق ولكن بغير الصورة التي درج عليها مؤلفو كتب النحو. وهذا يعني أن المنادى العلم لا يوصف. فليس ثمة من ضرورة لوصفه. وما جاء من الأمثلة التي تحالف ذلك، فلو وصف إما أن يكون مرفوعاً على السمعت المقطوع أي أنه حر لمبتدأ محذوف، وإما أن يكون منصوباً على المدح أو على تقدير «أعني» كما في الأصمعي. فارتفع «الطريف» في نحو قولك: يا زيدُ الطريفُ على تقدير أنت الطريف، وانتصابه على تقدير أعني الطريف⁽³⁾ فليس الوصف كما يبدو ضرورياً في بناء عبارة النداء.

هذا إذا كان المنادى علماً فإذا كان نكرة مقصودة كان وصفه أكره وأشنع. ولقد جاء أبو تمام بشيء من ذلك حين قال:

ب رمت تصديق ذاك يا أعورُ الدجالُ بالمحظهمو ولا تدب

فقد وصف «أعور» وهي نكرة مقصودة «بالدجال» وهي معرفة فقال التبريري معلقاً على ذلك: جعل «أعور» معرفة بالنداء ثم نعت بالدجال وبعض

(1) محمد بن الحسن: شرح كافيته اس (3) محمد بن الحسن: شرح كافيته اس
الحاجب 1/ 136

(2) سورة يوسف: 12.

العرب يستوحش من هذه البنية، واستعمالها في كلامهم قليل . ولا يكاد يوجد
يا علام الماقل أقبل⁽¹⁾ . ومن المعروف أن الكرة المقصودة إذا وضعت نصب
كما هي قول البوصيري :

كيف ترقى رقيك الأتية يا سماء ما طاولتها سماء ؟
فقد جاءت كلمة «سماء» ها منصوبة لأنها اتبعت جملة فعلية موصية
النصب على الوصف .

ونخلص مما سبق إلى الحقائق التالية :

- 1 - لا بأس في اعتبار المنادى المفرد مبنياً على الضم، شريطة أن يكون
مقطوعاً عن الوصف كما هو حينما يكون مقطوعاً عن الإضافة
- 2 - إذا اتع المبادى المفرد بالوصف أو البدل أو التوكيد، وكذلك إذا شئ رأو
جمع جمعاً مذكراً سالماً فلا مانع من اعتباره مفعولاً مرفوعاً .
- 3 - إن القول بآل الضادى منصوب طائفاً بفعل محذوف تقديره «أنادي» هو
خرافة ليس لها ما يؤيدها
- 4 - إن المنادى المفرد ليس بحاجة لأن يوصف وما جله خلاف ذلك فهو
مرفوع على أنه نعت مقطوع أو منصوب بتقدير فعل أمدح أو أصي .
- 5 - إن التزام رأي الكوفيين باعتبار المبادى المفرد مرفوعاً لا مبنياً على الضم
يحل كل ما يترص الطالب من تعقيدات عند دراسة هذا الموضوع

(1) التبريري : شرحه على ديوان أبي تمام 4/ 306 - 307 .

الفصل الرابع

الاعراب المحلي بين الفعل والجملة

كثيراً ما يحس الكاتب حينما يتأهب للكتابة في موضوع ما أنه مقبل على معالجة قضية شائكة، والتصدي لمهمة صعبة. ولا يحفف من ثقل هذا الاحساس إلا إيمانه بأنه يفهم الموضوع تعلم للفهم، ولله فائدة على شرحه وتوضيحه، وأن الأقبال على معالجته له يحمل في طياته نفعاً جماً ومصلحة عميمة.

والموضوع الذي أنا مقبل على معالجته هو من ثلاث الموضوعات لشائكة التي تجعل في طياتها ثباتاً من التعقيد والصعوبة لأنها تمثل جماع ما يدرسه الطالب حول العامل النحوي والعلاقات القائمة بين "التركيب اللغوية". هذا الموضوع هو للاعراب المحلي بين الفعل والجملة وتكمن أهميته وصعوبته في علاقته الوثيقة بموضوع الجمل التي لها محل والجمل التي لا محل لها من الأعراب.

وقد أحسنت صعوبة هذا الموضوع حينما كنت أدرسه لطلبة التوجيهية فقد أيقنت حين ذاك أن الطالبات يقاسين من دراسة هذا الموضوع الشيء الكثير، بل أيقنت كذلك أن الكثيرات منهن كن يزمعن أن يشحن بطرفهن عن كل سؤال يدور حوله في امتحان التوجيهية مهما تآتى، عن هذا التصرف من تشع.

فإذا أردنا أن نعلل الصعوبة التي تنسب إلى هذا الموضوع قدرنا أن ذلك يعود إلى أن الطالب يملك الاستعداد للتفكير في الكلمة المفردة والطر في موقعها من الأعراب، ولكنه لا يملك الاستعداد للنظر في العلاقات التي تقوم

بين أحماط من الألفاظ المظومة في أسلاك الحمل القصيرة أو الطويلة وهو غير مستعد كذلك للتأمل الطويل في تحديد ما يربط تلك الألفاظ المظومة من علاقات ظاهرة أو خفية. ذلك التأمل الذي تنصور من خلاله خطوط تأثير العامل في جلبها وطردها، كأنها التيارات المغناطيسية وهي تمت سراحة الحديد، فيتبين لنا ما يفصله النحاة من تحدثهم عن الجمل التي لها محل والجمل التي لا محل لها من الاعراب.

ولو استطاع الطالب أن يؤول الجملة بكلمة واحدة مفردة لكان بمقدوره أن يحدد موقع تلك الكلمة المفردة، فإذا وقعت الجملة موقع كلمة مفردة أعربت بحسب موقعها في الكلام. وإذا استعصى علينا أن نصنعها موضع كلمة مفردة تبين لنا أنها لا تحتل موقعاً في ذلك الكلام. والقضية في حقيقتها أسهل مما يتوقعه الطلبة والدارسون. ولكن ما الحيلة وطلبتنا في هذه الأيام بحملون عن النحو والاعراب أسوأ النظرات وأبغض المشاعر؟ ولذلك يبدو من المستطاع حال تلك القضية بقليل من الصبر وعمق النظر.

ولا نريد أن نتوقف طويلاً عند هذه النقطة، فليس همنا أن نبحث موقف الطلبة من النحو ولا علاقتهم به. فقد قصدنا إلى التوقف عند مسألة يهملها النحاة أو يسهون عنها أو يتساهلون في معالجتها فيخطئون، ألا وهي عدم تفريق هؤلاء بين التحدث عن موقع الفعل وموقع الجملة من الاعراب، ومساواتهم بين التعبيرين في حين أنهما موضوعان مختلفان تمام الاختلاف.

وتكس هذه المسألة في حديث النحاة عن الجملة الشرطية التي لها محل من الاعراب أو الجملة الشرطية التي لا محل لها من الاعراب، تبعاً للشرط نفسه إن كان جارماً أو غير جارم. يقول سعيد الأفغاني بهذا الصدد. إن كان فعل الشرط ماصياً ولو في المصى والجواب مضارعاً كان الأحسن جزم الجواب. إن لم تُقْصَرْ تَقْزُ، إن اجتهدت تقز، ويجوز رفعه فتكون الحممة في محل حرم. إن اجتهدت تقوز. وإن كان مضارعاً فماصياً جرمت الأول وكانت جملة الثاني في محل جزم: من يَمْدُم حيراً سجد⁽¹⁾.

(1) سعيد الأفغاني: مذكرات في قواعد اللغة العربية ص 45

ويكمن الخطأ هنا في حديث الاستناد الأفغاني وأمثاله كثيرون⁽¹⁾، عن
اعراب الجملة في أسلوب الشرط، في حين أنه ليس في الأساليب الشرطية
مكان للجملة، لأن من أبسط قواعد اعراب الجملة أن يصح تأويلها بمفرد كما
يقول صاحب جامع الدروس العربية⁽²⁾.

فهل يحور لنا تأويل فعل الشرط أو جواب الشرط بمفرد؟ يؤكد الواقع
أن هذا التأويل غير جائز البتة، لأن عمل الشرط هو الجزم، ومن المعروف أن
لجزم لا علاقة له بالأسماء. ومن الجدير بنا أن نتذكر بهذا الصدد القاعدة
لنحوية المشهورة: لا جر في الأفعال ولا جزم في الأسماء فكيف يمكن
لحديث عن جمل لها محل من الاعراب في مواقع لا يسمح للاسم المفرد
بدخولها؟

وتوضيح ذلك أننا نقول مثلاً: السماء تمطر، فيمكن تأويل الجملة
لفعية باسم فقول: السماء ماطرة وهكذا تكون الجملة الفعلية (تمطر) قد تم
تأويلها بمفرد هو (ماطرة) فهل يحور لنا أن نزول جملة الشرط أو الجواب
بمفرد؟ هذا هو السؤال الذي ينبغي أن يتوقف عنده النحويون طويلاً وهم
يتحدثون عن جملة الشرط وجملة الجواب فالحقيقة الدامغة أنه ليس ثمة
شيء اسمه الجملة الشرطية إلا إذا كان المقصود أداة الشرط وفعلها
وجوابها⁽³⁾. أما أن يكون فعل الشرط جملة وجوابه جملة، وإن يكون لكل
مهما محل من الاعراب فهذا شيء يشبه المستحيل، بل هو ضرب من الحنط
الذي يملق فيه كثير من النحويين لقلة تبهم وتفصيهم في معالجة هذه
الموضوعات. ولقد تنبه ابن هشام إلى هذا الخطأ فقال: أما نحو إن قام
أخوك قام عمرو. فمحل الجزم محكوم به للفعل وحده لا للجملة بأسرها،
وكذلك في فعل الشرط⁽⁴⁾.

فهذا هو الكلام الصحيح. فالجزم هنا للفعل لا للجملة، لأن هذا
الموقع خاص بالأفعال لا بالأسماء والجملة لا يكون لها محل من الاعراب

(1) فخر الدين قلادة: اعراب الجمل وأثنيها (3) محمد الأمير: شرحه علي مغني اللبيب
لنجم من 42

(2) للعلايبي: جامع الدروس العربية 3/ 287. (4) ابن هشام: قواعد الاعراب ص 67.

إلا إذا جاز تأويلها بمفرد. ويظهر هنا أنه لا يجوز تأويلها بمفرد. وقد أكد ابن هشام هذه الحقيقة في الماضي بقوله: «لأن المحكوم لموضع الجرم المحل لا الجملة بأسرها»⁽¹⁾. وهذا يعني أنه في تعبير قولنا: «إن عيسى زيد نجح» يكون كل من فعل الشرط (ذمن) وجواب الشرط (نجح) في محل جزم على أنهما محل الشرط وجوابه. ونحن هنا نصر على أن الجزم المحلي يلزم العمل الماضي وحده دون الجملة، إذ لا يصح تأويل الجملة هنا بمفرد. وقد أكد هذه الحقيقة الغلاييني بقوله: «إن وقع الماضي شرطاً أو جواباً جزم محلاً نحو: «إن أحستم أحستم لأنفسكم»⁽²⁾.

وثمة خطأ آخر يقع فيه المعربون عند حديثهم عن جواب الشرط المتصل بالعاء أو إذا الفجائية. يقول الغلاييني بهذا الشأن. «وإن كان الجواب جملة مقترنة «بالماء» أو «إذا»، كانت الجملة في محل جزم على أنها جواب الشرط نحو: «إن تستفتحوا فقد جاءه الفتح وإن تسهوا فهو حير لكم ونحو» وإن تصيبهم سبيحة بما قدمت أيديهم إذا هم يقطون»⁽³⁾. ويجاري الشيخ الغلاييني هذا جمهور النحاة في أن الجملة المقترنة بالفعل أو إذا الواقعتين في جواب الشرط، لا بد أن تكون في محل جزم لأنها جواب الشرط. وكذلك يصنع صاحب: «كتاب إعراب الجمل وأشباه الجمل»⁽⁴⁾.

ونحن نعرض على مثل هذا القول اعتماداً على ما يراه سابقاً من أن الجمل في حيز أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة لا يصح تأويلها بمفرد. ومن ثم لا يكون لها موقع من الإعراب. وقد تنه الدمامي إلى هذه الحقيقة فقال: «الحق أن جملة الجواب لا محل لها مطلقاً، إذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها. ولا يقال أنها واقعة هنا موقع المفرد. وهو العمل القابل للجزم. لأنها لم تقع موقعه وحده بل موقعه مع فاعله الذي يتم به الكلام كما يتم بهذه الجملة»⁽⁵⁾.

- (1) ابن هشام: صبي القليب 2/ 409. • المحل 2/ 206
 (2) الغلاييني: جامع الدروس العربية 2/ 206. (5) هبلس حسن السحو الوافي 4/ 457
 (3) نفس المصدر والمكان. (الحاشية رقم 2)
 (4) فخر الدين قياوة: إعراب للجمل وأشباه=

وإذ أردنا أن نحمل للمجملية المقترنة بالفاء الواقعة في جواب الشرط محلاً من لأعراب فهذا يعني أن علينا أن نصدر قانوناً جديداً يجيز أن نجعل للمجملية مكاناً من الأعراب دون أن يصح تأويلها بمفرد. ويكون مسوغ إعطائها مكاناً من الأعراب وقوعها موقع الفعل لا موقع المفرد. في هذه الحالة فقط يصح أن نتحدث عن وقوع الجملة المقترنة بالفاء الرابطة لجواب الشرط في محل جرم على أنها واقعة موقع الفعل الذي لو كان موجوداً لتم جزمه. وقد حاول صاحب كتاب «أعراب الجمل» أن يحل هذا الإشكال فقال. تفقد الجملة بالفعل المضارع، إذا وقعت موقعه. ويكون ذلك في جواب الشرط الجارم المقترن بالفاء أو إذا، ومنه قول جميل بثينة:

فمن بعد في الدنيا قريناً كمثليها فذلك في عيش الحياة رشيد

لأنك تؤول جملة «ذلك رشيد» بالفعل المضارع «يرشد» فيكون مجزوماً، والجملة التي حلت محله في محل جزم⁽¹⁾. ولا شك أن هذا تعليل جيد ونخريج مقبول. فقد جعل صاحب «أعراب الجمل» مسوغ وقوع الجملة في محل جزم تأويلها بفعل مضارع ونيابتها عنه. وهذا يختلف اختلافاً جلياً عن جعل السبب في ذلك وقوعها موقع اسم مفرد.

ونصطدم ونحن نقرأ في موضوع الشرط وأدواته بإشكال آخر، ألا وهو قول النحاة: إن «إذا» خافضة لشرطها متصوية بجوابها. وهذا يعني أن فعل الشرط في محل جر مضاف إليه. وهذه الحقيقة تتناقض مع حقيقة أخرى، وهي أن فعل الشرط غير الجازم لا يكون له محل من الأعراب. فمن المعروف أن أدوات الشرط غير الجازمة يسلم فعلها وجوابها من الجزم فكيف نوفق بين قولنا: إن «إذا» مضافة إلى شرطها وقولنا: إن شرطها لا محل له من الأعراب لأنها أداة شرط غير جازم. وإذا كانت أدوات الشرط الحارمة تجرم الفعلين لفظاً أو محلاً، فمن البديهي أنه يكون محل أدوات الشرط غير الحارمة وجوابها غير مجزومين أو ليس لهما محل من الأعراب ولا يصح أن نحري هذا الحكم على جواب الشرط ونحلي فعل الشرط منه.

وينتج عن هذا كثير من النحويين هذا الإشكال بقولهم. إن جواب «إذا» لا

(1) صر الدين هلو: إعراب الجمل وأشاء الجمل ص 130.

محل له من الاعراب⁽¹⁾، ويغضون البصر تماماً عن إبداء الرأي في مكان فعلها من الاعراب، لأنهم لا يريدون أن ينقضوا رأياً يسلم به كثير منهم، ألا وهو أن مكان فعل الشرط هو الجر بإضافة «إذا» إليه⁽²⁾. ولا شك أن الشرط والجواب مطيران متكافئان. فكيف يجوز أن تجري على أحدهما حكماً لا تجريه على الآخر، كيف يكون أحدهما محكوماً عليه بأن لا مكان له من الإعراب والآخر ليس له حكم الينة في حساب الجرم وعدمه، لأنه قد تم الحكم عليه في قضية أخرى بأنه في محل جر بالإضافة⁽³⁾. وهذا ضرب من الخلط في الاعراب المحلي بين الفعل والجملة.

وبقليل من التأمل يبدو أن لا إشكال في الموضوع، ذلك أن الإضافة قضية إسمية، أما الجزم فهو قضية فعلية فلا مساس بينهما. ومن المعروف أن الجر يحتاج إلى جملة تقوم مقام المضاف إليه وهو مجرد. أما الجزم فيحتاج إلى فعل تمسكاً بالقاعدة الذهبية المشهورة: لا جر في الأفعال ولا جزم في الأسماء. وعلى هذا الأساس تكون «إذا» على افتراض صحة القول بإضافتها - مضافة إلى جملة الشرط، في حين يكون حكم الجرم وعدمه منوطاً بالفعل وحده. والفرق كبير بين التعبيرين. وقد أوجر الشيخ محمد الأمير هذه القضية بلمحة ذكية جداً أنهى بها هذا الاشكال الطويل في قوله: إن الإضافة للجملة بتمامها لا تنافي عمل الجزم في الفعل وحده⁽⁴⁾.

يبقى إشكال آخر في موضوع أدوات الشرط الجارمة، ألا وهو تحديد الحبر حينما يكون المستند اسم شرط جازم، نحو قولنا: من يهتئ يسهت الهوان عليه. فقد اختلف النحاة في تحديد الحبر في هذا القول وأمثاله. فمنهم من قال: إن الحبر هو فعل الشرط ومنهم من قال: إن الحبر جواب الشرط ومنهم من لجأ إلى الحلول التوفيقية فزعم أن الحبر يتكون من فعل شرط وجوابه⁽⁵⁾ وهذا كله خلط لا يقبله عقل. فمن المعروف أن كلاً من جملة

(1) محمد الحلواني، المختار من أبواب = من 27

النحر من 130

(4) محمد الأمير: شرحه علي مضي اللبيب

1 / 89

(2) محمد الأنطاكي: المسهاج في قواعد

الاعراب من 181

(5) نفس المصدر 2 / 91.

(3) محمد الحلواني: السهل من علوم العرب.

الشرط وجوابه لا محل لها من الاعراب لظهور الجزم في لفظ الفعل ان كان الفعل مضارعاً كما في المثال، ولتأثيره في محله ان كان ماضياً في غير هذا المثال وإذا كان الأمر كذلك، فكيف نجد لهاتين الحملتين مكاناً من الاعراب، فصرح أن الأولى أو الثانية أو كليهما في محل رفع خبر المسند، بن كيف تكون جملة الشرط خبراً؟ إن هذا أمر غريب حقاً، لأن جملة الشرط من صفة لموصول لا تؤدي فائدة محددة نستطيع بها أن نلحقها بالخبر

ولا يتم حل هذا الاشكال إلا بالقياس على حالات أخرى، وقد وردت في البحر حالات يسد فيها الحال مسد الخبر في نحو قولنا صرني العند مسيئاً وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لا نقول في حل هذا الاشكال إن جواب الشرط سد مسد الخبر؟ ومما يؤيد هذا الحل ان العائدة لا تتم إلا بذكر جواب الشرط، مما يدل على أنه يتضمن الخبر الحقيقي. وقد توصل الاستاذ الاعاقي إلى شيء من ذلك حين جعل جملة جواب الشرط هي الخبر⁽¹⁾. وهو رأي لا بأس به لولا أنه لا يحلو من الصعف والصعف في هذا الرأي ناجم عن جعله جملة جواب الشرط في محل رفع خبراً للمبتدأ هذا مع علمنا أن جملة جواب الشرط على ما يقرر ابن هشام لا محل لها من الاعراب⁽²⁾. فكيف يكون لها محل من الاعراب في حال، ولا يكون لها محل في حال آخر؟ لا شك أن هذا تناقض كبير.

ولا يزول هذا التناقض ولا يحل هذا الاشكال إلا بوجوب التفريق بين لفعل والجملة. فيكون جواب الشرط محصوراً في الفعل ويكون خبر المبتدأ منحصرأ في الجملة. فإن قيل. ألم يقرر قبل قليل أن جملة جواب الشرط لا محل لها من الاعراب؟ قلنا علينا أن نمالج المسألة من زاويتين وان ننظر إليها باعتبارين فإذا نظرنا إلى الجملة باعتبار الجزم وعمل أداة الشرط صبح أن جملة جواب الشرط لا محل لها من الاعراب. وإذا نظرنا إليها باعتبار لاسمية، وحاجة المبتدأ إلى خبر، كان لجملة جواب الشرط مكان من الاعراب هو الرفع على الخبرية. وأقرب إلى الصحة أن نقول. ان الفعل ليس

(1) الاعاقي: مذكرات في قواعد اللغة (2) محمد الأمير: شرحه علي محي السب

له مكان من الاعراب لأنه يتعلق بقضية الجزم والجزم من خصائص الأفعال، كما نقول أن الجملة في محل رفع خبر، لأن لها صلة بالرفع والرفع من خصائص الاسماء في الأصل.

ففي المثال السابق: من يهن يسهل الهوان عليه. يكون جواب الشرط منحصراً في الفعل «يسهل» ويكون خبر المبتدأ هو الجملة كلها وكل من له أدنى نظر في النحو يعلم أن الجملة تشمل الفعل وضميره. وهذا يتجاوز ما قد يظن أنه تناقض أو إشكال، مما كان سببه الخلط في الاعراب المحلي بين الفعل والجملة.

وصفوة القول في هذا الكلام كله أنه لا بد من التمييز، في الحديث عن أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة، بين الفعل والجملة لأن الجملة ليس لها موقع في حالات الجزم وحده. فهي تقع موقع المفرد، والمفرد لا علاقة له بالجوازم، لأنه من المعروف ألا جزم في الاسماء. ومن الخطأ ذكر الجملة في موضوع أدوات الشرط، جازمة كانت أم غير جازمة. فليس للاسماء موقع في نطاق هذه الأدوات.

وقبل أن ننهي موضوعاً لا بد من تعداد المواقع التي يكون فيها الإعراب للفعل لا للجملة. وهي التالية:

- 1 - فعل الشرط وجوابه كما سبق أن أوضحنا.
- 2 - الفعل المضارع المتصل بنون النسوة في نحو قولنا: الطالبات يدرسن. فنقول في إعراب هذا الفعل: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة. وهو في محل رفع على التجرد وهذا يعني أنه لو لم يتصل بنون النسوة، لكان مرفوعاً لتجرده من الالف والجارم. فهذا موضع رفع للفعل المضارع. ونقول بعد ذلك: أن الجملة الفعلية (يدرسن) هي محل رفع خبر المبتدأ. فالفعل في محل رفع على التجرد والجملة هي محل رفع على الخيرية.
- 3 - الفعل المضارع المتصل بنون النسوة إذا وقع بعد حرف نصب أو حرم نقول في إعرابه: فعل مضارع مبني على السكون في محل نصب أو في محل جزم حسب ما يسيقه من عوامل.

4 - الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد في نحو: أقسم لأنتقم، فالفعل المتصل هنا مبني في محل رفع على التجرد.

وممكنة يبدو أن الخط بين الفعل والحركة في الأعراب المعطية موضوع دعوى، ينبغي التنبيه له وتحديد مواقع ومحاولة تجنبه في المستقبل. ذلك أن الفعل شيء غير الحركة، إذ أن الحركة تتضمن الفعل والضمير وأما الفعل فهو مستقل بنفسه والمعيار الذي نستطيع به الفصل بين الحالتين هو قدرنا على تأويل الجملة بمفرد أولاً. هذا علاوة على أن مواضع الجزم ليست من مواقع الأسماء كما أسلفنا.

الفصل الخامس

الاستثناء حكمه النصب

قد يبدو في هذا العنوان ما يدعو إلى العراة أو الاستغراب، كما قد يبدو فيه شيء من تقرير الحقائق وتثبيت البديهيات ذلك لأن الاستثناء حكمه لنصب حقاً، وليس في النجاة من يحالف في هذا، أو من يمدري في أن الاستثناء حكمه النصب ومع ذلك فثمة من الدواعي ما يوجب علينا أن نضطر أحياناً إلى تقرير الحقائق وتثبيت البديهيات. إن السحر في الأساس ظاهرة شكلية نعتمد في وصفها وتحديدنا على ما يكتنفها من معانٍ، لكنه ليس ظاهرة معنوية تبحث فيها عن المعاني والدلالات لداتها، ومن أجل كشفها وتوضيحها، فقد خصص العرب لذلك علماً آخر هو علم المعاني

أقول هذا في مواجعة هؤلاء الذين يحاهرون بأن السحر هو المعنى، وليس شيئاً آخر غير المعنى، وإن الاعراب فرع المعنى، يقصدون بذلك أن لا نستطيع أن نقرر الاعراب دون فهم المعنى. ولنا محادل في هذه الحقيقة، والمعنى شيء أساسي في علم السحر، ونحن لا نستطيع أن نستعي عن المعنى في وصف الظاهرة الشكلية وتفسيرها بيد أننا لا نستطيع أن نلعي بظاهرة الشكلية ندرعاً بحلقة المعنى وتبع جذوره وفروعه، فإن هذا من الصعوبة بمكان بعيد، ومن شأنه أن يؤدي إلى الفوضى والاضطراب.

وللتمثيل على ذلك نقول: إن من المنصوبات ما يحى بياناً لسبب الفعل مطلق عليه اسم المفعول لأجله، كما في القول المتداول بين النجاة وصف الجندي إجلالاً للأمير فلفظه (إجلالاً) هنا مفعول لأجله، لأنه سبب ترفع الجندي. ويتبدى من ذلك أن المفعول لأجله يسعى أن يتوفر فيه شرطان حتى يسمحن هذه التسمية هما: أن يكون منصوباً، وأن يكون بياناً أو تعللاً لما

قله فإذا لم يكن منصوباً، أو إذا لم يكن بياناً أو تعليلاً لما قبله، فقد مُسَوَّع هذه التسمية، وأصبح من الخطأ إطلاق اسم المفعول لأحله عليه وعلى سماع من ذلك، نجد كثيراً من النحويين يصرون على أنه يجوز في المفعول لأحله أن يجيء منصوباً في نحو: وقف الجند إجلالاً للأمير، وأن يجيء مجروراً في نحو: وقف الجند لأجلال الأمير⁽¹⁾. ولا يجادل في أن الوجيه جئنا من الناحية الأسلوبية. أما من حيث التسمية والمصطلح، فالمفعول لأحله لا يطلق إلا على ما جاء منصوباً، لأن ما جاء مجروراً له وظيفة معروفة هي الجر بالحرف. وكل شيء غير ذلك خطأ.

وكذلك التمييز بقر النحويون أن حكمه النصب. ويجدهم بعد ذلك يتحدثون عن التمييز المجرور، وبخاصة في ما يطلقون عليه خطأ اسم تمييز لعدد، وما يطلق عليه حذاق السعة اسم معدود العدد في نحو قولهم: ثلاثة رجال، وأربع نساء. فيجعلون كلاً من (رجال) و(نساء) تمييزاً مجروراً بعدد⁽²⁾. ومن المعروف أن التمييز ينبغي أن يتوفر فيه شرطان حتى يستحق هذه التسمية هما: النصب والتمييز أو التفسير. وتوفر شرط واحد لا يسوغ إطلاق هذه التسمية واكتساب هذا المصطلح، لأن المعنى وحده لا يكفي لتقرير حكم أو وصف حالة أو تحديد مصطلح. وبناء على ما سبق، لا يصح أن نطلق اسم التمييز على ما جاء مجروراً وإن جاء مفسراً لما قبله، لأنه حين يكون مجروراً فوظيفته معروفة وهي الإضافة. فكيف نحتج الإضافة والتمييز، والتمييز حكمه النصب، والإضافة حكمها الجر؟ ومن المعروف أن مجرورات لا تتجاوز المجرور بالحرف. والمجرور بالإضافة والمجرور بالتمييز. ولم يقل أحد أن المجرور يمكن أن يكون تمييزاً أو أن التمييز يمكن أن يكون مجروراً. ومع ذلك، لا يجد السعة بأساً في أن يطلقوا اسم التمييز على ما يجيء مجروراً مما تشتمل منه رائحة التمييز المسموي في نحو قولنا ثلاثة رجال، أو كم منزل في الأرض، أو اشتريت رطل عيب، فيجعلون كلا من «رجال»، و«مرلي» و«عيب» تمييزاً لأنها تضيف معنى إلى ما قبلها أو تريل

(1) ابن هشام أوضح المسالك 2/ 46. (2) الملايبي. جامع النوروس العربية 3/

48، رشيد الشرتوني. مبادئ العربية 4/ 112، رشيد الشرتوني. مبادئ العربية 4/

عموماً فيه ولا شك أن هذا خروج عما يفرره علم النحو ويتداوله جمهور النحاة من أن حكم التمييز هو النص.

ولا ينحصر هذا الخط الذي أشرنا إليه في المفعول لأجله، أو التمييز، فهو يمتد إلى الاستثناة والمستثنى بأنواعه، إذ انما نجد المستثنى تارة منصوباً وطوراً مرفوعاً وطوراً آخر مجروراً، فلو أن يكون ثمة مسوع لمثل هذا التناقض في الحكم، إلا التصور عن فهم الوظيفة النحوية والحكم المصوب بها. فمن المعروف أن الكلمة الواحدة في النحو لها وظيفة واحدة، وأن الوظيفة الواحدة لها حكم واحد خاص بها. وإذا كثر الأمر كذلك فكيف يجيء المستثنى منصوباً ومرفوعاً ومجروراً؟ دون التنبه إلى ما يجلبه هذا التناقض من صير على الصناعة النحوية، وما ينبغي أن تتحلى به هذه الصناعة من الدقة والاعتماد على العقل والمنطق السديد.

ولا شك أن اعتماد النحاة على المعنى هو الذي جرهم إلى هذا المتزلق الخطر. فمن المعروف أن الاعتماد على المعنى في تقدير الوظيفة الاعرابية قد يكون مضللاً. ذلك لأن ثمة فرقاً كبيراً بين ما هو فاعل في الصناعة الاعرابية وما هو فاعل في المعنى مثلاً. وقد أشار الشيخ خالد الأزهرى إلى شيء من ذلك عند حديثه عن الفاعل في الأصل والفاعل في الصناعة⁽¹⁾. ولا أريد أن أفيض في الفرق بين تفسير المعنى وتقدير الاعراب، فلقد عرضت نماذج من ذلك في الفصول السابقة، وتوفقت طويلاً حول ما بينه ابن جني بشأنه في الخصائص⁽²⁾، وابن جني كما نعلم من حذائق النحاة، والنحاة فيهم، الحذق وفيهم الألفاف والمستصحفون كما يقول هذا النحوي الكبير

يقول النحاة في تعدد حالات المستثنى أنه يكون واحداً للنصب في حالة، وقابلاً للنصب والاتباع في حالة أخرى، ومعرباً حسب العوامل السابقة في حالة ثالثة. فيوجبون النصب في مثل قولنا: جاء القوم إلا زيداً، ويحذفون النصب والاتباع في مثل قولنا: ما جاء القوم إلا زيداً أو زيداً، ويعربونه حسب العوامل السابقة في مثل قولنا: ما جاء إلا زيداً، أو ما رأيت إلا زيداً، أو ما

(1) خالد الأزهرى: شرح التصريح 1/ 399 - (2) ابن جني: الخصائص 1/ 280 وما
بعدها 400.

سلمتُ الا على زيد⁽¹⁾.

ومن الطاهر الذي ليس بحاجة إلى تأكيد، أن هذه الاحوال جميعها لا يعد منها أصلاً في الاستثناء الحقيقي الا حالة واحدة، هي حالة النصب ذلك لأن الاستثناء لا يكون إلا منصوباً، فقد أجمع النحاة على أن حكم الاستثناء هو انصب وأما الحالات الباقية فهي دخيلة عليه بعيدة عنه وإذا جاز لها أن تذكر في باب الاستثناء، فلا ينبغي أن تذكر إلا في الحواشي للنظر والموازنة فقط

ومما لا شك فيه أن الاسم الواقع بعد «الا»، حينما يتبع المستثنى منه في إعرابه، أو حينما يعرب حسب العوامل السابقة، لا يصح أن يطبق عليه اسم المستثنى فالمستثنى لا يكون إلا منصوباً، بل ينبغي أن يسمى الأشياء بأسمائها، فسميه بدلاً أو فاعلاً أو مفعولاً حسب ما يسبقه من عوامل أما كونه مستثنى في المعنى فهذا لا يقدم ولا يؤخر في الموضوع، لأن الوظيفة الاعرابية لا يحددها المعنى كما سبق أن ذكرنا

ومن المعروف أنه إذا أعرب الاسم الواقع بعد «الا» حسب العوامل السابقة، بطل الحديث عن الاستثناء، وصار يطلق على هذا الموضوع اسم محصر أو القصر، وهو موضوع يمت بصلة وثيقة إلى علم البلاغة⁽²⁾ لا إلى علم النحو كما هو معروف، فلم يعد ثمة موضوع نذكر الاستثناء التثنية

أم الحديث عن الاتباع أو التبعية في مثل قولنا ما جاء القوم إلا زيد، فمن المستحسن أن نضرب صفحاً عنه اقتداءً بالحجازيين الذين ينصونه مطلقاً على حد تعبير صاحب حرائر الأدب⁽³⁾ وقد يقال إن صاحب الحرائر يتحدث عن الاستثناء المنقطع بدليل احتجاجة بقول الشاعر:

عشبة لا تعمي الرماح مكانها ولا النبل إلا المشرمي المصنم

قال عبد القادر البغدادي النبل نازع عطفاً على الرماح والنبل بالفتح السهم العربية وهي مؤنثة، ولا واحد لها من لفظها، بل الواحد سهم وقوله (لا مشرمي) نازع على لغة تميم بدل من الرماح والنبل، وإن لم يكن من

(1) انظر مثلاً كتاب التلميح في العربية لاسر = 179 وما بعدها

جبي ص 78 (3) عبد القادر البغدادي حرائر الأدب 3/ 318

(2) أنصر جواهر البلاغة لأحمد الهاشمي ص 22

جنسها، مجاراً على ما تقدم قبله⁽¹⁾. ويبدو من ذلك أن صاحب الخزنة تحدث عن الاستثناء المنقطع، وهو الذي يكون فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه بدليل أن «المشرفي» ليس من جنس الرماح ولا السبل وإذا كان الأمر كذلك، فما معنى الاطلاق الذي تحدث عنه صاحب الحزانة بقوله ولحجاريون ينصبون مطلقاً؟ لا شك أن الاطلاق يعني الشمول والعموم وبهم من ذلك أن الحجازيين ينصبون المستثنى المنقطع بكل أنواعه وأحواله وقد حاولت البحث عن هذه الأنواع والأحوال فوجدتها محصورة في ما يلي⁽²⁾.

- 1 - أن يكون المستثنى من الاحياء نحو قولهم. ما جاءت الغزاة إلا فلاًماً الديلمى. فالديلمى من الاحياء لكنه ليس من العرب.
- 2 - أن يكون المستثنى تابعاً للاحياء نحو قولهم. ما في الدار أحد إلا حميراً، فالحمير من توابع الاحياء، بمعنى أنه حيوان أهلي لا يستطيع أن يعيش وحده. لكنه على الرغم من ذلك ليس من جنس الاحياء.
- 3 - أن يكون المستثنى جامداً نحو قولهم ما في الدار أحد إلا سارية. والسارية من الأشياء الجامدة.

ويبدو بنظرة سريعة ان الاستثناء في الأمثلة السابقة هو من قبيل الاستثناء المنقطع الذي لا يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه، كما يجري عادة في موضوع الاستثناء. كما يبدو أيضاً أن الأمثلة متكلمة مصروعة، إذ أن العرب لا يستعملون هذه الأمثلة والأساليب إلا على نية العلق أو الاستطراف أو الشكيت

ومهما يكن فإن الحجازيين ينصبون في كل ذلك ولا عبرة بما ينقل عن لتميم من إجازة الاتباع على البدلية، فالنصب هو الأصل، والاتباع إن كان قد ورد في هذا أو غيره، فهو لا يلغي القاعدة الأساسية التي تنص على أن حكم المستثنى هو النصب. هذه القاعدة هي أكثر وضوحاً واستقامة وخدمة للدرس الحوي وللأجيال الطالعة التي بهما أن تستفيد من ذلك الدرس، ومن

(1) من المصدر 32 / 3 - 321

(2) الحيدرة اليمى: كشف المشكل 1 / 498

الحبر لنا ولهذه الأجيال أن تملك بها وأن تدير وجوهنا عما يلحمه الحياة بها من امكانيات لا تريد اللبس إلا بلغة وحيرة.

ونحن ندعو إلى الأخذ بمذهب الحجازيين في تعليل النصب على غيره، اسناداً إلى أن لهم مستأقوياً من الاستعمال الكثير والمنطق السليم أما استعمال الكثير فلا حاجة لأن نحشد عليه الأدلة والشواهد الجمة لأن المصمم لا يتسع لذلك. وحسبنا أن نورد في هذا المجال قول صاحب "كشف المشكك" في الحديث عن حكم المستثنى، قال: "إن الاستثناء متى كان موجهاً، أو في حكمه، أو مقدماً، أو منقطعاً كان منصوباً أبداً مثل: جاء القوم إلا زيداً، وما جاء إلا زيداً أحد، وما في الدار أحد إلا سارية"⁽¹⁾

وأما المنطق السليم فحسبنا أن نذكر في التدليل عليه الشواهد التالية

1 - إن الأصل في الاستثناء هو النصب

2 - اننا نرجع إلى النصب إذا تغير ترتيب العبارة الاستثنائية.

3 - اننا نلزم النصب في جميع أحوال الاستثناء المنقطع.

فإذا كان الحجازيون يوجبون نصب المستثنى في الجملة الموجبة في نحو قولنا: جاء القوم إلا زيداً، وفي الجملة النامة المنفية وملحقاتها في نحو قولنا: ما جاء العرب إلا ديلمياً، وإذا كان الحجازيون أيضاً يوجبون النصب إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في مثل قول الكميت:

ومالي إلا آل أحمد شيمه وما لي إلا مذهب الحق مذهب

وإذا كان الحجازيون يوجبون النصب كذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ما لهم به من علم الا اتباع الظن﴾⁽²⁾، مما يلحقونه بالاستثناء المنقطع، إذا كان ذلك كله، فأية حاجة تبقى بعد ذلك للاتباع أو البديلة؟

وقد يقال ان التميميين يحالفون في بعض ذلك. فنقول أن محالفة التميميين لا تمينا للأسباب التالية

أ - في معرض البحث عن القاعدة المستقيمة الثابتة، لا يهمنا ما يرد عن

(1) في المصدر والمكان

(2) سورة النساء 157.

العرب من لغات ولهجات، وتفرعات فذلك أكثر من أن يحصى. ونحن نتركه للدارسين المتخصصين.

2 - أما في معرض الحوارية بين لغة قريش ونميم لا يسعنا إلا ترجيح لغة قريش لأنها تسوا المكانة الأولى بين اللهجات العربية الشمالية، فأصح هي المصحى المقصودة عند الإطلاق، وكان على اللعويين القدمى أن يعتنوا بها عناية خاصة، ويفضلوا نطقها ورسمها وأعرانها ووضعها واشتماعها⁽¹⁾.

3 - إن شواهد كثيرة تثبت أن العرب أخذوا بلهجة قريش دون غيرها من اللهجات العربية، وأهم فضلوا لهجة قريش على لهجة نميم في أمثلة كثيرة يذكر منها.

أ - قريش تقول «نعلم» بفتح التاء أما نعيم فتكسر التاء، والعرب على لغة قريش⁽²⁾.

ب - قريش تجعل ما النافية ونيميم تهملها وقد جاء القرآن الكريم بلغة قريش في قوله «ما هذا بشراً»⁽³⁾.

ج - قريش تنصب خبر ليس المقترون بالآ في قولهم «ليس الطيب إلا المسك»، وأما نعيم فتروعه حملاً على «ما»⁽⁴⁾ واللغة الجارية في أيامنا هي لغة قريش، ولا يكاد أحد يرفع في مثل هذا الموضع لا في شعر ولا في نثر بل أن الرفع في مثل ذلك يعد لحماً وعلى هذا الأساس حاول أبو عبي الفارسي أن يجد تخريباً للهجة نميم بتقدير ضمير الشأن وجعل ه - الضمير اسم ليس وأحزاب الطيب مبتدأ وما بعد إلا خبراً⁽⁵⁾. وقد ردّ هذا التأويل لأن الرفع هو لغة طائفة من العرب لا فرد منهم⁽⁶⁾.

د - الاسم الواقع بعد «كم» الخيرية مجرور في لغة قريش، منصوب في لغة نميم والعرب على لغة قريش⁽⁷⁾.

- | | |
|---------------------------------------|---------------------------------------|
| (1) - صبحي الصالح دراسات في لغة اللغة | (5) السيوطي ' شعره 1 / 258 |
| ص 65. | (6) نفس المصدر والمكان |
| (2) نفس المصدر ص 66 | (7) صبحي الصالح ' دراسات في لغة اللغة |
| (3) نفس المصدر ص 68 | ص 71 |
| (4) نفس المصدر والمكان | |

وإذا كان العرب يأخذون بلغة قريش، وإذا كانت لغة قريش هي الأكثر
شداراً وسيرورة لأنها الأوضح، فلا بدع أن نأخذ بلغة قريش في اختيار النصب
في المستثنى، إذ أنه الأكثر سيرورة وانتشاراً بين العرب والأخف مؤونة وكلفة
فليكن النصب هو خيارنا الوحيد في المستثنى والاستثناء عامة.

الاسم الواقع بعد خلا وعدا وحاشا

قال العلابي في وصف عمل هذه الأدوات: خلا وعدا وحاشا أفعال
ماضية، صممت معنى الاستثنائية، فاستثنى بها، كما يستثنى بالـ وحكم
مستثنى بها حواز نصبه وجره. فالنصب على أنها أفعال ماضية، وما بعده
مفعول به، والجر على أنها أحرف جر شبيهة بالرائد، نحو جاء القوم خلا
عدياً أو علي والنصب بحلا وعدا كثير والجر بهما قليل والجر بحاشا كثير
والنصب بها قليل⁽¹⁾.

ومن الجدير بنا أن ننبه إلى أنه ليس من المناسب أن نذكر بعد هذه
أدوات في باب الاستثناء إلا ما يجيء منصوباً. أما ما يجيء مجروراً - والجر
جائر كما يذكر النص - فيشار إليه في الحاشية، من قبيل التذكير أو من أجل
الموازنة والتأمل فقط، وإلا فإن مكان هذه الأحرف حينئذ هو باب حروف
لجر. إن المصطلح الصحيح يقتضي ذلك. وإلا فإذا كان عمل هذه الأحرف هو
لجر فمما تذكر في باب الاستثناء؟ وقد يقال في الإجابة على ذلك. أنها تعيد
لاستثناء. والرد هو أن الاستثناء معنى والمعنى لا يصنع وطيفة إعرابية فلا بد
أن يقترن الاستثناء بالنصب حتى يلحق بموضع المحصص له. وإلا نقل إلى
موضع آخر يلبق به.

المجرور بعد غير وسوى

من المعروف أن العرب تستثنى بعبر وسوى، فيكون الاسم الواقع
بعدهما مجروراً على الإضافة، ويثبت لهما من الاعراب ما يثبت للاسم الواقع
بعد الـ⁽²⁾. ومن أجل توضيح ذلك، لا بأس في أن نعرض الأمثلة التالية:

(1) العلابي جامع الدرر من العربية 3/ 139. (2) الشرتوني "مبادئ العربية" 4/ 325.

جاء القومُ إلا زيداً - جاء القومُ غيرَ زيدٍ، بنصب «غير» لأن لها حكم زيد وزيدُ منصوب.

ما جاء القومُ إلا زيداً أو زيدٌ - ما جاء القومُ غيرَ زيدٍ أو غيرُ زيدٍ بنصب «غير» أو رفعها مثل زيد تماماً.

ما جاء إلا زيدٌ - ما جاء غيرُ زيدٍ، برفع «غير» لأن لها حكم زيد، وزيد فاعل

ولا شك أن غير وسوى مدعاة إشكال واللباس فهما من أدوات الاستثناء من جهة، وهما معرّتان من جهة أخرى، في حين أن الأدوات كلها مبنية بلا استثناء لأنها حروف والحروف حكمها البناء، وليس لنا حيز في حصول هذا الاشكال وكل ما نستطيع قوله بهذا الشأن أن الاستثناء يقع على هاتين الأداتين لا على ما يقع بعدهما من أسماء، إذ أن تلك الأسماء تكون مجرورة بالاضافة، والاضافة شيء آخر مستقل غير الاستثناء وأن إفادته هي المعنى. ومن الخطأ الكبير أن نعد هذه الأسماء المجرورة مستثنيات ولذلك نقول في إعراب غير: أنها اسم منصوب على الاستثناء وما بعده مجرور على الاضافة، لا أكثر ولا أقل. ومثلها سوى.

ونستخلص من كل ما سبق الحقائق التالية:

- 1 - أن الاستثناء لا يكون إلا منصوباً.
- 2 - كل ما جاء غير منصوب هي باب الاستثناء فليس منه ولا يمت إليه ولا صلة وأمية.
- 3 - أن أدوات الاستثناء كافة تنصب ما بعدها، وأنها حينما تعمل شيئاً آخر غير النصب كالجزم مثلاً، لا تكون أدوات استثناء بل أحرف جر مثل عد وخلا وحاشا.
- 4 - إن غير وسوى بمحلّان عن غيرهما من الأدوات في أنهما معرّتان وأنهما بنصبان على الاستثناء وما بعدهما مجروران بالاضافة.
- 5 - إن غير وسوى في غير هذه الحالة، أي حين يتبعان ما قبلهما في الإعراب، أو حينما يعمل فهما ما يسبقهما من عوامل، فهما إسمان كبنية الأسماء لا علاقة لهما بالاستثناء إلا من حيث المعنى والمعنى كما

أكلنا مراراً وتكراراً لا يبنى قاعدة ولا يقرر حكماً.

بهذا الفهم الواضح البسيط، نستطيع أن نتغلب على كل ما يعتور
موضوع الاستثناء من اشكالات وتعقيدات وتناقضات، فنقدمه للفارئ سهلاً
سيراً، ونحب الفارئ هذه المآهات التي تقود إلى الحيرة والصباغ في درس
لاستثناء.

الباب الثالث

علامات الاعراب والبناء

الفصل الأول - الاعراب علامات وأقسامه .

الفصل الثاني - البناء علامات وأنقابه .

الفصل الثالث - البناء العارض وحلقات المحاة حوله .

الفصل الرابع - بين ألقاب الاعراب وألقاب الساء .

الفصل الخامس - الفعل الماضي وحركات بنائه .

الفصل الأول

الإعراب علاماته وأقسامه

الإعراب هو التغير الذي يطرأ على آخر اللفظة لتعبر العوامل الداخلة عليها أو لتغير موقعها في الجملة. وهذا يعني أن الإعراب يصمم نمطين من أنماط العناصر الكلامية، الأول هو هذه السميزات اللفظية الشكلية التي يطلق عليها أحياناً اسم حركات وأحياناً اسم علامات، لما بين التسميتين من تخصيص وتعميم كما سنوضح في موضع لاحق، والثاني هو العوامل التي تدخل الكلام، فتترك فيه أثراً إعرابياً، تكون تلك الحركات أو العلامات شواهد عليه أو إشارات إليه.

فالإعراب في هذا الموضع يصيق جداً حتى كأنه لا يقصد به إلا التعامل مع هذه السميزات الشكلية التي تسمى حركات أو علامات. وقد يستدعي هذا لتصور الحاطي جر بعض من لا خبرة له من المتعاملين مع هذا الموضوع، لأن يشن هجومًا على الإعراب وما يشتم به في زعمه من صيق، فيقول: إن من يقرأ هذا الأدب النحوي الغزير الانتاج، يتصور أن اللغة العربية تتألف من ضمة وفتحة وكسرة وسكون ومن أحكام جواز (يجوز الوجهان - وهما الوجه الثالث) وما أوهى حجة النحوي، وقد علق في قلوبنا الكثير من حتى⁽¹⁾ ويقول آخر إن قصر النحو على أواخر الكلم من جهة الإعراب والساء خطأ واضح⁽²⁾. ويقول ثالث: ولا ضير في الاهتمام بالإعراب وعلاماته، على أنه جانب من جوانب الدرس النحوي، لا على أنه النحو كله، كما يفهم من

(1) ريمون طبعان فنون التعميد ص 260.

(2) أنس مريجة نظريات في اللغة ص 180 - 181

إصرار النحاة على حصر العناية به⁽¹⁾. والحقيقة أن الإعراب لا يمكن أن يحصر في أواخر الكلمات، وإن بدا لمن لا حيرة له أنه كذلك

ولعل سبب نشوء هذا الاعتقاد بضيق النحو ناجم عن أن من ينظرون لبحث هذا الموضوع، أقصد موضوع الإعراب يتوقفون طويلاً عند أواخر الكلمات وما تتحلى به من صفة أو فتحة أو كسرة أو سكود، أو لعله راحه عن أن النحو كان قد نشأ اجراءً احتياطياً قصد به مواجعة ما يقع فيه الناس من لحن ومخالفة لقوانين العصاحة ولم يكن ذاك اللحن ولا تلك المخالفة إلا لتهاون في نطق أواخر الألفاظ كما تقتضي الفصاحة العربية، ولا يقول النحو، لأنه لم يكن ثمة لا نحو ولا إعراب بالمعنى الذي نتحدث عنه هنا.

ويبدو مما سبق أن للأمر ظاهراً وباطناً فظاهره يوحى بأن الإعراب لا يشجار الصفة والفتحة والكسرة والسكون. غير أن باطنه يدلنا على أنه لا يمكن ضبط أمور الضمة والفتحة والكسرة والسكون، دون النظر إلى تركيب الجملة ومعرفه العوامل السابقة، والأحكام التي تفرضها هذه العوامل، والمعاني التي تقتضيها هذه الأحكام ومن هنا سموا النحو إعراباً والإعراب نحواً لأن كليهما يبحث كل أركان الجملة ومترقاتها ويبدو من ذلك أن الحديث عن علامات الإعراب لا يحلي صاحبه من بحث النحو كله وهو كان كلام هؤلاء في ضيق مجال الإعراب صحيحاً، لما وجد أحد صعوبة في تنقيح العلم، ولما شكوا أحد من صعوبة تعليمه أو تلقيه، ولما اتهم بعدم إتقانه الخطباء والعلماء قبل التلاميذ والطلبة بله الرعاع والسوقة من الناس ولكن حركات الإعراب هذه التي يسخر منها بعض المتشدقين المتصهفين هي صفة النحو وخلاصة الإعراب. ويبدو من ثمة أن الحديث عن الإعراب ليس صيفاً ولا محصوراً، بل هو أفق فسيح، وقل من يجيد التحري فيه، بل قل من يبلغ عاقبه أو يدرك نهايته.

وليس بين الإعراب في العربية والإعراب في الانكليزية. وقد ألممت به وأن صعبير إلمامة لا بأس بها. فرق، إلا أن الحالة الإعرابية في الانكليزية تعمل بوسلتين هما الموضع والمعنى. أما في العربية فإن الحالة الإعرابية تعمل

(1) مهدي المحرومي. في النحو العربي ص 66

بالموقع والمعنى مصافاً اليهما الحركة الاعرابية، وليس في ذلك أي صبر. هذه
 علامة على أن الاعراب في الانكليزية يشمل الاعراب النحوي والاعراب
 الصرفي لأن المعرب في الانكليزية يذكر في إعراب الضمير القسم الذي ينتمي
 إليه من أقسام الكلام أي Pronoun ثم يذكر إن كان شخصياً Personal أو
 ملكياً Possesive أو إشارياً Demonstrative أو إن كان للمتكلم First Person
 أو للمخاطب Second Person أو الغائب Third Person، ثم يذكر حاله
 الإعرابية ويقرن ذلك بالقول إن كان فاعلاً أو مفعولاً... إلخ⁽¹⁾.

وقد لاحظ بعض من تخصصوا في علم العربية من المستشرقين هذا
 الفرق بين الاعرابين، ومنهم فلوكل «Fluegel» فقال في ذلك: الاعراب
 اصطلاح في النحو العربي يترجم عادة بكلمة Inflection ولكنه أصيب بها
 معنى، لأن إعراب الاسم لا يقصد به إلا وجوه الرفع والنصب والجر، ولا
 يتعلق الاعراب ببيان العدد. والاعراب في الفعل يكون تنصيف المضارع لا
 غير، فلا يتعلق بالتذكير والتأنيث أو الرمن، أو بالدلالة على الصماتر المتصلة
 التي هي أسماء مضافة إلى الفعل نفسه⁽²⁾ (الاصافة هنا بالمعنى اللغوي لا
 النحوي ولعله قصد الالتحاق فأخطأ المترجم).

المهم في الأمر، وقد كما نتحدث عن أوجه التشابه والاختلاف بين
 الاعراب في العربية والاعراب في الانكليزية، أن النحاة الانكليز يذكرون كل
 الأمور السابقة في إعراب الضمير، وقد يتوسعون أكثر في ذلك، وإن كنت
 كتب النحو الانكليزي الحديثة قد عدلت عن هذا المسلك، فلم تعد تعرج على
 الاعراب من قريب أو بعيد، وكأنه أصبح شيئاً من ذكريات الماضي. ولا شئ
 أن هذا التقصير معث حيرة وأسى لكل من أحب الاعراب في الانكليزية كما
 أحب في العربية مثلي. إن أساليب تدريس الانكليزية التي يفخر القوم بأنها
 حديثة ومعاصرة، لا تعبر موضوع الإعراب أية أهمية، مع أن الإعراب هو
 اندي يمكن صاحبه من إنقان لغة عربية كانت أو إنكليزية أو فرنسية، ولا لغة
 دون إعراب.

(1) F. G. French and Others, A Pictorial, (2) فلوكل: دائرة المعارف الاسلاميه، 3/

ولا شك أن الانطلاق من هذا المفهوم الشامل لمعنى الإعراب، هو الذي يجعلنا نعيد الثقة بهذا الموضوع المظلوم الذي يتظر إليه أهله بعين اربة والشك. وقد فهم القدماء أو كثير منهم هذا المعنى الحقيقي الشامل عبر المحصر في أواخر الألفاظ للإعراب، فعبروا عنه بطريقة أو بأخرى في كتبهم الواسعة المصصلة، ومن ذلك ما ساقه عبد القاهر الجرجاني في بعض ما قاله حول الموضوع. قال: وبعد فإن الإعراب في الحقيقة معنى لا لفظ. وقد من اختلاف الحركة وكونها مرة ضمة وأخرى فتحة وثالثة كسرة، ليبدل هذا الاختلاف على معان مختلفة، إعراب، وليس نفس الحركة بإعراب. ويصيف ألا ترى أنها إذا وجدت، ولم يوجد الاختلاف، لم تكن الكلمة معرفة وذلك أين وكيف⁽¹⁾. والذي يفهم الإعراب كما فهمه الجرجاني يدرك أنه ليس محصوراً في ضمة وفتحة وكسرة وسكون، وأنه يشمل أجراء الكلام كلها وعلى اختلاف أنواعها ومواقعها.

وقد يصطرب بعضهم في فهم معنى الإعراب مثل الدكتور المحزومي الذي يضيق معناه حيناً حتى يجعله جانباً من جوانب الدرس النحوي⁽²⁾، ويوسع معناه حيناً آخر، حتى يجعله بيان ما للكلمة أو الجملة من وظيفة نحوية، أو من قيمة نحوية ككونها مسداً إليه أو مضافاً إليه أو فاعلاً أو مفعولاً أو حالاً أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات في ثنايا الجمل، وتؤديها الجمل في ثنايا الكلام أيضاً⁽³⁾.

وقد يقال إن هذا التضييق والتوسيع في مفهوم الإعراب ناحم عن أن مدلول الإعراب نفسه يضيق أحياناً حتى لا يشمل إلى أواخر الألفاظ، ويتسع حتى يشمل النحو كله. وهذا صحيح، وإن كان علينا أن نحتاج لأنفسنا فلا نقع في شباك المصطلحات النحوية أو المفهومات الاعرابية. نمتناقلة عن القدماء والتي يمكن أن تعني كل شيء. فيجب أن نحتر لنا مفهوماً للإعراب يتسع لكل ما له علاقة بالكلمة العربية وموقعها في الجملة، وأن نتعامل مع علامات الإعراب على أساس أنها موضوع رئيسي

(1) عبد القاهر الجرجاني: المقصد 1/ 68. (3) نفس المصدر ص 67.

(2) مهدي المحزومي في النحو العربي ص 66.

ومهم في النحو، لا على أساس أنها موضوع شكلي ضيق.

وإذا كانت علامات الإعراب لا يمكن أن تنفصل عن عوامل الإعراب، ولا أن تنضم عنها، فهذا يعني أن الموضوع أوسع مما تتصور، ذلك لأن هذه العوامل واسعة الافاق متسعة الجوانب، وأنه لا يمكن لنا فهم الحركات وتقرير نوعها دون العودة إلى العوامل وتصنيفها ودراستها ومعرفة أبعاد تأثيرها في الألفاظ. فلا بد من إيجاد روابط محددة بين العوامل وحركات الإعراب يتحدث الدكتور ريمون طحان عن هذه العلاقة بين الحركات والعوامل فيقول إن التعبير الذي طرأ على أواخر أسماء الجملة السابقة يعود إلى العامل الذي يحرص على الأسماء علامات ومميزات نحوية، أي تعبيرات صوتية، فبنته أدء، للمعنى الطبيعي النحوي، ونسبي حينئذ تلك الحركة أو التغيير الصوتي مميز حالة الإعراب، وهو إشارة شكلية تحدد بالدليل المادي والحسي لعلاقات النحوية⁽¹⁾.

فالإعراب إذن هو النظر في أواخر الألفاظ ووضع الحركة المناسبة عليها، وإن كان هذا النظر لا يتم دون تحديد العلاقة بين هذه الأواخر وما يؤثر فيها من عوامل الكلام، ولا بد لنا قبل الانتقال للحديث عن علامات الإعراب من التعريف بهذه العوامل التي كثر الحديث عنها.

العوامل

عرف الشريف الجرجاني العامل بأنه ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص في الإعراب، وقد قسم الجرجاني العامل إلى ثلاثة أقسام هي: العامل القياسي. وهو ما صح أن يقال فيه كل ما كان كذا فإنه يعمل كذا، كقولنا (علام ريد)، لما رأيت أثر الأول في الثاني وعرفت علته، فست عليه (ضرب ريد) و(ثوب بكر).

العامل السماعي: وهو ما صح أن يقال فيه: هذا يعمل كذا وهذا يعمل كذا، وليس لك أن تتجاوز. كقولنا: إن الباء تجر ولم تجزم وغيرها.

العامل المعنوي: وهو الذي لا يكون للسان فيه حظ، وإنما هو

(1) ريمون طحان فنون التقييد ص 265

معنى يعرف بالقلب⁽¹⁾.

والأصل في العامل أن يكون لفظياً، لأن الإعراب صناعه لمظية تقوم على وصف علاقات الألفاظ بعضها ببعض. ولكنه قد يحيى معنوياً كما سسر فيما بعد. والعامل اللفظي قد يكون فعلاً أو حرفاً أو حرفاً مشهاً بالفعل على تسبح التالي.

أولاً - الحرف العامل أنواع منها.

1 - حرف الجر نحو الباء وفي ومن وعن واو القسم وتائه.

2 - حرف النصب نحو أن، لن، إذن، كي.

3 - حرف الحزم نحو لم، لما، لام الأمر، لا التاهية.

ثانياً - يكون الفعل عاملاً باستمرار ماضياً ومضارعاً وأمرأ، فيعمل في لفعل والمفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه. الخ.

ثالثاً - تعمل المشتقات قياماً على الفعل، وذلك في نحو قولنا: رأيت رجلاً شامخاً رأسه، وهذا فارس طويل رمحه، وبصرت برجل مجدوع أنفه، برأسه في المثال الأول فاعل لاسم الفاعل (شامخ)، ورمحه في المثال الثاني وعل للصفة المشبهة (طويل)، وأنعه في المثال الثالث نائب فاعل لاسم لمفعول (مجدوع). وهكذا يظهر أن المشتقات تعمل عمل أفعالها.

رابعاً - يعمل المصدر عمل فعله كذلك فيأخذ فاعلاً أو مفعولاً كما في قول الشاعر:

تأأن ولا تعجل بلومك صاحباً لمأل نه عذراً وأنت تسوم

فقد أخذ المصدر (لومك) مضافاً إليه هو الكاف، كما أخذ مفعولاً به هو (صاحب) وليس من الحكمة أن نقول إن الكاف في هذا الموضع فاعل، ذنت لأن الكاف من صمائر النصب والجر المتصلة. وهي في محل جر مضاف إليه، ولا قيمة للقول بأنها في محل رفع فاعل، فهي فاعل في المعنى أو هي وعل على اعتبار ما كان، فقد لام المخاطب صاحبه ثم أصفه الندوم به، وليس من الصواب المساواة بين الحالتين ' حالة الاسناد، وحالة الاضمار

(1) الشرح الجرحاني التعريفات ص 150

وربما أخطأ من يعتمدون على المعنى في تقرير الوظيفة المحوية، فجعلوا 'كاف' في هذا الموضع في محل رفع فاعلاً، ومن هؤلاء الدنوشري الذي راعى أن ياء المتكلم في مثل قولنا 'ضربي حساً' في محل رفع على الفاعلية وكان من هشام قد عدد ضمائر الرفع المتصلة بعد ياء المخاطبة في مثل 'ومى وتقومير'. وقد عقب الشيخ خالد الأزهرى على ذلك بقوله: 'وخرج منه بمحاطبة ياء المتكلم فإنها لا تكون في محل رفع أصلاً'⁽¹⁾. وهذا كله كلام سليم لا غبار عليه، فإن ياء المتكلم هي من ضمائر النصب والجر وليست من ضمائر الرفع. غير أن العلبي يأتى إلا أن يكون له رأي مخالف فيقول في الحاشية: 'قد يقال إنه مردود بنحو قولك 'ضربي حساً'، فإن ياء المتكلم هنا محلها رفع على الفاعلية، وإن كانت في محل جر أيضاً ويصيف العلبي قوله: 'رأيت بعضهم رد كلام الشارح بهذا'⁽²⁾. وهذا كلام مضطرب للأسباب التالية:

1 - أن كلاماً من العلبي والدنوشري قد خلط بين المعنى والوظيفة الاعرابية، ذلك لأن ياء المتكلم في المثال المذكور ربما حملت معنى الفاعلية على اعتبار أن (ضربي) أصلها (صرتُ) وبعد حصول الضرب أضيف إلى فعله الذي هو ضمير المتكلم، غير أن ثمة فرقاً كبيراً بين ياء المتكلم في (صرتُ) التي هي مسند إليه، وياء المتكلم في (ضربي) التي هي مضاف إليه.

2 - أن الدنوشري يجعل ياء المتكلم في المثال المذكور تارة في محل رفع فاعلاً، وطوراً في محل جر مضافاً إليه. ولا يحوز أن يحمل الضمير الواحد وظيفين متناقضين فيجمع بين الفاعلية والمفعولية.

3 - أن إس هشام أورد ياء المتكلم في جملة الضمائر المشتركة بين النصب والجر، ألا وهي ياء المتكلم وكاف الخطاب وهاء التعاتب، ومثل عيبها بقوله: 'وسى أكرمى'. فهي في (وسى) في محل جر مضاف إليه، وفي (أكرمى) في محل نصب مفعول به. ويبدو من ذلك ألا علاقة لياء المتكلم بالرفع.

(1) خالد الأزهرى شرح التصريح 1/ 99 (2) نفس المصدر والمكان (الحاشية)

4 أما قول العليمي تعليقاً على ذلك كله : رأيت بعضهم رد كلام الشارح بهذا، فهو كلام لا يقوم على أساس . فإن ابن هشام حينما ذكر الباء في صمائر الرفع المتصلة كان يقصد باء المخاطبة بدليل تمثيله عليها بقوله (فومي) . وقد فهم خالد الأزهري معزى ابن هشام فشرحه كما ينبغي أن يشرح ولا أظن أن أحداً يستطيع رد كلام المؤلف أو الشارح بسفسطات من هذا القبيل .

خامساً . اختلف النحاة في عدد من العوامل على النهج التالي :

1 - وإو المعبة وقد اختلف النحاة فيها بين أن يكون نصب المفعول معه بها في مثل قولنا سرت والسهر، أو بالمعل وحده، أو بالمعل بتقوية الواو⁽¹⁾

2 - إلا الاستثنائية، وقد اختلف النحاة فيها بين أن يكون نصب بها أو بالمعل وحده أو بالمعل بتقوية الأداة⁽²⁾

3 - باء النداء وقد اختلف النحاة بين أن يكون نصب المنادى بها حرفاً، أو به على أساس أنها اسم فعل، أو متقدير فعل هو ادعو أو أندي⁽³⁾ . وقد أدى هذا الخلاف إلى اضطراب في معالجة موضوع النداء مما أشرن إليه في فصل سابق . وقد كان هذا الاضطراب سبب ضيق الكثيرين من اللغويين المعاصرين مذكر مهم الشيخ ابراهيم اليازجي الذي يقول في ذلك وأمثاله . وانظر في ذلك إلى كلامهم في أصالة المصدر أو بفعل وفي عامل المنادى، والمستثنى وأسماء الشرط وتعيين نائب الفاعل في نحو قولك : مُرّ بريد، إلى غير ذلك مما اختلفت مداهم فيه، ولم يدعوا وجهاً مما يمكن أن يمثل للذهن أو يتوصل إليه بقياس صحيح أو فاسد إلا طرقوه وجعلوه مجالاً للمحاكمة والمجدال⁽⁴⁾

سادساً . من العوامل التي تستحق التوقف وإطالة النظر الأحرف المشبهة

(1) ابن الأنباري . أسرار العربية ص 182 ، (3) ابن هشام . معني اللبيب 2 / 373 ، ابن الانصاف 1 / 248 وما بعدها .
الأنباري . أسرار العربية 226 - 227 .

(2) ابن الأنباري : أسرار العربية ص 201 وما (4) ميشيل جصا : ابراهيم اليازجي ص 123 بعدها

بالألف واللام وهي إن، وأن، وكان، ولكن، وليت، ولعل، وهي تنصب المستند
ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها وقد أطلق عليها هذا الاسم (أي
الأحرف المشبهة بالأفعال) للأسباب التالية:

1 - أنها تشبه الأفعال في العمل. فالأفعال ترفع الفاعل وتنصب المفعول
نحو: قَطَفَ الطفلَ زهرة، يرفع (الطفل) وينصب (زهرة) وربما قدم
المفعول به على الفاعل نحو: أكرمَ المعلمَ تلميذَه، ينصب (المعلم)
ورفع (تلميذَه). فقد نصب الفعل الاسم الأول رفع الثاني مثل إن
وأخواتها تماماً.

2 - أنها تشبه الأفعال في عدد الأحرف. فبعض هذه الأدوات ثلاثية مثل إن،
وأن، وليت، وبعضها رباعي مثل كان، ولكن، ولعل، كالأفعال تماماً.

3 - أنها جميعاً مبنية على الفتح مثل الفعل الماضي.

4 - أنها تؤدي معاني كالأفعال، فإن تفيد التوكيد، وأن تفيد الوصل، وكان
تفيد التشبيه، ولكن تفيد الاستدراك، وليت تفيد التمني، ولعل تفيد
الترجي.

وعلى الرغم من أوجه الشبه القوية هذه بينها وبين الأفعال، تبقى للقضية
بعض الجوانب الأخرى التي تثير الشك والريبة. وهي التالية:

أ - لماذا كان من حق الفعل أن يرفع وينصب، ولم يكن من حق هذه
الأدوات أن ترفع وتنصب إلا بقياسها إلى الفعل وحملها عليه؟

ب - إن أوجه الشبه هذه على الرغم من وجاهتها، تبقى أوجهاً شكلية. وقد
لاحظ المبرد هذا الشبه الشكلي بين هذه الأحرف والأفعال، فقال في
صنف عمل «إن» إذا خفت. والأقرب الرفع فيما بعدها لأن «إن» إما
أشبهت الفعل باللفظ لا بالمعنى، فإذا نقص اللفظ ذهب الشبه وإذا
ذهب الشبه بطل العمل⁽¹⁾.

ج - وقيل في تسوية ذلك كله. إن الحرف يعمل عملاً واحداً فهو إما أن يجر
وإما أن ينصب وإما أن يجزم. ولكن الحرف لا يجمع بين عمليتين كما

(1) المبرد المقتضب 1/ 50 - 51.

نجمع إن وأخواتها. ولذلك لم يكن أمام البصريين إلا تشبيه هذه الأحرف بالأفعال. أما الكوفيون فقد زعموا أنها تنصب الاسم الأول ولا ترفع الثاني لأنه مرفوع أصلاً على الخبرية. ومن هنا قالوا في إعرابها إنها حرف نصب وتوكيد. وهي العبارة التي تداولها المعربون قديماً، ومن زالوا يتداولونها في المدارس والجامعات حتى أيامنا هذه. ووجه الخطأ في هذه العبارة الاعرابية أنها تنص على أن «إن» حرف نصب. والرمح بأن «إن» حرف نصب يترك خبرها معلقاً في الهواء، إذ لا أثر لها في رأي الكوفيين في هذا الخبر، فهو مرفوع على أنه خبر المبتدأ. بيد أن من يرددون العبارة الاعرابية السابقة، ينسون هذه الحقيقة، فيعربون الاسم المرفوع على أنه خبر «إن»، على ما في هذا القول من خطأ وتناقض. أما القول بأنها حرف توكيد فهو ليس ضرورياً، إذ إما في الاعراب نذكر العمل اللفظي ونشدد عليه، ولا نذكر المعنى إلا إذا حلت الأداة المعربة من هذا العمل فنحن نقول «لم» حرف جزم، لأن لها عملاً هو الجزم. ونقول «ما» حرف نفي لأنه ليس لها عمل لفظي وهكذا. ولأن «إن» لها عمل لفظي، فليس من الضروري ذكر معناها في الاعراب، لأن الاعراب هو تحديد عمل الحروف أو الأدوات لا ذكر ما تؤديه من معان.

سابعاً - من العوامل ما لا وجود له في الجملة ولكن يلمح عمده لمحا. ويطلق على مثل هذه العوامل العوامل المعنوية تمييزاً لها عن لغو من اللفظية؛ وعد الحاجة من هذه العوامل ما يرفع المبتدأ والمعل المصارع. فقد زعموا أن العامل في رفعهما هو تجردهما من العوامل اللفظية. ولا شك أن التجرد هو عامل معوي إذ إنه لا يرى ولا يحس وليس له مكان في الجملة. وقد بحثت الحاجة عن عامل الرفع في المبتدأ والفعل المصارع فلم يجدوا ولما يشسوا من السحت، زعموا أن هذا العامل هو عامل معوي أي عمل سلسي، بمعنى أن هذا الاسم الذي وقع مبتدأ لما لم يجد ما يسطل رفعه، والرفع منه أصل ثابت، توهموا أنه لا بد من أن يكون قد عمل منه عامل معوي. بيد أن تأملاً سريعاً في الموضوع، يشك لنا أن سبب الرفع هو تجرد من العوامل أو هو أصالة الرفع في الأسماء والأفعال المصارعة. وكان أصل الكلام أن يكون مرفوعاً، ثم تأتي العوامل فت نصب وتجر وتجزم. أما الرفع فهو الحالة الأصلية أو الأصلية في الكلمة ولا ضرورة عند ذكر الرفع

من الإشارة إلى العامل لأن الأصالة ليس لها عامل.

ولا بأس بعد هذه الجولة السريعة في العوامل من الإشارة إلى النقصا
تالية.

1 - أن العامل ليس من قبيل المؤثرات الحسية، بل هو من قبيل الأمارات أو
بعلامات التي يدل وجودها على وجود شيء آخر⁽¹⁾. فلا داعي للمبح
في استكراه ومقاومته وشن الحرب عليه كما فعل ابن مضاء الفرضي
وكما يفعل كثير من الدارسين المعاصرين، المتأثرين بالمصالح الوصفي
الحديث الذي لا يقبل في وصف الجملة إلا ما تقع عليه العين ويدركه
لحس، فيفرضون لذلك مبدأ التقدير والاستتار وتأثير شيء في شيء في
أركان الجملة ولعله لا بد لنا من التنبيه إلى أن التمسك بوجود العامل
هو من وسائل تقريب الدرس التحوي وتسهيل مصاعبه، وجعل حركات
الإعراب مقترنة بعلامات محددة تفسرها وتبين مواضعها ومواقعها،
وتكشف العلاقات الظاهرة أو الخفية بين أركان الجملة وعناصرها. وليس
في ذلك أي خير.

2 - إننا على العكس من ذلك، لسنا مع اللجاج في البحث عن هذا العامل إذ
لم يكن ظاهراً في الجملة. ومثل على ذلك بالمادى المبني على الضم
أو المنصوب. فقد جعل النحاة المادى المبني على الضم في محل
نصب بفعل النداء المحذوف. وليس في عبارة النداء فعل فلماذا نقدره؟
الجواب أنهم قدروه بحثاً عن عامل في المنصوب أو في المبني على
الضم الذي بقدره له موضع المنصوب. وقد أوقعهم البحث عن ه
العامل في التناقضات التالية:

١ - حملوا المادى المسمى على الضم في نحو: يا زَيْدُ، في محل نصب، مع
أن تابعه يكون مرفوعاً. كيف يكون تابع المبني على الضم لمظ
لمنصوب محلاً، مرفوعاً؟ لقد حشد النحاة كل المعادير والأسباب
لتسوية هذا الشقوذ فلم يستطيعوا، وبقيت محاولاتهم ظاهرة التكلف
والاحتيال والصنعة. ذلك لأن المبني يتبعه نعتة على المحل لا على

(1) ابن الأنباري، الانصاف 1/ 46.

اللفظ . فحين يخرق النحاة قانوناً من قوانين النحو من أجل البحث عن عامل غير موجود، يكونون قد أعلوا إفلاسهم .

ب - لقد قاسوا المنادى المبني على الضم على الظرف المقطوع، فهو يسي على الصم لفظاً ويكون في محل نصب . وذلك في مثل قوله تعالى ﴿وما يكذبك بعد بالدين﴾⁽¹⁾ فلفظة (بعد) ها مبنية على الصم في محل نصب على الظرفية، وقد يكون في محل جر حسب العامل الذي يؤثر فيه كما في قوله تعالى ﴿الله الأمر من قبل ومن بعد﴾⁽²⁾ فمقطعتا (قبل) و(بعد) طرفان مقطوعان مبنيان على الضم في محل جر بالحرف غير أن المادى المعرد يختلف عن ذلك فهو يسي على الضم لأنه صوت، ثم ينصب إذا أضيف لأن شبهه بالصوت انتهى .

فنحن نقول . يا زيد، فبنية على الضم لأنه شبهه بالأصوات؛ ثم نقول: يا زيد الخيل، فننصب لأن شبهه بالأصوات انتهى . وقد يقال ولماذا نصب؟ فنقول: الجواب سهل لقد نصب لأنه ليس مسدداً إليه ولا مجروراً بالحرف . والاسم إذا لم يكن مسدداً إليه ولا مجروراً بالحرف نصب

ج - ولذلك نكتفي في إعراب المنادى المبني بأن نقول . إنه علم مبني على الضم في نحو: يا زيد، ونكرة مقصودة مبنية على الضم في نحو: يا رجل، ولا ضرورة لذكر المحل، فإن أسماء الأصوات مثل قبّ لونغ السيف، وغابي لصوت الغراب، وويه للصراخ على الميت، ليس لها محل من الإعراب . أما في مثل قولنا: يا صاحب الدار، فنقول أنه مندى منصوب لأنه مضاف لا أكثر ولا أقل . ونخلص بذلك من قضية العامل التي عقلت موضوع النلاء تعقيداً أساء إلى النحو وعلمائه ومدرسيه .

3 - وحلاصة القول في العامل، أنه وسيلة من وسائل التعليم والتوضيح، لا غاية يجمد عليها الدرس الحوي ويفقد حيويته وبريقه . والمحدث في قبوله أو رفضه هو الفائدة التي يؤديها . فإذا أدى فائدة كان مقبولاً واستحق من الدارسين التوقف وإطالة النظر، وإلا فإن البحث فيه ضرب من الترف وإضاعة الوقت .

(1) سورة التين - 1

(2) سورة الروم - 4

علامات الإعراب

تجيب عن علامات الإعراب حركات أو حروفاً. فالحركات هي الصمة والمنحة والكسرة والسكون. ويسمى بعضها بعضهم الرفعة والنصب والجرة وحذف الحركة، كما يسمى آخرون حركة الرفع وحركة النصب وحركة الجر وحذف الحركة، كل ذلك ليفرقوا بين مصطلحات الإعراب ومصطلحات البناء كما سنبين ذلك في فصل قادم. أما الحروف فهي الألف والواو والياء. ومن المعروف أن الحركات هي الأصل وتنوب عنها الحروف على النهج التالي

أولاً - تكون الصمة علامة الرفع فيما يلي:

الاسم المفرد نحو: زيدٌ شاعرٌ.

جمع التكسير نحو: هبُّ الرجالِ.

جمع المؤنث السالم: حضرت الطالباتُ.

الفعل المضارع: الولدُ يكتبُ.

وينوب عنها ما يلي:

الألف في المثنى نحو: حضرَ والداكَ.

الواو في جمع المذكر السالم نحو: أقبلَ المعلمونَ.

الواو في الأسماء الخمسة نحو: ذو العفل يشقى في النعيم بعقله.

ثبوت النون في الأفعال الخمسة نحو: الأطفال يلعبونَ.

ثانياً - تكون الفتحة علامة النصب فيما يلي:

الاسم المفرد نحو: إنَّ المعلمَ نافعٌ.

جمع التكسير نحو: إنَّ الطلابَ يدرسونَ.

الفعل المضارع نحو: لن يهطلَ المطرُ اليومَ.

وينوب عنها ما يلي.

الياء في المثنى نحو: قرأتِ كتابينِ.

الياء في جمع المذكر السالم نحو: استشرت المهندسينَ.

الألف في الأسماء الخمسة نحو: أكرم أباك وأمك.

الكسرة في جمع العوثن السالم: كافاً المدير الطالبات المجتهدات
حذف النون في الأفعال الخمسة نحو قوله تعالى: لن تبالوا السر حتى
تتفقوا مما تحبون.

ثالثاً - تكون الكسرة علامة الجر فيما يلي:

الاسم المفرد نحو: على الفصن عصفور.
جمع التكسير نحو: أحب صرود الجبال.
جمع المؤنث السالم: أحب دخول المكتبات.
وينوب عنها ما يلي:

الياء في المثنى نحو: انتسبت إلى تالدين.

الياء في جمع المذكر السالم نحو: نحو يعجب الأب ببنه.

الياء في الأسماء الخمسة نحو: وضع الطفل يده في فيه.

الفتحة في المنوع من الصرف نحو: سلام على إبراهيم.

رابعاً - يكون السكون علامة الحزم في الفعل المضارع المجزوم نحو: لم
يكتب ولم يقرأ.

وينوب عنه ما يلي:

حذف حرف العلة في الفعل الناقص نحو: لم يدع، لم يسع، لم يرم

حذف النون في الأفعال الخمسة نحو: لم يكتبوا، لم تدرسوا، لم
تحضري.

هذه هي علامات الإعراب، لم نتوقف عندها طويلاً لأنها مشتهرة في كتب
الدرس على مختلف مستوياتها ودرجاتها. ومن الجدير بنا أن ننبه هنا على أن
التعويض لا يدخل في علامات الإعراب، بل هو علامة تنكير أو تمكين أو معاملة
أو تعويض في الأسماء. وعلامة الإعراب هي الحركة الأولى في مثل قول
حاة ريد، أي الضمة أو حركة الرفع، أما التسوين فلا يدخل في الإعراب ومن
الخطأ أن نقول إن علامة الرفع في المثال السابق هي تسوين الرفع أو تسوين

الضم كما يقول بعضهم، ذلك لأن النحاة لم ينصوا على أن الضمة هي علامة الرفع في المعرفة وتنوين الرفع هو علامة الرفع في النكرة في نحو قولنا: حضر الرجل، وحضر رجل، وكذلك في المنصوب والمجرور. وهذه مصادر النحو على مختلف أنواعها لا تشير إلى شيء من ذلك، فكيف يبيح المحدثون لأنفسهم أن يقولوا: إن علامة الرفع في النكرة هي تنوين الرفع، وإن علامة النصب تنوين النصب وإن علامة الجر هي تنوين الجر؟ لقد نص النحاة على أن علامة الرفع هي الضمة، وعلامة النصب هي الفتحة، وعلامة الجر هي الكسرة، دون تمييز بين معرفة ونكرة، وبين منون وغير منون. وهذه كتب نحو الأصيلة بين أيدينا وفي وسعنا أن نعود إليها متى شئنا، فليس فيها من يذكر تنوين رفع أو نصب أو جر. أما إطلاق تنوين الضم على تنوين الرفع فهو ضرب من الخطأ في المصطلح، ذلك لأن الضم من علامات البناء، والمبنيات لا يدخلها التنوين إلا في حالات مادرة. فمن أين جاء هؤلاء بتنوين الضم وتنوين الفتح وتنوين الكسر؟ إن كل ذلك خطأ.

ولنا عودة إلى هذا الموضوع في موضع لاحق.

ويبدو من هذه العجالة السريعة في علامات الاعراب أن هذه العلامات ليست عقدة وليست عبثاً، وليس فيها من الصعوبة والعسر ما يصوره هؤلاء الذين لا يجدون في العربية وعلومها إلا ما يجده الأعداء والحاقدون على هذه الأمة العظيمة وتراثها الرفيع الخالد مما يمتق مع قول الشاعر:

وعبرُ الرضا عن كلِّ عيبٍ كليلهٌ ولكنَّ حينَ السخطِ تُبدي المساويا

فلولا النيات السيئة ما وجد هؤلاء في علامات الاعراب ما يدعون وجوده من صعوبة وعسر فلا شك أنها سهلة وهي موضوعة ليعرفها أبناء الخامس أو السادس الابتدائي، لا لتستعصي على طلاب الجامعات والدراسات العليا كما نرى في أيامنا. فقد عرفناها تحقيقاً وتفصيلاً منذ نعومة أظفارنا وقبل أن نهي الصفوف الابتدائية. ولقد تمكنا من شكل النصوص بالحركات المنمسة كما تمكنا من قراءة تلك النصوص كما ينبغي أن نقرأ، فما لأحيالنا الطامعة سخط وتعنثر؟ أتراها الدعوة إلى إسقاط الاعراب تبلغ عاياتها ومحقق أهدافها؟ نرجو ألا يكون ذلك.

الشنود في علامات الاعراب

على أساس التوقف قليلاً عند مماذج مما جاء شافاً من هذه العلامات، أو محالفاً للماعدة في ظاهر الأمر على الأقل، فشغل السحاة أكثر مما شعدهم انقواعد الفاسية الأصيلة والتي لا خلاف عليها، بحيث كان شعدهم الشاعرن أن يتمحلوا الاعذار ويتكلموا المخريجات للدفاع عن هذه الحالات الاعرابية الشادة. وعلى الرغم من أن العرب قاموا على الكثير والشائع، جعل هؤلاء اسحو مبيثاً من القليل والنادر. وقد أساء هذا التصرف إلى السحو وإلى السحاة وإلى العربية التي كان هدف السحاة المعلى صبانها والمحافظة عليها. وأصبحت القصية محصورة لا في ترصيح العربية وصيانة أقيستها، بل لدفع عن أية قرآنية أو شاعر من الشعراء أو قبيلة من القبائل. وأصبحت اعصبية الدبية أو الشحصية أو القلية أقوى من السحو عند هؤلاء وأعرق في بوسهم من العلم، وأكثر أهمية من الهدف الأساسي الذي رعموا أنهم نصبوه حينما بدأوا يفكرون برسم قواعد للعربية. ألا وهو أن يستخلصوا من كلام العرب أقيسة عامة تساعد الأجيال الطالعة على صيانة أليستها من الخطأ والحدس. وبه يقل أحد أن العرب فكرت في وضع أقيسة وقواعد للدفاع عما وقع في كلام العرب من النادر والشاذ. فهذا النادر والشاذ كان معروفاً وملحوظاً عند هؤلاء، بدليل أن السحاة قالوا بشأنه أنه يحفظ ولا يقاس عليه. ولقد كان أولو الأمر يفكرون عندما هموا بعمل ذلك، بالمستقبل لا بالماضي، وبالمشكلات التي يمكن أن يواجهها الناس في تعاملهم مع اللغة العربية، لا بالدفاع عن لهجات الأباء والأجداد والعصبية القبلية التي جاء الدين الاسلامي ليتخلص منها وحسناً أن نصرب مثلاً على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَا لَشَاوَرَانٌ﴾⁽¹⁾ فقد أحدثت هذه الآية من جهد السحاة ما لا يمكن أن بوصف. ولقد كان من السهل أن يقال أن هذه الآية نزلت قبل ظهور السحو، وأن كلام العرب لم يكن متسقاً تساقاً كاملاً مع قواعد العربية التي وضعت فيما بعد، بل كان ينقسم ما محالف تلك القواعد، لأنها استخلصت من الكثير الشائع، لا من القليل النادر، وليس في ذلك ما يضير. غير أن السحاة، سامحهم الله، حشدوا

(1) سورة طه 63.

استطاعوا من الحجج والبراهين للدفاع عن مجيء «هذان» منصوبة في هذه الآية بالآلف. وهي إنما ينبغي أن تجيء منصوبة بالياء كما يقتضي القياس. وعلى هذا الأساس قرأ أبو عمرو بن العلاء: **إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ**. بنصب هذين، ونسب إليه من يحتاج قوله: **إِنِّي لَأَسْتَحْيِي أَنْ أَقْرَأَ: إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**، بالآلف⁽¹⁾. وأبو عمرو بن العلاء عالم كبير وهو أمين على النحو وعلى القرآن، أفلا يمكن أن يعتدي بقراءته ومحل هذا الاشكال وتريح الاجيال من صفحات طوال يراق فيها الحسر ويكل فيها النظر؟ وعلى الرغم من ذلك، شمر النحاة عن مساعد الجدل لابتداع حيلة يلبثون بها عن هذا الاستعمال الذي ليس بحاجة إلى دفاع، فزعموا أن نزوم المثنى الآلف رفعاً ونصباً وجراً هو لغة بلحارث بن كعب، وقيل أن أول من رعم ذلك هو أبو زيد الأنصاري⁽²⁾، وأخذ القول بأن النصب بالآلف في المثنى هو لغة بلحارث بن كعب يتردد بين النحاة، دون تحقيق أو تدقيق، كانتعميدة التي يظن الناس أنهم يدفعون بها ضرر الاقدار ومكايد الاشرار، وهي لا ترد شراً ولا تدفع ضرراً. والحديث عن لغة بلحارث بن كعب يقتضي ما التحقيق التاريخي المضمني. فهل حقق أحد في هذا الموضوع، قبل أن يقامر بسببه هذه اللهجة إلى بلحارث بن كعب؟ نسب السيوطي إلى الفارابي قوله: **والذين نفت عنهم العربية وبهم اقتدي، ومنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يزل عن غيرهم من سائر قبائلهم**⁽³⁾. فمن أي هؤلاء بلحارث بن كعب هذه؟ وقد يقال إنها تنتمي إلى كنانة، كما نذكر بعض المصادر إمعاناً في التعمية. وإذا كانت هذه النسبة صحيحة، فهل يستطيع أن يثبت هؤلاء الذين نسبوها إلى كنانة أن يشنوا أنها ممن أخذ عنهم أو ممن تركوا من كنانة، لأن الفارابي يقول **«من بعض كنانة»** ولم يقل من كنانة على وجه التعميم والاطلاق ومن ناحية أخرى ينسأل الانسان الذي عنده مسكة من عقل: إذا كانت هذه لهجة بلحارث بن كعب حقاً، فلماذا لم ترد أكثر من مرة في القرآن الكريم؟ إن عنقه الدعة لحدث إذا اعترف بأن هذا الاستعمال هو لهجة لبلحارث بن كعب، فهو مطالب بالاجابة عن سبب عدم وروده في القرآن أكثر من مرة واحده. إن

(1) ليس يحتاج: الأمالي النحوية 1/ 61 - وانظر التواتر في اللغة من 58

(2) الأحفش الأوسط: معاني القرآن 1/ 113 - (3) السيوطي: المعجم 1/ 211

المطلوب من كل من سيري للخصوص في هذا الموضوع أن يحل هذه الأسئلة والاستفسارات في ذهنه قبل أن يردد كالبغاء ما يردده جمهور النحاة، لاحقاً عن سابق، من أن لزوم المتن الألف في حالات الاعراب الثلاث هو لغة أو لهجة للبحارث من كعب. إن هذا القول غير ثابت لما أوردنا من الأسانيد يصف إلى ذلك أن الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة 215 هـ) أنكر قراءة «إن» بالتشديد، كما شكك في ما نسب إلى بلحارث بن كعب من جعل الباء ألماً في المتن المصوب⁽¹⁾.

وفوق ذلك كله، هل يقبل هؤلاء الماصحون عن الآية النبوية الكريمة أن يستعملوا هم هذه اللهجة البلحارثية فينبصوا المتن بالألف؟ بل هل يقلبون أن يستعملها طالب في موضوع انشاء؟ إنني واثق من أنهم إذا لمحوها في ورقة إجابة طالب نادوا بالثبور وعطائم الأمور. ولو استعملها شوقي لهبوا في وجهه مستعربين مستكرين ومحبوا منه الزعامة واسترجعوا إمارة الشعر. والسؤال هو: أنكون صحة اللغة أو خطؤها مقرونين بصاحبها فإذا كان صاحبها منكأ أو أميراً كانت صحيحة وإذا كان من الرعاع أو السوق كانت خطأ؟ هذا هو حل العرب في حاضرهم وماضيهم، إذ أن الذي يقرر خطأ الشيء أو صحته هو الطبقة التي ينتمي إليها صاحبه، والسدة التي يتسمها والمركز الذي يحتله.

وإذا كان الحجاج بن يوسف نفى يحيى بن يعمر إلى خراسان لأنه سبه إلى لحن وقع فيه بطلب مه⁽²⁾، فكيف يجروا أي نحوي على الجهر برأيه في قضية نحوية تتعلق بالقرآن الكريم؟ ولعل سببوه لهذا السبب أثر أن يحتج بكلام العرب دون غيره من أنواع الكلام ومصادره. فقد أكثر لحنه والمؤرخون من البحث عن الأسباب التي حملت سببوه على فئة الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث النبوي والسبب الحقيقي - لو عرفوا - هو سببه لطريق الأكثر أمناً وسلامة. فإنه يحوص في كلام العرب كما يشاء دون أن يعترضه معترض أو يستكر فعله مستكر. ولكنه لو خاص في غير ذلك فلا شك أنه سيكون معرضاً للمساءلة والمحاسبة بل قد يكون معرضاً للتكسر والمعاقة.

(1) الأخفش الأوسط معاني القرآن 1/ 113 (2) محمد بن سلام طفاً من حول الشعراء 1/ 13

ولعل ثمة سبباً آخر يجعلنا نكره الشذوذ كما نكره كل من عرف اللغة دوقاً وإحساساً، لا قواعد تحفظ وأمثلة مستظهر دون أن ندخل في سسحه 'مفاسي'، وتصبح فيه صرباً من المتعة أو اللعة الجمالية التي لا نعد لها لذة. إن الذي نصبح عليه اللغة والعصاحة شئناً من هذا القليل لا يحمل أن نسمع إلى الخطأ واللحن. ولا يهمه بعد ذلك أن يكون الكلام عميقاً أو سطحياً أو عاطفياً أو غير عاطفي ذلك لأن العصاحة تصبح هي المقياس والمعيار. وقد أصبح العصاحة هي المقياس والمعيار، إنتهت كل المعادير التي يحشد منها الحاجة للدفع عن استعمال عارض أو بناء بادر، أو غير ذلك مما يصطدم به الذوق قبل أن يصطدم به العقل.

ولسنا نريد أن نتبع الآيات التي تحمل ظواهر تتناقض مع القاعدة النحوية، فثمة آيات أخرى نوقف الحاجة عندما تتضمنه من تعارض مع النحو ومن تلك الآيات التالية:

قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّائِبُونَ﴾⁽¹⁾

قال تعالى: ﴿لَكِنَّ الرَّاكِثِينَ فِي الْعِلْمِ مِمَّنْ وَمُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ، وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾⁽²⁾
قال تعالى: ﴿تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُوا﴾⁽³⁾.

ولقياس أن يقال في الأولى (والصائبين) وفي الثانية (والمقيمين) وفي الثالثة (أو تسلموا).

وليس من مصلحتنا أن ملج في الدفاع عن هذه الآيات لحاجاً يحرج بنا عن حدود المطلق والعقل. فنحن في أيامنا هذه نلغي اللغة العربية صراحة ومساءً وفي كل مناسبة فما بالنا نعض الطرف عن ذلك، وبروح محشد قوت للدفع عن استعمال قرآني كانت له ظروفه ومسيباته؟ ويجدر بنا قبل الانسفال من بحث هذه القضية الشائكة أن نشير إلى النقاط التالية: -

1 - قرأ أبو عمرو بن العلاء كما ذكرنا آنفاً: أن هذين لساحران يصيب هدير

(3) سورة العنح 16

(1) سورة الحائده 73.

(2) سورة الباء 162.

وكذلك مرفع (المقيمين) أي أنه قرأ. والمقيمون الصلاة.

2 - رد كل من القراء وابن قتيبة وابن كثير ذلك كله إلى خطأ الكاتب اعتماداً على حديث ينسونه إلى عائشة⁽¹⁾

3 - يؤكد ابن خلدون الفكرة نفسها أي أن القصبة تعود في حملتها إلى إحدار المستوى الحضاري للعرب حيثئذ، مما تأتى عنه أن يصعب اتقانهم للرسم الكتابي، لأن هذا الرسم من طواهر الحضارة فيقول: ولا تلتمس في ذلك إلى ما يزعمه بعض المعطلين من أنهم كانوا محكمين لصناعة الخط، وإن ما يتحيل من محالفة خطوطهم لأصول الرسم، ليس كم يتحيل بل لكلها وجه، مما لا أصل له إلا التحكم المحض، وما حملهم على ذلك إلا اعتقادهم أن في ذلك تزيباً للصحابة عن توهم النقص في فنة إجادة الخط، وحسبوا أن الخط كمال فزهوهم عن نفسه ونسبو اليهم الكمال بإجادته، وطلبوا تعليل ما خالف الإجادة من رسمه، وذلك ليس بصحيح⁽²⁾

وخلاصة ما سبق أن اللجاج في الدفاع عن بعض الظواهر الخاصة في لرسم القرآني يعد ابن خلدون ضرباً من العفلة، ويعد غير خطاً في الرسم، وليقتصر هؤلاء الذين لا يعرفون من الحو إلا ما عده النحاة مما يحفظ ولا يفاى عليه. فليس في ذلك أية فائدة لأحد.

هذا ما يحصى ظاهرة الشذوذ في بعض الآيات القرآنية. أما ظاهرة الشذوذ في الشعر العربي فهي أوسع وأشمل، وحسبنا - قل أن يستكمل الحديث في هذه الظاهرة - أن نورد النماذج التالية :-

قال أبو النجم العجلي⁽³⁾ :

إن أباهاً وأبا أباهاً قد بلغا في المجد غايشاهما،

والصحيح (أبا أبيها) (وعايشها)

(1) هاشم قلوري الحمد رسم المصحف (2) ابن خلدون المعجمة ص 419

ص 206 وما بعدها. (3) ابن هشام شذور الذهب ص 48

قال هويز الحارثي⁽¹⁾:

نزود منا بين أذنائه طعنة دعتني إلى هابي التراب عقيم

(والصحيح بين أذنيه)

قال رجل من ضبة⁽²⁾:

اعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشبهها طيبانا،

والصحيح (والعينين)

(و(ظيين)

قال جرير⁽³⁾:

عرفنا جعفرأ وبني أبيه وأنكروا رعانف أحري

بكسر النون والصحيح فتحها لأنها نون جمع مذكر سالم.

قال ذو الاصبع العدواني⁽⁴⁾

إسي أبي أبي ذو محافضة وابن أبي أبي من أبي

بكسر النون والصحيح فتحها لأنها نون جمع مذكر سالم.

قال قيس بن زهير⁽⁵⁾:

ألم يأتيك والابناء نومي بما لاقت لبرن ببي زياد

والصحيح ألم (يأتك) بحذف الياء.

هذه نماذج مما ورد في شعر العرب من شذوذ، وهو قليل من كثير مما

نعصر به كتب النحو ومصادره، بحيث يحس المتبحر لدقائق هذه الكتب

وتفصيلاتها أن دراسة النحو لا تتمدى هذه الأمثلة الشاذة ولا بأس في أن

يحس درس النحو أنه موضوع معقد لأنه يمسى لا بالقياس والقاعدة المثبتة،

بل بما حالف القياس وما شذ عن تلك القاعدة. وعلى الرغم أننا قدمنا لهذه

لأمثلة، بما يمكن أن يكون دليلاً على موقفنا منها، فما زال في النفس أشياء

(1) نفس المصدر ص 47.

(4) المرماني: الموشح ص 30.

(2) ابن عميل: شرح الألفية 1/ 71.

(5) ابن الأنباري: الانصاف 1/ 30.

(3) نفس المصدر ص 67.

عنها وعن اكثار النحاة من إيرادها، وعن دورها في تشكيك الطالب في القاعدة النحوية. فحين نعرض عليه القاعدة النحوية مفرونة بمثال، ثم نشعره بأمنه شادة تحالف ذلك المثال ونفلل من قيمته، بل هي تهلمه وتمحوه من ذهن الطالب كيف يفهم الطالب النحو إذا كنا نحاول أن نرسخ في ذهنه أن المشي يرفع بالآلف ويصب ويجر بالياء، ثم نعرض عليه مثلاً من القرآن الكريم أو من الشعر العربي بحال ذلك؟ وكنا قد نظرنا إلى ما يمكن أن يدور من كلام حول هذه الأمثلة الشادة، ومع ذلك ما زال في الجعبة أشياء نحاول أن نجرها فيما يلي .

1 . تبدو هذه النصوص مخالفة لما كان كثيراً أو شائعاً من كلام العرب ولا شك أن المخالفة كانت موجودة في حديث الناس ولهجات القبائل . وليس في الأمر ما يستعرب . وقد طوى النحاة وأولو الأمر كثيراً من هذه النصوص المخالفة أو الشاذة، وبقي جزء كبير منها كما تركه أصحابه يشهد بأن الكلام العربي، لم يكن كله منساقاً مع القواعد النحوية التي بنيت على الأكثر والأشيع من كلام العرب .

2 . قد يكون الكثير من هذه النصوص مصوغاً مُحتلقاً، فقد كان للنحاة يصنعون المثال، ويستدعون الشاهد، ليؤيدوا رأياً ويقرروا قاعدة . وقد يكون في هذه الأمثلة ما تم وصمه دعاءً عن بعض الاستعمالات القرآنية التي تحالف جاري كلام العرب أو تضطدم بالأقيسة التي وضعها النحاة للشائع من ذلك الكلام

3 . لا بأس في الإشارة إلى مثل هذه الأمثلة الشاذة في الدراسة لجمعية المنحصصة، على أنها ضرب من الدراسة التاريخية للنحو، أما أن تعرض في الكتب الخاصة بطلاب المدارس الثانوية وما دونهما، فهي لا فائدة منه ولا جدوى من ورائه . وقد يقال أن كتب النحو في المدارس الثانوية لا تحتوي على شيء في ذلك . وهذا صحيح إلى حد ما فقد تكفمت حركات الاصلاح الحديثة بالحلص من كل ذلك . غير أن الكتب لقديمه كانت لا تحلو منها، وحسبنا أن نذكر كتابي «قطر الندى» و«شذور الذهب» لابن هشام، وقد حصصهما لأدبي درجات التعليم في زمنه، ومع ذلك فهما يغصان بمثل هذه التماذج الشاذة . وكذلك كتاب سادى العربية للمعلم رشيد الشرتوني، فهو لا يحلو من مثل هذه الأمثلة الشاذة .

هذه حظرات حظرت لي وأنا أعالج موضوع الاعراب والشذوذ في علامات. ومن المعروف أن الآراء الصائبة تعتمد فيها على العلماء العقلاء وحد ولا الاعتاف المستصعبين كما يقول ابن حسي. وإذا عرّض الرأي لصائب، لا يحور أن يمتنع العالم عن الجهر به، مداراة لمتعصب ومراعاة لمصروف. ولحق أحق أن ينسج. وتأكيذاً لرأينا في عدم إعاره كبيره أهمية للتدبر والشاذ، نسوق نماذج مما قاله الحدائق بهذا الصدد:

- 1 - قال المبرد: البيت انشاذ ليس بحجة على الأصل المجمع عليه⁽¹⁾. وقال لقياس المعطرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة⁽²⁾. وقال إذا جعلت نوادر والانشاذ عرضك، واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت رلائك⁽³⁾.
- 2 - قال ابن السراج: وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدى إساد حجة على الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه، وإنما يركن إلى هذ ضعفة أهل النحو ومن لا حجة معه⁽⁴⁾.
- 3 - قال ابن الأنباري: إذ لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذاً محالفاً للأصول والقياس وجعلناه أصلاً، لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلص لأصول بغيرها، وأن يجعل ما ليس بأصل أصلاً، وذلك يفسد الصناعة بأسرها، وذلك لا يجوز⁽⁵⁾.
- 4 - قال إبراهيم اليازجي: ولذلك فأول ما يسمي الاهتمام به تأليف لجنة من ذوي البصائر السليمة والعلم الصحيح، تتولى كتب النحو بمثل ما فعل مؤلفو مجلة الأحكام العدلية في الكتب الشرعية، فيختارون من كل قاعدة أصح الأقوال وأمثلها لتكون مرجعاً لطلاب هذه الصناعة، وتسد نفية الأقوال الساقطة والمذاهب المرجوحة، ويكون في ضمن ذلك إهمال كل ما يتعلق بالقراءات المختلفة واللغات الشاذة والضرورات الشعرية، مما يترك الكلام عليه للتصانيف المختصة به بحيث يتخلص النحو في الوحوه لشي عليها الاستعمال، ويكون ذلك دراسة توحيد بها قواعد اللغة، كما

(1) السيوطي: التمرر 1/ 232

(3) نفس المصدر ص 300

(2) خديجة الخليلي: المبرد سيرته ومؤلفاته

(4) السيوطي: التمرر 1/ 232

(5) ابن الأساري: الاصناف 2/ 456

ص 299

توحدت اللمعة بالقرآن⁽¹⁾.

هذا ما يقوله حذاق النحاة، ولا شك أن فيما يقوله هؤلاء الخبير كل الخبير للنحو العربي وتصحيح ما يشكو منه من ريغ واختلال. وقد فهم النواحي العظيمة هذا المغزى من كلام حذاق النحاة فعر عنه أحسن تعبير في هذه السطور التي أثنائها، والتي تتضمن علاج ما يشكو منه النحو العربي من عطل وأدواء

أقسام الاعراب

لا يجري الاعراب على نسق واحد، ولا ينحصر في أصل واحد فهو يجري على حالات وشروط تختلف من موقع إلى آخر ومن كلمة إلى أخرى. وتوصيح ذلك أن الاعراب قد يقع على الكلمة الصحيحة كما يقع على الكلمة لمعتلة، وقد يقع كذلك على الكلمة المعربة كما يقع على الكلمة المبينة. هذا علاوة على أنه قد يشاؤلف لفظ الكلمة لا معناها. وعلى هذا الأساس يمكننا أن نعدد من أقسام الاعراب الأربعة التالية:

- 1 - الاعراب اللفظي.
- 2 - الاعراب التقديري
- 3 - الاعراب المحلي
- 4 - الاعراب المحكي

وستحدث عن كل قسم منها حسب ترتيبها على النهج التالي:

الاعراب اللفظي وهو الاعراب الأصلي الذي يجري على معظم كلام العرب الذي تتوفر في أحرفه الحروف الصحيحة، والذي لا يمسح حركات لأعراب من الظهور على أواخره مانع. وهذا يعني أن من شرط الكلمة العربية أني تستحق الاعراب اللفظي أن تتوفر فيها صفتان الأولى - أن تكون معرفة، شابة - أن تكون صحيحة الآخر ومعظم الكلام العربي من هذا النوع، مما يعني أن الاعراب اللفظي هو أكثر أقسام الاعراب سيورة وانتشاراً في الكلام العربي، لأنه هو القسم الأصلي من بين تلك الأقسام التي ذكرناها، وهو في

(1) ميشيل جحا إبراهيم البارجي ص 124

لوقت نفسه أقلها كلفه وأقربها إلى المهم وليس له شروط خاصة كغيره من أقسام الأعراب، ولا مصطلحات نميره عن غيره، أكثر من التسمية التي يعرف بها. فهو سهل بسيط لا يكاد النحاة يتوقعون عنه طويلاً أكثر من التعريف السريع والعمور إلى غيره من الأقسام وهو يقف في مقابل الأعراب التقديرية مستنار عنه بأنه ظاهر للمعنى، أقصد أن علامة الأعراب فيه تكون ظاهرة واضحة، لا محفية ولا مقدرة. ويقف في مقابل الأعراب المحلي فيمتاز عنه بأن الأعراب فيه يناول لفظ الكلمة، في حين يعجز في الأعراب المحلي عن تناول لفظ الكلمة فيتناول موقعها ومحلها

الأعراب التقديرية - إن حركات الأعراب لا تظهر في كل المواقع فقد يحول حائل دون ظهور هذه الحركات، كأن يكون آخر الكلمة مما ينتهي بأحد أحرف العلة. وأحرف العلة الثلاثة الألف والواو والياء هي السبب الوحيد لتخلف ظهور حركات الأعراب وليس ثمة سبب آخر لهذا التقدير كما يتوهم بعض الحائضين في هذا الموضوع دون أن يستعدوا له كما سوضح بعد قليل. وقد أشار إلى هذه الحقيقة الرصبي في شرح الكافية حين قال اعلم أن تقدير لأعراب لأحد شيئين إما تعدر النطق به واستحاله وإما نعسه واستثقاله⁽¹⁾.

ويورد في باب ما علته التعذر الاسم المقصور والمضارع إلى ياء لمتكلم، وفي باب ما علته النعس والاستثقال الاسم المقوصص وليس بقصد تتبع ما ساقه الرصبي في هذا الموضوع، فله موضعه الخاص به، ولكننا نشدد على حقيقة واحدة يجدر بنا تأملها والتوقف عندها طويلاً، وهي أن علة التقدير هي انتهاء الكلمة بأحد أحرف العلة وإذا لم تكن الكلمة منتهية بأحد هذه الأحرف لا يمكن أن يكون لها صلة بما نحن فيه

ونود أن نشير أيضاً إلى أننا نتحدث في موضوع التقدير عن الحركات لا عن العلامات لسببين:

الأول - لأن أصل الأعراب أن تكون بالحركات والأعراب بالحروف مخرج عليها كما نقل السيوطي عن ابن يعيش وأبي البقاء⁽²⁾.

(1) الرصبي: شرح الكافية 1/ 33 (2) السيوطي: الأشباه والنظائر 2/ 22

الثاني - لأن الحركات هي التي يجري عليها التقدير ، أما العلامات فلا تقدر وقد يحتاج علينا بعضهم بقولهم : هؤلاء معلمين ، فيرغمون أن الواو في (معلمي) مقدرة كما فعل الرضي⁽¹⁾ والصحيح أن الواو هنا محدودة لآخر صر في تحت يطلق عليه اسم الاعلال ، إذ أصل الكلمة (معلموني) حدثت بـ و جمع المذكر السالم للاضافة فأصبحت (معلموي) وهنا اجتمع و و وياء وكانت الأولى منهما ساكنة ، فلت الواو ياء وادغمت الياء في الياء ثم قسب صمة الميم كسرة مجانسة للياء . فهذه العملية الصوتية السحنة فرصت حذف واو . ومن ثم لا يجوز لنا أن نرغم أن هذه الواو مقدرة ، لأن الفرق بين حذف والتقدير أن الحذف يكون حالة طارئة في حين يكون التقدير حالة قياسية مستمرة ، علاوة على أن الحذف يكون بسبب النقاء أصوات يستثنى تلاقيها فيحذف بعضها للتخفيف ، في حين يكون التقدير بسبب طبيعة الحرف لا بسبب حذف . أكثر من ذلك كله أن الحذف يختص بالحرف أما التقدير فيختص بالحركة . لهذه الأسباب كلها لم يكن الرضي موفقاً في هذه مثل هذه الاستعمال مما تقدر فيه الواو في حالة الرفع .

ويكون تقدير الحركات في الألفاظ على النحو التالي

أولاً - تقدر الحركات جميعها الصمة والفتحة والكسرة في أواخر الأسماء المقصورة للتعذر نحو قولنا هذا الفتى ، رأيت الفتى ، سلمت على الفتى ويحق بالاسم المقصور الفعل المضارع الناقص المنتهي بالـ ف مقصورة نحو يسعى ، فتقدر على الألف الضمة والفتحة في نحو قولنا هو يسعى ، وهو يجب أن يسمى

ثانياً - تقدر الصمة والكسرة للثقل أو للاستثقال في الأسماء المقصورة . وهي التي تنتهي بـ ياء قبلها كسرة نحو القاضي والداعي والمكتفي والمهتدي والمستكفي ، وتظهر الفتحة . وتظهر هذه الفتحة ضروري بقدر ضرورة اختفاء الصمة والكسرة وتقديرهما ، قال بعضهم في وصف سيارة :

يروق منظرها المرموق رائبها فإن شراها عراه الهم ولاسف

(1) الرضي . شرح الكافية 1/ 34

فقد حقق ظهور الفتحة في (رائيها) شروط الاعراب والمصاحبة والعروض. وكل من له ذوق أدبي رفيع يحس قيمة هذه الفتحة التي جاء ظهورها على الاسم المقصور في هذا الموضع قوياً بارزاً. وربما اضطر شاعر فقدر في مثل هذا الموضع والحق الفتحة بالضممة والكسرة في التقدير وقد أجاز بعض النحاة ذلك قال الدوشري: ومن العرب من سكن الباء في نصب. قال الشاعر:

ولو أن واشٍ بالسحابة داز
وداري بأعلى حصرموت اهتدي له⁽¹⁾

قال أبو العباس المبرد: وهو من أحسن ضرورات الشعر، لأنه حمل حدة نصب على حالة الرفع والجر⁽²⁾. ونحو نخالف الدوشري والمبرد في هذا الرأي، فقد تقدير المتحة فيه من المستقل القبيح، لما يتركه الانتقال من لفتحة إلى الكسرة من ثقل على الذوق وصيق على الاحساس وأكثر من هذا المثال جدارة بالقول قول حافظ.

مضى وخلفها كالطود راسحة
وراء بالعدل والتقوى معانيه

فقد قدر حافظ المتحة على (معانيه) للضرورة الشعرية ولكن هذا لتقدير أكثر حفة على اللسان والسمع من بيت الدوشري الذي استحس للضرورة فيه بحوي كبير هو المبرد، لسبب بسيط هو أن اللسان ينتقل فيه من لفتحة إلى السكون ولا شك أن ذلك أحف على السمع من الانتقال من فتحة إلى الكسرة مقترنتين بالتونين الذي يزيد المشكلة حدة.

وكان استادنا الماحوري يصيغ ثرعاً بتقدير الفتحة على الاسم المنقوص أو فعل المضارع المعتل الذي يلحق به، فيظهر من كره تقدير الفتحة بـ بصره من كره إظهار الضمة والكسرة على تلك الباء. ومن الشواهد على ذلك أن عبد فراءنا قصيدة حافظ إبراهيم المروغة «العاة اليابانية» ورد هذا البيت

ودعاني موطني أن أعتدي
عَلَيَّ أقضي له ما وجب

وظاهر أن حافظاً قدر الفتحة على الباء هي (أعتدي) للضرورة الشعرية.

(1) خالد الأهرى شرح التصريح 1/ 90 (2) العناني حوته الأدب 8/ 148

مصافق أستاذنا الفاخوري ذرعاً بذلك وطلب منا إصلاح البيت على الوجه التالي :

ودعاني لاعتداء موطني علمني أقصى له ما وجبا
فقد استدل أن أغتدي بقوله (لاعتداء) وهي تعطي المعنى نفسه، حتى
يجنب جافلاً ضرورة شعرية أباهما أستاذنا له .

ويلحق بالاسم المنفوخ المحل المضارع الناقص الذي ينتهي بالوزر أو
الياء في نحو ' زيد يدعو، وعمرو يمشي فتقدر فيه الضمة وتظهر الفتحة في
نحو قولنا: أحب أن أمشي في المساء .

ثالثاً . تقدر الحركات جميعها الضمة والفتحة والكسرة على آخر الاسم
المصاف إلى ياء المتكلم لاشتغال المحل بحركة المناسبة في مثل هذا كذاي،
وبعت كذاي، وطرقت في كذاي . فنقول في إعراب المثال الأول . كذاي حرك
مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بحركة
المناسبة وكذلك في حالة النصب نقول . كذاي مفعول به منصوب وعلامة
نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة أم هي
حالة الجر فثمة رأيان الأول - يلحقهما بحالتي الرفع والنصب في وجوب
التقدير الثاني - يكتفي بالكسرة الظاهرة فلا يقدر . وكل من الرأيين له ما
يسوعه، غير أن الرأي الأول هو الأقرب إلى الصحة والصواب، لأنه يحمل
بقاعدة مطردة ولا يعرضها للاستثناء على أن ما يمكن أن يعترض به على هذا
لتقدير أن آخر الاسم المصاف إلى ياء المتكلم هو حرف صحيح . ولحرف
لصحيح لا يحتمل التقدير، لأن التقدير كما سبق أن بينا يقترن بأحرف الينة
ولا يصل أن نقول في مثل هذا كذاي . كذاي خبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة
بدلت كسرة للمناسبة ومهما يكن فصولي هذا الموضوع مريد عناية في
موضع لاحق إن شاء الله .

ويلحق بهذا الخروج عما هو مفعول في أصول التقدير قول المعرس
حركة الأعراب تقدر في آخر الاسم المجزور بحرف الجر الزائد في مثل قولنا
لست بعائد فيقولون في إعراب «عائد» . الياء حرف جر زائد وعائد خبر ليس
منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها، حركة حرف الجر الزائد . وهذا خطأ
وصحيح أن لا تقدير في هذا الموضع، لأن التقدير لا يكون إلا في ما انتهى

بحرف عله أما الاعراب الذي يتسق مع قواعد العربية، فهو أن نقول الاء حرف حر زائد، وعائد: مجرور لفظاً منصوب محلاً لأنه خبر ليس. وقد أجاز العليمي في حاشيته على التصريح القول بالاعراب المحلي والاعراب التقديري في مثل هذه الحال⁽¹⁾ وهو مخطئ في ذلك، لأن التقدير لا يكون في ما آخره حرف صحيح، فقد صرح الرصعي كما سبق أن ذكرنا بأن تقدير حركات الاعراب لا يكون إلا لأحد شيئين: أما نعت نطق به واسم حالته وإما نعته واستثناه⁽²⁾ وهو يقصد بذلك الاسم المفصّل الذي يستحيل ظهور الحركات على آخره، والاسم المنقوص الذي يمكن أن تظهر هذه الحركات على آخره ولكنها تستقل وربما ألحقوا بالاعراب التقديري الاسم المحكي في نحو قول العرب «زيد» في قولنا: زيد شجاع. وستحدث عن ذلك في موضعه

الاعراب المحلي ويختص بالألفاظ المبنية التي تلزم أواخرها حركة واحدة في نحو: حصر سبويه - فسيويه لفظ مبني على الكسر في محل رفع وعل. وكذلك قرأت سبويه. يكون سبويه مبنياً على الكسر في محل نصب مفعول به. ويوازن الرصعي بين المعرب تقديراً والمعرّب محلاً فيقول إن قيل أي فرق بين المعرب والمبني في الحكم المذكور، فإن المبي أيضاً يختلف تقدير، وذلك في أحد قسميه أعني المركب منه مع العامل نحو جاءني هؤلاء، فهو مثل جاءني قاصر، ويجب إن المعرب يختلف آخره تقديرًا أي يقدر لاهراب على حرفه الأخير، ولا يظهر إما للتعدد كما في المفصّل، أو للاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبني فإن الاعراب لا يقدر على حرفه الأخير، إذ المانع من الاعراب في جملته وهو ماسنه للمبني لا في آخره نحو هؤلاء وأمس، وقد يكون في آخره أيضاً كما في جملته نحو هذا فلهذا يقال في نحو هؤلاء أنه في محل الرفع أي في موضع الاسم المرفوع، بخلاف المنقوص في جاءني الفتى فإنه يقال إن الرفع مقدر في آخره⁽³⁾ وصورة القول بالاعراب التقديري يكون في المعربات المعتلة الآخر، في حين يكون لاهراب المحلي في الألفاظ المبنية التي مستطرق للحديث عنها في المصوّل

بقدمه

(1) العليمي شرح التصريح على التوضيح (2) الرصعي: شرح الكافية 1/ 33

(3) 2/ 3 (المدائح) (3) نفس المصدر 1/ 17 - 18

الأعراب المحكي . الحكاية هي إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير ، وأمثلتها كثيرة . فقد يكون اللفظ المحكي مفرداً . وعندئذ قد يكون فعلاً نحو قولنا : «كتب» فعل ماضٍ وقد يكون اسماً كقول بعض العرب وقد قيل له : هاتان تمرتان : دعنا من «عربان» ولولا الحكاية ما كان يمكن تحويل حرف الجر على مثني مرفوع بالالف . وقد يكون المحكي جملة نحو كتب على باب القصر «رأس الحكمة مخافة الله» وقد يكون شبه جملة نحو قوله تعالى : «سم الله الرحمن الرحيم» . فهذه المفردات والجمل وأشياء الجمل لا يقصد منها معانيها بل يقصد لمظهرها ، ولذلك تعرب كما سمعت دون أي تدخل في شكلها أو هيئتها . ويكون موقع اللفظة المحكية أو الجملة المحكية موقع اسم لأنها تحمل وظيفة اعرابية فتكون في محل رفع فاعلاً أو في محل نصب مفعولاً به أو في محل جر مضافاً إليه . وقد تكون متداً أو خبراً أو اسم كـ أو خبرها إلى غير ذلك . وبقليل من الانتباه نلاحظ أن الكلمات التي تعرب هي أمثلة حية على الحكاية والأعراب المحكي . فحينما نقول : «عرب» «ريد» في قولنا : «خضر زيد» فلفظة «ريد» لفظة محكية في محل نصب مفعول به لفعل لأمر «أعرب» ولولا أنها لفظة محكية ما كان يمكن أن تكون مرفوعة و تكون مفعولاً به في الوقت نفسه . ونلاحظ من ذلك أن الاسم المحكي يعرب إعراباً محلياً . ويخطئ من يعربونه إعراباً تقديرياً ، لأن اللفظة المحكية أو الجملة المحكية ليست مشكلتها في حرفها الأخير حتى يكون إعرابها تقديرياً كالاسم المقصور والاسم المنقوص ، بل مشكلتها هي أن لفظها في حال حكايتها كالاسم المنفي تماماً لا يتصرف . ولذلك كان إعرابها على المحل وأخطأ الغلاييني فأعربها إعراباً تقديرياً قال . وإذا قلت كتب فعل ماضٍ فكتب محكية ، وهي متداً مرفوع بصمة مقدرة مع من ظهورها حركة الحكية⁽¹⁾ . نسأل الغلاييني نفسه - وأمثاله كثير - من أين جاء التقدير ، والكلمة التي قدر الحركة فيها صحيحة الآخر ليس فيها حرف علة؟ إنه معطى في ذلك والاسم المحكي يعرب إعراباً محلياً كما سبق أن ذكرنا . وكذلك نقول في «عرب» «كتب» أنها فعلٌ محكي في محل رفع مبتدأ . ولا يسع المحال فيها لأي تقدير . وقد يقال : إن كثيراً من القدماء أعربوها كذلك ، ولا يهمنا ذلك على

(1) الملاييني جامع الدروس العربية 1/ 24

افتراض وقوعه، فالذي يعينني هو الرأي لا صاحبه، فإذا كانت أحرف العلة هي العائق دون ظهور حركات الأعراب، وكانت الأسماء المجروزة بحرف جر الزائد، وكذلك الألفاظ المحكية هي صحيحة الأواخر فبأي مطلق نقس بعد ذلك كتاب الأعراب على أواخرها؟ إن الأجدر منا أن ندخلها في نطاق أعراب المحكي

ويلحق هؤلاء الذين يقدرون حركات الأعراب على أواخر الأسماء المحكية صاحب معجم الخليل، فهو يقول في تعريف حركة الحكاية: حركة حكيبة اصطلاحاً العلامة على آخر المحكي المعرود المانعة ظهور حركة لأعراب الأصلية نحو كتب «يعلم» فيقال في أعراب «يعلم» معرود به منصوب مفتحة مقدرة مع من ظهورها الحكاية⁽¹⁾ وهذا أيضاً خطأ لأن التقدير لا يجوز ولا يرد ولا يكون له موجب إلا في ما انتهى بأحد أحرف العلة.

والعجيب في هؤلاء أنهم إذا تحدثوا عن التقدير وعزفوا به في باب علامات الأعراب لم يذكروا مما يمكن إجراء التقدير فيه إلا الأسماء المقصورة والمنقوصة والمضافة إلى ياء المتكلم قال ابن هشام وتقلد الحركات الثلاث في لاسم المعرب الذي آخره ألف لارمة نحو الفتى والمصطفى ويسمى معتلاً مقصوراً، والنصبة والكسرة في الاسم المعرب الذي آخره ياء لارمة مكسورة ما قبله نحو المرتقي والقاصي ويسمى معتلاً مفروقاً⁽²⁾ وقد توقف ابن هشام فيما يجري عليه حكم التقدير عند هذين الموصفين فلم يذكر حتى المضاف إلى ياء متكلم. فمن أين أنحق هؤلاء المجرور بحرف الجر الزائد والاسم المحكي بما تقلد فيه الحركات؟ لماذا لم ينصوا سلفاً على أنها مما تقدر فيه حركات؟ ولماذا يواحبونا في الحكاية والمجرور بحرف الجر الزائد، بما لم ينصوا عليه في مكانه المعهود؟ أغلب الظن أن ذلك نابع من الدهنية انتقيدية في كتابة النحو فإن هؤلاء الذين يؤلفون الكتب النحوية يمدون كل ما ورد في المصادر النحوية صحيحاً، ولو كان صريحاً من هذين المحموم

وقد شن عدد من المعاصرين هجوماً شديداً على التقدير في الأعراب،

⁽¹⁾ نحو ح مري عبد المسيح ورققه معجم (2) ابن هشام أوضح أمثالك 1/ 99

وطالبوا بأسقاطه من الدراسة النحوية. ولكنهم لم يستطيعوا تحقيق شيء، لأن
الحرق كبير بين التيسير المبني على التخطيط، والتيسير الذي يقصد به الحذف
والتحريك. والذي يولي الموضوع فصل نصر يدرك أن التقدير لا يسعى عنه
بالطريق إلى ما يعقب الاسم الذي نعد فيه الحركات من أنواع فلو قد في
عرب حصر المعنى المجتهد أن الفنى فاعل مرفوع بالسكون الظاهر، فمد
يقول في إعراب المجتهد؟ وكيف يكون السمت مرفوعاً والمسموت ساكناً؟

نستخلص مما سبق أن التقدير في علامات الإعراب موضوع تفرضه
صروف الكلام العربي وأحواله. ولا يمكن التشكيك في ذلك أو التغلب من
أهله كل ما يلزمنا في تعيينه أن نعتمد على العقل والمنطق وما وضعه لجنة
من مقاييس، فلا نحلف بين المقول وغير المقبول، ولا نفلد من لا ينبغي في
كلامهم الجدل والألمعية

وصورة القول في التقدير أن الحركات تقدر في الاسم المفصّل لتعبر
والاسم المنقوص للاستئصال، والمضاف إلى ياء المتكلم لاشتداد المحل
بالحركة المناسبة، مع بعض التحفظ على ذلك مما سوضحه في مكان لاحق
أما الاسم المجزوء بحرف الجر الرائد والاسم المحكي فهما يعربان عرباً
محلياً. وكل شيء غير ذلك فهو خطأ وتجاوز

الفصل الثاني

البناء علاماته وألقابه

البناء مصطلح نحوي يقابل الاعراب، فهو قسيم له، كالصرف واسحو
تماماً، لا يكاد يذكر أحدهما إلا ومعه قسيمه قال الأزهري البناء لغة وضع
شيء على شيء، على صفة يراد بها الثبوت، وفي الاصطلاح لروم آخر الكلمة
حالة واحدة، صفة كانت هذه الحالة أو فتحة أو كسرة أو سكوتاً⁽¹⁾، وقد
نطرق ابن مالك إلى ذلك في ألفيته، فقال⁽²⁾:

وكل حرف مستحق للبناء والأصل في المبني أن يسكن
ومنه دو فتوح وذو كسب وضم كأبى أمير حيث والساكن كـ

ومعنى ذلك أن الأصل في البناء أن يكون على السكون لأنه أحف من
الحركة. ولا يحرك المبني إلا لسبب كالتخلص من التقاء الساكنين. وقد تكون
حركة البناء فتحة نحو أبى، قام، إن، وقد تكون كسرة نحو أمير وجير
(بمعنى نعم)، وقد تكون ضمة نحو حيث، منذ وقد تكون سكوتاً - وهو
الأصل كما ذكرنا - نحو: كم، أجل، اضرب، ضة.

وقد علق ابن عقيل على ذلك كله، فقال: وعلم مما مثله أن البناء
على الكسر والضم لا يكون في الفعل، بل في الاسم والحرف، وأن البناء
على الفتحة أو السكون، يكون في الاسم والفعل والحرف⁽³⁾ ومما يثبت
الأنبياء قول ابن عقيل أن الضم لا يكون في الفعل، ونحن نردد مراراً ونكرر.

(1) خالد الأزهري شرح التصريح 1/ 58 = 1/ 28 - 30.

(2) ابن عقيل شرحه على ألفية ابن مالك (3) من المصدر 1/ 41.

أن الفعل الماضي المستند إلى واو الجماعة في مثل (ضربوا) مبني على الصم
فما العلة إذن؟ أتكون العلة في ذلك أن الضمة هنا هي حركة عارضة، لا
تسمى حركة بناء؟ ولعل هذا ما جهر به الأزهري حين قال: وكذلك ضمة الواو
من (ضربوا) عارضة لمناسبة الواو⁽¹⁾، ولكن أنفي ذلك أنها حركة بناء؟ أليس
من البناء ما هو لازم ومنه ما هو عارض؟ إنها حركة بناء عارض حقاً،
ومسؤولها مريداً من الشرح في فصل لاحق سنعطيه عن البناء العارض

حركات البناء وألقابه

والبناء حركات وألقاب خاصة به. وحركاته هي الضمة والفتحة والكسرة
والسكون. وألقابه هي الصم والفتح والكسر والسكون ومن النحاة من يفرق
بين السكون والوقف، فيجعل السكون للأعراب والوقف للبناء. وممن
يجعل حذف الحركة للأعراب والسكون للبناء. وكما قد ذكرنا في الفصل
السابق أن حركات الإعراب هي الضمة والفتحة والكسرة والسكون أيضاً، وإن
كان بعض النحاة يحاول أن يفرق بين علامات الأعراب وعلامات البناء، كما
فرقوا بين ألقاب كل منهما، فيطلق على حركات الأعراب الرفع أو حركة
الرفع للضمة، والنصب أو حركة النصب للفتحة، والجرة أو حركة الجر
للكسرة وحذف الحركة للسكون. وكان البصريون أكثر حرصاً من الكوفيين
على هذا التمييز بين حركات الأعراب والبناء وألقابهما، وإن كنت كتب
بصري لا تحلو من بعض الخلط بين هذه المصطلحات كلها والتهود في
لتمييز بين واحد منهما وآخر، كما ستوضح في فصل قادم إن شاء الله

أنواع الحركات

الأصل في الحركات أن تكون للأعراب ويُعرفها النحاة بأنها ما كانت
ناجمة عن عامل سابق يؤثر في الكلمة رفعاً أو نصباً أو جرّاً أو جرماً، فيشتر
إلى الرفع بالضمة وإلى النصب بالفتحة وإلى الجر بالكسرة وإلى الجزم
بالسكون. ومقابل حركات الأعراب حركات البناء. ويُعرفها النحاة بأنها ما لم
تكن ناجمة عن عامل سابق وهي أيضاً الضمة والفتحة والكسرة والسكون

(1) حاتم الأزهري. شرح التصريح 1/ 95

هذه هي الحركات الرئيسية في النحو، وعليها يدور كل حديث النحاة، وهي لا سواها شغل العلماء والمدرسين والنظرة من لهم علاقة بهذا الموضوع الذي يُعدُّ ثلث أبواب العربية، بل ركنها الركين وأساسها المكين

حركات الاعراب والبناء إحدى هي الحركات الرئيسية أو الأساسية في نحو ولكن ثمة أنواعاً أخرى من الحركات التي نستطيع أن نلحقها بحركات البناء لسبب بسيط هو أنها ليست ناجمة عن عوامل سابعة، بل هي منولدة عن عوامل صوتية صرفية لا علاقة لها بالاعراب أو العوامل اللفظية. وهي الدالية.

1 - حركة إعراب تشبه حركة البناء، وهي فتحة ما لا ينصرف في حال الحر، على مذهب من جعلها حركة إعراب في نحو قولنا: سلام على إبراهيم⁽¹⁾

2 - حركة بناء تشبه حركة الإعراب، وهي ضمة المبادئ المفردة في نحو قولنا يا زيد ويا رجلاً، وفتحة اسم لا النافية للجنس إذا لم يكن مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، على مذهب من جعلها حركة بناء في نحو قولنا لا بأس عليك⁽²⁾.

3 - حركة الاتباع في نحو قولنا الحمد لله بصم اللام اتباعاً للدال في إحدى القراءات، وبكسر الدال اتباعاً للام في قراءة أخرى⁽³⁾. ومما يمثل به السجدة على حركة الاتباع ضمة صفة المبادئ العلم في نحو قولنا يا زيد الكريم⁽⁴⁾ فضمة (الكريم) هي حركة اتباع في رأي بعض السجدة لأن الصفة تتبع الموصوف المسمى على المحل. ولو جرى الأمر هذا المجرى لكان يسمى أن تكون (الكريم) منصوبة لأن الموصوف وهو (زيد) مبني على الصم في محل نصب فعل النداء المحدوف. ولكن الصفة جاءت مرفوعة أو منصوبة بغير مسوغ إعرابي ظاهر. ولذلك قدرنا أن تكون هذه الحركة هي حركة اتباع لفظي.

(1) السيوطي الأشباه والنظائر 1/ 157. (4) العلمي، حاشية على شرح النصريح 2/

(2) نفس المصدر والمكان

(3) السيوطي جمع الهوامع 1/ 20

4 - حركة التقاء الساكنين في نحو قولنا: لم يحصر الرجل، إذ أبدل السكون في (يحضر) كسرة لالتقاء الساكنين وقد تسمى حركة تخلص من سكوبين⁽¹⁾.

5 - حركة مناسبة. وهي حركة المصاف إلى ياء المنكلم في نحو علامي وكتابي ومن أمثلتها حركة الباء في (ضربوا) فهي صمة حيء بها لمناسبة واو الجماعة⁽²⁾.

6 - حركة حكاية في نحو: من زيد؟ من زيداً؟ من ريد؟ في رجل قال: هذا زيد أو رأيت زيداً، أو سلمت على ريد، فيقال في الاستفسار عن ذلك من زيد؟ من ريداً؟ من ريد؟⁽³⁾

7 - حركة نقل. كقراءة: قد أفلح من زكاه، وكذلك قراءة ألم تعلم أن الله بفتح دال (قد) وهي ساكنة وفتح ميم (تعلم) وهي مجزومة⁽⁴⁾ فقد أبدل القارئ همزة القطع وصلاً فاضطر لابتدال السكون فتحة في الموقعين

8 - حركة مجاورة في نحو قولهم هذا جحر صب خرب⁽⁵⁾. جحر (حرب) على المجاورة وحقه الرفع لأنه يمت (لجحر). وقد عده حذف النحة لئلاً ونهوا عن الاقتداء به.

وقد جمع المهلب هذه الحركات في (نظم العرائد) شعراً فقال⁽⁶⁾

عددنا جملة الحركات ستاً	وسناً بعدها ثم اثنتين
فاعراب ثلاث أو بناء	ثلاث أو ثلاث بين بين
ومشبهتان والاتباع حاد	وأخرى لالتقاء الساكنين
وواحدة مذبذبة تردت	لدى أخواتها في حيرتين

أما حركات الاعراب والبناء فقد أوضحها المقصود بها فلا خلاف على

(1) السيوطي: جمع الهوامع 1/ 20، شرح (4) السيوطي: جمع الهوامع 1/ 20، 53 / 1

التصريح 1/ 158.

(5) المارحي: مار القري ص 16، المصنف

العلوي: مصرعة الاعراب ص 239

(2) الأزهري: شرح التصريح 1/ 158، 5 / 1

(3) محمد بن الحصري: شرح الكافية 1/ 34-35 (6) السيوطي: الاشياء والنظائر 1/ 158

ذلك. وأما الحركات التي أطلق عليها اسم «يرير» فهي ثلاث حركات، كل منها متوسط بين حركتين⁽¹⁾

أحدها: بين الضمة والفتحة، وهي الحركة التي قبل الألف المفخمة في قراءة ودرش بحر الصلوة والركوة والحيوة

والثانية: بين الكسرة والضمة، وهي حركة الإضماع في بحر: قبل وعيص على قراءة الكسائي

والثالثة: بين المتحة والكسرة، وهي الحركة قبل الألف الممالة بحر

رعى

وأما المشبهتان فهما حركة إعراب تشبه الياء وهي حركة الممروع من صرف في حالة العجز، وحركة ياء تشبه الإعراب وهي حركة المادي المفرد وقد سقت الإشارة إليهما والتعريف بهما.

وأما الحركة المدبنة فاعلمها حركة الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، فقد اختلف العلماء في طبيعة هذه الحركة التي لا بد أن يكون لنا عود إليها في فصل قادم أدركنا حول البناء العارض

وهذه الحركات جميعها لا تمت بصلة إلى إعراب ولا بياء لأنها حركات عارضة وقد ألقاها بحركات الياء لأنها لا تنجم عن عوامل سابقة كحركات الإعراب، ولكنها في الوقت نفسه تختلف عن حركات الياء هي أن حركات الياء هي حركات وصحية ثابتة أما هذه فهي حركات آنية عارضة قبل ناصيف أليارجي في ذلك واعلم أن حركة المماسسة والانشاع والمجورة وبحوها من هذه الحركات، لا تعد من حركات الإعراب لأنها ليست لعامل، ولا من حركات الياء لأنها وضعية وإنما هي حركات أخرى تختلف للأعراف المذكورة وبحوها، فيشتغل بها المحلل الذي تقع فيه، ويمتدح معها ظهور الحركة التي يستحقها فتقدر عليه⁽²⁾.

(2) أليارجي بار القوي ص 16

(1) عن المصدر 1 / 157.

أنواع البناء

البناء نوعان. لآرم وعارض. فالبناء اللازم أو الثابت هو ما لا يترك عن لكلمة في حال من أحوالها. والأسماء المنبئة بناءً لازماً هي الضمائر وأسماء لإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وبعض الكليات وبعض الظروف وأسماء الأفعال والأصوات. أما البناء العارض، فهو أن يكون معرباً في الأصل ثم يفتضي تركيب الكلام بناءً في حالة خاصة، وذلك في لمواضع التالية:

- 1 - المنادى المفرد في نحو: يا زيدُ ويا رجلُ.
 - 2 - اسم لا النافية للجنس في نحو: لا حول ولا قوة
 - 3 - بعض الأسماء المركبة في نحو: وقعوا في حيضٍ بيضٍ
 - 4 - بعض الأحوال المركبة في نحو: هو جاري بيتٍ بيتٍ، ونهروا شلجٌ مثلجٌ
 - 5 - بعض الظروف المركبة في نحو: يرورني صباح مساء، وهو يعمل ليلُ نهارُ.
 - 6 - الأعداد المركبة: نجح خمسة عشر طالباً، اشترت ثمانية عشر كتاباً.
 - 7 - الظروف المقطوعة عن الإضافة في نحو قوله تعالى: ﴿لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ﴾
 - 8 - بعض الظروف المضافة إلى الجمل في نحو قوله تعالى ﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾⁽¹⁾.
- وسنحصى البناء العارض بفصل مستقل في موضع لاحق. كما يقسم البناء من جهة أخرى إلى نوعين: مفرد ومركب.
- فالمفرد ما كان كلمة واحدة مثل حيث، هو، كم، من، كيف... إلخ. والمركب ما تكون من اجتماع لفظين على الهج التالي⁽²⁾:

- 1 - اسم بني مع اسم نحو خمسة عشر وأمثاله.
- 2 - اسم بني مع صوت نحو ميسوي.
- 3 - فعل بني مع اسم نحو نحننا

(1) سورة المائدة 119.

(2) السيوطي الأشباه والنظائر 2/ 25.

4 - حرف بني مع اسم نحو لا رجل .

5 - حرف بني مع فعل نحو هلم .

6 - صوت يني مع صوت نحو حيثلا .

7 - حرف بني مع حرف نحو فلا .

وقد شملت هذه المركبات البناء اللازم مثل : ميبويه ، والعارض نحو لا رجل والاسماء الصرفة مثل ميبويه وأسماء الأفعال مثل هلم وحيهلا ، وأسماء الأصوات مثل هلا . كما شملت المركب الذي يقوم على نية الانصراف التام مثل : ميبويه وهلم وحيهلا ، والمركب الذي يقوم على نية الانفصال التام مثل : لا رجل وحيهلا ، اللذين لا بد لنا أن نبدي كثيراً من التحفظ على بعدهما بالاسماء المركبة ، فهما يلحقان بالعبارات أو الجمل المركبة لا الاسماء .

ولعل من باعلة القول أن نذكر بعد هذا كله أن الحروف كلها ميبية ، وأن لأصل في الاسماء الإعراب ، وإن كانت لا تحلو من ميبات كالضمائر وأسماء الشرط والاستفهام وأسماء الإشارة والاسماء الموصولة . كما أن الأصل في لأفعال البناء ، وإن كانت لا تحلو من معربات فالفعل الماضي والأمر ميبين أما المضارع فمعرب ، إلا إذا اتصل بون السورة ونون التوكيد . فيبني في الحالة الأولى على السكون ، نحو يدرشن ، يكتنن ، ويبني في الحالة الثانية على الفتح نحو : لأدافن عن الوطن .

ولس نستطيع أن نحيط بأحوال الميبات من الاسماء وأسماء الأفعال وأسماء الأصوات ، لأن موضوعها هو البناء وعلاماته وألفاظه ، لا الميبات وأحوالها ومعانيها وشروط استعمالها ، مما يقتضينا الخروج إلى موضوع آخر لم نصعه في الحساب عند وضع هذا الكتاب . ولذلك لا يرى بأساً من الصور مباشرة إلى ميبات الأفعال ، فنقدم صورة موجزة عن علامات سائها وعن أحوال ذلك البناء على السهج التالي :

أولاً . أحوال بناء الفعل الماضي

1 - يسي الفعل الماضي في الأصل على الفتح نحو : كتب ، درس ، أفل

2 - بني على الفتح إذا اتصل بألف الاثنين نحو : كتبا ، درسا ، أفلا

3 - يبنى على السكون إذا اتصل بصمير رفع متحرك نحو: كتبت، درست،
كتبتا، درستم... إلخ.

4 - يبنى على السكون أيضاً إذا اتصل بنون النسوة نحو: كتبت، درست،
أقبلن.

5 - يبنى على الضم إذا اتصل بواو الجماعة نحو: كتبوا، درسوا، أقبلوا

وربما خالف بعض النحاة في أحوال هذا البناء وقالوا: إن الفعل الماضي
يكون مبنياً على الفتح، وأنه في أحواله الأخرى، تقدر فيه العنحة من أجل
المناسبة كما سنين في موضع لاحق.

ثانياً - أحوال بناء فعل الأمر

1 - يبنى فعل الأمر على السكون أصلاً نحو: أكتب، ادرس، أقبل.

2 - يبنى على السكون إذا اتصل بنون النسوة نحو: اكتبن، ادرسن، اقبلن.

3 - يبنى على حذف النون إذا اتصل بواو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء
المخاطبة نحو: اكتبوا، اكتب، ادرسوا، ادرسا، ادرسي

4 - يبنى على الفتح إذا اتصل بنون التوكيد نحو: اكتبن، ادرسن، اقبلن.

5 - يبنى على حذف حرف العلة إذا كان ناقصاً نحو: ادع، اسع، ارم.

تعليل بناء الأسماء

افترض النحاة أن الأصل في الأسماء هو الإعراب، واستخلصوا من هذا
لافتراس أن ما جاء مبنياً منها فلا بد أن يكون قد جاء مبنياً لسبب، وقد عبر
ابن مالك عن ذلك كله بقوله⁽¹⁾:

والاسم منه معرب ومبني	لشبه من الحروف ملني
كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا	والمعصوي في أتى وفي حب
وكسامة عن المعمل بلا	تأثير وكافقار أصلا

وظاهر مما أورده ابن مالك أن العلة الأصلية لبناء الأسماء هي شبهها

(1) ابن عميل - شرح الألفية 1 / 28 - 30.

بالحروف، لأن الباء في الحروف أصل، فلا بد أن يكون الأسماء المبنية قد حملت على الحروف لوجه شبه بين العتتين. وقد جعل النحاة وجه الشبه هذا أنواعاً هي التالية: (1)

- 1 - التشبه الوصفي، كأن يكون الاسم المبني موضوعاً على حرف واحد كالتاء في ضربت، أو على حرفين كصغير المتكلمين في أكرما.
- 2 - التشبه المعنوي، ومثال ذلك «متى» فإنها عنية لشبهها بالحرف في المعنى، فإنها تستعمل للاستفهام نحو: متى تقوم؟ وللشرط نحو: متى تقم أفم، فإنها في المثال الأول أشبهت همزة الاستفهام وفي الثاني أشبهت إن الشرطية.
- 3 - التشبه العملي، ومثال ذلك أسماء الأفعال نحو: نزال فاسم الفعل هـ بني على ما يزعم النحويون لشبهه بالحرف في كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره كالحرف تماماً.
- 4 - التشبه الافتقاري، ومثال ذلك الأسماء الموصولة التي نحتاج دائماً إلى صلة، فإنها تشبه الحرف في هذا الافتقار.

هذا ما يسوقه النحاة بشأن تعليل حدوث الباء في الأسماء. وظاهر أن ما يسوقونه بهذا الشأن غير مقنع، ذلك لأن العلة الحقيقية لحدوث الباء في الأسماء هي السماع البحث، وكل محاولة لكشف أسرار وجود الكلمة على حال دون غيرها، لا بد أن تمت بصلة إلى موضوع نشأة اللغات وقد نصر علماء اللغات على أن البحث في نشأة اللغات لا يؤدي إلى فائدة. وقد تطرق أبو حيان إلى مثل ذلك فقال: «في الحقيقة لا يحتاج فيه (ب الوضعية العربية) إلى تعليل، كما لا يحتاج في علم اللغة. سي نفس فلا يقال لم جاء هذا التركيب في قولك. زيد قائم وأضاف بهذا كنه تعليل سمح العاقل منه ويهراً من حاكبه، فضلاً عن مستبطه. فهل هذا كنه لا من الوضعية، والوضعية لا تعلل (2) ولا شك أن كلام سي حيان يتسم بالعمق والوجاهة. ونحن نرى رأيه وتأخذ بوجهة نظره. وقد

(1) نفس المصدر 1/ 30 وما بعدها (2) حديثه الحديثي أبو حيان السجوي ص 394

(1) نفس المصدر 1/ 30 وما بعدها

عرضنا ما عرضنا من آراء النحاة في تعليل المبيات لمصل إلى هذه النتيجة.

تملح من إعراب المبيات

يعرب الاسم المبني كما ذكرنا في الفصل السابق إعرافاً محلياً، لأنه لثبات آخره على حركة واحدة لا يستجيب لتأثير العوامل السابعة عليه، ولا يكون ثمة مجال لتطبيق قواعد الإعراب عليه، إلا أن يعرب إعرافاً محلياً ولا يعني هذا أن اللفظة المبنية - كما تفيد تسميتها - لا يدخلها الإعراب، وأنها تنفي في الجملة ناشرة مستعصية على قواعد السحو وقوانينه ليس الأمر كذلك، فاللفظة المبنية تأخذ موقعاً في الكلام وتؤدي وظيفة محددة وتميد معنى خاصاً. بيد أنها تتحرك بيزتها التي ورثتها عن آبائها الأقدمين، دون أن تقل تعبير تلك اليزة لأي سبب وفي أية مناسبة. ولكنها في غير ذلك كغيرها من أنماط الكلام، فتقع متداً أو حيراً أو فاعلاً أو مفعولاً به أو مضافاً إليه أو طرفاً إلى غير ذلك. وهي بهذا المعنى قابلة لأن تدخل في نطاق لمصهور الإعرابي الذي هو التطبيق على القواعد السحوية ببيان نوع الكلمات (اسم فعل حرف) وطبيعتها (معربة أو مبنية) وعلاقاتها بعضها ببعض (فاعل، مفعول، مبتداً) ويشمل أيضاً النظر في الجمل محلها، أي ما يسمى «إعراب الجمل»⁽¹⁾. فلو حمل أحدهم عنوان أحد فصول كتابه: «علامات الإعراب»، ثم تحدث في هذا المصل عن علامات البناء لم يكن مخطئاً؛ لأن أبا، لأسود اندؤلي حيسما وضع للإعراب علامات هي الصمة والفتحة والكسرة، لم يكن يستثني منها الألفاظ المبنية، بل كان يشمل بها الكلام معروفاً ومنياً، وكانت صمة الإعراب كصمة البناء لا فرق بينهما، بل إن النحاة لم يكونوا قد صمرو الكلام إلى معرب ومبني، ولا فرقوا بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء كما فعل الصريون فيما بعد. وهكذا يكون البناء جزءاً من الإعراب التطبيقي، ويكون الإعراب التطبيقي أكثر عموماً وشمولية.

بعد هذا الإيضاح الذي كان لا بد منه، لا بأس في أن تأتي على ما أردت

(1) جورج عبد المسح ورملة - معجم التحليل ص 88.

معرفة بمثالين من الأسماء العينية هما: كيف وكف الأولى اسم استعهام مهي على المصح، والثانية من كتابات العدد وتكون حربية أو استعهامية، ويحيى ما بعد الأولى محووراً على الإضافة، وما بعد الثانية منصوباً على التمسر ويحفظ كثير من يتطرقون إلى هذا الموضوع، فيسمون ما يقع بعد «كم» حربية نصيراً أو محووراً والصحيح أنه لا يسمى محيراً أو نصيراً إلا ما يقع بعد كم لاستعهامية التي كان يسعى أن يطلق عليها اسم «كم» الإنشائية، لأن اللاعبيس يصنعون الخير في مقابل الانشاء. ولا شك أن الاستعهام هو أحد صروب الانشاء ولكن الدقة أن يضع أحدهما في مقابل الآخر لسبب

الأول. أن قليلاً ممن لهم صلة بعلم النحو يعلمون أن «كم» الحربية، سببت بي الحر الذي هو أحد صربي الكلام، فمعظمهم يظن أنها أحدث هذه التسمية من الحر الذي هو إحدى الوظائف النحوية. ولذلك يعمدونها حبراً أيما وقعت توهماً أنها مأخوذة من الخير أو منسوبة إليه.

الثاني. أن التصريح بأنها «كم» الإنشائية يفتح باباً للتفكير في سبب إطلاق هذه التسمية عليها، ويحمل الدارس على عقد موازنة بين الإنشائية والحربية، وتتبع الصلة القائمة بين الانشاء والخير ويستطيع من ثم أن يجلو عموماً بعد مافذ هذا الموضوع

ومن أبرر السمات التي يتسم بها الاسم العيني أنه - على الرغم من الترام حرة حركة واحدة - يحتل مواقع إعرابية مختلفة ويؤدي وظائف نحوية متباينة وقد شهد على ذلك في «كيف» و«كم». ولنبداً بالأولى قال حافظ.

وقف لحنن يظرون جميعاً كيف انني قواعذ السجد وحدي

كيف ها اسم استعهام مبني على الفتح في محل نصب حال.

وقال حافظ:

لا رعى الله عهداً من جلود كيف أصبحت يا ابن عبد المجيد؟

كيف هنا في محل نصب خبر أصبح.

قال شوقي.

ممدوسا والمسلمون عشيرة كيف الخوولة فيك والاعمام؟

كيف هنا في محل رفع خبر مقدم

ولا تخرج «كيف» عن إحدى هذه الحالات الثلاث. فهي إما أن تكون في محل نصب حالاً أو في محل نصب خبراً لكان الناقصة أو إحدى أحوالها، أو في محل رفع خبراً مقدماً.

ومن شأنها أن يلزم صدر الجملة التي تقع فيها، لأنها من الأسماء التي لها حق الصدارة في الكلام وهي أسماء الشرط والاستفهام.

وقد تحرج «كيف» عن الاستفهام فتفيد التعجب وذلك في مثل قوله تعالى ﴿كَيْفَ نَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أََمْوَانًا فَأَحْيَاكُمْ⁽¹⁾؟﴾ وكذلك قوله تعالى ﴿فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ؟⁽²⁾﴾ ومثله قوله تعالى ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ⁽³⁾؟﴾ ومن ذلك قول المتنبي:

أبست الدهر عسدي كلُّ نبتٍ وكيف حرجت أنت من أرحام؟

وتحرج كيف كذلك إلى الشرط فتفيدة دون أن تجزم عند البصريين، وتقتضي عندئذ فعلين متعفي اللمظ والمعنى نحو كيف تصنع أصنع أم الكوفيون فيجزمون بها فيقولون. كيف نصنع أصنع⁽⁴⁾ وقد اتصل بها «ما» فتكون أكثر إفادة للشرط واستعداداً للجزم، حتى أن بعض السحويين جعل اقتراءها بالحرف «ما» شرطاً لأعمالها⁽⁵⁾. وقد أدرج ابن الأنباري خلاف لبصريين والكوفيين حول المجازاة وكيف صمغ المسألة 91 من كتاب الانصاف في مسائل الخلاف⁽⁶⁾.

ولأن كيف من الأسماء التي لها حق الصدارة، صعب أن يعمل فيها ما قلها فهي في كل المواضع التي تقع فيها تكون معمولة لعامل متأخر. فهي قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْآيِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ⁽⁷⁾؟﴾، عمل في كيف الفعل استأخر «خُلِقَتْ» وكذلك هي قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يَصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ⁽⁸⁾﴾، العامل في كيف هو الفعل «يشاء» لا الفعل «يصور» لأنه

- | | |
|------------------------------|----------------------------------|
| (1) سورة البقرة: 28. | (5) نفس المصدر والمكان |
| (2) سورة الأعراف: 84. | (6) ابن الأنباري: الانصاف 2/ 643 |
| (3) سورة الاسراء: 48. | (7) سورة العنكبوت: 17. |
| (4) ابن هشام معي اللب 1/ 205 | (8) سورة آل عمران: 6. |

متقدم و«كيف» لا يعمل فيها عامل متقدم.

وتأتي كيف أحياناً حبراً مقدماً لمستداً محذوف كما في قول الشاعر:

شكوت ولم يمارهمي شيبابي فكيف إذا تعشاني المشيب
وكيف إذا ذوى زرع الأماني وكيف إذا التوى المعصن الرطيب
أي فكيف الحال؟ وتطرق ابن هشام إلى شبهة هذا الاستعمال في القرآن الكريم، وهو قوله:

فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد⁽¹⁾، فجعل المفعول فعلاً هو «يصنعون»
أي فكيف يصنعون إذا جئنا من كل أمة بشهيد⁽²⁾؟ ولو قدر المحذوف «حانهم»
لم استعد عن الصواب إذ من الممكن أن يكون التقدير: فكيف حالهم إذا
جئنا... إلخ

ومن الجدير بالذكر أن ابن هشام تطرق إلى إعراب «كيف» فذكر من
أحواله حالين فاتنا ذكرهما فيما سبق هما: أن تكون مفعولاً به ثانياً لأحد أفعال
لقدوت نحو: كيف ظننت زيداً؟ وإن تكون مفعولاً مطلقاً في قوله تعالى:
﴿الم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل⁽³⁾﴾ وكان الأخرى بابن هشام أن
يعربها في هذا الموقع نائبة مفعول مطلق، لأن المفعول المطلق لا يكون إلا
مصدرراً، ويخطئ من يطر من المحوئين أنه غير ذلك، لسبب بسيط هو أن
المفعول في العربية يعني المصدر فما جاء غير مصدر لا يجوز أن يكون
مفعولاً مطلقاً بل نائباً عنه.

هذه لمحات عن «كيف» تربنا كيف ينبغي التطرق لهذه الأسماء المسبية
عند إعرابها، وكيف ينبغي التأمل في موقعها من الإعراب قياساً إلى ما يتصل
بها ويؤثر فيها من عوامل لفظية، مما يبين لنا أن الاسم السبي - وإن كان آخره
يلزم حالة واحدة - يأخذ الموقع الذي ياسبه في الكلام ويؤدي الوظائف
لموظفة به، فلا يختلف عن الاسم المعرب إلا في ثبات آخره على حال
واحدة لا تغير.

(1) سورة النساء: 41

(2) سورة العيل: 1 وانظر معني اللب 1/

أما «كم» فهي كناية عن العدد وهي موعان - إستهامية وخبريه كما سبق أن ذكرنا، ويكون حكم الاستهامية في الأعراب كما يلي⁽¹⁾.

1 - أن تكون في محل جر إذا سبقها جار أو مضاف نحو: بكم درهم شريت هذا الثوب؟ وبيت كم صديق زرت؟ وفي هذه الحال يجوز جر ما بعدها ونصبه.

2 - أن تكون في محل نصب نائب مفعول مطلق إن كانت استهاماً عن مصدر نحو: كم جولة جلت في الميدان؟

3 - أن تكون في محل نصب نائب ظرف إذا استعمل بها عن زمان أو مكان نحو: كم يوماً غبت عن العمل؟ كم ميلاً سرت؟

4 - أن تكون في محل نصب مفعولاً به نحو: كم كتاباً قرأت؟

5 - أن تكون في محل نصب خبر كان أو واحدة من أحواتها نحو: كم كان عدد الزوار؟

6 - أن تكون في محل رفع مبتدأ نحو: كم كتاباً عندك؟

7 - أن تكون في محل رفع خبر مقدم نحو: كم مألوك؟

وتعرب الخبرية مثل الاستهامية تماماً. وهذه أمثلة متنوعة على إعراب «كم» الخبرية. قال المتنبّي:

كم قد قُتِلْتُ وكم قد مِتُّ عذكمو ثم انتفضت فزال الفير والكفر

«كم» هنا هي الخبرية في محل نصب نائب مفعول مطلق. وتقدير الكلام: قُتِلْتُ قتلاً كثيراً أو قُتِلْتُ مراراً.

وقد يعربها بعضهم مفعولاً مطلقاً. والصحيح أنها نائب مفعول مطلق لأن المفعول المطلق لا يكون إلا مصدرأ. وما ناب عن المصدر ناب عن المفعول المطلق. فليس صحيحاً قول النحاة أنه ناب عن المصدر في الاتصاف على المفعول المطلق. فالذي سوب عن المصدر ينوب عن المفعول المطلق لأن المفعول المطلق هو مصدر في الأساس.

(1) العلايبي: جامع الدروس النحوية 3/ 115.

وقال حافظ إبراهيم:

كم تحت أذيال الظلام منيمٌ دامي المآذ وقليه لا يعلم
رفع حافظ «منيم» على الرغم من أن النحاة لا يجيزون في ما يقع بعد
«كم» لحركة غير الجر والنصب في حال الانفصال. أما الرفع فهو قليل. وقد
أورد النحاة للاختلاف قوله.

كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد خللت عليّ عشاري
فذكروا أنه ورد في كلمة «عمة» الجر والنصب والرفع. وقد أعربوا
«عمة» في حالة الرفع مبتدأ. فاعترضتُ على ذلك في تعليق لي على كتاب
لمرجع الشيخ علي رضا نشرته مجلة المعرفة السورية⁽¹⁾، واقترحت أن تعرب
«عمة» في حالة الرفع خبراً لكم الخبرية، على أساس أن «كم» في محل رفع
مبتدأ. وتمثلت ببيت حافظ السابق ذكره. فعارضني في ذلك أنشد الشيخ محيي
لدين الدرويش في رد نشرته صحيفة العروة في حمص. ولم يكن في جمعتي
من آراء النحاة آنذاك ما أثبت به رأيي. غير أنني عثرت فيما بعد على نصوص
بحوية تؤيد رأيي. من ذلك ما ذكره سيبويه في إعراب: كم غلمان لك؟ برفع
«غلمان» على أنها خبر لكم. وكذلك في قول العرب: كم رجل أفضل منك!
فجعل «أفضل» خبر كم⁽²⁾

وقد تطرق العكبري إلى ذلك في إعرابه لهذا البيت:

كم بجود مفرف بال المعلى وكريم بخلة قد وضعة
قال العكبري: والجواب عن البيت من وجهين:

أحدهما. أن الرواية الصحيحة الرفع أو النصب (أي رفع مفرف أو
نصبه) وكلاهما قد روي. فالرفع على أنه خبر عن «كم» والنصب على الميم
ورواية الجر شاذة فلا تجعل أصلاً⁽³⁾.

ولسنا نصدد ذكر الوجه الثاني لأنه لا يتعلق بما نحن فيه. أما الوجه

(1) مجلة المعرفة، دمشق، العدد 36 ص (2) سويه الكتاب 2/ 160 - 161

(3) 280 - 281. (3) العكبري التيسر ص 429 - 431

الأول فهو نص صريح على أن «مقرف» في حالة الرفع حير لكم الحصريه وهو ما ينكره الذين لا يعرفون النحو إلا نقلاً وتقليداً، لا فهماً أصيلاً وتفكيراً مستقلاً.

وكان حافظ ابراهيم قد اختار الرفع بعد «كم» في بيت آخر هو قوله
وكم في طريق الشر خسر ونعمة وكم في طريق الطيبات شرور
ويبدو أن شارحي ديوان حافظ لم يعرفوا أن الرفع وجهاً فيعندوا حافظاً على اختياره. ولذلك وجهوا إليه اللوم وعدوا ما فعله لهما فقالوا يلاحظ أن الرفع في قوله «شرور» آخر البيت لضرورة حركة الروي، وإلا فالوجه نصبه على الأرحح، للفصل بينه وبين «كم» الحبرية بجار ومجرور، أو حره على مذهب بعض النحويين⁽¹⁾.

والصحيح أن حافظاً على حق في ما فعله. فقد كان إماماً في اللغة وله يكن يجوز عليه الخطأ والوهم وبخاصة في ما بابه القياس، إن جار أن يقع في ذلك في ما بابه السماع. ومن المعروف أن المقصود بما بابه القياس هو النحو، كما أن المقصود بما بابه السماع هو اللغة. ومن السهل ضبط ما به القياس، وليس من السهل ضبط ما بابه السماع، وإن كان الشعراء يتفاوتون في ذلك

نقول أنه ليس من السهل أن يقع حافظ في مثل هذا الخطأ الواضح البين، لولا أنه يعتمد على وجه من وجوه العربية، وحسب حافظ أنه كان موضع احترام رصعائه من أدياء العصر وعلمائه وعلى رأسهم محمد عبده. ولا يسعنا إلا أن نورد بهذا الصدد شهادة شوقي حافظ في بيتين قال فيهما

يا حافظ المصطفى باني مجدها وإمام من سجلت من البلع
حلقت في الدنيا بياناً حالداً وتركت أجيالاً من الأبد

ولسنا ندافع عن حافظ من أجل الدفاع، بل لأن الشواهد تثبت أن حافظ كان على حق في اختيار الرفع. وقد أوردنا ما قرره مسويه والعكوي في حارة الرفع بعد «كم». ويبدو أن الرفع بعد «كم» كان معروفاً منذاً في المدارس

(1) ديوان حافظ ابراهيم من 2 / 166

المصرية بدليل أن شعراء العصر الكبار في مصر، كانوا يلجأون إلى هذا الوجه إذا اضطروهم الروي. من هؤلاء مطران الذي يقول.

العلم والأدب الذي يحلو، والفضل اللاب،

وسماحة الآسي المؤاسي، كم بها للحير بات،

فقد رفع مطران «ناب» بعد «كم». وليس من الممكن أن يكون قد اضطروا ذلك اضطراراً، لأن مطران خريج المذهب اليازجي في التحقيق والتدقيق، وهو لا يقدم على ما يمكن أن يعد لحناً أو خطأ.

ومن الشعراء الذين احتاروا الرفع بعد «كم» ولي الدين بكري الذي يقول

واليوم ذبنا وذابت ان الحديد يذوب،
لا تبكين حبيباً فكم هناك حبيب،

فقد رفع «حبيب» بعد «كم» ولم يجد عضاضة في ذلك لأنه تعلم على مقاعد الدرس أن الرفع جائز بعد «كم» الحبرية.

وأخر من عثرنا لهم على شاهد من هذا النوع الشاعر المعروف علي محمود طه الذي يقول في مطلع قصيدة:

يا قهر الموت كم للموت أسرار دل الحديد لها واستحدثت البار

فقد رفع «أسرار» بعد «كم» كما فعل رفاقه الشعراء حافظ ومطران وولي الدين بكري ومن المستبعد أن يكون هؤلاء جميعاً قد افترقوا خطأ في اختيار الرفع، مما يدل على أن للرفع مسوغات وجيهة.

وقال أبو تمام:

كم مررت في الأرض يألوه العتي وحنينة أبداً لأول مررت

«كم» هنا في محل رفع متبدأ. وجملة «يألوه العتي» في محل جر نعت «مررت» والجر محذوف تقديره كائن أو موجود. وقد يزعم بعضهم أن الجهر بكم في الجملة الاسمية «وحنينة أبداً لأول مررت» غير أن الواو تجمع أن تكون هذه الجملة خبراً وثمة مانع آخر وهو الضمير المتصل بلفظة «حنين» وذلك لأن الخبر يجب أن يتضمن صيحراً يعود إلى المتبدأ والضمير الذي في «حنينه» يعود إلى «العتي» لا إلى «كم» ولا إلى مررت. ولذلك لم يجوز أن نعرب الجملة

الاسمية في الشطر الثاني خيراً للمبتدأ «كم».

وعلى هذا المعط جاء بيت المتن:

وكم من عائب قولاً صحيحاً وأفتة من المهم المهم.

«كم» هنا في محل رفع مبتدأ والخبر محذوف تقديره موجود أو كائن وكانت الجملة الاسمية «وأفتة من المهم المهم» أخرى بأن تكون خبراً، لأنها هي التي تدل على المعنى المطلوب غير أن إقحام الواو في هذا المحرك يسمعها من أن تكون موهلة لذلك، على الرغم من أن بعض النحاة يجدون في نحو متسعاً لذلك، فيجعلون الواو رائدة. ولكن تتبع الكلام العربي لا يعيب دليلاً على وقوع مثل هذه الزيادة.

وقد وقع شوقي في ما يشبه ذلك حين قال:

فرت مصيد مهم وكانت تساق له الملوك مصيد

ذلك لأن «مصيد» هنا مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ ويكون خبر محذوفاً تقديره كائن أو موجود والذين بحثوا عن الخبر في الجملة لعمية «كانت تساق له الملوك»، كان لهم ما يسوع وجهة نظرهم، لولا أنهم صطدموا بالواو الزائدة في هذا الموقع، ولذلك استفدوا شوقي. وقد دفع عنه حرور وقالوا يجوز إقحام الواو هنا والمحيب أن بعض اللغويين إذا وقع في موقع الماظرة واللداد، أثاروا كل شيء وصعوا كل شيء حسب ما يروق أهواءهم.

ولا بأس في أن نشير، ونحن نتحدث عن بيت شوقي، إلى لفظة وجبهة به، قل من يتبه إليها، ألا وهي المعنى الذي تفيد «رب»، فقد حار النحويون بين أن يكون التثنية أو التثنية. ولم يحسموا القول في هذا المعنى وردت «رب» تفيد التثنية و«كم» تفيد دون شك، مما الفرق بينهما، رب لحكمة من إعادة اللاحقين معنى واحداً ومتى يستعمل هذه؟ ومتى يستعمل تلك؟ إنا لا نجد في كتب النحو أجوبة على استفساراتنا. وقد عرفت بعد طول تأمل وتعمير أن المعنى الذي تفيد «رب» ليس التثنية ولا التثنية بل التحصيص والذي يتأمل عدداً من الآيات الشعرية يجد الدليل على ذلك قال المعري

ربّ ليل كأنه الصبح في الحمن وان كان اسود الطيلسان
فلا شك أن المعري لا يقصد الكثرة ولا العلة، بل يقصد لعت الانتشاء
لئلى ليل محصوص يتذكره ويتحدث عنه.

وحينما قالت العرب 'ربّ أخ لك لم تلده أمك'، لم تقصد كثرة
لاحوان ولا قلبيهم، ولكنها قصدت أخاً من نوع محصوص ودا أوصاف
محددة وهكذا يبدو أن 'رب' ليست مرادفاً لكم الخبرية، فهي لا تعيد التكرار
ولا تنقليل، بل التخصيص. ولم أجد من أشار إلى هذا المعنى إلا ابن كمال
باش حين قال رب لا انتشاء تنقليل نوع من جنس، ومجرورها يجب أن يكون
بكرة موصوفة، وأما كونها موصوفة فلأنها لتقليل نوع من جنس، فوجب
تخصيص الجنس بالصفة ليصير المذكور بها نوعاً⁽¹⁾ فهذا التخصيص الذي
ذكره ابن كمال باش بصورة غير مباشرة هو المعنى الوحيد الذي تفيد 'رب'.
والمهم في الأمر أن نقرر أن 'رب' شيء آخر غير 'كم'، وأن كلا منهما
تستعمل في ما لا تستعمل فيه الأخرى، ولو كان معاهما واحداً لجار وضع
إحدهما موضع الأخرى. وهذا غير حاصل.

هذه لمحات عن البناء اللارم وعلاماته وألفابه وكيفية اعراب بعض
بمادجه. ومع ذلك ما رأى في المجال منع للقول عن نوع آخر من أنواع البناء
هو لبناء العارض. ولما كان الحديث عن ذلك النوع من البناء لا بد أن يطول،
فقد حصصناه بفصل مستقل ولم به شأنه ونجمع أطرافه ونذكر من تفصيلاته
ودقائقه ما قل أن يقع في كتاب قالى اللقاء في الفصل التالي.

(1) ابن كمال باشا أسرار النحو ص 278.

الفصل الثالث

البناء العارض وخلاقات النحاة حوله

لا شك أن موضوع الإعراب والبناء هو من الموضوعات الأساسية التي يوليها الحويون مزيد عناية واهتمام، فيفسحون له صدور كتبهم ومصنفاتهم، وينزلونه منزلة سامية رفيعة منها. ومن الأدلة البارزة على أهمية هذا الموضوع أنه لا يمكن بحث موضوع الكلمة في الجملة، ولا النطر في أحواز آخره دون التطرق إليه. ومن المعروف أن علم العربية يقوم في معظمه على معرفة حركات أواخر الألفاظ وعوامل تلك الحركات وعملها. ولا يمكن أن تقوم لعلم العربية قائمة دون النظر في مثل هذه الموضوعات.

وكان العرب قد لاحظوا أن الألفاظ العربية ليست سواء في هـ سبيل، فمما ما تتغير حركة آخره بتغير موقعه في الجملة أو بتغير العامل لد حر عليه، وقد أطلقوا عليه اسم المعرب. ومما ما يلزم آخره حالة واحدة، بعض اسطر عن موقعه في الجملة ونوع العامل الداخل عليه، وقد أطلقوا عليه اسم اسمي. وكان من حق الحويين الذين شغلوا أنفسهم بدراسة العربية وشؤونها أن يلاحظوا هذا الفرق بين نمط من الأسماء تتغير أواخره حسب موقعه في الجملة، ونمط آخر تلزم أواخره حالة واحدة. وكان لا بد أن ينشأ عن هذه الملاحظة ما يطلق عليه اسم الإعراب والنساء

وليسا في معرض التعريف بالإعراب والنساء ولا في الإتيان على تفصيليهما ويبحث دقائقهما فهما معروضان في كل كتاب نحوي، إما بصورة موجزة أو بصورة مفصلة موسعة. وفي وسع أي كان أن يعود إلى هذا الموضوع. فيعرف من شؤون ما لم يكن يعرف من قبل. هذا علاوة على أن أتيا في الفصول السابقة على أطراف من هذا الموضوع، تكفي للتعبير عن

مصطلحي الإعراب والنساء ومعركة دلالة كل منهما. وليس فيما يعالج هذا الموضوع من قضايا ويشرح من مسائل أي إشكال أو تناس في الحدود التي رسمناها لهذا الكتاب، وفي نطاق الأهداف التي وضعناها له.

يد أن الأمر لا يبقى محصوراً في هذا النطاق الين الواضح فهو لا يمتأ أن يزل في مهاوي الإشكال والالتباس، حبسما يهدم الحويون على اسمه لبء، نى موعس هما البناء اللارم أو التاب، والبناء العارض وهم يعرفون للارم أو ثبات بأنه ما استعمل مبنياً في كل متصرفاته وأحواله المختلفة على صفة وحدة ولم يستعمل معرباً نة. كما يعرفون العارض بأنه ما استعمل مسباً في حد لمعى أو جب له البناء، فإذا زال ذلك المعنى عاد إلى حكمه الاصني من الإعراب⁽¹⁾.

وسواء العارض هذا هو الذي يشير الإشكال والالتباس ذلك لأن لغروص يما في اللروم فإذا كان البناء اللارم هو لروم آخر الكلمة حاة واحدة، من البناء العارض الذي لا يلزم حالة واحدة هو ليس بناء، أو هو على الأقل ليس بناء أصيلاً ما دام عرصة للتعبير وعدم الثبات. ولنا نحن من يقول هذا الكلام ولا من يتحيله تحيلاً. فكل من يتبع كلام النحاة حول هذا الموضوع يجد فئة كثيراً من الحيرة والتردد وعدم القدرة على الحسم في موضوع إطلاق التسمية على مثل هذا النوع من الألفاظ هو إعراب أم تاء، فتراهم تارة يميلون إلى تسميته ساء، اعتماداً على أن حركته لم يحدتها عامل سابق، ثم تراهم يميلون إلى تسميته إعرافاً لما يطرأ عليه من تغير الصورة واختلاف الحال

ومهما يكن من أمر، فنود قبل استئناف القول في موضوع هذا الخلاف أن نعرض لمختلف السامح التي ساقها النحاة أمثلة على النساء العارض في لأسماء والأفعال. هما ساقوه من الأسماء ما يلي⁽²⁾:

- 1 - المتنادى المفرد أي العلم أو الكرة المقصودة نحو: يا زيد ويا رجل
- 2 - اسم لا الناية للجس إذا لم يكن مصافاً ولا شبيهاً بالمضاف نحو لا رجل في الدار.

(1) ابن النحاش - المرنجل ص 106. = كمال باشا أسرار الصح ص 170، رشيد

(2) ابن النحاش - المرنجل ص 110، ابن = الشروبي مبادئ العربية 4/ 127

3 - انظروا المقطوع عن الإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعده﴾⁽¹⁾.

4 - ما ركب من الأسماء في الحالات التالية:

أ - إذا كان المركب اسماً صرفاً نحو: وقعوا في حبس بصرى

ب - إذا كان المركب عدداً نحو: أحد عشر وتسعة عشر.

ج - إذا كان المركب ظرفاً نحو: صاح مساءً، ليل نهار

د - إذا كان المركب حالاً نحو هو جاري بيت بيت وتفرقوا شتراً مذبذباً.

هـ - الظروف المضافة إلى الجمل نحو قوله تعالى ﴿هذا يوم يسمع الصادقين صدقهم﴾⁽²⁾.

هذا ما أورده النحاة من النماذج التي يؤتى بها مثلاً على البناء لعرض في الأسماء. أما في الأفعال فإن كتب النحو لا تنص نصاً صريحاً على شيء من هذا القبيل ولكن من ينعم النظر في أمهات كتب النحو يجد لأمثلة التالية:

1 - الفعل الماضي المتصل بمصير رفع متحرك ويبنى على السكون نحو جلست وكتبته والتفتنا.

2 - الفعل الماضي المتصل بسون السوء التي هي أيضاً مصير رفع متحرك، على الرغم من أن النحاة يحرصون على أن يفردها بمثال حصص، ويبنى على السكون نحو: الطالبات درسن

3 - الفعل الماضي المتصل بواو الجماعة، ويبنى على الصم، نحو حصرو وكتبوا.

4 - الفعل المضارع المتصل بسون السوء ويبنى على السكون نحو نمت يدرسن

5 - الفعل المضارع المتصل بسون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة، ويبنى على الصم، نحو والله لأدافعن عن الوطن أو لأدافعن

(2) سورة المائدة 119

(1) سورة الروم 4

6 - فعل الأمر المبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة أو ألف الاثنين أو باء المخاطبة. نحو اجلسوا، اجلسا، اجلسي.

7 - فعل الأمر المبني على حذف حرف العلة نحو: ادع، اسع، ارم.

8 - فعل الأمر المتصل بنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة نحو: اجلس، اجلسي.

هذه الحالات جميعها بشقيها الاسمي والفعلي لم يستقر نظر النحاة على رأي واحد فيها. فهم مصطربون في تحديد حالتها أي باء أم إعراب أم هي حالة ثالثة متوسطة بين البناء والإعراب. ولا بأس في أن يأتي سماع تفصيلية مما اختلفوا في تقرير أمره بين أن يكون بناءً أو أن يكون إعراباً في مسائل محددة متقاة مما سبق أن عرضناه على الترتيب التالي.

أولاً - يقف على رأس تلك المسائل المختلف فيها المنادى المفرد في نحو ي ريدُ ويا رجلُ، فإن كتب النحو المتأخرة تكاد تجمع على أن المسمى المفرد مبني على الضم بباء عارضاً، على الرغم من أن هذا البناء ليس موضع اتفاق في أمهات كتب النحو. ولذلك لا بأس أن نسوق في موضوع الخلاف لدي بدور حوله النصوص التالية

أ - حصص ابن الأثيري (كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن: ت 577 هـ / 1181 م) المسألة الخامسة والأربعين من كتاب الانصاف لبحث هذه القضية، وقد أوجزها بقوله: ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى للمعروف المفرد معرف مرفوع غير ثوبن، وذهب النحاة من الكوفيين إلى أنه مبني على الضم وليس بمفاعل ولا مفعول. وذهب النحويون إلى أنه مبني على الضم وموضعه نصب لأنه مفعول به⁽¹⁾

ب - قال ابن الخشاب (أبو محمد عبد الله بن أحمد: ت 567 هـ / 1171 م) في نسوب تنبيه بنت المسمى المفرد أنه على لفظه على الرغم من أنه مبني. فن وصفت المفرد المعرفة أحرقت صفة على لفظه، فرفعتها رفعاً صحيحاً وكانت معرفة دونه كهولك يا زيد العاقل وبضيف وإنما أحرقت إعرابها على لفظه، وإن كانت صفة بناء، لأنها أعني انضمة

(1) ابن الأثيري: الانصاف ص 323

استعمرت في كل مبادئ هذه الصفة وأطردت فيه، فأشبهت الرفع في
الفاعل، ولذلك جاز الإجراء عليها، ولم يجر الإجراء على غيرها من
حركات الاء⁽¹⁾.

ح - قال ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش: ت 643 هـ / 1245
م): إذا قلت يا زيدُ ويا خالدُ، أمسي هو أم معرب؟ وهل الصمة فيه
حركة باء أو حركة إعراب؟! فالجواب أنه مبني على الصمة. وأصناف:
وقد ذهب قوم إلى أنه بين المعرب والمسي والمدغم الأول، لا أن
حركته وإن كانت حركة باء إلا أنها مشبهة بحركة الإعراب⁽²⁾

د - قال أبو الحسن الأندلسي (علي بن محمد بن عبد الرحيم الحشبي: ت 680
هـ / 1281 م): إن التثنية ترد الأشياء إلى أصولها من الإعراب ولذلك لم
يبن اثنا عشر، وأما قولهم: يا زيدان (مثنى زيد) فإنه جار لأنه يشابه
الإعراب. ألا ترى أنه يتبع على لفظه⁽³⁾؟

هـ - قال السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: ت 911 هـ / 1505
م): المبادئ المفردة نحو: يا زيدُ، ذهب قوم إلى أنه واسطة بين المعرب
والمبني، حكاه ابن يعيش في شرح المفصل والصحيح أنه مبني⁽⁴⁾.

ويدعو مما سلف أن الحجة مترددون في أمر المبادئ المفردة المعرفة بين
أن يكون مسبباً بناءً عارضاً كما يقول الصريون، أو أن يكون معرباً كما يقول
لكوفيون أو أن يكون واسطة بين الاء والإعراب كما يقول آخرون. وأكثر من
ذلك أن النصوص السابقة وأمثالها، يدل أن تحل مشكلة المبادئ المفردة، تزيد
لموضوع صعباً على إثالة، فتشير من الإشكالات ما يعقد الدرس النحوي
ويجعل مجالاً للحيرة والتردد وسوء الفهم. وحسبنا أن نذكر من تلك
الإشكالات ما يلي:

١ - كيف يمكن تعية بحث الاسم المبني على لفظه، مع أن علم النحو يقرر
أن البحث يتبع المعنويات على محله لا على لفظه؟ فحين نقول: لقيت
سيبويه العالم بنصب (سيبويه) على المحل لأنه مبني على الكسر، ونصب

(1) ابن المشاب، الميزجل ص 194 (3) السيوطي: الأشاء والظائر 1/ 93.

(2) ابن يعيش: شرح المفصل 1/ 129. (4) من المصدر 1/ 291.

(العالم) على اللفظ لأنه اسم معرب. أجل، النعت يتبع منعوته المسمى على المحل لا على اللفظ. فإذا ورد شيء مخالف لذلك، فهذا يعني أن المصوب ليس مناً بل هو معرب. ثم إن الاحتجاج بأن المنادى المفرد كثر تكراره وتردده على هذه الحال حتى أصبح يشابه المعرب، هو ضرب من التحايل على المنطق والتمويه على القياس واللعب بالألفاظ. وإلا فهل ورد في تاريخ النحو وفي الكلام العربي شيء يشبه هذا؟ وهل يجوز أن نقيس على غير مثال وأن نبندع القاعدة على وهم وخيال؟

2 - كيف يجمع الباء والثنية في نحو قولنا. يا ريدان، ويا رجلاً؟ هي حين يقرر النحاة أن المسمى لا يشتق وإذا شئنا زال بناؤه وذلك في نحو (هذان واللدان) فمجرد هذين مسمى ومثناهما معرب بالألف رفعاً وبالباء نصباً وجراً. أكثر من ذلك أن علامة الباء لا تكون إلا حركة ولا تكون إلا في آخر اللفظ. فحينما تجيء علامة الباء حرفاً في وسط اللفظ، يكون في الأمر شيء غريب.

3 - يزعم النحاة أن المنادى المفرد يبنى على الضم ولكنه يكون منصوباً بمعنى محذوف تقديره أدعو أو أنادي، مع أن هذا التقدير يصطدم بالاعتراضات التالية:

أ - عبارة النداء إنشاء وتقديرها خير. وهذا يعني أننا حينما نقدر فعلاً في نحو. يا رجلاً، نصير كأننا معرب عبارة أخرى هي. أنادي رجلاً، والفرق بين الصيغتين كبير.

ب - لو كان هذا التقدير صحيحاً، لكان يجب أن يلحق التامع بالمتصوع على محله كما أسلفنا فنقول. يا زيد العاقل بنصب (العاقل)، ويا أيها الرجل نصب (الرجل) ولكن الوارد فيهما غير ذلك. ففي المثال الأول أجبر في التامع النصب وإن كان الرفع هو الأصل. وفي الثاني لم يرد إلا الرفع فكيف يكون ذلك؟

ج - من المعروف أن اللجوء إلى التقدير لا يكون إلا عند الضرورة. ولا يستحسن اللجوء إلى التقدير في غير ذلك. فما الضرورة التي حملت النحاة على اللجوء إلى التقدير في النداء؟ أغلب الظن أن الذي حملهم على ذلك هو البحث عن عامل يعمل في المنادى المنصوب، إذ لم

بنصور هؤلاء أن يكون منصوب بلا ناصب. وقد ألقوا المني بالمعرب في هذا التمدير. ولا شك أن نظرية العامل في النحو هي التي أدت إلى كل ذلك. وقد أصبحت هذه النظرية موضع نقد شديد في أيامنا هذه.

ومهما يكن فإن موضوع النداء يتضمن الكثير من العرائب والمستحلات. ويشهد الله أنني ما قرأت هذا الموضوع منذ كنت صغيراً، لا أحسست كأن النحاة بما يفهمون أنفسهم فيه من تحليلات وأهه ونعلمات مدحوله، إنما يريدون أن يلافوا خطأ أو يغطوا عيباً أو يلبسوا سوءة. ذلك لأن اتباع المني على لفظه خطأ مهما حاول أن يسوغه الحليل وأصحابه إلى يوم هذا. كما أن تثنية المني غير جائزة مع بقائه مبيهاً. وكذلك تصور فعل محدود تقديره أنادي أو أدعو هو أيضاً غير ضروري ولا لازم. وكنت قد أشعنا القول في هذا الموضوع في فصل سابق. فلا ضرورة لتوسيع والاستفادة.

ثانياً - يلحق بالنداء في قول النحاة بأن بناءه عارض اسم لا اسمية محس إذا لم يكن مصافاً أو شبيهاً بالمصاف. وعلى الرغم من ذلك، فقد درست حوله خلافات في الرأي بين بانه أو إعرابه أو كونه في حالة وسط بينهما. وهذه سادح من الأقوال وأوجه الرأي التي ساقها النحاة بين يدي هذا الموضوع في معرض الشرح والتوضيح.

أ - قال ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل، ت 316 هـ / 928 م) وأم الفتح الذي يشبه النصب، مما كان على هذا المصاح مظهراً في لأسماء ولا يخصر إسماً بعينه. وهذا الضرب إنما يكون في النفي بلا⁽¹⁾.

ب - قال ابن الحشاش (أبو محمد عبد الله بن أحمد: ت 567 هـ / 1171 م) وكذلك المكرة المفتوحة مع «لا» أفراد بعضها الحس كفولك لا رجل في الدار، «لا» عاملة في رجل النصب هي الأصل، كما تعمل «إن» وهي مركبة من بعد ممة ومجموثة هي وهو كالاسم الواحد في قول سيبويه. ولذلك شبه قولك لا رجل، بحمسه عشر، لأن الأصل حمسه وعشرة، مركب العددان وهما إسمان مفردان وحملتا كئمة واحدة⁽²⁾.

(2) ابن الحشاش المرحل ص 10

(1) ابن السراج، الأصول 1/ 328

ح قال ابن الأنباري (كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن: ت 577 هـ / 1181 م) في معرض حديثه عن الأسماء التي تقع بعد «لا» النافية للجنس. وإنما سبت على حركة لأن لها حالة تمكن قبل البناء. وإنما كانت الحركة فتحة، لأنها أحف الحركات. وذهب بعض النحويين إلى أن هذه الحركة حركة إعراب لا حركة بناء، لأن «لا» تعمل النصب إجماعاً لأنها تقيضة «إن»⁽¹⁾

د - قال الأزهري (جالد بن عبد الله: ت 905 هـ / 1499 م). ومنها أن اسم «لا» المفرد مختلف في إعرابه وبنائه⁽²⁾.

ويتمين من المصووص السابقة التي أدارها أصحابها حول «لا» انفية للجنس وعملها في ما بعدها أن ثمة التباساً في الرؤية واضطراباً في الرأي حول هذه المسألة. ويشمل هذا الالتباس والاضطراب النقاط التالية:

1 - هل اسم «لا» النافية للجنس مني أو معرب؟ وهل حركة هذا الاسم هي حركة بناء أو حركة إعراب؟

2 - هل الفتحة التي تلحق باسم «لا» النافية للجنس هي من عملها أو من عمل البناء؟

3 - إذا كانت «لا» تعمل النصب في اسمها، فلماذا مع هذا الاسم التووين؟

4 - يمثلون ذلك بالتركيب الذي جعلت به «لا» مع ما بعدها بمرلة الاسم الواحد ولهدا ركبا كما ركب العدد خمسة عشر غير أن قولهم بأن حركة اسم «لا» النافية للجنس ناجمة عن التركيب، يتناقض مع قولهم بـ هذا الاسم منصوب بلا نفسها.

وعلى الرغم من كل ما أوردنا من شروح النحاة وتوضيحاتهم، لا محس أن القضية باتت خالية من الشوائب ومقاط الالتباس. ومن ذلك قولهم أحياناً أن اسم «لا» النافية للجنس هو من أمثلة البناء العارض كما يذكر ابن الخشاب⁽³⁾ وس كمال باشا⁽⁴⁾ (شمس الدين أحمد بن سليمان: ت 940 هـ / 1534 م).

(1) ابن الأنباري: أسرار العربية 46. (3) ابن الخشاب: المرجل ص 110

(2) الأزهري: شرح التصريح 1/ 235. (4) ابن كمال باشا: أسرار النحو ص 170

وعبرهما، وقولهم أحياناً إن حركته حركة إعراب كما يرى الكوفيون عامة⁽¹⁾
والرحاح⁽²⁾ (أبو إسحاق إبراهيم بن السري ت 311 هـ / 923 م) والسيرافي⁽³⁾
(أبو سعيد الحسن بن عبد الله: ت 367 هـ / 979 م) من الصريين. هذا في
قدماء وأما المحدثون فقد نَهَذَ منهم للجهر بذلك محمد عبد الجواد أحمد⁽⁴⁾
ومحمد أحمد يرتق⁽⁵⁾.

ومما بلغت النظر أن السبب الوحيد الذي حمل السحاء على القول بأن
سم «لا» النافية للجنس مبني هو حلوة من التنوين الذي هو من علامات
الأصالة في الاسم المتمكن الممكن. وهو السبب نفسه الذي حملهم على
القول بأن المادي المفرد المعركة في نحو: يا ريد، ويا رجل، هو مبني أيضاً
ويبدو أن هذا القول في كلا الحالين غير مقنع، وأنه هو السبب الذي جر كل
هذه الخلافات والإشكالات التي ما زلنا نعاني منها في الدرس النحوي. ومهم
يكن فإن القضية ما زالت بحاجة إلى مزيد من التأمل وإنعام النظر.

ثالثاً - عدوا من قيل الساء العارض العدد المركب. وقد نص على ذلك
بن كمال باشا فقال: والمركب نحو خمسة عشر، لأن آخر الكلمة الأولى
بالتركيب يصير بمسرة وسط الكلمة فلا يصلح للإعراب⁽⁶⁾. وتطرق ابن
الحشاش إلى هذا الموضوع فقال: والاسم المركب مع غيره كخمسة عشر
وستة عشر وما أشبهها هذه الأسماء إذا أفردت معرفة. كقولك: خمسة وستة
وعشرة، فإذا ركبت بسبب لأنها ضمنت معنى حرف العطف، إذ كان الأصل
في خمسة عشر خمسة وعشرة، ولكنهم حذفوا حرف العطف، وركبوا أحد
الاسمين مع الآخر، وجعلوهما كالاسم الواحد ليجرى مجرى أسماء الأعداد
المفردة غير المركبة كسبعة وثمانية وعشرة لحاجتهم إلى ذلك في بعض
الاستعمال⁽⁷⁾. ولا يتوقف ابن الحشاش عند هذا الشرح الدقيق المفصل، بل
هو ينطرق إلى نوع هذا البناء فيقول: فالبناء في الاسمين المركبين في عدد

- (1) ابن الأثيري الانصاب 1/ 366، شرح = البداية ص 63.
ابن عقيل 1/ 396 (5) محمد أحمد يرتق النحو المنهجي ص 103
(2) شرح ابن عقيل 1/ 396
(3) الرضي: شرح الكافية 1/ 255 (6) ابن كمال باشا أسرار النحو ص 170
(4) محمد عبد الجواد أحمد قواعد النحو (7) ابن الحشاش المرجل ص 112

وغيره أيضاً عارض لأيهما إذا فُكّا عاذا معربين⁽¹⁾.

وبهنا من هذا كله تشديد ابن الخشاب على أن العدد المركب ذو بناء عارض، لا لسبب إلا لأن أكثر السحاة يذكرون أنه مبني على فتح الجريين، ولا يكادون يذكرون أنه من أمثلة البناء العارض. فهذا صاحب كشف المشكل⁽²⁾ يسرد العبيات كلها لارمها وعارضها دون أن يشير إلى ما يخص بينهما من لروم أو عروض. ولم يتوقف هذا التخصيص على القدماء، بل انتقل إلى المعاصرين فهذا كتاب النحو الواضح⁽³⁾ وهو كتاب مدرسي هندون ومشهور، يسرد نماذج من أنواع العبيات دون أن يشير إلى لروم أو عروض وكذلك فعل صاحب النحو المصفي⁽⁴⁾. ليس هذا فقط، فإن الشيخ مصطفى العلايبي يدرج العدد المركب في جملة نماذج البناء اللازم، ويخص على ذلك نصاً قطعياً لا تردد فيه ويقول: «وه (أي الملازم للبناء) المركب المرجي الذي تضمن ثانيه معنى حرف العطف أو كان مختوماً بكلمة «ويه» فالأول: كأحد عشر إلى تسعة عشر⁽⁵⁾... إلخ. ثم يعود العلايبي ليتحدث عما لا يلزم البناء من لأسماء، فلا يجد ما يذكره منها إلا الظروف المقطوعة و«حسب» و«غير»⁽⁶⁾.

ولا شك أن الشيخ العلايبي لم يصب شاكلة الرمي في هذه العدد لمركب من أنواع البناء اللازم، فقد نص ابن الخشاب كما أسلفنا نصاً لا تردد فيه على أن العدد المركب هو من أمثلة البناء العارض، وساق نصه مقروناً بالدليل حين قال: «لأيهما إذا فُكّا عاذا معربين» وقد نسب إلى ذلك من المعاصرين المعلم رشيد الشرتوني، إذ عدد الأسماء المنية بناءً عارضاً فذكر منها اسمادي المفرد واسم «لا» النافية للحس والأعداد المركبة وما ركب من ظروف والأحوال تركيب مرجح والظروف المضافة إلى الحمل وأسماء الجهات ست⁽⁷⁾ ولا يبقى بعد ذلك مجال لأن يختلف اثنان حول كون العدد المركب

(1) نفس المصدر والمكان.

(2) علي بن سليمان الحيدرة: كشف المشكل

المرية 2 / 214

2 / 182 - 183.

(3) علي الجارم وصاحبه النحو الواضح 2 / 12

(4) محمد عبد الحو المصفي ص 101

(5) نفس المصدر 2 / 214

(6) المعلم رشيد الشرتوني: «عائد» العربيه

4 / 127.

هو من أمثلة البناء العارض أو اللازم، فهو دون شك من البناء العارض الذي يرول بروال حاله. ولا موجب لإنكار حقيقة واضحة ظاهرة ظهور الشمس. يضاف إلى ذلك كله أن العدد المركب هو من أنواع البناء التي لم يخلف لحناء في موضوع إعرابها أو منائها إن كانوا قد اختلفوا في موضوع لزوم هذا البناء أو عروضة.

وابعاً - الفعل الماضي المتصل بمصائر الرفع النادرة المنحركة فمن المعروف أن الفعل الماضي يبنى على الفتح في الأصل نحو: كتب ودرس وقرأ وإذا اتصل بصميم رفع متحرك يبنى على السكون نحو كتبت ودرست وقرأنا وكذلك إذا اتصل بـون النسوة وهي من جملة ضمائر الرفع المتحركة وإن كان النحاة يؤثرونها عناية خاصة ويحرصون على أن يذكرونها ويمثلوها عليها بصورة منفصلة مستقلة، وذلك في نحو كتبت ودرست وقرأنا. إن الفعل الماضي في كل الحالات السابقة يبنى على السكون ويهجر حالة البناء على فتح وهذا ما يقول به النحاة ويتردد في مجالس الدرس. بيد أن النحاة ليسوا على اتفاق تام فيما يخص هذا الموضوع. فهم لم يحسموا القول في قضية هذا السكون الذي يلحق بآخر الفعل الماضي المتصل بصميم رفع متحرك. وعلى الرغم من أنهم يقولون أن الفعل الماضي هذا مبني على السكون، فإنهم يقولون أيضاً إن هذا السكون عارض كما يقول بعضهم إن الفعل الماضي في هذه الحال، مبني على فتحة مقدرة على السكون العارض، وإن كان من المعروف أن الحركات لا تقدر على الحروف الصحيحة، بل على الحروف المعشنة ألقاً أو واداً أو ياءاً. هذه العلاقات كلها معرضها من خلال مدونة من خصوص التي وقعنا عليها في طوائف مع هذا الموضوع في كتب النحو وهذه هي النصوص:

١ - قال ابن السراج والنون في «معثر» إنما هي صميم، وهي جماعة المؤنث واسكت اللام فيها كما أسلفنا في «فعلت» حتى لا تختص أربع حركات. وليس هذا في أصول كلامهم والفعل عنهم مبني مع البناء في «فعلت» ومع النون في «فعلت» كأنه منه، لأن الفعل لا يخلو من الفاعل^(١)

(١) من السراج الأصول ١ / ٤٩

ب - قال الجبلة النحوي (علي بن سليمان ب 599 هـ / 1202 م) وإنما سي
الفعل على الوقف مع المضمر لأن الصمير لازم وحركته لازمة وكرهو
أن يجمعوا في كلامهم بين أربع حركات توازم فوجب حذف واحدة⁽¹⁾

ج - قال ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف: ت 761 هـ /
1359 م) وأما صرنت ونحوها فالسكون عارض أوجه كراهتهم توالي
رفع (كذا) متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة. وكذلك صمة صرئ
عارضه بمتامية التوار⁽²⁾.

د - قال المعلم رشيد الشرتوني. فإذا اتصل (يقصد الفعل الماضي) بـ
جماعة أو بصمير رفع صحيح متحرك كانت الفتحة مقدرة بسبب الحركة
المتامية في الأول والسكون العارض في الثاني⁽³⁾.

هـ - قال عباس حسن. لكن كثيراً من النحاة يقولون إن هذا السكون عرصي
هائلي، جاء ليمنع النقل الناشئ من توالي أربعة حروف متحركة في
كلمتين هما أشبه بكلمة واحدة (أي في الفعل وفاعله التاء أو با أو يور
السورة) فليس السكون في رأيهم مجلوباً من أثر عامل دخل على الفعل،
فاحتاج المعنى لتجلبه لهذا يقولون في إعرابه. بي الفعل الماضي على
فتح مقدر منع من ظهوره السكون العارض⁽⁴⁾.

وهكذا تختلف أوجه القول في الفعل الماضي المتصل بصمير رفع
متحرك، بين أن يقال. إنه فعل ماضٍ مبني على السكون كما يتردد في محاليس
الدرس في أيامنا هذه أو أن يقال. إنه مبني على السكون بناءً عارضاً أو أن
يقال. إنه مبني على التفتح المقدر على السكون العارض. ولا شئ أن هذا
رأي لأخير هو أضعف الآراء المقترحة، لأن الحركات لا تقدر على الحروف
صحيحة من المعتلة، ولأن اللجوء إلى التقدير لا يسعى أن يتم إلا عند
ضرورة الماسة

خامساً - الفعل الماضي المتصل بواو الجماعة: وتنص كتب النحو

(1) علي بن سليمان الجبلة كشف تمثيل (3) المعلم رشيد الشرتوني - ابن جرير
253 / 1 128 / 4

(2) ابن هشام أوضح المسالك 27 (4) عباس حسن - نحو التوحي 99

العداولة في أماننا على أنه يكون منياً على الصم، وذلك في نحو: كنوا وحلشوا ودهشوا. وقال بعضهم: إن الضمة حركة عارضة فتقدر الفتحة على م قبل الواو لاشتغال المحل بحركة المتاسه. ويطول الحدث في هذا الموضع على سق ما أوضحنا في العمل الماضي المتصل بضمير رفع منحرك. ورعه في مزيد من تحلية الأمور، نسوق النصوص التالية:

أ. قال ابن الدهان (أبو محمد سعيد بن المبارك: ت 569 هـ / 1173 م) في العلة: ليس في الحروف ما هو مبني على الصم غير مد، والأفعال ليس فيها ذلك. وأما «صربوا» فالضمة عارضة للواو، والعارض لا اعتداد به، كما نقول في حركة التقاء الساكنين ولهذا لم يرد المحذوف في لم يغم لأن. ومثل ذلك «مذا» فيمن ضم. وجماعة يعتدون به بناء، منهم تربي⁽¹⁾.

ب. قال ابن هشام: وكذا ضمة صربوا عارضة لمناسبة الواو⁽²⁾.

ج. قال الأزهري: هذا طاهر على القول بأن الضمة في ضربوا عارضة لمناسبة الواو لا صمة بناء، كما مبني عليه المصنف (يقصد ابن هشام) في غير هذا الكتاب وجماعة حيث قالوا في الماضي مبني على الفتح م لم يتصل به واو الجماعة فبضم أو ضمير الرفع البار المتحرك فيسكن⁽³⁾.

د. قال العليمي (ياسين بن زيد الدين الحمصي: ت 1061 هـ / 1650 م) قوله: «وأما صربت» حاصلة أن الفتح فيما ذكر مقدر للنقل في صربت والتعذر في صربوا وكذا رمى وعزا. فالماضي مبني على الفتح بعد أو تقديرأ. وليس منياً على السكون ولا على الضم⁽⁴⁾.

هـ. قال عباس حسن وكذلك يقولون في الضمة التي قبل واو الجماعة، به عرصة طارئة لمناسبة الواو فقط وإن الفعل مبني على فتح مقدر مع من ظهوره الصمة العارضة⁽⁵⁾. وأضاف: ولا داعي لهذا التقدير والإعادت

(4) العليمي: شرح المصريح 1/ 94 (الحاشية)

(5) عباس حسن: الوافي 1/ 99

(1) السيوطي: الأشباه والنظائر 2/ 26

(2) ابن هشام: أوضح المسالك 1/ 27

(3) الأزهري: شرح المصريح 1/ 59

فمن النيسير الذي لا صبر فيه الأخذ بالرأي العاقل بأنه مبني على السكون
مباشرة في الحالة الأولى، وعلى الضم في الحالة الثانية⁽¹⁾

هذه الخلافات في إعراب الفعل المستند إلى واو الجماعة يبرر في كتب
النحو ومصادره الكبرى بروزاً واضحاً بيناً متعلّقة في الأوجه التالية.

1 - أن يقال في إعرابه - أنه فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو
الجماعة.

2 - أن يقال إنه مبني على المتح المقدر على ما قبل الواو لاشتغال المحل
بحركة المناسبة، مثل الاسم المضاف إلى ياء المتكلم.

3 - أن يقال إنه مبني على فتحة منع من ظهورها الصمة العارضة - وهذا
الوجه يشبه ما قبل إلى حد ما إلا أن ما قبله أكثر إتساقاً مع قواعد
الإعراب الصحيح.

وقد يكون كل هذا الذي ذكرناه عن الفعل الماضي واتصاله بالصماتر غير
كاف، فلا بأس أن نرجئ القول فيه إلى فصل مستقل نديره حول هذا الموضوع
فيما بعد.

سادساً - الفعل المضارع المتصل بنون النسوة - ويتردد في مجالس
الدرس وكتب الدراسة أن هذا الفعل مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة
مع التذكير بأن الفعل المضارع معرب إلا إذا اتصل بنون النسوة فيبنى على
السكون وإذا اتصل بنون التوكيد فيبنى على الفتح - ولم يتفق النحاة كعادتهم
على رأي في النظر إلى هذا الفعل - فمنهم من قال - أنه مبني دون أن يفصل
في وصف هذا الساء - ومنهم من قال: إنه ذو ثناء عارص - ومنهم من قال - إنه
معرب، لا محالة على الرغم من السكون الذي لحق به بسبب نون النسوة.
ومنسوق نماذج من هذه الآراء المتضاربة على النهج التالي

أ - قال السهيلي (عبد الرحمن بن عبد الله - ت 581 هـ / 1185 م) وأما
فعل جماعه النساء وكذلك أيضاً إعرابه مقدر قبل علامة الاضمار كما هو
مقدر قبل الياء في علامي. فعلمة الاضمار منعته من ظهوره لاتصالها

(1) من المصدر والمكان

بالمفعول وأنها كعص حروفه⁽¹⁾ وقال فإن قيل فقد أئتم أن فعل جماعه
 الثمؤث معرب، وهذا خلاف لسيمويه ومن واقعه من السحريين، فربهم
 وعموا أنه مسي، وإن احصلوا في علة بئانه فلما بل هو ووق لهجه.
 لا لهم علموا، وأضلوا لنا أصلاً صحيحاً، فلا ينبغي لنا أن نقصه
 ونكسره عليهم، وهو وجود المصارعة الموحدة للإعراب، وهو موجود
 في بنعلن وتمعلن، فمتى وجدت التوائك الأربع وجد المصارعة وب
 وجدت المصارعة وجد الإعراب⁽²⁾.

ب - قال أبو حبان (محمد بن يوسف بن علي : ت 745 هـ / 1345 م) في
 الارتشاف، والمصارع معرب إلا إن اتصلت به نون الإثاء، والجمهور
 على أنه مسي، خلافاً لقوم منهم ابن درستويه، فإنه زعم أنه معرب
 رتبعه السهيلي⁽³⁾

ج - قال ابن هشام والمعرب المصارع نحو (يقوم) لكن شرط سلامته من
 نون الإثاء ونون التوكيد المباشرة، فإنه مع نون الإثاء مسني على
 السكون نحو والمطلقات يترصن... إلخ⁽⁴⁾

د - قال الأزهري، فإنه مع نون الإثاء مبني على الأصح على السكون.
 كما صي نحو والمطلقات يترصن وذهب السهيلي إلى أنه مع نون
 الإثاء معرب تقديراً⁽⁵⁾

هذه مباح من أقوال المحويين السابقين هي الفعل المصارع المسند من
 نون النسوة وهي تشير خلافاً حيث أن يكون هذا الفعل معرباً أو مسياً فقد
 مرجح المدرك على القول بأن الفعل المصارع اتصل من نون النسوة مسني على
 السكون غير أن بعض النحاة زعموا أنه في هذه الحالة مبني معرباً، وأن عبد
 الملك عبد عربي أن يقول إنه فعل مصارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة منع من
 ظهورها السكون معارض قبل نون النسوة ولعل الأرجح هو الأخير كما رأي

(4) ابن هشام، أوضح المسالك 1/ 27

(1) السهيلي، مدح الفكر ص 111

(5) الأزهري، شرح التصريح 1/ 95

(2) ابن المصبر، المنكح

(3) السهيلي، شافع الفكر ص 111 (المحشية

المتداول بأن هذا الفعل مني على السكون لاتصاله بنون السوة مع ضرورة
النص على أن هذا السكون هو سكون عارض.

ولعل من بافلة القول أن تذكر أن الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد
يحق مما سبق. وكذلك فعل الأمر المتصل بنون التوكيد أيضاً فإن كلا منهما
يحمل فتحة عارضة تروى مروال النون التي يؤتى بها للتوكيد ولا ضروره
للتوقف عند كل منهما، فإن فيما أوضحنا حول مثيلاتها معاً.

سابعاً. الاسم المضاف إلى ياء المتكلم وقد يشير ذكر الاسم المضاف
إلى ياء المتكلم في هذا المعترض شيئاً من العجب أو العراة ذلك لأسباب
موضوع البناء العارض، فما علاقة المضاف إلى ياء المتكلم بما نحن فيه؟
ولعلنا لهذا لم ندرج المضاف إلى ياء المتكلم في جملة الاسماء التي تدخل في
نطق الاء العارض ومع ذلك يثير الحاجة حول هذا الاسم خلافات ضمنية
وتقولات لا أول لها ولا آخر. وليس من الحكمة في شيء أن نتجاهل كل
ذلك عند التطرق إلى بحث موضوع البناء العارض إذ الذين يتطرقون لإعراب
المضاف إلى ياء المتكلم في بحر هذا كسبي، يقولون انه (أي كتاب) حبر
مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بحركة
مماثلة وهم يقصدون بذلك أن المرفوع ينبغي أن تظهر عليه ضمة. بيد أن
وجود الياء يستلزم استدال كسرة بهذه الضمة محاسبة للياء وهذه الكسرة
ليست علامة إعراب بل هي حركة بديلة أملاها قانون إنسجام الأصوات
منجذورة. والظلمة والمدرسون يرددون ما يشاققونه من أمر هذا الإعراب دون
أن يعرفوا أسرارهم ودواعيه

ومهما يكن فقد أكثر النحاة من الحديث عن الحركة الناشئة عن إضافة
الاسم إلى ياء المتكلم، وحفظوا فيها حفظ عشواء بحيث أصبح من الصعب
استخلاص رأي يعتمد عليه ويعتد به من جملة هذه الآراء المنشورة هنا وهناك،
أكثر من أن حركة الإعراب تقدر في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم لاشتغال
محل بحركة مماثلة. أما أن تكون هذه الحركة هي حركة الاء أو حمى
عرب أو حركة بين من فهذا ما لم ينفقوا ولم يستفروا على شيء شأه ولا
أس في أن نورد نمدح من أقوال النحاة حول هذا الموضوع

أ. قال السيوطي نقلاً عن بعضهم: الحركات سبع: حركة إعراب وحركة

اتباع وحركة نقل وحركة تخلص من مكونين وحركة المصاف إلى ياء المتكلم⁽¹⁾ فقد جعل هذا حركة المصاف إلى ياء المتكلم نوعاً فائماً برأسه من الحركات. وكما قد سمناها حركة بديلة. ويمكن أن يطلق عليها اسم حركة عوض أو حركة مجانية. وليس من المناسب أن نكتفي بتسميتها حركة المصاف إلى ياء المتكلم. فهذا قصور في وضع المصطلح المناسب.

ب ـ قل ابن الخشاب. والكسرة في آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم كسرة باء عارض، وذلك أن المضاف ينزل من المضاف إليه مرة بعض الكلمة من بعض. هذا إذا كان المضاف إليه مما يمكن أن يكون مستقلاً بنفسه. فإذا انضم إلى ذلك كون المضاف إليه مما لا يقوم بنفسه ولا يهرود، اشتد اتصاله بما قبله حتى يجري الأول من الثاني والثاني من الأول مجرى بعض الكلمة من بعض حفيظة لامتراجهما فيعلب على الأولى حكم الثانية. وهذه صفة موحدة في المضاف إلى ياء المتكلم⁽²⁾ ويقصد ابن الخشاب بذلك أن ياء المتكلم امتزجت بالاسم المضاف إليها بحيث أصبحت جزءاً منه. ولما كانت الياء دائماً بحاجة إلى حركة تجانسها في الحرف الذي يجاورها قلبت حركة الإعراب كسرة في المضاف إلى ياء المتكلم، كما قلبت الضمة كسرة في المصادر التالية التعدي، الترجي، التراصي... إلخ. ينطبق بعضهم إلى وصف ما حل بهذه الألفاظ من إعلال فيقول: إذا تطرعت الواو في الاسم المعرب وتبعثها ضمة قلبت الضمة كسرة والواو ياء نحو الترجي والتراصي والأدلي (جمع دلو)⁽³⁾ وقد أخطأ هنا في إجراء ما حل بهذه الألفاظ من إعلال فهو لم يفسر سبب قلب الضمة كسرة فيها. ذلك القلب سدي نأثي عنه قلب الواو ياء. والتعليل الصحيح أن الواو إذا وقعت رابعة فصاعداً قلبت ياء. ويحدث هذا في الأفعال كما في (أرضيت) شيء أصلها (أرضوت)، وكذلك في المصادر نحو الترجي والتعدي والتراصي وحينما تقلب الواو ياء لأنها وقعت رابعة فصاعداً، بنأثي عن ذلك أن

(1) الميرطي: الأتساء والبطائر 1/ 158 (3) جورجى شاهين عطية. علم اللسان 4/

(2) ابن الخشاب المرتجل ص 109.

تقلب الضمة كسرة مجانية للياء هذا هو التفسير الصحيح، وليس ما ذكره صاحب سلم اللسان. ونستخلص مما سبق أن الكسرة في المضاف إلى ياء المتكلم هي حركة بنية لا حركة بناء ولا حركة إعراب. وحركة البنية هي مثل صمة القاف في (همل)

ويضيف ابن الخشاب. فكان الكسر في آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم حكماً من أحكام البناء عارضاً فيه، بدليل أنه إذا لم يضاف هذا الاسم إلى هذه الياء عاد إلى ما يستحقه من الإعراب والتمكين⁽¹⁾. فإس الخشاب يرغم أن حركة المضاف إلى ياء المتكلم هي حركة ناء عارض. والسؤال الذي يواجهها هو: إذا كان الأمر كذلك فلماذا لم يلحق النحاة وابن الخشاب واحد منهم هذا الاسم بقائمة الأسماء التي يجعلونها من أمثلة البناء العارض؟ إن النحاة لم يجرؤوا على الجهر بذلك. فهل بن الخشاب محق فيما عرّضه وجهر به؟ هذا ما سراء فيما تبقى من المصوص

ج - قال السهيلي. يسأل هنا عن علامة الرفع في الفاعل الذي هو (قومي) فيقال. أمعرب هو أم مسي؟ ومحال أن يكون مبياً، لأنه لا علة فيه توجب البناء، ولأنه متمكن بالأصافة. وإذا كان معرباً فأين حرف الإعراب؟⁽²⁾ فالسهيلي حائر في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم بين أن يكون معرباً أو مبياً. ولا شاهد لديه على ترجيح القول بالإعراب أو بالبناء.

د - قال الأزهري وذهب قوم إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم لا معرب ولا مبني وسموه خصياً⁽³⁾. وهو يقصد بذلك أنه لا في الرجال ولا في النساء، ولعل هذا القول صحيح، من حيث أن حركة المبي تكون أصيلة فيه وحركة المعرب تكون ناجمة عن عامل سابق. ولما كانت هذه الحركة ليست من خمس الأول أو الثاني استبعد الأزهري أن تكون حركة إعراب أو حركة ناء

هـ - يراون الجرولي (عيسى بن عبد العزيز بن بلبلحت ت 607 هـ / 1200

(1) ابن الخشاب المرتجل ص 108. (3) الأزهري، شرح التصريح 1/ 47

(2) السهيلي نتائج الفكر ص 244.

م) بين الفعل المضارع المتصل بنون النسوة والمضاف إلى ياء المتكلم فيقول. وهذا فرق بين المضارع الذي يتصل به النون وبين الاسم الذي يتصل به ياء المتكلم، إذ الاسم ليس أصله الناء إنما أصله الإعراب. فإذا كان أصله الإعراب، فلا ينبغي أن يتصل عن الأصل ما وجدنا السبيل إليه موجه. وقد وجدنا السبيل أن نقول: إن ذهاب الإعراب هما عارض والمعارض لا يعتد به⁽¹⁾. ويستخلص من رأي الجرجولي هذان أن المعر المتصل بنون النسوة ينبغي أن يكون مبيهاً لأن الفعل أصله الناء بخلاف الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، فهو لا ينبغي أن يفارق أصله الذي هو الإعراب وهذا يعني أن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم يبقى معرباً، على الرغم من كل شيء، ومهما كان رأينا في الكسرة التي فرغتها ليه عليه

ويعجب المرء بعد هذا كله أن يجد النحاة يتحدثون عن شيء وسط بين معرب والمبني، على الرغم من أننا نعلم أن الاسم إما معرب وإما مبني ولا ثالث لهما. بيد أننا نجد في كتب النحو من يحيل إلى إيجاد صنف ثالث يقع بين المعرب والمبني. وقد يطلقون عليه اسم الواسطة. وهذه نماذج مما ورد بهذا الشأن:

أ - قال السيوطي. إن بين المعرب والمبني واسطة لا توصف بالاعراب ولا بالبناء. وعدد مما يطلق عليه اسم الواسطة. الاسم قبل التركيب والممدى المفرد والمضاف إلى ياء المتكلم⁽²⁾

ب - قال أبو البقاء (عبد الله بن الحسين العسكري ت 616 هـ / 1219 م) في اللسان ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مسببة عند المحقق، لأن المعرب ضد المبني وليس بين الضدين هنا واسطة. وذهب قوم إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم غير مبني، إذ لا علة فيه توجب البناء، وعبر معرب، إذ لا يمكن ظهور الإعراب فيه، مع صحة حرف إعرابه، وسموه حصياً⁽³⁾.

(1) السيوطي: الأشباه والنظائر 1/ 251. (2) من المصدر 1/ 291.

(3) من المصدر 1/ 292.

ح - قال ابن الدهان في الغرة: الكلام على صريين معرب ومبني. وعند
الروماني وغيره قسم ثالث لا معرب ولا مبني وهو «محر» المعدول، لأنه
لا يرول عن هذه الحال، وما فيه شيء يوجب البناء. وادعى قوم ذلك في
علامي⁽¹⁾.

د - من اس جسي (أبو الفتح عثمان. ت 392 هـ / 1001 م) وذلك نحو
كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو صاحبي وغلامي. بهذه الحركة لا
إعراب ولا بناء⁽²⁾.

وستطبع أن نستخلص من هذه الجولة الطويلة في أقوال النحاة أن الساء
لعارض هو نوع من الكلام الذي يتأرجح بين الساء والإعراب. وليس هو بـ
صرفاً، كما أنه لا يمكن أن يكون إعراباً لسيين:

الأول: أن حركة آخره لم تنشأ عن عامل.

الثاني: أنه مع التنوين والاسم المعرب ينون

ومع ذلك فقد أراح النحاة أنفسهم من الاعتراف بوجود صنف ثالث من
الكلام يقع بين المعرب والمبني ذلك لأن نظر النحاة مسنط في كل الأحيان
على العمل والوظيفة السحوية. وما دام القول بوجود شيء اسمه البناء العارض
يحل لمشكلة فليكن. بيد أننا ما زلنا نستصر عن عدم تجرؤ النحاة على إلحاق
الاسم المضاف إلى ياء المتكلم بأمثلة الساء العارض؟ وما لنا نسأل وهم قبل
ذلك لم يلحقوا الأفعال الماضية المتصلة بـون النسوة ووار الجماعة وضمير
رفع المنحرك بالساء العارض؟ مع أننا نثرها وهناك على إشارات إلى غير
بقوم لاعتماد ذلك؟

مهما يكن فمن حقنا أن ننبه بعد هذه الجولة الطويلة في إشكالات البناء
لعارض، إلى أن من فضائل هذا البحث أنه لفت الأنظار إلى النقاط التالية

- 1 - أنه وسع مجالات النظر إلى الساء العارض، وكانت قبله ضيقة محصورة
- 2 - أنه لفت النظر إلى وجود البناء العارض في صيغ الأفعال المتصلة بـ
نصائير المنحركة ووار الجماعة ونون النسوة

(1) من المصدر 1 / 293

(2) من المصدر 1 / 292

- 3 - أنه أشار إلى إمكانية وجود صنف ثالث في الكلام غير المعروف والمسي، مما أطلق عليه النحاة اسم الواسطة.
- 4 - أنه أشار إلى إمكانات جديدة في إعراب الأفعال الماضية المنصلة بالصمائر المتحركة غير القول بأنها مية على السكون أو الصم.
- وعلى الرغم من ذلك، ما زال مجال القول متسعاً لمزيد من البحث والتحقيق في موضوع البناء العارض. وعسى أن يكون المستقبل كميلاً بمرور شيء جديد.

الفصل الرابع

بين ألقاب الاعراب وألقاب البناء

يعثر الباحث في كتب النحو العربي على قصايا متعددة لا يكاد يعبرها أحد اهتماماً، بل كلهم يمر بها مرأً عابراً دون توقف أو إجمالة نظر. وما دم كل شيء عند هؤلاء جائزاً، وما دامت الفروق ملعاة والحدود غير قائمة، فكل ما يجيء به النحاة صحيح لا يأتي الباطل من بين يديه ولا من خلفه وبين يدي مشكلة تسببت إليها منذ زمن بعيد، ولكي لم أجد في كتب النحاة ما يشفي الغليل بخصوصها، فكل ما استطعت أن أعثر عليه بشأنها عبارات مقتضبة لا تسمن ولا تعني من حرج وكنت أطمح أني سأجد في تلك لكتب ما يبل الريق، أو يشفي الغليل ولكي كنت أعود في كل جولة حالي لوطاب صفر اليمين

ومهما يكن فقد حاولت أن أصنع من هذا القليل شيئاً، وأن أكون لنصي منه صورة، بحيث استطعت أن اكتب مقالاً قبل زهاء ربع قرن ونشره في مجلة البيان الكويتية⁽¹⁾.

وقد أشرت في ذلك المقال إلى جوهر المشكلة وبحثت لها عن حلول، ولكي نفيت أحسن أني لم أوف الموضوع حقه في ذلك الحين، مما حدا بي إلى مساعدة السقيب في المصادر المختصة للعثور على المزيد. وهأنذا أودع ما عثرت عليه خلال هذه الرحلة الطويلة في هذا البحث الذي أرجو أن يعر عن وجهة نظر شاملة ومستعصاة في الموضوع

(1) مقال بعنوان: «حركات الاعراب وحركات البناء» مجلة البيان الكويتية، عدد 45، كانون الأول 1969 م.

وقد بدأت أتجسس المشكلة في منتصف عقد الخمسين، حين أسرى لتعليمنا العربية في الصفوف الابتدائية العليا أسناد لساني شاعر اسمه جميل الفاحوري⁽¹⁾. كان هذا رحمه الله يعلمنا العربية كما أسلفنا، ويشدد كثيراً على أصول الأعراب وقواعده. وكان يتوسع في ذلك توسعاً يلعب النظر ويشد لاشده وليس هذا مجال الأفاصة في ذلك، فقد وقته حقه في مناسبات أخرى⁽²⁾.

وصفوة القول أنه كان حينما يعرب الفاعل مثلاً يقول: فاعل وعلامة رفعه حركة الرفع الظاهرة ولا يقول علامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وكذلك يفعل به علامة نصبه حركة النصب الظاهرة، ولا يقول مفتحة الظاهرة، وكذلك مضاف إليه وعلامة جره حركة الجر الظاهرة. ولا يقول انكسرة الظاهرة. وكان في حالة الجزم يقول فعل مضارع مجزوم وعلامة جرمه حذف الحركة. ولا يقول السكون الظاهر كما يقول أساتذتنا، وكما تقول الكتب التي نرجع إليها في الدراسة.

وحينما كنت أستفسر منه عن سر ذلك يقول: الضمة والمفتحة والانكسرة والسكون هي علامات بناء لا علامات أعراب، ولا يجوز الحفظ بين مصطلحات الأعراب ومصطلحات البناء. وكان - رحمه الله - يصر على ذلك ويتعصب له، ولا يكاد يقل ما كان يتردد على ألسنة المعربين أساندة وطلاباً من ذكر الضمة والمفتحة والانكسرة والسكون عند تناول الأسماء المعربة. ذكر بعد ذلك من قيل الفوضى والبعد عن الدقة العلمية.

وقد دفعني احترامي لأستاذي الفاحوري ومحبتني له، لأن أتبع كتب النحو ومصادره، علني أجد شيئاً يدعم وجهة نظره التي كنت مقتنعاً بها دون ريب. ونكسي أحدث أحدث في كتب النحو عما يؤيدها ويقويها ويجمعها وحيث، لا في نظري فحسب، بل في نظر من أتجادب معهم أطراف الحديث حول النحو والأعراب، ومن يهمني أن يكون علمي عندهم موضع الاحترام والتقدير.

(1) هو الأديب الشاعر اللغوي جميل سليم فاحوري ولد في كمرشما لبنان سنة 1887 م وبزمي في الولايات المتحدة سنة 1979 م

(2) أنظر بهذا الصدد مثلاً مقالاً بعنوان «الفاحوري وأثره في النحو»، مجلة السار الكوسية، عدد 108، سان 1975 م

و نعجيب أن أساس وجهة النظر هذه التي تتعسك بها أستاذنا الفاحوري حول عدم الخلط بين ألقاب الأعراب وألقاب السنه، موجود في المصادر القديمة التي تقوم عليها النظرية الحويمة، وبكاد لا يحلو كتاب من كتب الصريين من التنبيه عليه. وقد أشار صاحب شرح الكفاية إليه بهذه الكلمات المفصلة: والتمييز بين ألقاب حركات الأعراب وحركات الساء وسكونيهما (واقع) في اصطلاح الصريين متقاضيهم ومتأخريهم تقريباً على السامع. وما انكروا فيذكرون ألقاب الأعراب في المصنف وعلى العكس لا يفرقون بينهما⁽¹⁾

هذا الكلام يتردد في كتب السحر وتاريخه بصيغة أو بأخرى فهو إدر كلام يعول عليه في الحكم على رأي ما بأنه صحيح أو خاطئ وهو كلام يصحح لأن يكون مقياساً متصل به بين المصيب والمخطئ من السحاة ولد رسين. وإذن لم يكن أستاذنا على خطأ حينما كان يصر على أن علامة الرفع ليست هي الصمة، وأن علامة النصب ليست هي الفتحة، وأن علامة لجر ليست هي الكسرة، وأن علامة الحرم ليست هي السكون، لأن الصمة والفتحة والكسرة والسكون هي من ألقاب الساء لا من ألقاب الأعراب، وعلينا أن نبحث لهذه العلامات عن تسميات أخرى لا تتعارض مع مصطلحات الأعراب

ورب سائل يسأل وإذا كان السحاة قد نصوا على هذه القضية منذ تقديم، وإذا كان السحاة قد أوجروا التفريق بين ألقاب الأعراب وألقاب الساء فأين المشكلة؟ والجواب هو أن السحاة قد فرقوا حقاً بين مصطلحات الأعراب والساء، ولكن هذا التفريق كان على مستوى النظرية أما على مستوى التطبيق - وأقصد بالتطبيق الأعراب - فلم يكن يهمهم شيء من ذلك. وأكبر مثال على قول سيويه فلقد كان سيويه من أوائل الذين نصوا على وجوب التفريق بين مصطلحات الطرفين، ولكنه كان حينما يخرج من النظرية إلى التطبيق يحبط ولا يكاد يفرق بين شيء وشيء، كما سوضح فيما بعد

لقد أثار أستاذنا الفاحوري المشكلة، فنشأت في النفس رهبة لتقديم

(1) محمد بن الحسن شرح الكفاية 2 / 3

تصور كامل عن هذه المشكلة، ولمحاولة الاجابة عن الأسئلة التي تثار حولها، وعن جدوى تعنية المخاطر بتتبعها والاحاطة بحوانيتها وكشف أسرارها وحماياها. ولا مناص إذن من العودة إلى المصادر نستطفا ونستقصيها ولم نكل ما ورد فيها من شوارد.

وأول ما نجده من ذلك ما أورده سيويه في مقدمة كتابه حول هذا الموضوع بعنوان «هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية» يفور وهي تحري على ثمانية مجار. على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف⁽¹⁾.

ويضيف: وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب. فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر في ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف⁽²⁾.

ويضيف مفسراً: وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل - وليس شيء منها ألا وهو يرول عه - وبين ما ينشأ عليه الحرف بناء لا يرول عه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الاعراب⁽³⁾.

ويضيف: فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الاعراب. وحروف الاعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة⁽⁴⁾. وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة⁽⁵⁾.

ونستخلص من كلام سيويه ما يلي:

أولاً. إن ألقاب الاعراب هي الرفع والنصب والجر والجزم، وألقاب البناء هي الضم والفتح والكسر والوقف.

ثانياً. إن الوقف هو المصطلح الذي اختاره سيويه مقابلاً للجزم. وقد اختار غيره السكون أو التسين.

(1) سيويه: الكتاب 1 / 13.

(2) نفس المصدر والمكان.

(3) نفس المصدر والمكان.

(4) نفس المصدر والمكان.

(5) نفس المصدر 1 / 15.

ثالثاً - يبين سيبويه انه اختار الرفع والنصب والجر والجزم لما كان ناحياً عن عامل سابق من حالات الاعراب فهو يغير بتغير العامل .
 رابعاً - يبين كذلك أنه اختار الضم والفتح والكسر والوقف لما لم يكن ناحياً عن عامل سابق من تلك الحالات، فهو ثابت لا يتغير .
 خامساً - انه يقصد بالاسم المتمكن الاسم المعرب، وبالاسم غير المتمكن الاسم المبني .

هذا ما أورده سيبويه في وجوب التفريق بين ألقاب الاعراب وألقاب البناء، وهو يمثل جوهر المذهب البصري بهذا الصدد . فلا يكاد البصريون يخالفون ذلك - على مستوى التقعيد والتنظير على الأقل - وان كانوا يخالفونه على مستوى التطبيق والممارسة كما سنوضح فيما بعد .

وسأورد نماذج من كلام النحاة حول هذا الموضوع مما يجري مجرى كلام سيبويه ويؤيده، أو مما يبدو وكأنه مستوحى من كلام سيبويه وان اختلفت العبارة في قليل أو كثير، ذلك لأن كبار النحاة العرب، منذ سيبويه حتى أبي حيان وابن هشام، حتى أيامنا هذه ظلوا متمسكين بما رسمه سيبويه وما قرره بهذا الخصوص . فهم ينقلون كلامه بقليل أو كثير من التصرف دون أن يمسوا بالجوهر . فإذا خرجوا إلى الممارسة والتطبيق ضلوا السبيل وأخطأوا الهدف، فساروا كأنهم يخالفون مقاييسهم ويقاصون تعاليمهم وهذه نماذج مما كتبه النحاة بهذا الخصوص :

1 - يقول الخوارزمي (محمد بن محمد أبو عبد الله الكاتب : ت 387 هـ / 977 م) في مفاتيح العلوم . كان الخليل (الخليل بن أحمد الصراهمدي الأردني . 175 هـ / 786 م) يستعمل الرفع والنصب والحذف في المنونات، والضم والفتح والكسر في غير المنونات، وكان يطلق «الجر» على الكسرة التي يدعو إليها التقاء الساكنين، نحو لم يذهب الرجل، ولجرم على ما يقع في أواخر الأفعال المجزومة، والمكسرة على ما يقع في أوساطها، والتوقيف على ما يقع في أواخر الأدوات كميم نعم ولام هل⁽¹⁾ .

(1) الخوارزمي : مفاتيح العلوم ص 54 . وانظر مدرسه الكوفة لمهدي المحرومي ص 257 ، 258 ، والمدارس النحوية لشوقي ضيف ص 35 .

ويقصد الخوارزمي بالمنويات وغير المنونات المعربات والعبيات وهو مصطلح غير دقيق بدليل أن النحاة تخلوا عن هذا المصطلح الذي قد يقصد به الاسماء المصروفة والممنوعة من الصرف، كما قد يقصد به الكرات والمعارف. وحين تكثر المعاني والدلالات يصبح المصطلح غير ذي جدوى.

ورأي الخليل هنا يوافق رأي سيويه. ولا بدع في ذلك فهو أستاذ وكل ما في كتاب سيويه أو جله مستوحى من الخليل⁽¹⁾. ولذلك لم يتردد شوقي ضيف في أن ينسب إليه الأسبقية في هذا التفريق بين الألقاب الأعراب والبناء. غير أن سيويه يبقى هو الأحق بهذه النسبة لسببين

الأول. لأن سيويه يملك كتاباً والخليل لا يملك.

ثانياً. لأن سيويه لم ينسب هذا الرأي إلى الخليل في حين أنه نسب إليه آراء كثيرة في موضوعات أخرى.

2 - يقول ابن الخشاب (أبو محمد عبد الله بن أحمد. ت 567 هـ / 1171 م) في المرتجل. ويسمى البناء على السكون وقعاً والأعراب بالسكون جزماً⁽²⁾. ويقول. ويسمى الرفع في البناء ضمّاً والنصب فتحاً ولجر كسراً⁽³⁾. ويضيف. لما أشبه حركات الأعراب وسكونه حركات لسان وسكونه في اللفظ واختلفا في الحكم، عرفوا بينهما في الألقاب⁽⁴⁾.

3 - يقول ابن الأباري (كمال الدين أبو الركات عبد الرحمن. ت 577 هـ / 1181 م) في أسرار العربية: وألقاب الأعراب رفع ونصب وجر وحرم، وألقاب الاء ضم وفتح وكسر ووقف. وهي وإن كانت ثمانية في المعنى فهي أربعة في الصورة⁽⁵⁾.

4 - يقول السهيلي (عبد الرحمن بن عبد الله. ت 581 هـ / 1185 م) في نتائج الفكر. ولهذه الحكمة غير أرباب الصعقة بالرفع والنصب ونحوه

(1) شوقي ضيف، المدارس النحوية ص 34 (4) نفس المصدر ص 104 - 105.

(2) ابن الخشاب، المرتجل ص 104. (5) ابن الأباري، أسرار العربية ص 20

(3) نفس المصدر والمكان

والحفظ عن حركات الاعراب، وعبروا بالفتح والضم والكسر
والسكون عن أحوال البناء⁽¹⁾.

5 - يقول ابن يعيش (يعيش بن علي بن يعيش: ت 643 هـ / 1245 م) في
شرح المفصل: واعلم أن سبويه فصل بين ألقاب حركات الاعراب
وألقاب حركات البناء، فسمى حركات الاعراب رفعا ونصبا وحرأ
وحرما، وحركات البناء ضمأ وفتحاً وكسراً ووقفاً للفرق بينهما⁽²⁾.

6 - يقول أبو السقاء الكعوي (أيوب بن موسى: ت 1095 هـ / 1684 م) في
الكليات: ويقال في حركة الاعراب رفع ونصب وجر وحمض وجرم وفي
حركة البناء ضم وفتح وكسر ووقف⁽³⁾.

7 - يقول الصبان (محمد بن علي: ت 1206 هـ / 1792 م) في حاشيته على
شرح الأسموسي واصطلحوا على تسمية الصمة والفتحة والكسرة
ولسكون في الاعراب رفعا ونصبا وجرأ أو خفضا وجزما، وفي البناء
صمأ وفتحاً وكسراً وسكوناً، فلا يطلق اسم نوع من أنواع أحدهما على
نوع من أنواع الآخر⁽⁴⁾.

ولم يكتف السعاة بالمرس على التفریق بين مصطلحات الاعراب والبناء،
بل هم قد عرضوا إلى مراعاة هذا التفریق وإلى سماعه وأهدافه فلقد رأوا فيه
مثلاً تمييزاً بين أن تكون الحركة ناجمة عن تأثير عامل سابق أو أن تكون غير
ناجمة عن ذلك، كما رأوا فيه وسيلة للإيجاز وقصر الكلام، إذ أنهم يرون أن
قرب رفع، يعني عن أن يقول صمة ناجمة عن عامل سابق هو الذي أوقع
الرفع، وأن قولنا: ضم، يعني عن أن نصف لفظاً بأنه ينتهي بصمة ثابتة ليست
ناجمة عن عامل سابق، إلى آخر ما هالك من أعداد وتسويات بعضها في
أمثال المصوص التالية.

1 - يقول بعض شراح الجمل: والسبب في ذلك أن الاعراب جعلت أفعاله
مشتقة من ألقاب عوامله، فالرفع مشتق من رافع والنصب من ناصب

(1) السهلي: نتائج الفكر ص 85

التنزي ص 215 - 216

(2) يعيش: شرح المفصل 1/ 73.

(4) الصبان: حاشيته على شرح الأسموسي 1/

(3) أبو السقاء الكعوي: الكليات، المصم =

66

والجر أو الخفض من جار أو حافض والجزم من جازم⁽¹⁾.

2 - قال المكري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين: ت 616 هـ / 1219 م) في الثلياب: إنما حصروا الأعراب بذلك لأن الرفع ضمة مخصوصة والنصب ضمة مخصوصة وكذلك الجر والجزم. وحركة البناء حركة مطلقة والواحد المخصوص من الجنس لا يسمى باسم الجنس كالواحد من الأدميين، إذا أردت تعريفه غلبت عليه علماً كزيد وعمرو ولا تسميه رجلاً لاشتراك الجنس في ذلك. فضمة الأعراب كالشخص المخصوص وضمة البناء كالواحد المطلق⁽²⁾. ومعنى ذلك أن الفرق بين ضمة الأعراب وضمة البناء كالفرق بين قولنا (زيد) وقولنا (رجل) فلا شك أن قولنا (زيد) أحسن من قولنا (رجل) لأن (زيد) يقع على مسمى واحد و(رجل) يقع على عدد لا حصر له من الأسماء. لذلك كان لا بد من التفريق والتخصيص. فلما كان الأعراب شيئاً غير البناء، ولما كانت حركات الأعراب غير حركات البناء لزم أن نصنع لكل منها علامات وألفاً تختلف عن علامات الآخر وألفابه. وهذا ما فعله النحاة البصريون خاصة، لأن البصريين أكثر رغبة في التحديد والتخصيص وأكثر عناية بالتفريق والتقسيم، لأنهم أشد عناية بالمنطق واتكأ على العقل.

3 - يقول ابن يعيش في المفصل. أرادوا بالمخالفة بين ألقابها إثبات الفرق بينها. فإذا قيل هذا الاسم مرفوع علم أنه يعامل بحور رواله وحدوث عامل آخر يحدث خلاف عمله. فكان في ذلك فائدة وإيجاز، لأن قولنا: مرفوع، يكفي عن أن يقال له: مضموم ضمة تزول أو ضمة يعامل. وربما حالف في ذلك بعض الكوفيين وسمى ضمة البناء رفعاً وكذلك الفتح والكسر والوقف. والوجه الأول لما ذكرناه من القياس ووجه المعكمة⁽³⁾.

4 - يقول الرضي الاسترابادي (محمد بن الحسن: ت 686 هـ / 1287 م) في شرح الكافية: وبين الضم والرفع عموم وحصوص من وجه أما كون

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر 1/ 159. (3) ابن يعيش: شرح المفصل 3/ 84

(2) نفس المصدر والمكان.

لرفع أعم فلو قوعه على الضم والألف والواو. وأما كونه أخص فلا
انضم قد يكون علم العملة كما في (جاء الرجل) وقد لا يكون كما
في (حيث). وكذا الكلام في النصب والعجز. وإذا أطلق الضم والمنح
والكسر في عبارات البصرية فهي لا تقع إلا على حركات غير إعرابية،
منائية كانت كضمة (حيث) أولاً كضمة قاف (فعل)⁽¹⁾ وهو يقصد
بالعمدة ما يكون أصلاً وأساساً في الكلام كالفاعل و نائب الفاعل
وابتداء والخبر وما يلحق بهما كمعمولي الأفعال الباقية والحروف
المنشبة بالأفعال.

هذه نمادح مما يذكره النحويون في التفريق بين القاب الاعراب وألقاب
الباء وما يبسطونه في تسوية ذلك من علل وأسباب، مما أهري بذكره نحة
البصريين، فجعلوه سمة أساسية من سمات مذهبهم الذي يعتمد على العقل
والمنطق وتحكيم القياس في التعامل مع الظواهر اللغوية. وكل هذه النمادج
تؤكد أن لكل من الاعراب والباء مصطلحات خاصة به، وأنه لا يجوز
استخدام بعضها موضع بعض.

بيد أن الأمور لا تسير بهذه السهولة التي يتحدث النحويون عنها. فلو
كانت الأمور تسير بهذه السهولة لما كان ثمة مشكلة. ولكن المشكلة تتجلى
في ظاهرتين.

الأولى - أن النحاة الكوفيين لا يلتزمون بهذا الصريق بين مصطلحات الباء
والاعراب، بصورة ظاهرة تكاد تشبه التحدي.

الثانية - أن نحاة البصريين كذلك لا يراعون ما يصنعون من قيود وحدود
بهذا الصدد.

أما بشأن الظاهرة الأولى فإن مؤرخي النحو ينصون دون تردد على أن
الكوفيين لا يهرفون بين مصطلحات النوعين أي الاعراب والباء. وهذه نمادح
مما يورده النحاة بهذا الصدد.

١ - يقول ابن يعيش - وقد خالفه (يقصد سيبويه) الكوفيون، وسموا الصمة

(١) محمد بن الحسن: شرح الكافية ١/ 24.

اللامعة رفعاً والفنحة والكسرة مصباً وحرأً. والصواب مذهب سيويه⁽¹⁾

2 - يقول الرضي الاسترأبادي. والتمييز بين ألقاب حركات الاعراب وحركات الساء ومسكونهما في اصطلاح البصريين متعلميهم ومتأخريهم (وقع) تقرباً على السامع. وأما الكوفيون فيذكرون ألقاب الاعراب في المسي وعسى العكس ولا يفرقون بينهما⁽²⁾. ويقول: والكوفيون يطلقون ألقاب أحد النوعين على الآخر مطلقاً⁽³⁾.

3 - يقول شوقي صيف وفكر الكوفيون طويلاً هل يمكن أن يصغر لهذه الألقاب أسماء جديدة⁽⁴⁾ حتى إذا أعياهم ذلك لجأوا إلى قلبها، فجعلوا ألقاب الاعراب للمسي من الكلمات وألقاب الساء للمعرب⁽⁴⁾ ويقول في حديثه عن الكسائي. أما الأصول فقد حالف البصريين فيها في أربع مسائل أساسية أما المسألة الأولى فعدم تفرقه بين ألقاب الاعراب والباء⁽⁵⁾.

ويدو من النصوص السابقة أن الكوفيين لا يعترفون بهذه الفروق التي يصنعها البصريون بين ألقاب الاعراب وألقاب الساء. وقد تنقّى السحرة من حولهم ومن بعدهم ذلك بالرخص الثابت لأنه لا تدعو إليه حاجة، ولأنه يؤو إلى إفساد ما بأيديهم من كتب النحو الصري الذي اتحدوه أمامهم، بل كان أيضاً إماماً للكوفيين وعلماء مرفوعاً، يهتدون به ويستمدون منه مدداً لا ينضب معيته⁽⁶⁾.

فالكوفيون الذين يقوم منهم على السماع المحض في الأكثر يرفضون لتقيده بما يضعه البصريون لنحوهم من حدود وقيد وهم لا يحدون في ذلك ما يمكن أن يطمعن في جهودهم الحوية، أو أن يعمر في سلامة نظريتهم انمقلي والذي يعم النظر في أحد كتبهم المشهورة وليكن كتاب معاني لقرآن لمرء (يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي: ت 207 هـ / 822 م) يلاحظ صحة

(1) ابن عمير: شرح المنفصل 1/ 73 - 74، (4) شوقي صيف: المدارس الحوية ص 168 / 3.

(2) محمد بن الحسن: شرح الكافي 2/ 3. (5) من المصدر ص 196

(3) من المصدر 1/ 24 (6) شوقي صيف: المدارس الحوية ص 168.

دث. فالقراء لا يفتأ يراوح بين مصطلحات الاعراب والبناء دون أن يأحذ في ذلك حرج أو تحفظ.

ولسأ أريد أن أتعقب القراء فأستحضر أمثلة مما جاء به على هذا الخلط بين مصطلحات النوعين. وحسبي أن أستغني عن ذلك بالعودة إلى دراسة جديدة عن القراء أحرارها باحث ليبي هو المحاضر أحمد دبرة⁽¹⁾ حول كتاب «معاني القرآن»، يتطرق فيها لمصطلحات القراء النحوية. ويعد حولة طويلة في الموضوع يقول: وتلخيصاً لما تقدم يمكن أن أجمل حركات الاعراب والبناء هذه القراء فيما يلي:

- 1 - يستعمل القراء مصطلح النصب دلالة على الفتح، في حين أن الأول للاعراب والثاني للبناء، والنصب لمحل الكلمة من الاعراب.
 - 2 - يستعمل الرفع للدلالة على الضم أيضاً ومحل الكلمة من الاعراب.
 - 3 - يستعمل الخفض للدلالة على الجر.
 - 4 - يستعمل مصطلح النون للدلالة على التنوين.
 - 5 - يستعمل الجزم بمعنى السكون في حين أن الجزم للاعراب والسكون للبناء.
 - 6 - قد يستعمل الفتح والكسر والضم للدلالة على البناء، كما يستخدم ويتعارف على ذلك البصريون⁽²⁾
- ولسأ أريد أن نضيف شيئاً إلى ما سبق، ذلك لأن الكوفيين أعفوا أنفسهم من هذه الحدود والقيود التي وضعها البصريون بين مصطلحات الاعراب والبناء لأسباب تتعلق باطلاعهم على الفلسفة والمنطق واستفادتهم من معطياتها في التحديد والتقسيم ولا يرى في تعقب ما كتبه بهذا الشأن أية فائدة

أما الظاهرة الثانية فهي أن البصريين الذين أوردنا من أقوال السحاة ومؤرخي السحو ما يدل على أنهم يلتمسون التفريق بين مصطلحات البناء

(1) أحمد دبرة: دراسة بمواك دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن
معراء، صادرة عن دار قبية للطباعة والنشر والتوزيع - مروت، 1411 هـ /
(2) أحمد دبرة: دراسة في النحو الكوفي ص 218

والاعراب، لا يلتزمون هذه المصطلحات في واقع الحال. وعدم الالتزام هذا لا يحصر في جانب واحد، بل هو يمتد إلى الجانب النظري والجانب العملي التطبيقي. صحيح أنهم أكثر حرصاً على استخدام مصطلحاتهم من الكوفيين، ولكنهم يقعون في بعض ما يقع فيه الكوفيون من الزلل والتجاوز. ومما يلمب النظر أنهم لا يعترفون بأن ما يقعون فيه هو صرب من الزلل أو الوهم، فهم بصرون على أن يهوبوا من أمر هذا الزلل فيطلقون عليه اسم التسميح أو التمساحة. ولست معهم في ذلك لأننا لو قبلنا هذا العذر لجاز لنا أن نسب كل الأوهام التي تقع فيها في النحو إلى التسميح أو التوسع أو إلى غير ذلك من الأعداد التي لا يمكن أن يقبلها العلم. فمن المعروف أن العلم أي علم يبدأ بسيطاً سهلاً فصفاً، ثم يتجه نحو التحديد والتفصيل، فتتسق مصطلحاته وتتحدد مدلولاته وتصبغ مقاييسه. وكما يكون هذا في العلوم يكون في الصناعات أيضاً. ويستطيع أن نتيقن من صدق ذلك إذا لاحظنا صناعة السيارات أو الطائرات أو السلاح، كيف كانت قبل قرن، وكيف أصبحت في هذه الأيام. فإذا جاز لنا أن نقل ما علق بعلم النحو من فوضى المصطلحات، والنباس الدلالات واضطراب المقاييس في طور نشوئه، فلا يجوز أن نقبل هذا كنه في أيماننا هذه التي نزع فيها أن علم النحو قد بضح واحترق.

لقد خالف البصريون مقاييسهم وناقضوا قواعدهم في ضرورة التمسك بالدقة في استخدام المصطلحات. ولقد قلنا. أن ذلك كان في الجانب النظري، وفي الجانب العملي التطبيقي، ولم يحصر في جانب واحد فلنبحث عن ذلك في الجانبين.

أما في الجانب الأول أي على مستوى النظرية، فإن المصادر تؤكد أن البصريين كانوا يحلطون بين مصطلحات الاعراب والنساء. وحسب أن نسوق على ذلك الشواهد التالية.

١ يقول ابن الخشاب وربما نجوزوا فاستعملوا ألفاب أحد القسمين في الآخر والأجود استعمال كل منهما فيما وضع له وعليه لسمع الفرق ويؤمن اللبس^(١).

(١) ابن الخشاب المرجل من ١٠٤ - ١٠٥

2 - يقول الشيخ بهاء الدين بن النحاس (محمد بن ابراهيم بن محمد أبو عبد الله ت 698 هـ / 1298 م) في التعليقة على المقرب: اختلف السحاة هل يطلق أحدهما على الآخر، فيقال مثلاً للمعرب مصموم والممبني مرفوع أم لا؟ على ثلاثة مذاهب، فمنهم من قال: لا يجوز إطلاق واحد منهما على الآخر، لأن المراد العرق وذلك يعدمه، ومنهم من قال يجوز محاراً ولمحار لا بد له من قرينة. ومنهم من قال: يجوز إطلاق أسماء الساء على الاعراب ولا يتمكس⁽¹⁾. وهو يقصد بذلك أنه يجوز أن يقول عن المرفوع مصموم، ولا يجوز أن تقول أن المصموم مرفوع.

3 - يقول العلّمي (الشيخ ياسين بن زين الدين: ت 1061 هـ / 1650 م) في حاشيته على شرح الأشموني: فالأولون يطلقون على حركات الاعراب الرفع والنصب والجر والحزم، وعلى حركات الباء الضم والفتح والكسر والسكون، وقطرب ومن وافقه يطلقون أسماء هذه على هذه⁽²⁾. ومن المعروف أن قطرباً هذا ولد في البصرة وتوفي فيها. وقد أخذ النحو عن سيويه وهو الذي لقبه بقطرب⁽³⁾. فقطرب إذن بصري دون منارعة. وقد عرفه بهذه النسبة ابن الأنباري في نزهة الألباء فقال: أبو علي محمد بن المستنير البصري⁽⁴⁾. وكان قطرب من الذين يقولون بأن حركات الاعراب هي حركات البناء في حين كان الجمهور يرى أنها غيرها⁽⁵⁾. فكأن في قطرب عرقاً كوفياً على الرغم من أنه بصري المولد والمربي.

4 - يقول الصبان: قال شيخنا السيد. البصريون يطلقون ألقاب الباء على علامات الاعراب⁽⁶⁾. ويقصد الصبان بالمذكور شيخه المحقق السيد البيدي، كما ذكر في مقدمة حاشيته على شرح الأشموني⁽⁷⁾. ويقصد البيدي بذلك ما سبق أن قلناه عن بهاء الدين بن النحاس من أن بعض السحويين يحير إطلاق مصطلحات البناء على الاعراب ولا يحير العكس

-
- (1) السيوطي: الأشباه والنظائر 1/ 159. (5) الأدهري: التصريح على التوضيح 1/ 61.
(2) العلّمي، حاشية على التصريح 1/ 61.
(3) ياقوت الحموي: معجم الأدباء 19/ 52، (6) الصبان: حاشية على الأشموني 1/ 67 - ومطر المتناس النحوية ص 108
(4) ابن الأنباري: نزهة الألباء، ص 76 (7) هو المصدر 1/ 2

يقول في التفاعل أنه مضموم ولكنه لا يقول في «حيث» أنها مرفوعة كما يقول الكوفيون.

هذا على المستوى النظري البحت. أما على المستوى العملي النطيفي فإن المصريين خرجوا عن أصولهم وخالفوا قوانينهم، فلم يعد عندهم فرق بين الصم والرفع والفتح والنصب والكسر والحر والسكون والجرم. صحيح أنهم لم يكسروا الحدود والقيود كلياً كما فعل الكوفيون، ولكنهم لم يحافظوا عليها تماماً كذلك، وبقوا في موقف بين بين. فهم أحياناً يتمسكون بهذه الحدود والقيود، وأحياناً يخالفونها ناسيين ذلك طوراً إلى التجاوز وتارة إلى المسامحة. ومن المعروف أن العلم الدقيق لا يعرف التجاوز ولا المسامحة، لأن الذي يسمع في قليل يسمع في الكثير. ومهما يكن فإننا سنعرض نصوصاً حلت فيها أصحاب من نحاة البصريين بين مصطلحات البناء والاعراب على النهج التالي

1 - يقول سيبويه في موضوع البناء: اعلم أن البناء كل اسم مضاف فيه وهو نصب على إصمار الفعل المتروك إظهاره. والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب. ورسم الحليل رحمه الله أنهم نصبوا المضاف نحو: يا عند الله ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يا رجلاً صالحاً، حين طال الكلام كما نصبوا هو قبلك وهو بعدك. ورفعوا المفرد قبل وبعد وموضع واحد وذلك قولك يا ريد ويا عمرو. وتركوا التسوية كما تركوه في قبل⁽¹⁾. فسبويه هنا يصف المنادى المفرد في مثل: يا ريد، بأنه مرفوع، ومن المعروف أنه في هذه الحال يكون مسياً على الصم لا مرفوعاً، بدليل أنه قاسه على الطرف المقطوع عن الإضافة في مثل قوله تعالى: لا أمر من قبل ومن بعد⁽²⁾. والطرف المقطوع يكون مسياً على الصم لا مرفوعاً والقول بأن المنادى مرفوع لا مبني هو رأي كوفي، لأن الكوفيين يرفعون أن المبادى المفرد مرفوع لا مبني كما يرفع المصريون وهذه المسألة هي إحدى مسائل الخلاف بين العريقين⁽³⁾.

2 - يقول سيبويه في الموضوع نفسه: وإنما حملهم على هذا فهم أروم الرفع التي في قولك: زيد، بمنزلة الرفع التي هي راء امرئ والحر

(1) سيبويه، الكتاب 2/ 182 - 183 (3) ابن الأثيري - الانصاف (المسألة 45) 1/

بمرولة الكسرة في الراء، والنصبة كفتحة الراء⁽¹⁾ ويبدو سيويه في هذا النص مضطرباً أشد الاضطراب. وهو لا يفرق بين مصطلحات الراء والاعراب ومن المعروف أن العلم المنادى المفرد في مثل قولنا: يا زيد، يكون مبيهاً على الضم. وإذا كان الأمر كذلك فإن حركته هي النصبة. فلماذا استعاض سيويه عنها بالرفعة التي هي من مصطلحات الاعراب؟ بل لماذا أورد في هذه المعروض النصبة والجرعة؟ أم حديثه عن (امرئ) فهو مفهوم. فهذه كلمة تعرب من مكابن، بحيث تكون حركة رائها تابعة لحركة إعرابها، فإذا كانت مرفوعة صممت الراء فقول (امرؤ) وإذا كانت منصوبة فتحت الراء فقول (امرء) وإذا كانت محروقة كسرت الراء فقول (امرئ). والحركات التي تقع على الهمزة هي الرفعة والنصبة والجرعة والحركات التي على الراء هي النصبة والفتحة والكسرة، لأن حركات الحروف الأخير هي حركات إعراب وحركات ما يسبقه هي حركات بناء. ولكن سيويه يحلظ وعلى الرغم من ذلك كله فقد استفاد من سيويه مصطلحاته الجديدة رفعة والنصبة والجرعة التي ستكون بحاجة إليها في موضع متأخر

3 - يقول ابن مالك (أبو عبد الله محمد: ت 673 هـ / 1274 م) في ألفيته
 فرفع بصم وانصب فتحاً وخز كسراً كذا كسر الله عنه يشر⁽²⁾
 يقول ابن مالك في تبيين علامات الاعراب ارفع بالنصم وانصب بالفتح
 وحر بالكسر ولا شك أن هذا الكلام يتضمن تناقضاً كبيراً بل يتضمن
 حتماً بين مصطلحات البناء والاعراب. وحظر هذا الحلظ أن يعي من
 نحوي كبير مثل ابن مالك. وقد يعتذر عن ابن مالك بأنه ليس بصرياً،
 ولا بأس أن يحالف قواعد البصريين. وليسنا نريد أن يحافظ ابن مالك
 على قواعد البصريين، بل أن يحافظ على قواعده هو التي وضعها في
 الألفية حين قال

والرفع والنصب اجعلن إعراباً لاسم وفعل نحو لن أصابا
 والاسم قد خصص بالجر كما قد خصص الفعل بأن يحزم⁽³⁾

(3) من الممر 1 / 41

(1) سيويه: كتاب 2 / 204

(2) ابن عميل: شرحه على الألفية 1 / 42

فقد ذكر من ألقاب الاعراب الرفع والنصب والجر والجزم. فمن أين جاء بالضم والفتح والكسر والسكون، وهي علامات بناء كما نص على ذلك في ألفيته بقوله في تعداد أنواع البناء:

وكل حرف مستحق للبناء والأصل في المبني أن يسكن
ومنه دو فتح وفو كسر وضم كأيّن أمس حيث والسكن كم⁽¹⁾
وإذا كان الضم والفتح والكسر والسكون هي ألقاب بناء بشهادة ابن مالك، فكيف أفهمها في حديثه عن ألقاب الاعراب؟

4 - يقول الأهدل (الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري: ت 1298 هـ / 1880 م) في الكواكب الدرية: يقول في إعراب كم مالك؟ كم اسم استفعال مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مال. خبر مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره، والكاف مضاف إليه⁽²⁾. أخطأ صاحبنا حينما زعم أن علامة رفع (مال) ضم آخره. فالضم من مصطلحات البناء. وكان أحملاً قبل ذلك في الاعراب فرعم أن كم الاستفهامية في محل رفع مبتدأ وإنما هي في محل رفع خبر مقدم، لأن أسماء الاستفهام تعرب حسب جوابها. فلو قلنا: مالي ألف دينار، لكان (مالي) مبتدأ وألف خبراً. لذلك يبدو أن (كم) في هذا الموقع في محل رفع خبر مقدم و(مال) مبتدأ مؤخر ولا يجوز غير ذلك.

5 - يقول محقق كتاب الفوائد الضيائية: وقد جاءت في نسخ المقتضب عبارة للمبرد تشبه عبارة ابن مالك التي أشرنا إليها أعفاً، وهذه العبارة «فأما رفع الواحد المعرب غير المعتل بالضم... ونصبه بالفتح وجره بالكسر»⁽³⁾. ويضيف: ومن ناحية أخرى ذكر الأستاذ عضيمة في هامش المقتضب أنه قد نسي له أن المبرد قد يطلق ألقاب الاعراب على ألقاب البناء، وأن سبويه قد وقع منه ذلك كثيراً⁽⁴⁾.

فهذه النصوص التي أوردناها تثبت أن البصريين يخلطون بين مصطلحات

(1) ابن عميل: شرحه على الألفية 1/ 40 = (انظر الحاشية رقم 197)

(2) الأهدل الكواكب الدرية 1/ 16. (4) من المصدر والمكان

(3) أسامة الرفاعي الفوائد الضيائية 1/ 196 =

سوء والأعراب . ولا يكادون ينمسون بما يرمسون من وجوب التقيد بمصطلحات الموعين . وهذه النصوص هي قليل من كثير مما يمكن أن يقع عليه من يعم النظر في كتب النحو ومصادره . وليس من المستطاع الاحاطة بأمثال هذه النصوص وكل ما أوردنا هو من قليل التمثيل لا من قليل الشمول والاحاطة

ولم بعدم المتأخرون الحجج التي ينافعون بها عن تجاوزات من سبقهم من النحاة الكبار . ولا مدع في ذلك فالحجج جاهرة والمعادير في تناول اليد ومما يشجع على انشار هذه الظاهرة نوعة التقليد التي تهيمن على الكثيرين ممن ينصدون لهذه المهمة . فإن من الأسهل على هؤلاء أن يتخذوا أخطاء الآخرين بعطفهم ورحمتهم من أن يشيروا إلى هذه الأخطاء بأصابع الاتهام ومن لمعروف أن الحق أحق أن يتبع . فنحن لا ندعو إلى المس بعلمائنا الكبار ، ولا إلى التقليل من هيبتهم واحترامهم . والسبيل الأقوم هو أن يسير لحطاً من الصواب وأن نحاول أن نصلح الخلل ما وسعنا الجهد ، لأن تطور العلم يقتضي أهله أن يسهموا في تنقيته من كل الشوائب ، وأن يرتقوا به إلى درى الإتقان والكمال .

وسنسوق عدداً من هذه الحجج والمعادير التي يتلقى بها المتأخرون من علماء النحو تجاوزات أسلافهم الكبار ، على النهج التالي .

1 - يقول صاحب شرح الكافية . والضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات وحدها سواء كانت حركات المبني كقولك ' حيث ، مبني على الضم ، أو حركات المعرب كقولك في زيد : إنه متحرك بالضم في حال الرفع ، أو لا هذا ولا ذاك كقولك في جيم رحل : إنه متحرك بالضم⁽¹⁾ . فالرضي يرغم أن الضم يشمل حركة آخر المبني وحركة آخر المعرب وحركات أبنية الألفاظ . وليس هذا التقرير صحيحاً ولا دقيقاً ، إذ به يزدي إلى الموضي والاضطراب . وهو - فضلاً عن ذلك - ليس يتفق مع ما يراه التحليل بن أحمد من وجوب التحديد والتخصيص في هذا الموضوع⁽²⁾ .

(1) محمد بن الحسن : شرح الكافية 2 / 2 ■ مدرسة الكسومة ص 257 ، 258 .

(2) الحوارمي : معانيح العلوم ص 54 وانظر ■ والمدارس النحوية ص 35

2 - يقول الشيخ زين الدين العليمي : وحل هذه الشبهة - وهو يشير بذلك إلى ذكر ابن هشام للضممة في علامات الإعراب الأساسية مختصة بالرفع أن مطلقاً للضم وما عطف عليه أعم من أنواع البناء، فإن كان لعامل علامة إعراب، وإلا فإن كان لازماً فبناء⁽¹⁾.

ونستخلص من قول العليمي حقيقتين :

الأولى - أنه لم يفرق بين الضم والضممة فقد جعلهما شيئاً واحداً.

الثانية - أنه جعل الضم والضممة يشملان حركة الأعراب وحركة البناء.

ولو كان هذا الكلام صحيحاً لما حصل بين البصريين والكوفيين خلاف فنحن نفهم أن هذا التعميم هو من أصول الكوفيين . أما البصريون فهم يحددون ويخصصون . وما يقع في كلامهم مخالفاً لذلك ينبغي أن يعد خطأ وخروجاً عن المذهب . وغير ذلك مرفوض .

3 - يقول الصبان في حاشيته على شرح الأشعرني مدافعاً عن الخطأ الذي وقع فيه أبو عبد الله محمد بن مالك في تطرقه لألقاب الأعراب والبناء والذي أشرنا إليه آنفاً . ويمكن أن يقال : في عبارة المصنف ومن غير مثل تعبيره مسامحة . والأصل فارفع بضممة وانصب بفتحة واجرر بكسرة . فتكون الضمة والفتحة والكسرة مشتركة بين الأعراب والبناء وكذا السكون⁽²⁾ فالصبان يجعل الضم والفتح والكسر خاصة بالبناء ويجعل الضمة والفتحة والكسرة مشتركة بين البناء والإعراب . وليس في كلام الصبان ما يقنع . فكيف يكون الضم بناء والضممة ساء وإعراباً وما الفرق بين الضم والضممة والفتح والفتحة والكسر والكسرة؟

ويبدو مما سلف أن البصريين يخالفون قواعدهم فيخلطون بين ألقاب الأعراب والبناء . بل هم يهدمون في التطبيق ما يبتون في النظرية . والمحيب أنهم يحسمون من خطر هذا الخلط فيسموه مسامحة وتوسعاً وتجاوزاً . هذا إذا تعلق الأمر بهم ، أما إذا تعلق الأمر بالكوفيين سموه خلطاً وخطأ وخروجاً عن المتعارف عليه . وكان الأجدر بهم أن يقفوا موقفاً واحداً ، يتسق مع ما رسموه

(1) العليمي ، حاشية على التصريح 1/ 61 . (2) الصبان حاشية على الأشعرني 1/ 67

وقرروه من وجوب التفريق بين ألقاب الإعراب والبناء. وهو موقف يتفق ويتسق مع ما ينبغي أن يكون للمصطلح العلمي من أهمية ودقة وثبات.

بقيت أمامنا من هذا الموضوع مشكلتان لا بد لنا من التوقف عندهما ومحاولة حلها.

الأولى - هي أن النحاة يجعلون الضم من ألقاب البناء، ثم نراهم يستخدمون الضمة في الإعراب. فهم يقولون علامة الرفع الضمة وعلامة النصب الفتحة وعلامة الجر الكسرة وعلامة الجزم السكون. وهذا شيء عجيب. أولم يقولوا إن للضم والفتح والكسر والسكون هي من ألقاب البناء؟ فكيف يكون الضم للبناء والضمة للإعراب؟ يحاول السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت 911 هـ / 1505 م) أن يجيب على ذلك فيقول والأصل أن يكون الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة والجزم بالسكون⁽¹⁾. ثم يستدرك على ذلك فيقول: وكان القياس أن يقال برفعة ونسبة وجرة لأن الضم والفتح والكسر للبناء، ولكمهم أطلقوا ذلك توسعاً⁽²⁾ وست أرى في العلم مجالاً لتوسع أو تجوز أو مسامحة، ولذلك يتضح لنا أن لا مناص من العودة إلى ما أشار إليه السيوطي مما يقتضيه حكم القياس في الموضوع، فنستخدم الرفع بدل الضمة والنسبة بدل الفتحة والجرة أو الخمصة بدل الكسرة وحذف الحركة بدل السكون والذي يجعل هذه المصطلحات الإعرابية مقبولة ورودها في كتب البحر ولو بصورة قليلة. فقد كان النحاة لقدس يستخدمون الرفع والنسبة والجرة وحذف الحركة، وهي المصطلحات التي تمت إلى الإعراب مصلة وثيقة وتنوب نيابة حصة عن الضمة والفتحة والكسرة والسكون. وللتدليل على أن الحاة القدامى استخدموا مصطلح الرفع والنسبة والجرة أسوق الشواهد التالية

1 - يقول سيويه. فصارت الضمة هي أمرؤ إذ لم تكن ثابتة كالرفعة في يوم ابن، لأنها ضمة إنما تكون في حالة الرفع⁽³⁾.

2 - يقول سيويه أيضاً. وإنما حملهم على هذا أنهم أنزلوا الرفع التي في

(3) سيويه - الكتاب 4 / 150

(1) السيوطي: معجم الهوامع 2 / 22

(2) من المصدر والمكان

قولك زيد بمنزلة الرفعة في راء امرئ والجرة بمنزلة الكسرة هي الراء والنسبة كفتحة الراء⁽¹⁾.

3 - يقول ابن الأنباري . وتكون الحركة قائمة مقام الرفعة التي تجب بحر المبتدأ⁽²⁾.

4 - يقول الاسفراييني (تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد سيف الدين ب 684 هـ / 1285 م) في فاتحة الاعراب : وإذا ثبت هذا علمت أن الألف في رجلان بمنزلة الدال المرفوعة في «جاءني زيد» وليس بمنزلة الدال المنزوعة من الرفعة، ولا بمنزلة الرفعة المفردة منفردة عن الدال⁽³⁾.

هذه بعض النصوص التي تتضمن مصطلح الرفعة بخص النظر عن المعنى الذي يحمله كل نص من تلك النصوص، فالمهم أنها تتضمن المصطلح الذي نبحث عنه والذي نحن بحاجة إليه . ومثل الرفعة طبعاً النسبة والجرة.

ولقد عثرت على كتاب نحوي بعنوان «قواعد النحو البدائية في اللغة العربية» ينطرق فيه صاحبه⁽⁴⁾ إلى هذا الموضوع بصورة لم يسبق لها مثيل في المصادر النحوية التي اطلعت عليها . فهو حين يتحدث عن علامات الاعراب يذكر الضمة ثم يقول : وقد سماها النحاة حركة الرفع في الأسماء المعربة⁽⁵⁾ ثم يذكر الفتحة ويقول : وتسمى علامة النصب في الأسماء المعربة لمنع التباسها بغيرها⁽⁶⁾ . ثم يذكر الكسرة ويقول : وتسمى الخفض أو الجرة⁽⁷⁾ . وكان عليه أن يسميها حركة الجر قياساً على ما سبق . ولا شك أن هذه نصوص تثير العجب للأسباب التالية :

1 - إن هذه هي المرة الأولى التي أقرأ فيها كلاماً من هذا النوع وهو كلام طالما تمتثت أن أعثر على مثله .

2 - إن المؤلف لم يذكر مصادره التي اعتمد عليها في إيراد هذه الحقائق الطريفة .

(1) هي المصدر 2 / 204 = البنية في اللغة العربية، القاهرة، 1392

(2) ابن الأنباري : أسرار العربية ص 391 . هـ / 1972 م .

(3) الاسفراييني : فاتحة الاعراب ص 132 - (5) قواعد النحو البدائية ص 34

(6) هي المصدر والمكان .

(4) محمد عبد الجواد أحمد قواعد النحو = (7) نفس المصدر والمكان .

3 - أن هذا الكلام الذي يقوله المؤلف هو من نوع الكلام الذي كنت أسمعه من أستاذي جميل الفاخوري رحمه الله، والذي ما فتئت منذ خمسة وثلاثين عاماً أبحث عما يؤيده في المصادر.

فهل يستتج من هذه النصوص أن بعض المصادر النحوية قد تضمنت مثل هذه الحقائق أو أن بعض النحويين كان متحمساً لها فأودعها بعض كتبه أو أداعها في تلاميذه ومريديه ولذلك بقيت تتأقل شفوياً؟ لا بد أن يكون الجواب بالإيجاب، إذ لا يمكن أن يكون صاحب «قواعد النحو البدائية» قد جاء بهذه الحقائق من رأسه، ولا بد أن يكون قد اعتمد على مصدر أو أكثر في إثباتها كذلك أستاذنا الفاخوري الذي كان قد تخرج على الشيخ إبراهيم البارجي والشيخ إبراهيم المدر، وهما من كبار اللغويين المعاصرين، لا بد أنه أخذ هذه الحقائق عن أحد العلماء المدققين ولا بد أن يكون هذا العالم المدقق قد اعتمد على مصدر وثيق. وهكذا.

الثانية - توهم بعضهم أن علامة الإعراب في الاسم المنون هو التنوين ذلك أن عدداً من المؤلفين والدارسين يخطئون فيظنون أن علامة الإعراب في الاسم النكرة أو العلم المنون هي التنوين. مهم في مثل قولنا (سقط حجرٌ) و(حضر زيدٌ) يعربون (حجرٌ) و(زيدٌ) فاعلاً مرفوعاً وعلامة رفعه تنوين الرفع لظهر⁽¹⁾. والصحيح أن علامة الرفع هي حركة الرفع الظاهرة أو ما يطلق عليه لسانة اسم الضمة. وأما التنوين فلا علاقة له بالإعراب لأنه في كل من لفظتي (حجرٌ) و(زيدٌ) السابقتين هو تنوين التمكين. يقول ابن كمال باشا (شمس الدين أحمد بن سليمان. ت 940 هـ / 1534م) في هذا الموضوع: «وثانيهما لجميع المكسر المنصرف. فأعرابها بالحركة في الأحوال الثلاث، يعني بالضم في حالة الرفع نحو: جاءني زيدٌ ورجالٌ، وبالفتح في حالة النصب نحو: رأيت زيدا ورجالاً، وبالكسرة في حالة الجر نحو: مررت بزيد ورجال⁽²⁾». فلم يذكر صاحبنا التنوين بل ذكر الضمة والفتحة والكسرة مع أنه يتحدث عن أسماء مبنية. وهذا يعني أن التنوين ليس له علاقة بالإعراب. وعلى الرغم من ذلك

(1) أنظر مثلاً على ذلك مذكورة في قواعد = 12، من 48، 55

«بلغة العربية (للمصنف الثاني للثانوي) ط / = (2) ابن كمال باشا أسرار النحو ص 78

نجد من يزعم أن التنوين هو علامة الاعراب. مع أن التنوين في حقيقته بون ساكنة زائدة تلحق آخر الكلمة لفظاً لا خطأ ولا وقفاً، ولغير توكيد⁽¹⁾. وأحظر من ذلك أنهم يقولون تنوين الضم⁽²⁾. وهو في الحقيقة تنوين الرفع وتنوين النصب وتنوين الجر. ومن الخطأ أن نقول تنوين الضم وتنوين الفتح وتنوين الكسر. ذلك أن التنوين يقترب بالاسماء المعربة ولا يقترب بالاسماء المنسية، وهو لذلك لا يدخل الألفاظ العينية. وإذا دخلها في نحو (إيه) فهو ليس تنوين التمكين الذي نتحدث عنه. وصفوة القول أن التنوين لا شأن له بإعراب الكلمة فهو يدخل الكلمة لأهداف أخرى لا علاقة لها بآخرها. ومهما يكن قلنا كان لا بد من ذكر التنوين في الاعراب فالأفضل أن يقال تنوين الرفع وتنوين النصب وتنوين الجر، كما درج على ذلك عدد من الدارسين. وهو خطأ على كل حال.

ستخلص من كل ما سبق أن التفريق بين مصطلحات البناء ومصطلحات الإعراب هو حقيقة أساسية من حقائق النحو، وأن من مصلحة النحو أن نحافظ على هذه الحقيقة، وأن نتمسك بها فتجنب الخلط بين مصطلحات النوعين. وما عثرنا عليه من حقائق في عدد من المصادر القديمة والحديثة يؤيد هذا التوجه. فلقد وجدنا في المصادر النحوية أن الصمة والفتحة والكسرة في البناء يقابلها الرفع والنصب والجر في الاعراب. ولقد رأى بعضهم من باب الكياسة أن يسمي هذه العلامات حركة الرفع وحركة النصب وحركة الجر. ولا شك أن هذه التسميات أحف وألطف من سابقنها. وهي المصطلحات التي كان يستخدمها أستاذنا الفاخوري رحمه الله، بل هي المصطلحات التي أخذ بها صاحب «قواعد النحو البدائية».

أما السكون في البناء فخير ما يقابله في الإعراب هو حذف الحركة. وهو المصطلح الذي اخاره أستاذنا الفاخوري لهذا المعنى. فقد كان يقول في إعراب الفعل المجزوم مثل «لم يدرس». فعل مضارع محروم وعلامة حرمة حذف الحركة. ولا يكاد يقول السكون كما يفعل معشر المدرسين ومؤلفي

(1) معجم الحليل ص 160، والمعجم (2) مذكورة في قواعد اللغة العربية ص 48،

الكسب الدراسية النحوية ومن الغريب أنني عثرت على هذا المصطلح في
شدور الذهب⁽¹⁾ وأوضح المسالك لابن هشام⁽²⁾. فهو يُعرّف السكون بأنه
حذف الحركة في الموضعين.

هذه الجملة من الحقائق التي يجدر بكل من له صلة بالنحو أن يلم بها،
وأن يراعيها إذا أراد أن يلتزم الدقة في التعامل مع هذا الموضوع الذي يعد
بحق لب لباب العربية. ولا شك أن الدقة في التعامل مع العلوم - والنحو
واحد منها - هي شاهد على سمو الذوق ورفي العقل وكهي يهدين علامة
على الفضل وسمو المتزلة.

(1) ابن هشام - شدور الذهب ص 36. = وانظر الايضاح في علل النحو للزجاجي
(2) ابن هشام - أوضح المسالك 1 / 28، = ص 132

الفصل الخامس

الفعل الماضي وحركات بنائه

يذكر النحاة في معرض التمييز بين البناء والإعراب، أن حركة البناء هي حركة ثانية لازمة؛ في حين أن حركة الإعراب حركة عارضة متغيرة⁽¹⁾ ويصنفون إلى ذلك أن حركة البناء لا علاقة لها بالعوامل الداحلية على اللفظة المبنية؛ في حين تكون حركة الإعراب نتيجة حتمية لتلك العوامل⁽²⁾. ويهمهم من هذا أن الكلمة المبنية لا تتأثر بما يدخل عليها من عوامل؛ في حين تكون اللفظة المعربة عرضة لمثل ذلك التأثير.

ومن المعروف أن الفعل الماضي يبنى في الأصل على الفتح نحو جاء وحضر وكتب وقرأ...⁽³⁾ وهذه حقيقة يعرفها كل من كان له أدنى إلمام بعلم النحو. وما نظن أنها تتضمن أي إنقباس أو إشكال. أما الالتباس والإشكال فيكمنان في حقيقة أخرى تلامها وتقرن بها، وهي أن الفعل الماضي له حالتان بناءً أخريان:

الأولى - أنه يبنى على الضم إذا اتصل بواو الجماعة نحو: حضروا، كتبوا، قرأوا... الخ⁽⁴⁾.

الثانية - أنه يبنى على السكون إذا اتصل بضمير رفع متحرك نحو.

-
- | | |
|---|---|
| (1) ابن الأنباري أسرار العربية ص 20،
العلائي: جامع الدروس العربية 1 / 16 | (3) علي بن سليمان الحيدري كشف المشكل
1 / 248، عطية: سلم اللسان 4 / 23. |
| (2) ابن يمين: شرح المفصل 2 / 80،
العلائي: جامع الدروس العربية 2 / 167 | (4) العلائي: جامع الدروس العربية 2 / 167،
علي رضا: المرجع 3 / 111 |

حضرت وكتبت وقرأت... الخ⁽¹⁾.

فهو يبني إذن تارة على الفتح وطوراً على الضم وطوراً على السكون. وهذا التغير في حركات بناء الفعل الحاضي قد يوحي بأنه معرب لا مبي. وإلا فما معنى هذا التغير في حركة آخره، ونحن نعلم أن التغير من دلائل الاعراب؟ ألا يمكن أن نجد في هذا التغير تسويغاً بل تفسيراً لما قد يتبادر أحياناً إلى أذهان بعض الدارسين من أن الفعل الحاضي معرب لا مبي؟

يبدو أن الأمر كذلك. وإلا فما الفرق عند من لم يستحكم عوده من الدارسين بين الفعل الحاضي الذي يبيء آخره مفتوحاً ومضموماً وساكناً، والفعل المضارع الذي يبيء آخره منصوباً ومرفوعاً ومجروماً؟ ومن الكفيل بإيضاح ما بين الفتح والنصب والضم والرفع والسكون والجزم من فروق، وهي في ظاهرها متشابهة متشاكلة؟

لا أكنتم القارئ أنني أعذر جمهور الدارسين في هذا الالتباس، بل إنني أهد من يلتبس الأمر عليه في هذه القطعة بعينها ممن يتمتعون بقسط من الذكاء والفهم. ولولا ذلك ما التبس الأمر عليه، لأن من تجرد من الذكاء والفهم تساوى عنده الأمور، فلا يشغل نفسه بمحكم ولا متشابه.

وقد يكون في مصطلحات النحاة وتسمياتهم ما يوقع في مثل هذا الالتباس. فهم لا يفرقون في كتبهم بين المبني على الفتح والمنصوب والمبني على الضم والمرفوع والمبني على الكسر والمجرور. والدليل على ذلك أنهم يسمون علامة النصب فتحةً وعلامة الرفع ضمةً وعلامة الجر كسرة⁽²⁾. ونحن نعلم أن الفتح والضم والكسر من ألقاب البناء، فكيف تكون الضمة والفتحة والكسرة علامات إعراب؟

لقد حرج بعض جهابذة النحاة من هذا المأزق بتسميتهم علامة النصب نصبةً أو حركة نصب وعلامة الرفع رفعةً أو حركة رفع وعلامة الجر جرّةً أو حركة جر⁽³⁾. كما جعلوا للجزم علامة أخرى غير السكون هي حذف

(1) من المصطلح 2/ 168، المرجع 3/ 111. (2) محمد عبد الواحد أحمد: قواعد النحو

الثالثة ص 34.

(3) الشرنوبلي: ملحق العربية 4/ 117.

لحركة⁽¹⁾، لأن السكون علامة بناء. وهكذا يمكن التفريق بين ألفاب البناء وألفاب الإعراب بأن نجعل بينها حاجزاً منيعاً يبعدنا عن الالتباس والحيرة ويحبنا التشابه والحلط.

وقد ينبغي لنا من يزعم أن المناذلة بالتمييز بين مصطلحات البناء ومصطلحات الإعراب هي ضرب من التزمت أو التعنت، وأن الموضوع لا يستحق كل هذه الحماسة والحرارة، بما دامت المعاني مفهومة والدلالات واضحة. وليست القضية قضية فهم ولا وضوح، بل قضية دقة وانتقاد. فلو كان تفاوت العقول في القدرة على الإيضاح والإفهام عظيمًا وجليلاً، لتفاوتنا في الإتقان والإحكام أعظم وأجل.

وينصح مما سبق أن الالتباس بين الفتح والضم والسكون في الماضي، والنصب والرفع والجزم في المضارع وارد، إذا قسنا الأمور بالمقياس البصري البحت، إذ لا فرق من الناحية الشكلية بين الفتح والنصب والضم والرفع والسكون وحذف الحركة. ولا بد بعد ذلك من حجة عقلية بحثية للتمييز بين ألفاب البناء وألفاب الإعراب منها، وبخاصة أن مقياس الشات والتغير الذي أشرنا إليه في بدء هذا المقال، لم يعد صالحاً للمصل في الموضوع، بسبب وقوع التغير في الفعل الماضي الذي هو مبني في الأصل، وتعرضه لثلاث حالات بنائية هي: الفتح والضم والسكون، دونما تأثير بعامل سابق ولأسباب بنوية بحثية.

وإذا كان مقياس التغير لم يعد صالحاً للمصل في الموضوع، فلا بد إذن من الاعتماد على مقياس آخر لا يمكن استبعاده، بأية حال من الأحوال، وهو مقياس التأثير بالعوامل السابقة. فإذا كانت الحركات ناجمة عن عوامل سابقة كما هي في الفاعل نحو: حضر زيد، والمفعول به نحو: قرأت الكتب، والمسجور نحو: كتبت بالقلم، والمجزوم نحو: لم يقرأ، فهي حركات إعراب. أما إذا لم تكن ناجمة عن عوامل سابقة فهي حركات بناء نحو: حيث رأيت وأمسى وكم. وقد أشار ابن مالك إلى هذه الحركات البنائية في قوله⁽²⁾

ومسه دو فتح ودو كسر وصم كأيمن أمس حيث والساكن كم
وبهذا المقياس نستطيع أن نتيقن أن الفعل الماضي لا يمكن أن يتأثر

(1) ابن هشام: أوضح المسالك 1/ 28، (2) ابن عسقلان: شرح ألفية ابن مالك 1/ 40.

شعر الذهب ص 36.

شكلاً بالعوامل السلفقة. والعوامل هي أدوات النصب والجزم في الأفعال، وحروف الجر والأحرف المشبهة بالفعل في الأسماء، والفاظ أخرى ليس لها مجال عريضها⁽¹⁾. فحين نقول: حضر زيد، تكون الفتحة في (حضر) علامة ساء لأنها لم تكن ناجمة عن عامل سابق. وحينما نقول: لن يحضر زيد، تكون حركة النصب في الفعل المضارع ناجمة عن عامل سابق هو أداة النصب (لن) وهكذا دواليك. أما الرفع في المضارع فهو عامل صليبي إذ هو ناجم عن التجرد عن العوامل اللفظية. ولذلك يسميه النحاة عاملاً معنوياً.

والفعل الماضي سواء كان مبنياً على الفتح أو الضم أو السكون لا يقع في نطاق جاذبية العوامل السابقة⁽²⁾. وعدم وقوعه في نطاق نطق نون المحاذية يجعله بعيداً عن التأثير بها كالفعل المضارع. ولذلك كان مبيناً مهماً تدوله من حركات، ومهما اختلفت حالات بنائه. فهذا التعبير في الحركات الذي يطرأ على آخر الفعل الماضي، بحيث يمكننا أن نقول كتب، كتبوا، كتبت، هو تغير بنائي لا تغير اعرابي، ولذلك كانت ألقاب حركاته هي «فتح والضم والسكون على التوالي لا النصب والرفع وحذف الحركة كما يقع في الفعل المضارع».

وقد يحاول بعض النحاة التقليل من أهمية الاختلاف في أواخر الفعل الماضي، فيقرر أن الفعل الماضي مبني على الفتح في جميع أحواله. أما حين ينصل بواو الجماعة أو بضمير رفع متحرك فيقدر فيه الفتح لاشتغال المحل بحركة المناسبة في الحالة الأولى، والسكون العارض في الحالة الثانية⁽³⁾.

وتفسير ذلك في الحالة الأولى، أن الفعل الماضي يبنى على الفتح أصلاً، فإذا انصل بواو الجماعة أبدلت الفتحة ضمة محاسة للواو في مثل قولنا: كتبت، وكتبوا، قياساً على تغير حركة الاسم المضاف إلى ياء المتكلم في مثل قولنا: هذا كتابي فلا شك أن (كتابي) خبر المبتدأ والحرر يجب أن يكون مرفوعاً فأين علامة الرفع؟ والجواب هو أن علامة الرفع التي هي انصمة هنا أبدلت كسرة لمجاسة ياء المتكلم⁽⁴⁾ ولذلك قيل في إعراب كلمة كذبي

(1) ميشيل عاصي وغيره: المصحح المفصل (3) الشرتوني: مبادئ لغوية 4 / 128.

(2) 809 / 2 (4) نفس المصدر 4 / 119.

(2) جورج شاهين عطية: سلم اللسان 4 / 145.

خبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بحركة المناسبة⁽¹⁾. وقياساً على ذلك قالوا في إعراب كتبوا: فعل ماضي مبني على الفتح المقدر على ما قبل الواو لاشتغال المحل بحركة المناسبة⁽²⁾.

أما في الحالة الثانية وهي الفعل الماضي المسند إلى ضمير رفع متحرك في مثل قولنا كَتَبْتُ، فقد طرأ على الحرف الأخير من الفعل الماضي سكون عارض وتفسير ذلك أن اللفظة العربية يصعب أن يتكرر فيها أربعة متحركات، لأن الأصل في (كَتَبْتُ) بسكون الباء هي (كَتَيْتُ) بفتح الباء⁽³⁾. وكل ما حصل أن الحرف الثالث سكن لتيسير النطق وتحسين اللفظ ومراعاة ما يسمى بأقل الجهد في قوانين الصوت اللغوي⁽⁴⁾.

وهذا يعني أن الياء على الضم عند اتصال الفعل بواو الجماعة هو حالة اضطرارية عارضة، فرضها ما في واو الجماعة من قوة وجبروت فالواو لا تقبل أن يجاورها فتحة تمسكاً بقانون تلازم الأصوات واسجاعتها في العربية⁽⁵⁾ ولا يبدل الواو في هذه القوة والجبروت إلا الياء. فهي تأتي أن يجاورها إلا كسرة، لأن الحركات أبعاص الحروف كما ذكر ابن جني في بعض ما قال⁽⁶⁾. فالفتحة بعض الألف والصمة بعض الواو والكسرة بعض الياء. وإذا كان الأمر كذلك فالياء لا تقبل أن يجاورها إلا ابنتها الكسرة. ولذلك تقدر الحركات في جميع الأحوال على رأي⁽⁷⁾، وفي حاشي الرفع والنصب فقط على رأي آخر⁽⁸⁾، على ما قبل الياء لاشتغال المحل بحركة المناسبة في الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم نحو بددي وداري.

وهذا ما يحصل حينما يسند الفعل الماضي إلى واو الجماعة، إذ إن

- | | |
|--|--|
| (1) عبده الراجحي: التطبيق النحوي ص 25. | (2) الأشرفي: مبادئ العربية 4 / 388. |
| (3) علي الحيدرة: كشف المشكل 1 / 253. | (4) إبراهيم أنيس: الأصوات النغوية ص 174، 180، 183. |
| (5) الجرجاني: المقتصد 1 / 328. | (6) ابن جني: مرصعة الأعراب 1 / 17. |
| (7) جورج شاهين عطية: سلم اللسان 4 | (8) محمد بن الحسن: شرح الكفاية 1 / 34. |
| (8) محمد بن الحسن: شرح الكفاية 1 / 34. | (9) الأزهرى: شرح التصريح 1 / 59. |

عسود تلاؤم الأصوات وانسجامها يفرض استبدال الضم بالفتح مراعاة لواو الجماعة وعندئذ إما أن نقول: إن الفعل الماضي مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة⁽¹⁾، وهو رأي، وإما أن نقول: إن الفعل الماضي مبني على الفتح المقدر على ما قبل الواو لاشتغال المحل بحركة المتاسمة⁽²⁾، وهو رأي آخر وكلا الرأيين معقول ومقبول. ولا يتسع المجال لتغليب رأي على آخر.

أما حين يسند الفعل الماضي إلى ضمير رفع متحرك في مثل: كُتبت وحُصرت ودرست، فيسكن آخر الفعل تَجِباً لتوالي الحركات، لما في ذلك التوالي من ثقل على السمع كما أسلفنا، وهي علة صوتية وجيهة تمت بصلة وثيقة إلى قانون تلاؤم الحروف وانسجامها. ذلك أن الضمير تنزل من الفعل منزلة الجزء كما يذكر ابن الأنباري⁽³⁾ ولم يعهد في الأفعال توالي أربع حركات في فعل واحد فَسَكَنَ أحدها للتخفيف.

ولولا أن الفعل والضمير تنزلا منزلة الكلمة الواحدة، لما جاز أن يدل الفعل الأجوف المسند إلى ضمائر الرفع في مثل: قلت ودرت، على الماضي وهو على صورة الأمر. وهذا التشابه في الصورة والاختلاف في المعنى بين الماضي والأمر، مما يوقع كثيراً من الطلبة في الوهم والحيرة. فهم لا يصدقون أن (رَزَ) و(قُلْ) في زرت وقلت فعلاان ماضيان لعلمهم أنهما فعلا أمر. ولذلك نراهم حين يعربون يقولون: راز أو قال فعل ماضٍ ويرفضون أن يقولوا: رَزَ أو قُلْ، لثقتهم أن هذين وأمثالهما أفعال أمر والواقع أن (رز) و(قل) في حالة اتصالهما بضمائر الرفع المتحركة فعلاان ماضيان مبنيان على السكون. وما سوى ذلك محض تكهن أو توهم.

بقي بعد ذلك أن نذكر بعض الحالات التي قلما يشبه لها الدارسون عند إعراب الفعل الماضي، أو التعرض للحديث عن أحوال بنائه أو إسناده إلى ضمائر الرفع الساكنة كالواو أو المتحركة كالتاء. وذلك من جراء بعض التفسيرات التي قد تطرأ عليه إذا كان ناقصاً عند الإسناد فتحركه من حرف العلة، ويتأني عما يطرأ من تغيير أن يعسر إلا على القلة النادرة تبين حركة

(1) العلايبي، جامع النروس العربية 2/ 167. (3) ابن الأسدي، لمع الأدلة 66، وانظر

ملحة الاعراب 166

(2) الشرنوبى، مبادئ العربية 4/ 128.

البناء أو الاستدلال على موضعها مما سنحاول إيضاحه فيما يلي.

1 - لعل من نافلة القول أن نذكر أن حركة البناء في الفعل الماضي الناقص المنتهي بالالف، تقدر على الفتح لتتغير سواء كانت هذه الف تفتحة في نحو: عداً وشداً، أو بصورة الياء في نحو: بنى وبكى. وقد زعم نحاس الأسفراييني أن الفعل في هذه الحالة يكون مبنياً على السكون⁽¹⁾.

2 - حينما تلحق ياء التانيث الفعل الماضي الناقص المنتهي بالالف في نحو: رأيت وبكت، تحذف هذه الف دفعةً لالتقاء الساكنين، فتصدر الفتحة على الف المحذوفة⁽²⁾.

3 - حينما تنصل واو الجماعة بالفعل الماضي الناقص المنتهي بالالف في نحو: عداً وسطا، تحذف الف دفعةً لالتقاء الساكنين، ويبقى الحرف الذي قبلها مفتوحاً للتدليل على أن الحرف المحذوف ألف لا واو ولا ياء. وتقدر عندئذ حركة الياء وهي الضمة على الف المحذوفة⁽³⁾. وقد يقال أن الحركة المقصورة في هذه الحالة هي الفتحة كما لو أن الفعل لم يسند إلى واو الجماعة. وذلك لأن للفعل الماضي الناقص المنتهي بالالف المفصورة، سواء كانت قائمة مثل دعا أو بصورة الياء مثل بنى لا تقدر عليه الضمة، لأن واو الجماعة لا تستطيع أن تؤثر في الف المفصورة بحيث تجعل فتحها المقصورة ضمة. فمنعنا بقول حينما نسند للفعل إلى ضمير المفرد (دعا) وحينما نسند إلى واو الجماعة بقول (دعوا) ثم نحذف الف دفعةً لالتقاء الساكنين فتصبح (دعوا). فلا مجال إذن لأد تصح الفتحة ضمة عند إسناد الفعل المنتهي بالالف المفصورة إلى واو الجماعة. ويبقى الفعل المشار إليه مبنياً على الفتحة المقصورة على الف كما لو كان مسنداً إلى ضمير المفرد المذكور.

4 - حينما تنصل واو الجماعة بالفعل الناقص المنتهي بالياء في نحو: سبي ورضي تسكن حركة الياء للتخفيف فيجتمع ساكنان هما الياء وواو الجماعة. وعندئذ تحذف الياء دفعةً لالتقاء الساكنين، وتقلب كسرة واو قبل

(1) الأسفراييني كتاب الصوت في النحو ص (2) العلابي طبع الدروس العرصة 2/ 167

(3) من المصدر والمكان.

الياء ضمة مناسبة للواو فنقول نشوا ورضوا⁽¹⁾. وحيث نقول في إعراب ذلك فعل ماضٍ مبني على الضم المقدر على الياء المحذوفة دفْعاً لالتقاء الساكنين.

5. - حسماً تتصل واو الجماعة بالمعل الناقص المنتهي بالواو في نحو هو وسرو، وهما فعلان نادران على وزن كَرُم يحذف حرف العلة الذي هو الواو دفْعاً لالتقاء الساكنين⁽²⁾ فنقول حيث في إعرابه. فعل ماضٍ مبني على الضم المقدر على الواو المحذوفة دفْعاً لالتقاء الساكنين.

وليس في تعيين علامة الساء أو تحديد موقعها في الفعل الماضي الصحيح الآخر أي إشكال. أما إذا كان الفعل الماضي محتل الآخر بالواو أو بالياء، وأسند إلى واو الجماعة، فإن تحديد علامة الساء ليس شيئاً يسيراً، ذلك لأن حركة البناء أو الإعراب، إما أن تكون ظاهرة أو مقدر، ولكنها إذا حذفت حرفها تكون عندئذ لا ظاهرة ولا مقطرة. وهنا يكمن الإشكال الكبير الذي يجزئني من الحلاف والطلبة. وقد حاولنا في السطور السابقة أن نقي صوءاً على جذور هذا الالتباس الذي كثيراً ما يواجهه الدارسون والمدرسون بالصمت والتجاهل

(1) نمر المصدر 2 / 168.

(2) نفس المصدر والمكان.

الخاتمة

إنهنا في حديثنا المسهب عن الاعراب إلى حيث ينبغي أن ننتهي فقد جنوب صورة شاملة له من الناحية التاريخية، ثم من الناحية الموضوعية، ثم من الناحية النغمية الشكلية، وهي التي بحثنا فيها علاماته وأقسامه.

ولسنا نريد أن نقوم بتلخيص ما سبق أن عرضناه في الصفحات الماضية ومع ذلك لا بد من الإشارة إلى الحقائق التالية:

1 - إن الإعراب بالمفهوم الذي عرفه به العرب، كان يعني فصاحة الكلام، والابانة في المنطق، وحسن لفظ الحروف ولم يكن أحد يقصد بالاعراب أكثر من ذلك، إذ إن النحو لم يكن قد ظهر بعد، على الرغم من أن ثمة بعض الدلائل التي تشير إلى أن النحو كان معروفاً في بيانات ضيقة ومحصورة، أو أنه كبا زمناً ثم نهض من كبوته.

2 - أن السليقة التي يتحدث عنها اللعويون ويرفعون من شأنها وينسبون إليها المعجزات، هي صرب من الوهم الذي اخترعه الرواة لسبب أو لآخر وإلا فإن العرب كعبرهم من الأمم والشعوب يملكون سليقة الكلام. ولكن هذه السليقة لا تمنع صاحبها من الخطأ ولا تعصمه من اللحن. ولعل السبب في ذلك أن الناس ما فتشوا منذ خُلِقُوا يختلطون بعضهم ببعض عن طريق المصاهرة والنسب والرحيل والولاء والتجارة إلى غير ذلك. وليس ثمة أمة تقي جامدة حيث هي، فلا تصاهر الأمم الأخرى، أو تحلظ بها لسبب أو لآخر. وهذا يعني أن الكلام في تطور مستمر. وليس ثمة سليقة مهما كانت تستطيع أن تمنع الناس من أن يعيروا كلامهم ويطوروا لهجاتهم. وهذا يعني أن الخطأ بكل المقاييس وارد.

3 - إن الخطأ والصواب موضوع نسبي. ولا يمكن أن يخضع هذا الموضوع لقواعد اللعويين والنحاة، إلا بعد أن يضع هؤلاء من القواعد ما

يستطيعون به أن يحكموا على كلام الناس بأنه خطأ أو صواب. ولا يدل عن ذلك إلا أن يجعلوا لهجة إحدى الفئات هي المقياس السهائي، كما فعلوا ولهجة قريش. وعند ذلك، تكون كل لهجات العرب خطأ بالمعنى إلى لهجة قريش. وما دام الأمر كذلك، فكيف استطاع أن يرغم الرعمون - ومهم ابن جني - بأن لهجات العرب كلها حجة؟ إن ذلك لا بعقل. لا إذا رعمنا أن لهجات العرب ليس بينها من العروق ما يستحق لذكر والواقع أن لهجات العرب تتباين وتختلف. وعند ذلك فلا بد أن تكون إحداها هي المقياس.

4 - يخلط النحاة في قضايا كثيرة، فلا تستطيع أن تستخلص من كلامهم ما يتفق مع مقاييسهم التي وضعوها. فهم مثلاً يقررون أن التمييز مصوب ثم يتحدثون عن تمييز مجرور ولا يجدون في ذلك حرجاً. وكذلك يفعلون في المعمول لأجله والمستثنى. ولا شك أن الدقة تعرض عين أن ينه إلى هذا الخلط، ولا نصصح ما غفل عنه النحاة.

5 - كذلك يخلط النحاة في الأعراب بين اللفظ والمعنى والمحلى وقد حشدنا من الأمثلة ما استطعنا به أن نجلو صورة واضحة عن هذا الاشكال الذي يعوق الطالب عن فهم النحو واستيعاب مسائله وقضاياها. ذلك لأن اللفظ هو الأصل في الأعراب وينبغي أن يوافق المعنى وأنه يسير في فلكه، لأن النحو صناعة لفظية. فإذا حصل بينهما تناقض أو تعارض، وجب علينا أن نعلم جانب اللفظ على جانب المعنى، لأننا ندرس نحو ولا ندرس فلسفة ولا مطلقاً حتى نعلم المعنى على اللفظ. أما المحل فلا يكون إلا في موضعين هما: الاسم المبني والمجرور بحرف الجر الرائد. ويبدو من ثم أن الحديث عن المعنى في الأعراب لا لزوم له. فالأعراب إما أن يكون لفظياً بمعنى أن الحركات تظهر على آخر الاسم المعرب وإما أن يكون محلياً وذلك إذا حال حائل دون ظهور هذه الحركات. ولا يتحقق ذلك إلا في الاسم المسمى وما ملحوق به من الأسماء المحركة. وعلى الرغم من أن هذا الموضوع واضح صاهر، يخلط النحاة فيه بين الأعراب اللفظي والأعراب التمديري والأعراب المحلي، علاوة على خلطهم بين اللفظ والمحل. وقد تكلمنا بتوضيح ما

شوب هذه القضايا وأمثالها من التباس وخط .

6 - من القضايا التي توقفتنا عنها طويلاً خلط النحاء بين مصطلحات الأعراب ومصطلحات البناء وأكثر عما يكون ذلك في علامات الأعراب وحركته وألفه . فهم يخلطون بين ما يخص الأعراب وما يخص البناء منها ، إذ قلما يفرقون بين الرفع والضم والنصب والفتح والجزم والكسر . وقد تعفنا النحاء في مواضع كثيرة من هذا القليل ، استطعنا أن نمدم فيها صورة واضحة عما أردنا بحالته والتنبيه على خطره وخيرته .

هذا قليل من كثير من القضايا التي ألحمت بها في هذا الكتاب . على أسا نود لك تشير إلى قضية مهمة أوليناها كبير عنايتنا هي التنبيه الدائم والمستمع على تجنب التقليد في دراسة النحو والكتابة فيه . ذلك لأن النحو موضوع هندي ، لا نقلي ، قياسي ، لا محاسني ، فلا يحسن بمن يخص فهمه أن يتقبل كل لآراء . وأن يختص كل للموقف ووجهات النظر . وعلى هذا الأساس لا يصح أن يصبح النحو مثل التاريخ والجغرافيا كلاماً يحفظ دون محاولة للتحليل أو التعميل . إن النحو موضوع مهم ، لأنه لب لباب العربية بل هو ركنها الرئيس وأساسها المتكبر . ولذلك يجب أن نحسنه وأن نحلي من شأنه . ونعسى أن نكون قد فعلنا شيئاً بهذا السيل . والله من وراء القصد .

قائمة المصادر والمراجع

- 1 - اس الأساري، كمال الدين، أبو البركات عبد الرحمن (577 هـ / 1181 م)
أ - أسرار العربية. تحقيق محمد بهجت البيطار. دمشق، مطبعة الترقى،
1957 م
ب - الانصاف في مسائل الخلاف. تحقيق محمد محيي الدين عبد
الحميد. القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، 1961 م.
ج - نزعة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق ابراهيم السامرائي الرزقي،
الأردن، مكتبة المنار، 1985 م.
- 2 - اس الخشاب، أبو محمد، عبد الله بن أحمد (567 هـ / 1171 م).
المرتجل. تحقيق علي حيدر. دمشق، دار الحكمة، 1972 م.
- 3 - ابن جني، أبو الفتح عثمان (392 هـ / 1001 م)
أ - الخصائص تحقيق محمد علي الحجار. القاهرة، دار الكتب المصرية،
1962 م.
ب - كتاب اللمع في العربية تحقيق فائز فارس. إريد / الأردن، دار
الأميل، 1990 م
- 4 - اس حلدون، أبو ريد عبد الرحمن (808 هـ / 1406 م) - المقدمة.
بيروت، دار القلم، 1978 م.
- 5 - ابن سلام، بن عبيد الله بن سالم الجمحي البصري (232 هـ / 846 م)
طفقات محول الشمره تحقيق محمود شاكر. القاهرة، مطبعة المدنى،
1980 م
- 6 - اس فارس، أبو الحسن، أحمد بن فارس بن زكريا (395 هـ / 1004 م)
سحق السيد أحمد صقر. القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1977 م

- 7 - علي فتية، أبو محمد، عبد الله بن مسلم (276 هـ / 828 م) الشعر والشعراء، تحقيق دار الثقافة - بيروت، دار الثقافة 1964 م
- 8 - ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان (940 هـ / 1533 م) كسرار النحر، تحقيق أحمد حسن حامد، عمان، دار الفكر، (بلا تاريخ)
- 9 - ابن خالكان، أبو عبد الله، بدر الدين محمد (686 هـ / 1287 م) شرح الألفية تحقيق محمد بن سليم اللبابلي، طهران، نشر ناصر حسرو، 1894 م
- 10 - ابن منظور، أبو الفضل، جمال الدين محمد بن مكرم (711 هـ / 1311 م) لسان العرب، بيروت، دار صادر (بلا تاريخ)
- 11 - ابن هشام، أبو محمد، عبد الله جمال الدين بن يوسف (761 هـ / 1360 م) أ - الأعراب عن قواعد الأعراب، تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي بغداد، دار الفكر، 1970 م.
- ب - أوضح المسالك إلى ألغة ابن مالك تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، 1956 م
- ج - شذور الذهب تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، 1965 م
- د - مفاتيح اللبيب عن كتب الأعراب تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، (بلا تاريخ).
- 12 - ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش (643 هـ / 1245 م) : شرح المعص (مسحة مصورة)، بيروت، عالم الكتب (بلا تاريخ).
- 13 - أبو النقاء الكفوي، أيوب بن موسى (1095 هـ / 1684 م) : الكليات تحقيق عدنان درويش وغيره. دمشق، وزارة الثقافة والأرشاد القومي، إحياء التراث 39، 1981 م
- 14 - أحمد ديرة، المختار: دراسة في النحو الكوفي، بيروت، دار فنية، 1994 م.

- 15 - أحمد، محمد عبد الجواد. قواعد النحو السلتية للغة العربية. القاهرة، 1972 م
- 16 - لأرهري، الشيخ خالد بن عبد الله (905 هـ / 1499 م). شرح التصريح على المصباح. القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، (بلا تاريخ).
- 17 - الاسترنادي، رضي الدين محمد بن الحسن (686 هـ / 1287 م). شرح الكافية (نسخة مصورة)، بيروت، دار الكتب العلمية، 1979 م.
- 18 - لاسمراييني، تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد بن سيف الدين (684 هـ / 1285 م).
- أ - الضوء على المصباح. تحقيق عبد المجيد عوض أبي الحاح. (أطروحة دكتوراه مخطوطة) مقدمة لجامعة القديس يوسف. بيروت، 1986 م
- ب - فائحة الاعراب، تحقيق عميد عبد الرحمن. عمان، منشورات جامعة اليرموك، 1981 م.
- 19 - الأفغاني، سعيد
 - أ - حصر اللغة العربية في بلاد الشام. دمشق، دار الفكر، 1971 م.
 - ب - مذكرات في قواعد اللغة العربية. دمشق، مطبعة جامعة دمشق، 1955 م.
- 20 - أمير، محمد الأرهري. حاشية على معني اللبيب. القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، (بلا تاريخ).
- 21 - الأنطاكي، محمد المسهاج في قواعد الاعراب. بيروت، مكتبة در الشرق، (بلا تاريخ).
- 22 - الأهدل، محمد بن أحمد بن عبد الباري (1298 هـ / 1880 م). الكواكب النورية. بيروت، دار الكتب العربية، (بلا تاريخ).
- 23 - السعدادي، عبد القادر بن عمر (1093 هـ / 1682 م). حرانة الأدب تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الحانجي، 1989 م
- 24 - الهبسي، نجيب محمد:

- أ - المعلقات سيرة وتاريخاً. الدار البيضاء، دار الثقافة، 1982 م.
- ب - تاريخ الشعر العربي حتى آخر القرن الثالث الهجري. الدار البيضاء، دار الثقافة، 1981 م.
- 25 - التبريزي، أبو زكريا، يحيى بن علي (502 هـ / 1108 م) - شرح ديوان أبي تمام. تحقيق محمد عبد عزام. القاهرة، دار المعارف، 1964 م
- 26 - الثعالبي، أبو منصور، عبد الملك بن محمد (429 هـ / 1038 م) - فقه الدقة. تحقيق الأب شيخو اليسوعي. بيروت، مطبعة الآباء اليسوعيين، 1885 م.
- 27 - الجاحظ، أبو عثمان، عمرو بن بحر (255 هـ / 868 م). البيان والتبيين. تحقيق عبد السلام هارون. القاهرة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1948 م.
- 28 - الجامي، نور الدين عبد الرحمن (898 هـ / 1492 م): الفوائد الصبية - شرح كافية ابن الحاجب. تحقيق أسامة طه الرفاعي. بغداد مطبعة وزارة الأوقاف، 1983 م.
- 29 - الجرجاني، أبو بكر، عبد الفاهر بن عبد الرحمن (471 هـ / 1078 م) - المقتصد في شرح الإصحاح. تحقيق كاظم بحر المرجان. بغداد، وزارة الثقافة والأعلام، 1982 م.
- 30 - العلواني، محمد خير:
- أ - المختار من أبواب النحو. بيروت، مكتبة الشرق، 1975 م.
- ب - المنهل في علوم العربية. بيروت، دار لبنان للطباعة والنشر، 1968 م
- 31 - الحيدرة اليمني، علي بن سليمان (599 هـ / 1202 م) - كشف المشكل في النحو. تحقيق هادي عطية مطر. بغداد وزارة الأوقاف، مطبعة الإرشاد، 1984 م.
- 32 - الحماحي، ابن سنان، عبد الله بن محمد (466 هـ / 1073 م) - سر الفصاحة. تحقيق عبد المتعال الصعيدي. القاهرة، مكتبة صبح، 1969 م
- 33 - الحوارزمي، محمد بن أحمد (387 هـ / 997 م). مفاتيح العلوم. تقديم جودت فخر الدين. بيروت، دار الماهل، 1991 م.

34 - الراجحي، عبد

أ - التطبيق الحوي. بيروت، دار النهضة العربية، 1975 م.

ب - النحو العربي والدرس الحديث الاسكندرية، دار نشر الثقافة،
1977 م

35 - الريدي، أبو بكر محمد الحسن (379 هـ / 989 م). طبقات النحويين
واللمومين تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، 1984 م

36 - الراجحي، أبو القاسم عبد الرحمن (337 هـ / 949 م): الاصحاح في علم
النحو. تحقيق مارن المبارك. بيروت، دار الفانس، 1973 م.

37 - السامرائي، إبراهيم التطور اللغوي التاريخي القاهرة، معهد البحث
والدراسات العربية، 1966 م

38 - السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله (581 هـ / 1185 م) نتائج الفكر
تحقيق محمد إبراهيم البنا. القاهرة، دار الاعتصام، 1984 م.

39 - السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (367 هـ / 979 م) أحبار النحويين
البصريين. محمد إبراهيم البنا. القاهرة، دار الاعتصام، 1985 م.

40 - السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (911 هـ / 1505 م)

أ - الأشباه والنظائر تحقيق طه عبد الرؤوف سعد القاهرة. مكتبة
الكتبات الأزهرية، 1975 م.

ب - المزهري في علوم العربية. تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين.
القاهرة. عيسى البابي الحلبي وشركاه، (بلا تاريخ).

ج - سب وضع علم العربية. تحقيق مروان العطية. دمشق - بيروت، دار
الهجرة، 1988 م.

د - مع الهوامع، شرح جمع الجوامع. القاهرة، 1907 م

41 - الشرتوني، سعيد بن عبد الله (1330 هـ / 1912 م) مبادئ العربية
بيروت، دار المشرق، 1986 م.

42 - الصالح، صبحي دراسات في فقه اللغة بيروت، المكتبة الأهلية،
1962 م.

- 43 - الصبان، محمد بن علي (1206 هـ / 1792 م) حاشيه على شرح الأشموني. القاهرة، دار إحياء الكتب العربية (بلا تاريخ).
- 44 - الصويحي، عبد العزيز سعيد، الحروف العربي. مصراته - ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، 1989 م.
- 45 - العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن مهمل (395 هـ / 1004 م) تحقيق مفيد صبيحة. بيروت، دار الكتب العلمية، 1981 م.
- 46 - العلمي، الشيخ ياسين بن زين الدين (1061 هـ / 1650 م): حاشية على شرح التصريح. القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، (بلا تاريخ).
- 47 - العلابيني، الشيخ مصطفى: جامع الدروس العربية صيدا - بيروت، المطبعة المصرية، 1959 م.
- 48 - القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن (739 هـ / 1338 م).
أ - الايضاح في علوم البلاغة تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1975 م.
ب - التلخيص في علوم البلاغة. تحقيق عبد الرحمن البرقوقي بيروت، دار الكتاب العربي، (بلا تاريخ).
- 49 - الفلقشندي، أبو العباس، أحمد بن علي (821 هـ / 1418 م) صبح الأعشى. القاهرة، المطبعة الأميرية، 1913 م.
- 50 - الكشاني، محمد الصراع بين القديم والجديد الدار البيضاء - المغرب، دار الثقافة، 1982 م.
- 51 - المارك، مازن نحووي لموي. دمشق-سوريا، مكتبة الفارابي، 1970 م.
- 52 - المحرومي، مهدي: مدرسة الكوفة ومهجها في دراسة اللغة والنحو القاهرة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، 1958 م.
- 53 - المررياني، أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى (384 هـ / 994 م) الموشح. تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، 1965 م.
- 54 - أيس، ابراهيم.
- 1 - أسرار اللغة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1966 م.

- 2 - الأصوات اللغوية. القاهرة، دار النهضة العربية، 1961 م.
- 3 - دلالة الألفاظ. القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1963 م.
- 55 - سرائق، محمد أحمد. النحو المصحح. القاهرة، مطبعة لجنة الباد العربي، 1959 م.
- 56 - حاطوم، أحمد. كتاب الأعراب. بيروت - لبنان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1992 م.
- 57 - حسن، عباس: النحو الوافي. القاهرة، دار المعارف، 1975 م.
- 58 - رضا، أحمد: مولد اللغة. بيروت - لبنان، دار الرائد العربي، 1983 م.
- 59 - زيدان، جورجى. الفلسفة اللغوية. مراجعة وتعليق مراد كامل. بيروت، دار الحديث، 1982 م.
- 60 - سبيويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان (180 هـ / 796 م). الكتاب. تحقيق عبد السلام هارون. القاهرة، دار القلم، 1966 م.
- 61 - شيخو، لويس اليسوعي. علم الأدب (مقالات لمشاهير العرب)، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، (بلا تاريخ).
- 62 - صيف، شوقي. المدارس اللغوية. القاهرة، دار المعارف، 1968 م.
- 63 - طحان، ريمون: أ - المدخل إلى علم اللغة. القاهرة، مكتبة الخانجي، 1985 م.
ب - فصول في فقه العربية. القاهرة، مكتبة الخانجي، 1983 م.
- 66 - عبد المسيح، جورج متري وآخرون: الخليل، معجم مصطلحات النحو العربي، بيروت، مكتبة لبنان، 1990 م.
- 67 - عطية، جورجى شاهين: علم اللسان. بيروت، دار الريحاني للطباعة والنشر، (بلا تاريخ).
- 68 - عيد، محمد: النحو المصغى. القاهرة، مكتبة الشاب، 1987 م.
- 69 - مريخة، أنيس. نظريات في اللغة، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1981 م.
- 70 - قباوة، فخر الدين: إعراب الجمل وأشياء الحمل. بيروت، دار الافاق الجديدة، 1983 م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	5
الباب الأول - الإعراب نشأته وتطوره	
الفصل الأول - الإعراب في جذوره اللغوية	15
الإعراب والفصاحة	22
التعريف بالفصاحة	25
الفصل الثاني - الإعراب في جذوره التاريخية	29
التاريخ البعيد	37
الفصل الثالث - الإعراب وأهميته في الكلام العربي	45
دعوات لإسقاط الإعراب	51
الفصل الرابع - الإعراب والسليقة اللغوية	58
السليقة بين الحقائق والأوهام	63
الفصل الخامس - الإعراب وعلم النحو	79
ابتداء علم النحو	80
الدلالات النحوية للإعراب	80
كتب إعراب القرآن	82
دور ابن هشام في الموضوع	84
الإعراب التطبيقي والنحو	86

الباب الثاني - الإعراب بين اللفظ والمعنى والمحل

91	الفصل الأول - الصناعة التحوية بين تفسير الإعراب وتفسير المعنى
92	موضوع الفاعل
92	الفاعل في المعنى والصناعة التحوية
94	1 - التمييز
97	2 - المفعول لأجله
98	3 - الاستثناء
100	الفصل الثاني - الفاعل بين اللفظ والمعنى
107	الفصل الثالث - المتأدى المفرد بين اللفظ والمحل
115	الفصل الرابع - الإعراب المحلي بين الفعل والجملة
124	الفصل الخامس - الاستثناء حكمه النصب
131	الاسم الواقع بعد خلا وعدا وحاشا
131	المجرور بعد غير وسوى

الباب الثالث - علامات الإعراب والبناء

137	الفصل الأول - الإعراب وعلاماته وأقسامه
141	العوامل
149	علامات الإعراب
152	الشذوذ في علامات الإعراب
160	أقسام الإعراب
169	الفصل الثاني - البناء علاماته وألقابه
170	أنواع المحركات
174	أنواع البناء

176	تعلييل بناء الأسماء
178	نماذج من إعراب المبنيات
188	الفصل الثالث - البناء المعارض وخطافات التحاة حوله
209	الفصل الرابع - بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء
232	الفصل الخامس - الفعل الماضي وحركات بنائه
241	الخاتمة
245	قائمة المصادر والمراجع
253	فهرس الموضوعات